



الجمهورية العراقية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد
الدراسات العليا

العلاقة السببية بين التنوع المصرفي وكفاية

رأس المال وتأثيرها في القيمة السوقية

دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية

العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق

المالية للمدة 2005-2019

أطروحة تقدمت بها الطالبة

سؤدد علي عبد العباس

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في علوم إدارة الأعمال

بإشراف

أ.د أحمد كاظم بريس

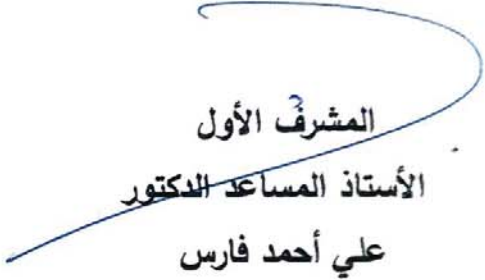
أ.م.د علي أحمد فارس

إقرار المشرف

نشهد أن إعداد الأطروحة الموسومة بـ(العلاقة السببية بين التنوع المصرفي وكفاية رأس المال وتأثيرها في القيمة السوقية- دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2005-2019)، التي تقدمت بها طالبة الدكتوراه (سؤدد علي عبد العباس) قد جرت تحت إشرافنا في قسم إدارة الاعمال/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في علوم إدارة الاعمال.




المشرف الثاني
الأستاذ الدكتور
أحمد كاظم بريس



المشرف الأول
الأستاذ المساعد الدكتور
علي أحمد فارس

توصية رئيس القسم

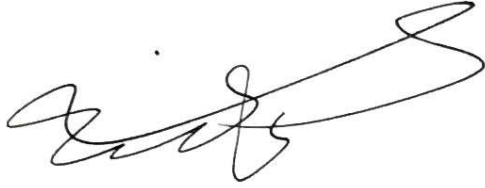
بناءً على توصية (المشرف أرشح هذه الأطروحة للمناقشة).



ا.د. محمود فهد عبد علي
رئيس قسم إدارة الاعمال

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ(العلاقة السببية بين التنوع المصرفي وكفاية رأس المال وتأثيرها في القيمة السوقية) التي تقدمت بها طالبة الدكتوراه (سودد علي عبد العباس) قد راجعتها من الناحية اللغوية وأصبحت بأسلوب علمي سليم خال من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت.



الخبير اللغوي

ا.م.د. علياء نصرت حسن

كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة كربلاء

إقرار لجنة المناقشة

نشهد إننا رئيس وأعضاء لجنة المناقشة، اطلعنا على محتويات الأطروحة الموسومة ب(العلاقة السببية بين التنوع المصرفي وكفاية رأس المال وتأثيرها في القيمة السوقية- دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2005-2019) ، المقدمة من طالبة الدكتوراه (سؤدد علي عبد العباس) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وكل ما يتعلق بها، وانها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في علوم إدارة الاعمال بتقدير (إمسيار).

أ.د. حاكم محسن محمد

جامعه الكوفة

كلية الادارة والاقتصاد

(رئيساً)

أ.د. محمود فهد عبدعلي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)

أ.د. هشام طلعت الوندائي

الجامعه المستنصرية

كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)

أ.د. عقيل شاكر الشرع

جامعة القادسية

كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)

أ.د. أحمد كاظم بريس

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً ومشرفاً)

أ.م.د. علي أحمد فارس

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً ومشرفاً)

أ.م.د. عبد الحسين جاسم محمد

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)

مصادقة مجلس الكلية :

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة

أ.د. علاء فرحان طالب

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ۚ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ
وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ ۚ
وَكَانَّا فَاعِلِينَ ﴾ (79)

سورة الأنبياء

صدق الله العلي العظيم

الإهداء

إليك ...

يا مَنْ قال أنا مدينة العلم وعليّ بأبها .. خاتم الانبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه

وآله ..

إليك...

يا مَنْ قال عنه خيرُ البشر عليّ مني كنفي طاعته طاعتي ومعصيته معصيتي ..

يعسوب الدين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام..

إليك ...

يا مَنْ هو بقية من آدم وذخيرة من نوح ومصطفى من إبراهيم وصفوة من محمد...

الحجة بن الحسن عجل الله فرجه الشريف ..

إلى تلك الدماء التي سألت لتُطهر بلدي الجريح .. شهداء الحشد الشعبي وأبطاله ..

إلى تلك الأرواح التي زفت إلى الفردوس مرتدية رداء الشهادة ..

إلى روح والدي وأخي رحمهم الله .. ووالدتي أطال الله بقائها لتحيطني دعواتها ..

إلى زوجي وإخوتي وأولادي (غيث ، مصطفى ، سرى) ... محبتي لكم

إلى أساتذتي في كلية الإدارة والاقتصاد... احترامي وإعترافي بكم...

إلى مَنْ كان معنا بالدعاء ... مودتي لكم

أهدي هذا الجهد المتواضع ...

سؤدد

شكر وإمتنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ومن شكر فإنما يشكر لنفسه}

صدق الله العلي العظيم

(سورة البمل: الآية 40)

الحمد لله رب العالمين الذي علا فقهر، ومَلَكَ فقدر، وعفا فغفر، وعلمَ وستر، وهزَمَ ونصر، وخلق ونشر. الحمد لله مُقدر الأقدار خالق الليل والنهار مُقلب القلوب والأبصار وصلى الله على نبينا المصطفى المختار وآله الأطهار.

نرقي بِشكر الله عزَّ وجل على نعمه ويكون الشكر لله موصولاً بِشكر من أنعم علينا بوجودهم معنا إذ رُوي عن إمامنا السَّجاد ع انه قال: (أشكركم لله أشكركم للناس) وهنا كجزء من باب الوفاء والبر أتوجه بِشكري وإمتناني لكل من علمني حرفاً طوال سنوات دراستي أساتذتي الكرام فخري وإعتزازي بهم ، مهما قُلت من كلمات وكتبتها فلن أوفيهم حقهم وأسأل الباري سبحانه ان يرحم من غاب منهم و يحفظ من بقي منهم .

وأنا اضع اللمسات الاخيرة في هذه الإطروحة من دواعي فخري أن أتقدم بالشكر والإعتزاز إلى الأستاذ المشرف (أ.م.د علي أحمد فارس) والأستاذ المشرف (أ.د أحمد كاظم بريس) اللذان كانا نعيم العون لي في إعداد وكتابة هذه الإطروحة وكانا مشكورين بتقديم المشورة والأشراف ومتابعة العمل خطوة بخطوة فجزاهم الله عني خيراً.

وفي الوقت نفسه أتقدم بالشكر الجزيل إلى عميد كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء (أ.د علاء فرحان) ومعاونيه العلي (أ.د محمد الجبوري) والإداري (أ.م. د علي أحمد فارس) و رؤساء الأقسام وأخص بالذكر السيد رئيس قسم إدارة الأعمال (أ.د محمود فهد) و أساتذتي في قسم إدارة الأعمال كافة الذين منحنوني الكثير من وقتهم. والى السادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها الأفاضل لقبولهم مناقشة هذه الإطروحة وجهودهم المبذولة في إغنائها بالملاحظات القيمة والدقيقة . كما يُسعدني أن أتقدم بخالص شكري وإمتناني إلى من راجع الإطروحة لغويًا وعلمياً. كذلك شكري الكبير إلى العاملين في قسم الدراسات العليا الذين كانوا نعم السند والعون، والى منتسبي مكتبة الدراسات العليا في جامعة كربلاء وأئمة دين لهم بالحب والاحترام.

ولزملائي في الدفعة خالص شكري وامتناني وهم كل من الأخوة (محمد تركي، حيدر خضير، غازي عبد، بشري جواد، عصام عليوي، فاطمة حسين ، صلاح مهدي، عبد الله علي، ابتسام سرحان) وكذلك الأخوة (أحمد و ضرغام الموسوي) نسأل الله ان يوفقهم في دنياهم واخرتهم.

وأخيراً....أتقدم بعبارات الشكر المقرونة بالاعتذار إلى من لم تسعفني ذاكرتي بذكرهم لما قدموه لي من إرشاد أو كلمة طيبة، وأسأل الله سبحانه دوام الموفقية لهم .

ونسأل الله سبحانه أن يَمّن علينا وعليكم لتكون من العاملين بما حَمَلناه من علمٍ لخدمة بلدنا العزيز.

والحمدُ لله رب العالمين حمداً لشُكْرِهِ أداءً ولحقهِ قضاءً، ولحُبِّهِ رجاءً ولفضلهِ نماءً ولثوابه عطاءً.

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

الواحد

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى إختبار العلاقة السببية بين التنويع المصرفي ومؤشرات كفاية رأس المال وفق معايير بازل III في القيمة السوقية. وتم إختيار عينة مؤلفة من (10) مصارف من المصارف التجارية العراقية الخاصة وللمدة (2005-2019) تم الإعتماد على التقارير والكشوفات المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية ومن أجل قياس متغيرات الدراسة إعتماداً على المؤشرات المالية والمعادلات الإحصائية المناسبة لها.

وتجسدت مشكلة الدراسة في بيان جدلية العلاقة بين التنويع المصرفي وكفاية رأس المال وتأثيرها على القيمة السوقية عبر مجموعة تساؤلات والتي في ضوئها تمت صياغة الفرضيات الأساسية لتحقيق هدف الدراسة. فالعلاقة السببية بين متغيرات الدراسة وأهميتها في القيمة السوقية دفع الباحث إلى دراستها وإيجاد العلاقات بين متغيرات الدراسة والخروج بنتيجة تسهم في بيان نوع العلاقة بالإفادة من أسلوب (Granger causality) وتأثير المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع وذلك وفقاً لإختبارات إحصائية تم إستخدامها لهذا الغرض وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS V.23) وبرنامج القياس الاقتصادي (Eviews 10) واستخدام أسلوب (Panel Data) اعتماداً على طريقتي (Pooled OLS) و (Fixed effects least square dummy variable) (LSDV).

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات أهمها (لا توجد علاقة سببية بين التنويع المصرفي ومؤشرات كفاية رأس المال المصرفي للمصارف عينة الدراسة وضمن الفترة الزمنية المختارة). وقد إختتمت الدراسة بعدد من التوصيات ومن أهمها (ضرورة الإستفادة من النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة لأنها توضح للمهتمين بالشأن المصرفي والباحثين بأن هذه المتغيرات الثلاث مهما كانت علاقاتها وتأثيراتها فتظل عملية الموازنة وإيجاد توليفة مناسبة صالحة لجميع المصارف يُعد موضع قائم للجدل والنقاش، ويعتمد بالاساس على وجود إدارة مصرفية كفوءة قادرة على تحقيق قيمة سوقية لها في ظل بيئة مناسبة تخضع في تنفيذ تشريعات البنك المركزي العراقي).

الكلمات المفتاحية: التنويع المصرفي، كفاية رأس المال، القيمة السوقية.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية
ب	الاهداء
ت - ث	الشكر والامتنان
ج	المستخلص
ح	قائمة المحتويات
خ - د	قائمة الأشكال
ذ - ر	قائمة الجداول
ز	قائمة الاختصارات
2 - 1	المقدمة
الفصل الأول: بعض الدراسات السابقة ومنهجية الدراسة	
20- 3	المبحث الأول : بعض الدراسات السابقة
27 – 21	المبحث الثاني: منهجية الدراسة
الفصل الثاني: التنوع المصرفي وكفاية رأس المال والقيمة السوقية- إطار مفاهيمي	
54 - 28	المبحث الأول: التنوع المصرفي
77 - 55	المبحث الثاني – كفاية رأس المال
101 – 78	المبحث الثالث: القيمة السوقية
الفصل الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة	
141 - 102	المبحث الاول: وصف وتحليل متغيرات الدراسة.
171 - 142	المبحث الثاني: اختبار الفرضيات
الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات	
173 - 172	المبحث الأول : الاستنتاجات
175 - 174	المبحث الثاني: التوصيات
217 - 176	المصادر
	الملاحق

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
31	التنوع : جمع الاصول المترابطة سلبا لتقليل المخاطر أو تنويعها	2-1
32	مقلوب U الارتباط بين التنوع والأداء	2-2
50	إستراتيجيات تنوع المحافظ	2-3
59	معنى CAMEL	2-4
67	مكونات رأس المال وفق بازل I	2-5
70	الركائز الثلاثة لإتفاقية بازل II	2-6
104	مؤشر التنوع المصرفي لمصرف بغداد للمدة من(2005-2019)	3-7
105	مؤشرات نسبة كفاية رأس المال لمصرف بغداد للمدة من(2005-2019)	3-8
106	مؤشرات Log القيمة السوقية لمصرف بغداد للمدة من(2005-2019).	3-9
107	مؤشر التنوع المصرفي للمصرف الاهلي العراقي للمدة من(2005-2019)	3-10
109	مؤشرات كفاية رأس المال للمصرف الاهلي العراقي للمدة من(2005-2019)	3-11
109	مؤشرات Log القيمة السوقية للمصرف الاهلي العراقي للمدة من(2005-2019)	3-12
111	مؤشر التنوع المصرفي لمصرف الإستثمار العراقي للمدة من(2005-2019)	3-13
112	مؤشرات نسبة كفاية رأس المال لمصرف الإستثمار العراقي للمدة من(2005-2019)	3-14
113	مؤشرات Log القيمة السوقية لمصرف الإستثمار العراقي للمدة من(2005-2019)	3-15
114	مؤشر التنوع المصرفي لمصرف الخليج التجاري للمدة من(2005-2019)	3-16
115	مؤشرات نسب كفاية رأس المال لمصرف الخليج التجاري للمدة من(2005-2019)	3-17
116	مؤشر Log القيمة السوقية لمصرف الخليج التجاري للمدة من(2005-2019)	3-18
117	مؤشر التنوع المصرفي لمصرف بابل للمدة من(2005-2019)	3-19
118	مؤشرات نسبة كفاية رأس المال لمصرف بابل للمدة من(2005-2019)	3-20
119	مؤشر Log القيمة السوقية لمصرف بابل للمدة من(2005-2019)	3-21
120	مؤشر التنوع المصرفي لمصرف الشرق الأوسط العراقي للمدة من(2005-2019)	3-22
121	مؤشرات نسبة كفاية رأس المال لمصرف الشرق الأوسط العراقي للمدة من(2005-2019)	3-23
122	مؤشر Log القيمة السوقية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للمدة من(2005-2019)	3-24
123	مؤشر التنوع المصرفي لمصرف الموصل التجاري للمدة من(2005-2019)	3-25
124	مؤشرات كفاية رأس المال لمصرف الموصل التجاري للمدة من(2005-2019)	3-26

125	مؤشر القيمة السوقية لمصرف الموصل التجاري للمدة من(2019-2005)	3-27
126	مؤشر التنوع المصرفي لمصرف سومر التجاري للمدة من(2019-2005)	3-28
127	مؤشرات نسب كفاية رأس المال لمصرف سومر التجاري للمدة من(2019-2005)	3-29
128	مؤشر Log القيمة السوقية لمصرف سومر التجاري للمدة من(2019-2005)	3-30
129	مؤشر التنوع للمصرف التجاري العراقي للمدة من(2019-2005)	3-31
130	مؤشرات نسب كفاية رأس المال للمصرف التجاري العراقي للمدة من(2019-2005)	3-32
131	مؤشر Log القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي للمدة من (2019-2005)	3-33
132	مؤشر التنوع المصرفي لمصرف الإئتمان العراقي للمدة من(2019-2005)	3-34
133	مؤشرات نسب كفاية رأس المال لمصرف الإئتمان العراقي للمدة من(2019-2005)	3-35
134	مؤشر Log القيمة السوقية لمصرف الإئتمان العراقي للمدة من(2019-2005)	3-36
171	مخطط الدراسة	3-37

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
8-3	بعض الدراسات السابقة الخاصة بالتنوع المصرفي	1- 1
14-8	بعض الدراسات السابقة الخاصة بكفاية راس المال	1 -2
18-14	بعض الدراسات السابقة الخاصة بالقيمة السوقية	1 -3
25	المصارف عينة الدراسة	1 -4
103	النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف بغداد.	3 -5
106	النتائج المالية لمتغيرات الدراسة للمصرف الأهلي العراقي.	3 - 6
110	النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف الاستثمار العراقي.	3 - 7
113	النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف الخليج التجاري	3 - 8
116	النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف بابل	3- 9
119	النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف الشرق الأوسط العراقي	3- 10
122	النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف الموصل التجاري	3 - 11
125	النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف سومر التجاري	3 - 12
128	النتائج المالية لمتغيرات الدراسة للمصرف التجاري العراقي	3 - 13
131	النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف الأنتمان العراقي.	3 - 14
135	معدلات مؤشرات التنوع المصرفي السنوية للمصارف العراقية التجارية الأهلية المبحوثة للمدة من (2005-2019)	3 - 15
136	معدلات مؤشرات CAR السنوية للمصارف العراقية التجارية الأهلية المبحوثة للمدة من (2005-2019)	3 - 16
137	معدلات مؤشرات LCR السنوية للمصارف العراقية التجارية الأهلية المبحوثة للمدة من (2005-2019)	3 -17
139	معدلات مؤشرات NSFR السنوية للمصارف العراقية التجارية الأهلية المبحوثة للمدة من (2005-2019).	3-18
140	معدلات مؤشرات القيمة السوقية السنوية للمصارف العراقية التجارية الأهلية المبحوثة للمدة من (2005-2019)	3-19
142	اجمالي بيانات عينة الدراسة	3-20
143	العلاقة السببية بين التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال	3-21
145	علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى مصرف بغداد	3-22
145	علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى المصرف الأهلي	3-23
146	علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى مصرف الاستثمار	3-24

146	علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى مصرف الخليج	3-25
147	علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى مصرف بابل	3-26
148	علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى مصرف الشرق	3-27
148	علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى لمصرف الموصل	3-28
149	علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى لمصرف سومر	3-29
150	علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى المصرف التجاري	3-30
150	علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى مصرف الائتمان	3-31
151	علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى القطاع المصرفي	3-32
152	اختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لمصرف بغداد	3-33
153	اختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة للمصرف الأهلي	3-34
155	اختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لمصرف الاستثمار	3-35
156	اختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لمصرف الخليج	3-36
157	اختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لمصرف بابل	3-37
158	اختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لمصرف الشرق	3-38
160	اختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لمصرف الموصل	3-39
161	اختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لمصرف سومر	3-40
162	اختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة للمصرف التجاري	3-41
163	اختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لمصرف الائتمان	3-42
165	اختبار (Pooled OLS)	3-43
166	اختبار (LSDV)	3-44
168	نتيجة الاختبار بين طريقة Pooled OLS وطريقة LSDV	3-45
169	اختبار تباين المصارف عينة الدراسة بالنسبة لمتغير التنوع المصرفي	3-46
169	اختبار تباين المصارف عينة الدراسة بالنسبة لمتغير CAR	3-47
170	اختبار تباين المصارف عينة الدراسة بالنسبة لمتغير LCR	3-48
170	اختبار تباين المصارف عينة الدراسة بالنسبة لمتغير NSFR	3-49
170	اختبار تباين المصارف عينة الدراسة بالنسبة لمتغير القيمة السوقية	3-50

قائمة المختصرات

الرمز	المصطلحات	الشرح
BCBS	The Basel Committee on Banking Supervision	لجنة بازل للرقابة المصرفية
BIS	Bank for International Settlements	بنك التسويات الدولية
CAMEL	C: Capital Adequacy A: Asset Quality M: Management Quality E: Earning Management L: Liquidity Position	كفاية رأس المال جودة الأصول جودة الإدارة إدارة الربحية درجة السيولة
CAR	The capital adequacy ratio	نسبة كفاية رأس المال
DCF	Discounted cash flow	خصم التدفقات النقدية
EVA	Economic Value Added	القيمة الاقتصادية المضافة
FCF	Free cash flow	صافي التدفق النقدي الحر
FCFE	Free cash flow to equity	صافي التدفق النقدي الحر الى حقوق الملكية
HQLA	High Quality Liquid Assets	أصول سائلة عالية الجودة
LCR	Liquidity Coverage Ratio	نسبة تغطية السيولة
LSDV	Fixed effects least square dummy variable	طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية
MPT	Modern Portfolio Theory	نظرية المحفظة الحديثة
MV	Market value	القيمة السوقية
NPV	Net present value	صافي القيمة الحالية
NSFR	Net Stable Funding Ratio	نسبة صافي التمويل المستقر
OLS	Ordinary Least Square	طريقة المربعات الصغرى العادية
RWA	Risk-weighted asset	الأصول المرجحة بالمخاطر

المقدمة:

يعد قطاع المصارف شريان الحياة الاقتصادية الأهم حيث تُعد المصارف التجارية من أهم المؤسسات المالية التي تقوم بنقل الاموال من المودعين (أصحاب الفائض المالي) إلى المقترضين أصحاب العجز المالي. و نظراً للدور الكبير الذي تؤديه تلك المصارف في إدارة الاموال وما تتطلبه من خبرة وكفاءة في الاستثمار يلجأ لها الافراد والمؤسسات كجهة متخصصة لإستثمار اموالهم. وهنا يبرز دورالتنوع المصرفي كأحد الموضوعات الهامة في الأدبيات المالية. وقد تم إعتقاد مؤشرالتنوع المصرفي استناداً إلى (Laeven & Levine,2007: 13). وتعد هذه الاستراتيجية مهمة بالنسبة للمصارف كمؤسسة مالية. إذ يمكن للمصارف تنوع الاستثمارات الخاصة بها لزيادة الأداء وتقليل المخاطر وهو يزيد من مرونة المصرف لمواجهة الصدمات المالية. وقد يؤثر التنوع على سلوكه الخاص في المخاطرة والمجازفة مع المصارف المتنافسة وغير المتنوعة. وقد تقابل فوائد التنوع تكاليف زيادة التعرض لأنشطة جديدة متقلبة في بيئة الاعمال . وفي نفس الوقت قد ينظر إلى التنوع على أنه استراتيجية تجارية شائعة للمؤسسات المصرفية ولكنه يزيد من التداخل بين المصارف في الأنشطة التجارية ذات الصلة بسبب المحافظ المماثلة، مما يؤدي إلى تعرض أكبر للمخاطر الناجمة عن المخاطر النظامية والتي تنطوي عليها تكاليف إضافية، فضلاً عن إمكانية تعرض المصارف للفشل في وقت واحد بسبب الاستثمار في نفس الاصول. ولذلك، يبدو أن مستوى التنوع له آثار متناقضة ويسبب مخاطر مصرفية.

وقد تم إعتقاد مؤشرات كفاية رأس المال وفق معايير بازل III (NSFR ,LCR ,CAR) إستناداً إلى (Gao, 2013: 70) ; (Al-Ansary& Hafez, 2015: 1166) وكفاية رأس المال أحد المؤشرات البارزة لصحة المصارف ودليل إزدهارها المالي. وهي مفيدة للغاية في المحافظة على حقوق المساهمين عبر حماية وزيادة ثقة المساهمين والحفاظ على استقرار النظام المصرفي للاقتصاد. وهو مؤشر يعكس قدرة المصرف على تحمل الخسائر غير المتوقعة الناشئة في المستقبل ولإستيعاب أي صدمات غير متوقعة قد يواجهها المصرف مستقبلاً. كانت بازل III تمثل الدفعة الثالثة في الإطار التنظيمي الذي صممه BCBS لتعزيز القطاع المصرفي. وتم تطوير الجهود المستمرة للحد من المخاطر المرتبطة بالقطاع المالي من إطار بازل I و II. وبالتالي ، تهدف التدابير التنظيمية لبازل III إلى تحسين القدرة على امتصاص الصدمات من الضغوط المالية والاقتصادية.

وعلى الرغم من التطورات الهائلة في القطاع المصرفي لا يزال منح الائتمان النشاط الرئيسي للمصارف التقليدية والذي يمثل النشاط الأكثر ربحية لها، في نفس الوقت نجاح المصرف يكمن في تعظيم قيمته السوقية ، فجميع المصارف تعمل على تحقيق اهدافها المتمثلة بتعظيم قيمتها (ثروة المساهمين) وذلك عن طريق تعظيم القيمة السوقية لإسهمها. فالقيمة السوقية مقياس يستطيع من خلاله المالكون تقييم كفاءة إدارة المصرف. ونتيجة للظروف السياسية والاقتصادية والامنية التي يعيشها البلد مما جعل المصارف التجارية العراقية الخاصة تحتفظ بسيولة عالية مما قد يؤدي الى انخفاض ربحية المصرف الأمر الذي يؤدي لإنخفاض القيمة السوقية للمصارف العراقية التجارية الخاصة والمدرجة في سوق العراق للاوراق المالية نتيجة للعديد من العوامل أهمها إنخفاض ربحيته. وقد تم اعتماد مؤشر القيمة السوقية إستناداً إلى (Zach et al, 2020: 4).

وبناء على أهمية متغيرات الدراسة ، تضمنت الأطروحة أربعة فصول : الفصل الاول تضمن بعض الدراسات السابقة ومنهجية الدراسة ويتألف من مبحثين يتناول الأول بعض الدراسات السابقة أما المبحث الثاني تضمن منهجية الدراسة، أما الفصل الثاني فقد إختص بالمرتكزات الفكرية والمفاهيمية لمتغيرات الدراسة وقد تألف من ثلاثة مباحث ، تضمن الاول التنوع المصرفي وتطرق المبحث الثاني الى كفاية رأس المال ، أما الثالث فقد تضمن القيمة السوقية . في حين إن الفصل الثالث تضمن التغطية التحليلية للدراسة ويتألف من مبحثان ، ناقش المبحث الاول منه وصف متغيرات الدراسة وتحليلها، فيما ناقش المبحث الثاني من الفصل الثالث الاختبار الاحصائي لفرضيات الدراسة. وإختتمت الدراسة بالفصل الرابع الذي تضمن مبحثين الاول استخلاص جملة من الإستنتاجات وصياغة التوصيات في المبحث الثاني.

الفصل الاول

بعض الدراسات السابقة ومنهجية الدراسة

المبحث الاول : بعض الدراسات السابقة

المبحث الثاني : منهجية الدراسة

الفصل الأول

بعض الدراسات السابقة ومنهجية الدراسة

المبحث الأول: بعض الدراسات السابقة

توطئة:

يتضمن هذا المبحث الدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات للتعرف على إسهامات الباحثين وأهم ما توصل إليه لتساعد الباحث في فهم متغيرات الدراسة الحالية وأهم المقاييس المستخدمة ضمن متغيرات الدراسة وبهدف الاستعانة بها في إثراء الجانب النظري والفلسفي، وفي الوقت نفسه تكون منهجاً لدراسات لاحقة يمكن الاستفادة منها، وتضمنت الدراسات طرح أهم المتغيرات المتمثلة (التنوع المصرفي ، كفاية رأس المال، القيمة السوقية). فبعض الدراسات ربطت بين متغير التنوع المصرفي وكفاية رأس المال، وهناك دراسات ربطت بين التنوع المصرفي والقيمة السوقية، وبعد اطلاع الباحث على تلك الدراسات لم يجد أي دراسة على حد علم الباحث تربط بين المتغيرات الثلاثة في آن واحد، وقد تم تقسيم المبحث وفق متغيرات الدراسة الثلاثة بهدف الاستفادة منها في دراستنا الحالية. وعليه قام الباحث بتقسيم الدراسات في ثلاث جداول وحسب التسلسل الزمني وعلى النحو الآتي:-

أولاً: بعض الدراسات السابقة الخاصة بالتنوع المصرفي

الجدول (1-1) الدراسات السابقة الخاصة بالتنوع المصرفي

1- بعض الدراسات العربية الخاصة بالتنوع المصرفي	
أ. دراسة (ميا وآخرون، 2014)	
عنوان الدراسة	تقييم سياسات تكوين محافظ القروض في المصارف التجارية
هدف الدراسة	تقييم مدى التزام المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري بالمبادئ والقواعد العملية المتمثلة في (التنوع – الملائمة – منح معايير الائتمان – إتفاقية بازل II) في تكوينها لمحافظ القروض.
مقاييس الدراسة	الإستبانة
عينة الدراسة وأفقها الزمني	(40) فرعاً (12 فرعاً للمصرف التجاري السوري العام) و(28 فرعاً للمصارف التجارية الخاصة) بأفق زمني (2004- 2013)

تظهر النتائج إن المصارف التجارية (العامة والخاصة) في الساحل السوري تطبق مبدأ التنوع في تكوين محافظها للقروض مع عدم وجود فارق لصالح أي نوع حسب ملكية المصرف (عام - خاص).	النتائج الرئيسية
ب. دراسة (أحمد ، 2015)	
الأسس والقواعد العلمية في تكوين المحافظ الإستثمارية(دراسة حالة على عينة من المصارف العراقية)	عنوان الدراسة
قياس مدى تطبيق المصارف التجارية للأسس العلمية والنظرية في تكوين المحافظ الاستثمارية للمصارف.	هدف الدراسة
إستبانة	مقاييس الدراسة
مجموعة من المصارف العراقية وعددها (20) مصرف.	عينة الدراسة وأفقها الزمني
تلتزم المصارف العراقية بنظريات تكوين محافظها الاستثمارية (التنوع والمبادلة بين العائد والمخاطرة والسياسة المتبعة في تكوين المحفظة مبدأ الملائمة وضمن رأسمال المستثمر وثبات العائد).	النتائج الرئيسية
ت. دراسة (الجنابي، 2019)	
أثر تنوع المحفظة الاستثمارية في تقليل المخاطر المالية (دراسة تحليلية في عينة من الشركات الصناعية العراقية)	عنوان الدراسة
معرفة أثر تنوع المحفظة الإستثمارية في تقليل المخاطر المالية في الشركات الصناعية العراقية.	هدف الدراسة
تم إستخدام تحليل الانحدار البسيط والتباين فضلاً عن حساب العوائد المتحققة والمطلوبة وقياس المخاطر من خلال (معامل بيتا) بإستخدام معدل العائد المتوقع للسهم ، معدل عائد السوق ومعدل العائد المطلوب	مقاييس الدراسة
الشركات الصناعية العراقية التي تعمل في سوق العراق للأوراق المالية ممن تمت المصادقة على حساباتها الختامية وهي(شركة الهلال وشركة بغداد للمشروبات الغازية والشركة العراقية لصناعة السجاد والمفروشات والشركة العراقية للأعمال الهندسية) تمثلت الحدود الزمانية للمدة من (2011- 2015).	عينة الدراسة وأفقها الزمني
توصلت الدراسة إلى ان الشركات الصناعية العراقية التي تقوم بتنوع محافظها الاستثمارية تقلل المخاطر المالية التي تواجهها لان تنوع المحفظة	النتائج الرئيسية

يؤدي بدوره الى تنوع العوائد المالية التي تغطي الخسائر المتحققة.	
2- بعض الدراسات الاجنبية الخاصة بالتنوع المصرفي	
أ. دراسة (Leslie et al, 2000)	
عنوان الدراسة	The Impact of Internationalization on the Diversification - Performance Relationship: A Replication and Extension of Prior Research
هدف الدراسة	أثر التدويل على علاقة التنوع بالأداء: تكرار وإمتداد للبحوث السابقة. دراسة أثر التنوع على الأداء بشكل منفصل بإستخدام عينة من الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات، والإجابة عن سؤالين : 1- هل نتائج الاختبارات قوية بإستخدام عينات من الشركات المحلية؟ 2- هل نتائج الاختبارات قوية بإستخدام عينات من الشركات بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات؟
مقاييس الدراسة	تم إستخدام مؤشر Herfindahl–Hirshman للتنوع.
عينة الدراسة وأفقها الزمني	عدد من الشركات المحلية بلغت (70) شركة و(161) شركة متعدد الجنسيات من ضمن Fortune 500 ولمدة 5 سنوات للمدة (1985 -1989).
النتائج الرئيسية	وجود علاقة ارتباط بين أشكال التنوع ومقاييس الاداء الثلاثة (ROA, MTB ROS,). وترتبط معظم أشكال التنوع بالحجم مما يشير إلى ان الشركات الاكبر تميل إلى أن يكون لديها إنتشار دولي أكبر.
ب. دراسة (Elsas et al 2010)	
عنوان الدراسة	The anatomy of bank diversification
هدف الدراسة	تحليل التنوع المصرفي إختبار تأثيرا التنوع على أداء المصرف وقيمه السوقية.
مقاييس الدراسة	تم إستخدام مؤشر Herfindahl–Hirshman للتنوع
عينة الدراسة وأفقها الزمني	تم أستخدام بيانات 380 مصرف من تسعة بلدان(أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا ، إيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا وسويسرا) خلال للمدة (1996 -2008).
النتائج الرئيسية	تقدم هذه الدراسة أدلة قوية على أن التنوع لا يقلل من قيمة حملة الأسهم بل

يحسن من ربحية المصارف، وبالتالي التأثير الإيجابي بصورة غير مباشرة على القيمة السوقية.	
ت. دراسة (Sawada, 2011)	
How does the stock market value bank diversification? Empirical evidence from Japanese banks	عنوان الدراسة
كيف يمكن للتنوع المصرفي التأثير في القيمة السوقية للاسهم؟ أدلة من المصارف اليابانية	
إختبار تأثير تنوع إيرادات المصارف اليابانية عبر الأنشطة المختلفة وآثاره على قيمة المصرف والمخاطر باستخدام بيانات سوق الاسهم.	هدف الدراسة
مؤشر (Laeven & Levine 2007) .	مقاييس الدراسة
تتكون العينة من (113) مصرف، تم استخدام بيانات عن المصارف المتداولة علناً (المصارف المستقلة) والشركات المصرفية القابضة (المجموعات المالية مع البنوك الفرعية) والتي تكون بياناتها المالية الموحدة تستند الى نظام محاسبة مصرفي مشترك. للمدة (1999 – 2011).	عينة الدراسة وأفقها الزمني
تؤكد النتائج التأثير الإيجابي لتنوع الإيرادات من خلال زيادة حصة الدخل من غير الفوائد على قيم الامتياز للمصارف، وعندما يتم تقسيم الدخل من غير الفوائد إلى أجزائه المكونة - دخل الرسوم والدخل التجاري والإيرادات الأخرى من غير الفوائد - وعلى النقيض من ذلك، لا يمكن الحصول على أدلة قوية تشير إلى أن حصة الإيرادات من غير الفوائد تقلل من المخاطر المصرفية. ومع ذلك، تبين الدراسة أن المصارف قادرة على تقليل جميع أنواع المخاطر (أي المخاطر المنهجية والفردية وإجمالي المخاطر) من خلال زيادة حصة إيرادات الرسوم.	النتائج الرئيسية
ث. دراسة (Armstrong, A., & Fic, 2014)	
Bank Diversification And Valuation: International Evidence	عنوان الدراسة
التنوع المصرفي والتقييم: الأدلة الدولية	
دور تنوع الأصول والدخل في التقييمات المصرفية	هدف الدراسة
مؤشر (Laeven & Levine 2007) للتنوع .	مقاييس الدراسة

<p>تم استخدام مجموعة من أكبر 800 مصرف من 31 دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بين عامي 1998 و 2012.</p>	<p>عينة الدراسة وأفقها الزمني</p>
<p>أن التنوع المصرفي قد يضيف قيمة في حالة المصارف الصغيرة، في حين أنه ربما يدمره في حالة أكبر المصارف، مع الأخذ في الاعتبار الموقع الجغرافي للمصارف، ونجد أن المصارف الأوروبية والآسيوية وأمريكا الشمالية تخسر عند التنوع الأكبر لعملياتها ، بينما قد تستفيد مصارف أمريكا الجنوبية وأستراليا من ذلك.</p>	<p>النتائج الرئيسية</p>
<p>ج. دراسة (Chen et al,2018)</p>	
<p>Asset diversification and bank performance: Evidence from three Asian countries with a dual banking system</p> <p>تنوع الاصول والأداء المصرفي : أدلة من ثلاث دول آسيوية لديها نظام مصرفي مزدوج</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>تبحث هذه الدراسة في تأثير تنوع الأصول على أداء المصارف في ثلاث دول آسيوية بنظام مصرفي مزدوج.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>مؤشر (Laeven & Levine 2007) للتنوع.</p>	<p>مقاييس الدراسة</p>
<p>تضمنت المصارف التي تغطيها هذه الدراسة 155 مصرفاً من المصارف الإسلامية والتقليدية في اندونيسيا وماليزيا وباكستان وكانت 127 مصرف تقليدي و 28 مصرف إسلامي. للمدة من (2006- 2012).</p>	<p>عينة الدراسة وأفقها الزمني</p>
<p>وجدت هذه الدراسة أن التنوع عمومًا له تأثير سلبي على أداء المصارف التقليدية ، ولكن تأثيره ضئيل على أداء المصارف الإسلامية. وبالنظر إلى حجم المصرف ، فإن التنوع يؤثر بشكل إيجابي على ربحية المصارف الإسلامية والتقليدية الكبيرة ، وهذا التأثير الإيجابي أكثر قوة بين المصارف الإسلامية.وقدمت أدلة تشير إلى أن الحجم مهم في دراسة تأثير التنوع على أداء المصارف في البلدان ذات النظام المصرفي المزدوج، وبغض النظر عن نوع المصرف مع التنوع ، كلما زاد حجم المصرف ، زادت الربحية أو انخفضت الخسارة.</p>	<p>النتائج الرئيسية</p>
<p>ح. دراسة (Ngware et al, 2020)</p>	
<p>Do Bank Size Moderate Relationship between Banks' Portfolio</p>	<p>عنوان الدراسة</p>

Diversification and Financial Performance of Commercial Banks in Kenya?	
هل هناك علاقة لمتوسط حجم المصرف بين تنوع محافظ المصارف والأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا؟	
الهدف الرئيسي من الدراسة هو تقييم التأثير الوسيط (حجم المصرف) في العلاقة بين تنوع محفظة المصرف على الأداء المالي في كينيا.	هدف الدراسة
تم استخدام مؤشر Herfindahl	مقاييس الدراسة
حللت الدراسة بيانات المصارف عبر القطاعات الزمنية التي تم الحصول عليها من جميع المؤسسات المصرفية التجارية البالغ عددها 43 مؤسسة في كينيا لمدة خمسة عشر عامًا تتراوح من (2003 – 2017).	عينة الدراسة وأفقها الزمني
كشفت نتائج الدراسة إن لحجم المصرف تأثير معتدل كبير على العلاقة بين تنوع محافظ المصارف والأداء المالي للمصارف في كينيا. ومن المرجح ان يؤدي الحجم الأكبر لإصول المصرف بالكامل الى تسريع المصرف للتنوع في فرص استثمارية مناسبة وتعزيز خطوط جديدة للعمل والقدرة في زيادة القوة السوقية على نطاق واسع وتحقيق الربح من وفورات الحجم وتحقيق أداء مالي متفوق.	النتائج الرئيسية

ثانياً: بعض الدراسات السابقة الخاصة بكفاية رأس المال:

الجدول (1-2) بعض الدراسات السابقة الخاصة بكفاية رأس المال

1- بعض الدراسات العربية الخاصة بكفاية رأس المال	
أ. دراسة (المالكي و سعيد، 2013)	
عنوان الدراسة	دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل (1 و 2) في المخاطرة الائتمانية.
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى تحليل مؤشرات بازل الخاصة بمتطلبات رأس المال والتي من ضمنها الموجودات المرجحة بالمخاطرة الائتمانية وتحليل المؤشرات الخاصة بمعايير قياس كفاية رأس المال المصرفي.
مقاييس الدراسة	تم استخدام معيار كفاية رأس المال على وفق مقررات بازل 1 و 2.

عينه الدراسة وأفقها الزمني	مصرف الرافدين (الإدارة العامة) بالاعتماد على تقاريرها السنوية والميزانية العمومية للسنوات(2003-2008).
النتائج الرئيسية	إن معيار كفاية رأس المال لا يمكن تطبيقه لمصرف الرافدين لان نسبة كفاية رأس المال تقل كثيرا عن النسبة المعيارية المطبقة لدى العراق وإن المصرف بحاجة الى دعم موقفه الائتماني.
ب. دراسة (الهاشمي، 2017)	
عنوان الدراسة	رأس المال المصرفي حسب متطلبات لجنة بازل III ودوره في تحقيق الإستدامة المالية.
هدف الدراسة	تحديد دور راس المال المصرفي في تحقيق الإستدامة المالية وقت الأزمة، وتحديد ومعرفة الضوابط والمقررات التي جاءت بها لجنة بازل 3.
مقاييس الدراسة	تم إستخدام ثلاثة مؤشرات لقياس كفاية رأس المال وهي مؤشر متانة راس المال ومؤشر راس المال الاساسي ومؤشر الاستدامة المالية.
عينه الدراسة وأفقها الزمني	مجموعة من المصارف العراقية للمدة من (2006-2010)
النتائج الرئيسية	إن المصارف التي تعتمد على الودائع التقليدية كمصدر للتمويل تكون أكثر إستقراراً ولديها قدرة على الإستدامة والتنافس في منح الإئتمان في حدوث الازمات من المصارف التي تعتمد على مصادر اخرى.
2- بعض الدراسات الاجنبية الخاصة بكفاية رأس امال	
أ. دراسة (Merle, 2010)	
عنوان الدراسة	An Examination Of The Relationship Between Board Characteristics And Capital Adequacy Risk Taking At Bank Holding Companies
هدف الدراسة	فحص العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومخاطر كفاية رأس المال التي تتحملها شركات المصارف القابضة
هدف الدراسة	تختبر هذه الدراسة العلاقة بين خصائص مجلس إدارة المصارف ومخاطر كفاية رأس المال لتلك المصارف.
مقاييس الدراسة	تم إستخدام مقياس نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول لمخاطر كفاية رأس المال .

ونسبة الرافعة المالية من المستوى 1 هي رأس المال من المستوى الأول ، والذي يتضمن الأسهم العادية وفائض الأسهم العادية والأرباح المحتجزة وبعض الأسهم الممتازة الدائمة مقسومة على إجمالي الأصول الملموسة.	
تم استخدام عينة مكونة من 372 مصرف، وللمدة من (1986- 1994).	عينة الدراسة وأفقها الزمني
إن احتفاظ مجلس الإدارة بالمزيد من الأسهم يؤدي إلى ارتفاع نسبة الأصول الرأسمالية ، مما يشير إلى انخفاض مخاطر رأس المال المصرف.	النتائج الرئيسية
ب. دراسة (Fatima, 2014)	
Capital Adequacy: A Financial Soundness Indicator for Banks	عنوان الدراسة
كفاية رأس المال: مؤشر السلامة المالية للمصارف	
تسلط هذه الدراسة الضوء على المكونات المختلفة لرأس المال التنظيمي وتحدد أساسيات معايير بازل فيما يتعلق بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للمصارف.	هدف الدراسة
تم استخدام معادلة	مقاييس الدراسة
$CAR = \frac{\text{Tier I} + \text{Tier II} + \text{Tier III capital (capital funds)}}{\text{Risk Weighted Assets (RWA)}}$ كما استخدمت الدراسة تحليل المتوسط والانحراف المعياري والنسبة المئوية لتحليل البيانات وتفسيرها.	
حللت الدراسة الاتجاه في قيم CAR لأفضل 10 مصارف تجارية مجدولة في الهند، وأجريت الدراسة لمدة 5 سنوات ، للمدة (2008 – 2012).	عينة الدراسة وأفقها الزمني
كشفت الدراسة المقدمة أن المصارف الهندية الكبرى تحافظ على مستوى مناسب من نسبة كفاية رأس المال. وأن مصارف القطاع الخاص في وضع جيد مقارنة بالمصارف العامة في الحفاظ على نسبة كفاية رأس مال أعلى. وإن تنفيذ معايير بازل 3 لن يشكل صعوبة كبيرة عالمياً للمصارف الهندية. وقد زادت الأزمات المالية في العالم من أهمية متطلبات كفاية رأس المال. وفي الهند ، كان تأثير الأزمات المالية منخفضاً بسبب البيئة التنظيمية القوية لهيكل رأس المال.	النتائج الرئيسية

ت. دراسة (Bouheni & Rachdi, 2015)	
Bank Capital Adequacy Requirements And Risk-Taking Behavior In Tunisia: A Simultaneous Equations Framework	عنوان الدراسة
متطلبات كفاية رأس المال المصرفي وسلوك المخاطرة في تونس: إطار المعادلات الآتية.	
إختبار مدى كفاءة متطلبات كفاية رأس المال في الحد من سلوك المخاطرة للمصارف التجارية التونسية باستخدام مقياس جديد للمخاطر: الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول.	هدف الدراسة
تم قياس كفاية رأس المال وذلك باستخدام نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ، اما المخاطر باستخدام نسبة الأصول المرجحة إلى إجمالي الأصول.	مقاييس الدراسة
عينة مكونة من 11 مصرفاً فردياً تحتوي على أكبر المصارف في تونس خلال المدة (2000-2013). مأخوذة من بورصة تونس ومن التقارير السنوية.	عينة الدراسة وأفقها الزمني
يعد التفاعل بين رأس المال ومستوى المخاطر سلبياً ، مما يعني أن الزيادة في رأس المال يتبعها انخفاض في المخاطرة المصرفية، وعلاوة على ذلك يرتبط العائد على الاصول إيجابياً بالتغير في رأس المال مما يظهر ضعف المستوى المؤسسي والتنظيمي للمصارف التونسية. كما وضحت النتائج إن المصارف الكبيرة تمتلك أفضل المديرين لمخاطرها ، نظراً لإمتلاكهم خبرة أكبر في إدارة مستويات المخاطر من خلال التنويع . أخيراً، وضحت وجود علاقة سلبية بين الحجم ورأس المال المصرفي .	النتائج الرئيسية
ث. دراسة (Shahchera, & Taheri, 2017)	
Liquidity Coverage Ratio, Ownership, Stability: Evidence from Iran	عنوان الدراسة
نسبة تغطية السيولة ، حق الملكية ، الاستقرار: دليل من إيران	
تحديد تأثير نسبة السيولة الجديدة (LCR) على استقرار النظام المصرفي، الهدف من LCR هو تعزيز المرونة قصيرة الأجل لملف مخاطر السيولة للمصارف. ويقوم بذلك من خلال ضمان أن المصارف لديها مخزون كاف من الأصول السائلة عالية الجودة .	هدف الدراسة

مقاييس الدراسة	تم استخدام معادلة LCR = الاصول السائلة عالية الجودة / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم.
عينة الدراسة وأفقها الزمني	استخدام عينة لـ 25 مصرفاً (مصارف خاصة ومملوكة للدولة) في النظام المصرفي الإيراني . وتم الحصول على البيانات المالية للمصارف الإيرانية من قاعدة بيانات البنك المركزي الإيراني. للمدة من (2005-2016).
النتائج الرئيسية	هناك اثر ايجابي لنسبة تغطية السيولة على الاستقرار في المصارف الخاصة وهناك اثر سلبي لنسبة تغطية السيولة على استقرار المصارف الحكومية والمتخصصة. كما نجد أن هناك فرقا بين المصارف الحكومية والمصارف المتخصصة مع المصارف الخاصة، في النظام المصرفي الإيراني تعاني المصارف الحكومية والمتخصصة من مخاطر سيولة أكثر من المصارف الخاصة.
ج. دراسة (Mashamba, 2018)	
عنوان الدراسة	The Effects Of Basel III Liquidity On Banks' Profitability
هدف الدراسة	تأثير ضوابط اتفاقية بازل III للسيولة على ربحية المصارف.
مقاييس الدراسة	استخدام مؤشرات نسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي نسبة التغطية المستقرة (NSFR).
عينة الدراسة وأفقها الزمني	تم استخدام عينة من المصارف التجارية مكونة من 40 مصرفاً تعمل في 11 سوقاً ناشئاً من قائمة MSCI ¹ للمدة (2011 – 2016).
النتائج الرئيسية	أظهرت النتائج أن الضغط التنظيمي الناجم عن متطلبات نسبة تغطية السيولة قد ازداد بدلاً من تقليص ربحية المصارف في الأسواق الناشئة. وكان التفسير المعقول الذي تم تقديمه لهذا الدليل هو أن المصارف في الأسواق الناشئة أدارت سيولتها بطريقة تتوافق مع قاعدة نسبة تغطية السيولة ، وبالتالي لم يكن للضوابط أي آثار ضارة على المصارف في الاقتصادات الناشئة.
ح. دراسة (MOHAMMED, 2018)	
عنوان الدراسة	Measuring The Determinants Of Capital Adequacy

¹(MSCI) : Morgan Stanley Capital Index list مؤشر مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال لبلدان الاسواق الناشئة يضم أسواقاً من 23 دولة.

And Its Impact On Efficiency In The Banking Industry: A Comparative Analysis Of Islamic And Conventional Banks	
قياس محددات كفاية رأس المال وتأثيره على الكفاءة في الصناعة المصرفية: تحليل مقارنة للبنوك الإسلامية والتقليدية	
إختبار العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال وكفاءة المصارف الإسلامية والتقليدية ودراسة متطلبات كفاية رأس المال وقياس تأثير العوامل الرئيسية عليها - حالة دول مجلس التعاون الخليجي.	هدف الدراسة
تم استخدام نموذج CAMELS (كفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة الإدارة والأرباح والسيولة والحساسية تجاه المخاطر).	مقاييس الدراسة
تم استخدام البيانات من 50 مصرفاً (25 مصرفاً إسلامياً و 25 مصرفاً تقليدياً) من دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2006 – 2015).	عينة الدراسة وأفقها الزمني
أن كفاءة المصارف الإسلامية أقل كفاءة من المصارف التقليدية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي .قد تكون هذه النتائج بسبب الطبيعة الفريدة للمبادئ المالية الإسلامية التي تفرض المزيد من التعقيد على المنتجات والعمليات المالية الإسلامية التي تؤدي بدورها إلى كفاءة أقل مقارنة بالمصارف التقليدية .وتكشف النتائج أن كفاية رأس المال تؤثر سلباً على كفاءة المصارف الخليجية التي تمت دراستها .إلا أن النتائج تظهر أن هذا التأثير أقل في حالة المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية .قد تكون النتيجة التي تم الحصول عليها ناتجة عن عمليات مالية تستند إلى مبادئ مالية إسلامية.	النتائج الرئيسية
خ. دراسة (Haris et al, 2020)	
A Study on the Impact of Capitalization on the Profitability of Banks in Emerging Markets: A Case of Pakistan	عنوان الدراسة
دراسة حول تأثير الرسملة على ربحية المصارف في الأسواق الناشئة: حالة من باكستان	

هدف الدراسة	قياس تأثير العلاقة الخطية بين رأس المال والربحية.
مقاييس الدراسة	تم استخدام ثلاثة مقاييس لرأس المال وهي نسبة رأس المال (CR) ، ونسبة كفاية رأس المال (CAR) ، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (MCR) ، وأربعة مقاييس للربحية وهي العائد على متوسط الأصول (ROAA) ، والعائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) ، صافي هامش الفائدة (NIMAR) ، وهامش الربح (NMAR).
عينة الدراسة وأفقها الزمني	تم استخدام 29 مصرفاً باكستانياً خلال الفترة 2007-2018.
النتائج الرئيسية	وجود علاقة مقلوبة على شكل حرف U بين مقياسي رأس المال (CR) و (CAR)، ومقاييس الربحية (ROAA ، ROAE ، NIMAR ، NMAR) . وهذا يشير إلى أن الربحية تزداد مع زيادة رأس المال إلى مستوى معين ، بينما بعد ذلك المستوى ، تؤدي الزيادة الإضافية في رأس المال إلى انخفاض الربحية. وتشير النتائج أيضاً إلى أن المصارف التي تحافظ على الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال MCR لديها ربحية أعلى من تلك التي لا تفعل ذلك.

ثالثاً: بعض الدراسات السابقة الخاصة بالقيمة السوقية

الجدول (1-3) الدراسات السابقة الخاصة بالقيمة السوقية

1- بعض الدراسات العربية الخاصة بالقيمة السوقية	
أ. دراسة (الكروي، 2015)	
عنوان الدراسة	نمط إدارة المخاطرة والسيولة والربحية وإنعكاسها على قيمة المصرف.
هدف الدراسة	دراسة الاهداف المصرفية من حيث ملائمتها من عدمها وإنعكاس ذلك على قيمة المصرف وفق التحليلات الاحصائية.
مقاييس الدراسة	تم استخدام المعادلة الآتية لإحتساب قيمة المصرف: $V = Cf_1/(1+r)^1 + Cf_2/(1+r)^2 + \dots + Cf_n/(1+r)^n$
عينة الدراسة وأفقها الزمني	تم إختيار 20 مصرفاً دولياً من بيانات مختلفة ومن ضمن أفضل 30 مصرف في العالم لسنة 2012، وتمثلت المدة من 2003-2012.
النتائج الرئيسية	أثبتت الاختبارات الاحصائية بين متغيرات الدراسة ان النمطين (مكعب

<p>الأنماط الثمان) اللذان سجلا أعلى قيمة للمصرف وهما (HLL , LHH) كانا أفضل إستراتيجية يمكن تبنيها من قبل المصرف المعني لم يظهر او يثبتا على مستوى معادلة الاتجاه العام، إذ ظهر المستوى الثالث من المحفظة والتمثل ب LLH (مخاطرة منخفضة وسيولة منخفضة وربحية عالية)، ورغم أنه لم يسجل أعلى متوسط قيمة للمصرف قياساً بالمتوسط العام للمشاهدات . فضلاً عن ذلك هو عدم وجود تأثير ودلالة احصائية للنمط المذكور .</p>	
<p>ب. دراسة (الأنصاري، 2020)</p>	
<p>تحليل الكفاءة التشغيلية في ظل نموذج حد التكلفة العشوائي ودورها الوسيط في القيمة السوقية للأسهم.</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>قياس العلاقة بين الكفاءة التشغيلية وابعادها المتمثلة بالمدخلات والمخرجات كمتغير مستقل والقيمة السوقية كمتغير تابع.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>تم استخدام نموذج الانحدار الخطي للبيانات المزدوجة التي تقوم بتفسير العلاقات المتوقعة بين المتغيرات المدروسة والتباين المرافق لها من حيث (المكان) المصارف و(الزمان) سنوات الدراسة.</p>	<p>مقاييس الدراسة</p>
<p>إشتملت الدراسة على 9 مصارف عراقية خاصة للأعوام من 2010-2017 وذلك لتوفر البيانات الخاصة بهذه الفترة لعينة الدراسة.</p>	<p>عينة الدراسة وأفقها الزمني</p>
<p>أظهرت النتائج التأثير المعنوي إحصائياً للمتغيرات الخارجية (القروض والاستثمارات) في قيمة المصرف ضمن نموذج الإختبار دون المتغيرات الداخلية (الإيجور، رأس المال المادي، رأس المال النقدي) وذلك قدر تعلق الامر بألية تصميم الدراسة والعينة المدروسة.</p>	<p>النتائج الرئيسية</p>
<p>2- بعض الدراسات الاجنبية الخاصة بالقيمة السوقية</p>	
<p>أ. دراسة (Baele et al, 2007)</p>	
<p>Does the stock market value bank diversification? هل يؤثر التنوع في القيمة السوقية للمصرف؟</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>تهدف الدراسة إلى معرفة إذا كانت المصارف المنوعة وظيفياً تتمتع بميزة نسبية من حيث الأداء / المخاطر على المدى الطويل بمقارنة بمنافسيهم المتخصصين.</p>	<p>هدف الدراسة</p>

مقاييس الدراسة	تم استخدام مقياس التنويع لـ (Laeven, L & R. Levine) ونسبة توبين Q للقيمة السوقية.
عينة الدراسة وأفقها الزمني	عينة من المصارف بلغ عددها 143 مصرف من (17) دولة من الدول الأوروبية ، للفترة من 1989 -2004.
النتائج الرئيسية	هناك علاقة إيجابية قوية بين التنويع وقيمة الامتياز المصرفي، وبزيادة تنويع مصادر الدخل تزداد قدرة المصارف الأوروبية من تحسين أرباحها.
ب. دراسة (Vo, 2017)	
عنوان الدراسة	How does the stock market value bank diversification - Evidence from Vietnam
هدف الدراسة	كيف يقيم سوق الأسهم التنويع المصرفي - أدلة من فيتنام
مقاييس الدراسة	دراسة العلاقة بين التنويع المصرفي و تقييم سوق الأوراق المالية للمصارف الفيتنامية.
عينة الدراسة وأفقها الزمني	تم استخدام مقياسين مهمين لتقييم الأسهم في سوق الأوراق المالية. الأول هو توبين Q والثاني هو القيمة السوقية إلى الدفترية (MTB) كمقاييس لتقييم سوق الأسهم.
النتائج الرئيسية	تم استخدام مجموعة بيانات للمصارف الفيتنامية المدرجة للفترة 2006 - 2014. هناك علاقة سلبية بين التنويع المصرفي وتقييم سوق الأوراق المالية. وهذا يعني تفضيل المستثمر للمصارف التي تركز على الأنشطة التقليدية. وذلك للمخاطر المرتبطة بالتنويع، فكلما كان مستوى التنويع أعلى يميل إلى أن يكون مرتبطاً بمستوى أعلى من المخاطر في النظام المصرفي الفيتنامي.
ت. دراسة (Darmawan et al, 2019)	
عنوان الدراسة	Accrual Earnings Management and Real Earnings Management: Increase or Destroy Firm Value?
هدف الدراسة	إدارة الأرباح التراكمية وإدارة الأرباح الحقيقية: زيادة أو تدمير قيمة الشركة؟ دراسة تأثير إدارة الأرباح التراكمية وإدارة الأرباح الحقيقية على قيمة الشركة.
مقاييس الدراسة	تم قياس قيمة الشركة باستخدام نسبة توبين Q .

<p>كانت عينات البحث عبارة عن 54 شركة تصنيع مدرجة في بورصة إندونيسيا للمدة (2013 – 2017).</p>	<p>عينة الدراسة وأفقها الزمني</p>
<p>أظهرت نتائج الاختبار أن إدارة الأرباح التراكمية المقاسة بالمستحقات التقديرية لم تؤثر على قيمة الشركة. و أن إدارة الأرباح الحقيقية لها تأثير سلبي على قيمة الشركة. كما وجدت الدراسة أن حجم الشركة والعائد على الأصول لهما تأثير إيجابي على قيمة الشركة.</p>	<p>النتائج الرئيسية</p>
<p>ث. دراسة (Sianturi et al, 2020)</p>	
<p>Managerial opportunistic behavior and firm value: Empirical study of manufacturing companies in Indonesia</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>السلوك الانتهازي الإداري وقيمة الشركة: دراسة تجريبية لشركات التصنيع في إندونيسيا</p>	
<p>دراسة العلاقة بين السلوك الانتهازي الإداري وقيمة شركات التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>تم استخدام نسبة توبين Q</p>	<p>مقاييس الدراسة</p>
<p>تم الحصول على بيانات 40 شركة من شركات التصنيع المدرجة في البورصة الإندونيسية ، للفترة من 2010 - 2017.</p>	<p>عينة الدراسة وأفقها الزمني</p>
<p>أشارت الى ان السلوك الانتهازي الإداري كان له تأثير كبير على قيمة الشركة. ويمكن الحد من السلوك الإداري الانتهازي عن طريق دفع توزيعات الأرباح للمساهمين. ومن خلال دفع توزيعات الأرباح ، سيعطي المستثمرون إشارة على الأداء الجيد للشركة . لذلك ، تدعم هذه الدراسة نتائج الدراسات السابقة التي تنص على أن سياسة توزيع الأرباح يمكن أن تعمل على تقليل تضارب الوكالات الذي يحدث بين المساهمين والوكلاء.</p>	<p>النتائج الرئيسية</p>
<p>ج. دراسة (Ibrahim & Hanggraeni, 2021)</p>	
<p>Disperse of Ownership, Liquidity, and Firm Value: Evidence from Indonesia</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>تشنت الملكية والسيولة وقيمة الشركة: دليل من أندونيسيا.</p>	
<p>إختبار العلاقة بين تشنت الملكية والسيولة وقيمة الشركة.</p>	<p>هدف الدراسة</p>

مقاييس الدراسة	تم قياس قيمة الشركة بواسطة Tobin's Q
عينة الدراسة وأفقها الزمني	تم استخدام عينة من 225 شركة في سوق الأوراق المالية الإندونيسية (IDX) للمدة (2014 – 2019).
النتائج الرئيسية	تشير هذه الدراسة إلى أن التعويم الحر يرتبط سلبًا بكل من سيولة المخزون وقيمة الشركة بينما ترتبط سيولة المخزون ارتباطًا إيجابيًا بقيمة الشركة .
ح. دراسة (De Nicolo & Zotova, 0, 2021)	
عنوان الدراسة	Bank Risk and Bank Rents: The Franchise Value Hypothesis Reconsidered
هدف الدراسة	مخاطر المصرف وإيجارات المصرف: إعادة النظر في فرضية قيمة الامتياز
مقاييس الدراسة	إختبار العلاقة بين قيمة الامتياز المصرفي ومخاطر المصرف.
عينة الدراسة وأفقها الزمني	تم استخدام مقاييس توبين Q للقيمة.
النتائج الرئيسية	تم استخدام عينات كبيرة من المصارف المدرجة في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا وتتألف العينة من 1136 مصرفاً مدرجاً في البورصة ، بما في ذلك 629 من المصارف الأمريكية القابضة (BHCs) و 310 مصرفاً أوروبياً و 197 مصرفاً آسيوياً. للمدة (2017-1985) ، وإن البيانات مأخوذة من بيانات الحساب والسوق الموحدة لمجموعة من المصارف المتداولة في 25 اقتصاداً.
النتائج الرئيسية	أظهرت الدراسة دور الإيجارات الرئيسية في تحديد قيمة الامتياز وفي التنبؤ بمخاطر المصرف عبر تقييم السوق. ووجدت الدراسة أن العلاقة التنبؤية بين توبين Q ومقياس مخاطر البنك للإفلاس هي علاقة غير خطية إلى حد كبير.

رابعاً:- مناقشة الدراسات السابقة

بعد إطلاع الباحث على الدراسات السابقة وتحليلها في مجال متغيرات الدراسة (التنويع المصرفي ، كفاية رأس المال ، القيمة السوقية) يتم الان تثبيت الأتي:

1. بحثت الدراسات السابقة مؤشرات مختلفة لمتغير التنويع المصرفي وكفاية رأس المال اما في دراستنا الحالية فقد اعتمد الباحث مؤشرات جديدة لم يتم استخدامها عربيا حسب اطلاع الباحث .
2. تمت إفادة الباحث من بعض الدراسات المعروضة في هذا المبحث للتعرف على مؤشرات متغيرات الدراسة والمقاييس التي استخدمت فيها .
3. ومما يجدر الاشارة إليه وحسب إطلاع الباحث على الدراسات السابقة لم تكن هناك دراسة واحدة جمعت المتغيرات الثلاث للدراسة الحالية ، مما يتيح للباحث فرصة للبحث وتوضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات .

خامساً:- أوجه الإفادة من الدراسات السابقة

1. ساعدت الدراسات السابقة الباحث في حصوله على معرفة واسعة ومفصلة عن متغيرات دراسته الحالية ولا سيما في تحديد أبعاد المشكلة والأهداف وكذلك إتباع الاجراءات المناسبة في اختيار العينة ومجتمع الدراسة عبر التعمق في المنظور الفكري لموضوع الدراسة.
2. في ضوء إطلاع الباحث على فقرات الدراسات السابقة توضحت الافادة منها في تعزيز الجانب النظري في الدراسة الحالية والتعرف على مختلف آراء الباحثين والكتاب فيها.
3. توصل الباحث عبرها لمعرفة الادوات الاحصائية المستخدمة واختيار أفضل الادوات وأكثرها ملائمة وفرضيات الدراسة الحالية.
4. في ضوء الدراسات السابقة استطاع الباحث الإفادة من الجانب التحليلي لتلك الدراسات لتحديد نوع العينة المناسب للدراسة الحالية .

سادساً:- مميزات الدراسة الحالية

1. تعد متغيرات الدراسة من الموضوعات المهمة بعد ظهور الازمة المالية العالمية والتي لا بد التركيز عليها في بيئة الأعمال المصرفية .
2. أتمتت الدراسة الحالية مؤشرات LCR و NSFR ضمن مؤشرات قياس كفاية راس المال وفق بازل III .
3. تميزت هذه الدراسة بأنها استخدمت عينة من المصارف التجارية العراقية الأهلية التي لها دور واضح في تحريك النشاط الاقتصادي العراقي لقياس العلاقة السببية بين التنويع المصرفي وكفاية رأس المال.

4. تم اعتماد المقاييس العالمية للمتغيرات الثلاثة بالرجوع الى اطاريح ومصادر اجنبية .
5. تم استخدام التحليل المالي والاحصائي المباشر وغير المباشر.
6. عملت الدراسة الحالية على تقديم إطاراً فلسفياً معرفياً ليكون إمتداداً للدراسات السابقة في مجال التنويع المصرفي وكفاية رأس المال وذلك بالاعتماد على أحدث المصادر في هذا الجانب وحسب إستطاعة الباحث في الحصول عليها.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

توطئة

تمثل منهجية الدراسة خارطة الطريق للدراسة الحالية، فهي توضح للباحث المسار الصحيح الذي يجب أن يسير عليه في دراسته ومن خلالها يوجه محاور الدراسة وأدواتها فهي تمثل دعائم أساسية يستند إليها الباحث ويتم فيها تشخيص مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها ومحاولة فهم الظاهرة المدروسة والعلاقة بين متغيراتها وللإجابة على التساؤلات المطروحة، فضلاً عن الفرضيات والمخطط الفرضي للدراسة التي سيعتمدها الباحث، ولأهمية ما سبق سيخصص هذا المبحث للغوص في المنهجية المتبعة لإعداد الدراسة بمؤشراتها وتفصيلاتها المختلفة لموضوع الدراسة الحالية متضمناً الفقرات الآتية :

أولاً : مشكلة الدراسة

تتضمن مشكلة الدراسة الحالية بعدين الأولى الجدلية الفكرية والبعد الثاني المشكلة التطبيقية:

وتتمثل المشكلة الجدلية الفكرية في مناقشة موضوع التنوع المصرفي إذ يُعد بحد ذاته معضلة مصرفية ومالية، ويدرك الباحثون والممارسون على حد سواء دور القطاع المصرفي المحوري في التنمية الاقتصادية للبلد، وما تواجهه المصارف بعد الازمة المالية العالمية يمثل تحدياً جديداً مما يتطلب منها خلق بيئة مصرفية مالية قادرة على مواجهة التزاماتها وتجنب المخاطر الممكنة أو تقليل أثرها الى أقل قدر ممكن، ويعد التنوع المصرفي من المواضيع المهمة التي حاول عبرها الكتاب والباحثين تحديد وإختيار التنوع المصرفي الأمثل الذي يحافظ على القيمة السوقية للمصارف وينشر مخاطر الاستثمار بالأصول الى أقل ما يمكن وعلاقته بكفاية راس المال الذي تستطيع عبرها المصارف مواجهة التزاماتها المطلوبة من خلال الإلتزام بمعايير بازل III. ولازال يشكل هذا الموضوع جدلاً واسعاً حول إختيار الاستراتيجية الأفضل، وتباينت نتائج البحوث والدراسات في هذا الجانب فمنها قد وضح الأثر الإيجابي للتنوع (Pisedtasalasai & Edirisuriya, 2020:2) وأخرى عكس ذلك (Yang et al, 2020: 1). مما أثار التساؤلات لدى الباحثين والمختصين في هذا الموضوع وإثارة الجدل حول أيجابيات وسلبيات التنوع، وهنا نجد أن المشكلة تنطلق في كون المصارف تعتمد بالدرجة الأساس على أموال الغير (المودعين) وإن انخراطها في تنوع الاستثمار من المحتمل ان يعرضها للمخاطر التي يصعب عليها مواجهتها في حالة الخسارة مما يؤدي الى سحب المودعين لأموالهم وعليه إنخفاض قيمتها السوقية. لذلك تطلب

منا إيجاد العلاقة السببية بين التنوع المصرفي وكفاية رأس المال لمعرفة تأثير كل منهم في القيمة السوقية.

ولغرض الاجابة عن هذه الاشكالية هناك مجموعة تساؤلات هي:

- ما الفرق في تطبيق المبادئ والأسس العلمية لكل من (التنوع، وكفاية رأس المال) للمصارف العراقية عينة الدراسة قبل بازل III وبعد بازل III؟
- هل يؤدي تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب معايير لجنة بازل III إلى زيادة قيمتها السوقية؟

أما البعد الثاني والمتمثل بالمشكلة التطبيقية وفي إطار مشكلة الدراسة الحالية فهي تستلزم تشخيص تطبيقي وعملي دقيق ويمكن أن تتجسد مشكلة الدراسة الحالية التطبيقية في مجموعة من التساؤلات الآتية :

- 1- هل يؤثر التنوع المصرفي وكفاية رأس المال في القيمة السوقية للمصارف العراقية عينة الدراسة؟
- 2- هل هناك علاقة سببية بين التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية رأس المال وفق بازل III؟
- 3- ما مدى تطبيق المصارف العراقية (مبدأ التنوع، ومبدأ كفاية رأس المال، وفق إتفاقية بازل III)؟
- 4- هل تتباين المصارف فيما بينها في تطبيق وإعتماد مؤشرات الدراسة؟
- 5- ما طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة وكيف تستخدم للإفادة منها في الجانب الميداني للدراسة؟

ثانياً : أهداف الدراسة

تمثل الدراسة الحالية محاولة نظرية وميدانية للإحاطة بالمسببات الرئيسة لمشكلة الدراسة لدى المصارف التجارية العراقية الخاصة والسعي لإيجاد إجابات مناسبة للتساؤلات المثارة وهي تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف الآتية :

- 1- قياس وتحليل مدى التنوع المصرفي في المصارف عينة الدراسة .
- 2- قياس وتحليل مؤشرات كفاية رأس المال ومدى تطبيق بازل III في المصارف عينة الدراسة.

- 3- قياس وتحليل القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة.
- 4- بيان إتجاه العلاقة بين التنوع وكفاية رأس المال.
- 5- قياس مدى تأثير التنوع في القيمة السوقية.
- 6- قياس مدى تأثير كفاية رأس المال في القيمة السوقية.

ثالثاً : أهمية الدراسة

تتجلى اهمية الدراسة في الإعتبارات الآتية:-

- 1- تضمنت الدراسة قطاع مهم من مكونات الاقتصاد، وهو القطاع المصرفي الذي يُعد حلقة وصل في الإقتصاد الوطني ويقوم بتمويل القطاعات الإقتصادية كافة، وبذلك يساهم بشكل فاعل في البناء الإقتصادي.
- 2- هناك ندرة في دراسة تنوع الاصول في الدراسات العربية مما يجعل هذه الدراسة مرشحاً ليشكل إضافة للمكتبة العربية .
- 3- تتجلى أهميتها أيضاً في كونها اول دراسة عربية بحثت ثلاثة متغيرات (التنوع المصرفي، كفاية رأس المال، القيمة السوقية) حسب اطلاع الباحث.
- 4- إبراز اهمية تنوع الأصول ومؤشرات كفاية رأس المال على القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة، فزيادة العائد وتقليل المخاطر يُعد هدفاً رئيسي لكل من إدارة المصرف والمستثمرين، فكلما زادت أرباح المصرف وإنخفضت مخاطره كان المستثمرون أكثر إقبالاً على شراء وتداول أسهم المصرف وعليه إرتفاع قيمته السوقية وهو يمثل الهدف الأعم له.

رابعاً: فرضيات الدراسة*

من اجل تحقيق اهداف الدراسة فقد اعتمدت مجموعة من الفرضيات الرئيسية الآتية :-

- 1- الفرضية الرئيسية الأولى :
 - تعمل المصارف عينة الدراسة على تنوع الإستثمارات.
- 2- الفرضية الرئيسية الثانية
 - تعاني المصارف عينة الدراسة من إنخفاض واضح في القيمة السوقية.

* علماً إنه سيقصر الباحث هنا على ذكر الفرضيات الرئيسية للإختصار وسيجري ذكر وإختبار الفرضيات الفرعية في الجانب الميداني للدراسة .

3- الفرضية الرئيسية الثالثة

- تمتلك المصارف عينة الدراسة نسبة كفاية رأس مال تتوافق مع مقررات لجنة بازل III.

4- الفرضية الرئيسية الرابعة

- لا توجد علاقة سببية بين التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية رأس المال .

5- الفرضية الرئيسية الخامسة

- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية رأس المال والقيمة السوقية على مستوى المصارف والقطاع المصرفي.

6- الفرضية الرئيسية السادسة

- لا يؤثر التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية رأس المال في القيمة السوقية على مستوى المصارف والقطاع المصرفي.

7- الفرضية الرئيسية السابعة

- لا تتباين المصارف عينة الدراسة في تبني متغيرات الدراسة.

خامساً : حدود الدراسة

1- الحدود الزمنية : تشير إلى المدة الزمنية التي قام بها الباحث بإجراء الدراسة وتتمثل بمدة التطبيق الفعلية لبيانات المصارف التجارية العراقية الخاصة بعينة الدراسة للفترة 2005/12/31 الى 2019/12/31.

2 - الحدود المكانية : تم إختيار عينة من المصارف العراقية التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لغرض إجراء الجانب التطبيقي للدراسة .

سادساً : مجتمع وعينة الدراسة**1- مجتمع الدراسة**

أكدت الدراسات العلمية الرصينة على أهمية إجراء الدراسة مع تحديد دقيق لها وإجراء توصيف للمجتمع الاصيل وذلك تمهيداً لوضع المعايير في إختيار عينة الدراسة من هذا المجتمع. ويتضمن مجتمع الدراسة مجموعة من المصارف التجارية العراقية الخاصة و المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (25) مصرفاً تجارياً وذلك بالإستناد للأحصائيات المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي.

2- عينة الدراسة

تم اختيار الباحث لعينة الدراسة المكونة من (10) مصرف من المصارف التجارية العراقية الخاصة والظاهرة في الجدول (1) والمدرجة في سوق العراق للاوراق المالية وبلغت نسبة العينة (40%) من المجتمع الكلي. وكانت أهم المسوغات لاختيار الباحث لهذه العينة من المصارف طبقاً لمعايير عديدة منها:

- استمرار هذه المصارف المنتقاة على مزاولة أنشطتها المختلفة وإستمرار إدراجها بشكل رسمي في سوق العراق للاوراق المالية خلال مدة الدراسة والممتدة خمسة عشر سنة (2005-2019).
- تكامل بياناتها اللازمة للتحليل على مستوى المصارف عينة الدراسة طيلة فترة البحث.
- استمرار المصارف المنتقاة في تحقيق الأرباح الصافية.
- استبعاد عدد من المصارف لعدم إكتمال بياناتها المطلوبة للتحليل.

جدول (1-4) المصارف عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	رأس المال كما في 31/12/2019
-1	بغداد	1992	250 مليار دينار
-2	الاهلي العراقي	1995	250 مليار دينار
-3	الإستثمار العراقي	1993	250 مليار دينار
-4	الخليج التجاري	2000	300 مليار دينار
-5	بابل	1999	250 مليار دينار
-6	الشرق الأوسط	1993	250 مليار دينار
-7	الموصل للتنمية	2001	252 مليار دينار
-8	سومر التجاري	1999	250 مليار دينار
-9	التجاري العراقي	1992	250 مليار دينار
-10	الإئتمان العراقي	1998	250 مليار دينار

المصدر : من إعداد الباحث وبإعتماد على التقارير والإحصائيات المنشورة للبنك المركزي العراقي والتقارير السنوية للمصارف.

سابعاً: أدوات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة إعتد الباحث عملية جمع البيانات نظرياً وميدانياً على الأدوات الآتية:

1- الجانب النظري

لإغناء الجانب النظري للدراسة اعتمد الباحث على عدد من المصادر من الكتب والمؤلفات الأجنبية والعربية وكذلك الدوريات والرسائل والأطاريح والبُحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة. فضلاً عن ذلك كانت الاستعانة بالشبكة العالمية للمعلومات (الأنترنت).

2- الجانب التطبيقي :

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على البيانات التي تم إستخراجها من التقارير السنوية الرسمية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2019) .

ثامناً: - الأساليب الإحصائية والمالية المستخدمة في الدراسة:

1- الأدوات المالية:

تم الإعتماد على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية ذات صلة بالدراسة ، وقد تطرق لها الباحث في الجانب النظري من الدراسة وبشكل يتلائم مع عينة الدراسة وهي:

أ. مؤشر التنوع المصرفي :

$$\text{Asset diversity (AD)} = 1 - \frac{|\text{net loans} - \text{other earning assets}|}{\text{total earning assets}}$$

1

(Laeven & Levine,2007: 13). البسط صافي القروض - بقية الموجودات المربحة والمقام مجموع البسط.

ب. مؤشر كفاية رأس المال: ويتضمن ثلاثة مؤشرات وحسب معايير بازل III وهي:

• CAR

$$\text{Capital Adequacy Ratio (CAR)} = \frac{(\text{Tier I} + \text{Tier II})}{\text{Risk Weiahted Assets (RWA)}}$$

2

(Al-Ansary & Hafez, 2015: 1166). ويمثل البسط المستوى 1+2 لرأس المال والمقام الموجودات المرجحة بالمخاطر.

• مؤشر نسبة تغطية السيولة:

$$LCR = \frac{\text{The amount of liquid asset}}{\text{The amount of short term debt}}$$

(Gao, 2013: 70)

3

إذ إن البسط يمثل مبلغ الاصول السائلة والمقام مبلغ الديون قصيرة الأجل.

• مؤشر صافي التمويل المستقر:

$$NSFR = \frac{\text{respectively, bank capital and long term debt}}{\text{Loan}}$$

(Gao, 2013: 71)

4

إذ إن البسط يمثل رأس مال المصرف والديون قصيرة الأجل والمقام مبلغ القروض.

مؤشر القيمة السوقية:

$$MV = \text{The share price} * \text{Number of Shares}$$

5

(Zach et al, 2020: 4) إذ إن القيمة السوقية = سعر السهم * عدد الأسهم

2- الأدوات الإحصائية:

أ. استخدمت الدراسة الحالية برنامج (Microsoft Excel) لتحليل مؤشرات الدراسة فضلاً عن استخدام عدداً من الأساليب الإحصائية بمساعدة البرنامج الاحصائي SPSS و V.23 AMOS و برنامج Eviews. وتمثلت الاساليب الاحصائية بما يأتي:

ب. المتوسط الحسابي.

ت. الانحراف المعياري.

ث. معامل الارتباط البسيط..

ج. تحليل الانحدار البسيط.

ح. إختبار F .

خ. إختبار T.

د. معامل التحديد R^2 .

ذ. نموذج Panal data

ر. إختبار (Granger causality) .

الفصل الثاني

التنوع المصرفي وكفاية رأس المال
والقيمة السوقية - إطار مفاهيمي

المبحث الاول : التنوع المصرفي
المبحث الثاني : كفاية رأس المال
المبحث الثالث : القيمة السوقية

المبحث الأول: التنوع المصرفي

المقدمة

ركزت الأزمة المالية عام 2007-2008 في الاهتمام على العلاقة بين التنوع وعدم الاستقرار المنهجي، ومع ذلك فإن العلاقة بين التنوع والاستقرار له أوجه متعددة، مما يعكس الأبعاد المختلفة للتنوع وتأثيرها على سلوك قطاع الخدمات المالية وأدائها. (Michie., & Oughton, 2013:4).

وعادة ما تركز المؤسسات المالية عند إبرامها العقود على المخاطر الفردية الخاصة بها وتتغاضى عن التأثير النظامي لعقودها على النظام المالي العام وبذلك يمكن النظر للمخاطر النظامية على أنها عوامل خارجية معدية وللتعامل معها يمكن للحكومات استخدام أداتين رئيسيتين للسياسة وهما: الضرائب أو التنظيم و تهدف الضرائب إلى تقليص الفجوة بين التكاليف العامة والخاصة ، بينما يمكن من خلال التنظيم ان تفرض اللوائح المالية قيوداً ومتطلباتاً مباشرة على المؤسسات المالية . (Poledna and Thurner, 2016: 2). وقد تبين أن الفشل في إدارة المخاطر النظامية مكلف للغاية بالنسبة للمجتمع . وأظهرت الأزمة المالية في 2007-2008 وعواقبها أهمية الحد منها، لقد أجبر التهديد بانهيار أجزاء كبيرة من النظام المالي الحكومات الوطنية على إنقاذ مئات المصارف ونظرًا للتكاليف المرتفعة المحتملة للأزمات المالية ، يحتاج المجتمع بشكل عاجل إلى التحكم في تأثير هذه العوامل الخارجية والحد منها بشكل منهجي. (Pichler et al,2020:1-2).

وقد ذكر (Koumou, 2020: 3) أن التنوع هو أحد المكونات الرئيسية لصنع القرار الاستثماري في ظل المخاطر وعدم اليقين ، حتى قبل ولادة نظرية المحفظة بوقت طويل. فالتنوع لم يكن جديداً آنذاك ويمكن العثور على ذكر ذلك في التلمود البابلي. فذكر شكسبير في تاجر البندقية أن التاجر أنطونيو يقول (الفصل الأول ، المشهد 1):

" لا استثمر جميع أموالني في سفينة واحدة ، ولا في جزء واحد من العالم ولا تعتمد كل ممتلكاتي على ثروة العام الحالي ، لذلك فسأظل على ما يرام فتجارتني لا تجعلني حزيناً". من الواضح أن شكسبير لم يكن يعلم عن التنوع ولكن أشار الى ذلك بشكل بديهي (1: Markowitz,1999).

وتميل المصارف والمؤسسات المالية الى التخصص في قطاعات معينة من السوق لتحقيق ميزة تنافسية لأن التخصص يسهل على المصارف الاستفادة من خبرتها في ظروف السوق لكنه يكون مصحوباً بتركيز الموارد للمناطق أو القطاعات الصناعية أو منتجات الاعمال مقابل عدم تنوع المصارف لمصادر دخلها أو اعمالها (1: Karadima & Louri, 2020) وهذا النقص في التنوع يزيد

من تعرض المصرف للخسائر الناتجة عن تركيز المحفظة. لذلك ، يمكن أن يعمل التركيز كألية إنذار مكبرة للصدمات المالية والتي في الواقع قد تؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس، وتؤكد لجنة بازل للرقابة المصرفية (2006) على أن "التركيز هو أهم سبب للخسائر الكبيرة في محافظ المصارف". و تحت لجنة بازل السلطات المالية على الإشراف على محافظ مؤسساتها المالية وقياس مخاطرها، بما في ذلك مخاطر التركيز (Ávila et al, 2013: 542). بينما تظهر نتائج (Kumanayake et al, 2019: 1) الى أن هناك تأثير سلبي كبير لتنوع محفظة القروض على أداء المصارف وكان التأكيد على أن تقلل هذه المصارف قدر الإمكان من تنوع محفظة القروض لديها لزيادة الأداء، لأن النتائج أظهرت أن وضع محفظة قروض متنوعة يؤدي إلى ضعف أداء المصارف التجارية. ويجب على الإدارة اتباع استراتيجيات محددة لها وتحسين أداء المصارف التجارية مع إيلاء اهتمام كبير لوضع محفظة القروض للمصرف .

أولاً: التنوع المصرفي

1- مفهوم التنوع المصرفي والخلفية التاريخية

من الملاحظ أن قرار التنوع مثير للجدل، فهناك من يؤكد وجود علاقة بين تنوع المصارف وقيمتها لكن لا يوجد إجماع على اتجاه هذه العلاقة نظراً لأن المصارف تختار التنوع عمداً ، فقرار التنوع ليس عشوائياً ، ولكنه يعتمد على المعلومات التي حصلت عليها المصارف (Martin & Sayrak, 2003: 53)(Erdorf et al, 2013:22). وتذهب بداية التنوع إلى فترة الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث كان يُنظر إلى التنوع على أنه علاج للمخاطر المتزايدة والمتعلقة بتركيز الأعمال في صناعة واحدة. ولاحقاً تمت ملاحظة ميزة التآزر بين الأعمال المختلفة في مجموعة الأعمال الواحدة. وتنوعت المصارف بقوة في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات. وبلغت ذروة هذه العملية في السبعينيات ، عندما تم إنشاء تكتلات ضخمة ومتنوعة (Mierzejewska & Dziurski, 2019: 26) ومنذ الخمسينيات حتى السبعينيات ازداد عدد الكيانات المتنوعة وانخفض عدد المؤسسات المتخصصة. ولوحظ هذا الاتجاه بشكل رئيسي في البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ودول أوروبية أخرى ، وكذلك في اليابان (Rumelt, 1982: 361).

ويمكن تفسير التنوع من جانب المديرين المالكين بأنه النفور من المخاطرة والاختيار الأمثل للمحفظة إذا لم تكن عائداً الأصول مترابطة تماماً ، فيمكن التقليل من مخاطر العوائد على

المحفظة من خلال تقسيم الثروة بين العديد من الأصول المختلفة ، أي عن طريق التنوع. (Jensen & Meckling, 1976: 349).

وتمكن نظرية المحفظة الحديثة (MPT) لـ Markowitz (1952) المستثمرين من تقدير المخاطر أو العوائد المتوقعة لمحافظهم الاستثمارية، فيمكنهم إما زيادة عائد المحفظة الإجمالي إلى الحد الأقصى لمستوى معين من المخاطر الإجمالية أو تقليل مخاطر المحفظة الإجمالية لمستوى معين من عائد المحفظة الإجمالي (Chatti et al, 2013: 23). فالتنوع استراتيجية مصممة لتقليل المخاطر من خلال توزيع المحفظة عبر العديد من الاستثمارات (Brealey et al, 2001: 324) ويرى (Mishkin, 2004: 32) أن التنوع المصرفي هو الاستثمار في مجموعة (محفظة) من الأصول التي لا تتحرك دائماً عوائدها في نفس الوقت ، مما يؤدي إلى انخفاض المخاطر الإجمالية بشكل أقل من مخاطر الأصول الفردية. كما ذكر (Chionsini & Foglia, 2003:1) انه طريقة معيارية للإدارة في المقايضة بين مخاطر وعوائد المحفظة، ويجب أن يؤدي الاندماج المصرفي وزيادة تنوع المخاطر من حيث المبدأ إلى مصارف أكثر تنوعاً وعليه يكون أقل عرضة للفشل وفي المقابل ، يجب أن يؤدي ذلك إلى إنشاء نظام مصرفي أكثر صحة وأقل عرضة للأزمات المصرفية.

وقد أشار (Howells & Bain, 2007:11) الى أن من المرجح عند امتلاك المصرف لأصل واحد فقط ينتج عنه نتائج غير متوقعة بدلاً من الاحتفاظ بمجموعة أو "محفظة" من الأصول، ونحن على دراية بخطورة "وضع كل بيضنا في سلة واحدة". فالمصرف يقبل عدداً كبيراً من الودائع الصغيرة ، وتجميعها ثم توزيعها على عدد كبير من المقترضين الذين يستخدمون القروض للعديد من الأغراض المختلفة. وللتعويض عن عدم قدرة المستثمرين في الحصول على أصول مثالية يقوم المستثمرون بالاحتفاظ بأنواع مختلفة من الأصول (Hubbard & O'brien , 2012: 92).

وقد وضح (Zutter & Gitman, 2011: 323) لتطوير محفظة فعالة من الضروري وجود ارتباط بين أصول المحفظة²، وذلك لتقليل المخاطر الإجمالية، ومن الأفضل التنوع عبر الجمع أو الإضافة إلى المحفظة ، ويمكن أن يؤدي الجمع بين الأصول التي لها ارتباط منخفض مع بعضها البعض إلى تقليل التباين الكلي لعوائد المحفظة. ويوضح الشكل (1) أن العوائد التي يكسبها من

² إستراتيجية التنوع المترابط هي نوع من إستراتيجيات التنوع ذات العلاقة المترابطة بين أنشطتها والتي يسعى فيها المدراء التنفيذيون إلى متابعة فرص أعمال مختلفة ومتقاربة وتتشارك في عدد محدود من الروابط (Hitt et al, 2017: 176). وإستراتيجية التنوع الغير المترابط: هي إستراتيجية يحصل فيها المصرف على إيراداته من أنشطة مختلفة ويكون الترابط بين أنشطتها قليل أو محدود إن وجد (Rothaermel, 2017: 274).

أصلين لهما نفس المتوسط أو العائد المتوقع للأصل F و G. ولكن نلاحظ عندما يكون عائد الأصل F أعلى من المتوسط ، يكون العائد على G أقل من المتوسط والعكس صحيح، بمعنى إن عوائد F و G مرتبطة سلبياً ، وعند دمج هذين الأصلين في محفظة ، تنخفض مخاطر تلك المحفظة دون تقليل متوسط العائد .



الشكل (2-1) التنويع : جمع الاصول المترابطة سلبيًا لتقليل المخاطر أو تنويعها

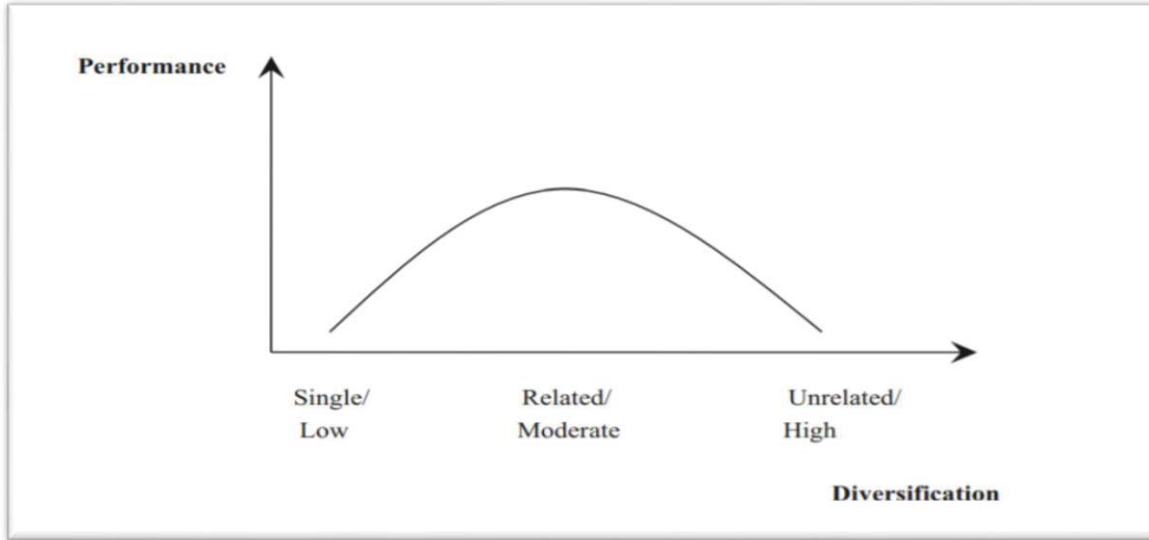
Zutter, C. J., & Gitman, L. J. (2012). *Principles of Managerial Finance, Brief*. Pearson Higher Ed. P:324

وهناك قلة قد يجدون أن هذا خطرًا مرغوبًا لقبوله وستكون الفوائد الرئيسية التي يمكن الحصول عليها من الحد من المخاطر من خلال التنويع إلى حد كبير غير قابلة للتحقيق. ومع ذلك ، فإن هذه الحجة غير كاملة لأن المسؤولية المحدودة لا تقضي على المخاطر الأساسية ، بل إنها تغيرها فقط (Jensen & Meckling, 1976: 331).

وأشار (Meckling, 1976: 331) إلى أن المدير الذي يستثمر كل ثروته في مؤسسة واحدة (ملكه الخاص) سيتحمل بشكل عام خسارة في المنافع (إذا كان يتجنب المخاطرة) لأنه سيتحمل مخاطر أخرى أكثر من اللازم. وقد نالت العلاقة بين تنويع المصارف وأداء المصارف قدرًا كبيراً من البحث ، في مجالي الإستراتيجية والتمويل. وركز العمل الأولي في الاستراتيجية على مزايا تكوين الثروة من التنويع المترابط مقابل التنويع غير المترابط (Hill et al, 1992: 501). ومع ذلك ، في منتصف التسعينيات ، تحول بعض التركيز في هذه الأدبيات إلى مقارنة أداء المصارف المتنوعة مع محافظ المصارف المركزة (Mackey, 2006: 32). فالتنويع هو امتلاك العديد من الأصول وليس القليل منها (Howells & Bain, 2007:12).

وأشار (Pils, 2009:36) إلى قيام (Palich, Cardinal, and Miller) عام 2000 بتلخيص 55 دراسة وكانت نتائج التحليل توضح أن الارتباط بين التنويع والأداء هو في الواقع على شكل حرف U معكوس وكما يوضح الشكل (2-2). وقد استنتج (Palich et al, 2000: 43) إلى أن التنويع

المترباط (مستوى معتدل من التنوع) له تأثير إيجابي وأن التنوع غير المترباط (مستوى عالٍ من التنوع) له تأثيرات سلبية على الأداء. بعبارة أخرى ، يبدو أن التنوع يوتي ثماره حتى مستوى معين و بعد ذلك يبدو أن التنوع يتسبب في انخفاض الأداء .



الشكل (2-2) مقلوب U الارتباط بين التنوع والأداء

Source:Pils, F. (2009). *Diversification, relatedness, and performance*. Springer Science P:36.& Business Media

وفي ضوء هدف إدارة المصرف الى زيادة قيمة المساهمين ولتعظيم قيمة الإستثمارات يتم البحث عن أعلى عوائد مقابل مستويات مقبولة من المخاطر. لكن زيادة الضغط على المصارف لتحسين عوائدها يدفعها لتحمل مخاطر أعلى، وبنفس الوقت يتطلب منها إدارة هذه المخاطر لتجنب الخسائر وقد طرحت التغييرات الأخيرة تحديات خطيرة في البيئة المصرفية (إلغاء القيود ، والعولمة ، والإندماج ، وما إلى ذلك) ولكنها قدمت أيضاً فرصاً منتجة مما يتطلب منها مواجهة المخاطر (Casu et al, 2006: 259).

وقد تمت دراسة تأثير تركيز المحفظة أو تنوعها على أداء المصرف على نطاق واسع في مجال المصارف والتمويل. وكانت النظريتان المتناقضتان اللتان تم بحثهما على نطاق واسع هما نظرية المحفظة التقليدية لصالح التنوع ونظرية تمويل الشركات الحديثة لصالح تخصص المحفظة . وتؤكد نظرية المحفظة التقليدية على أن التنوع يقلل من حدوث الضائقة المالية بسبب الارتباط غير الكامل لعائدات المصرف (Diamond, 1984: 403) وبعد هذه المدرسة الفكرية ، يجب على المصارف أن تنوع مخاطر أصولها بالكامل في محفظة الأصول . وفي المقابل ، يجادل مؤيدو تخصص المحفظة بأنه عندما يكون هناك احتمال كبير للإفلاس ، فإن التنوع في القطاعات المتعددة

المترابطة سيعرض المصرف للخطر لأن الاعسار في قطاع واحد قد يؤدي على الأرجح إلى إفلاس المصرف بأكمله (Tah, & Martinez, 2016: 1) .

وقد عرف (ميا وآخرون، 2014: 94) التنوع بأنه قيام المصرف بتوزيع قروضه على أكبر عدد من الزبائن، وهو لا يقتصر على نوع معين من نشاط اقتصادي متشابه لكنه يتضمن توزيع القروض على مختلف الصناعات والأنشطة التجارية المتفاوتة ويترتب على التنوع تقليل المخاطر دون حدوث أي أثر سلبي على العائد.

وهكذا فمفهوم التنوع يصف الدرجة أو المدى الذي يعمل به المصرف في وقت واحد في أكثر من صناعة في مجال أنشطته، وبالتالي في إستراتيجيته المصرفية وهو قرار ذو طبيعة إستراتيجية في مجال نشاط المصرف من خلال القرارات المتعلقة بالأعمال والأنشطة التي يجب أن يقوم بها، ويرتبط الدخول إلى خطوط أعمال جديدة دائماً بأداء الأعمال، والذي أصبح ضرورياً لاستخدام مقياس التنوع الذي من شأنه التحقق من نتائج ذلك. (León et al, 2016: 1192)

وإعتبر (Koumou, 2020: 3) أن تنوع المحفظة من خلال تخصيص الثروة عبر مجموعة متنوعة من الأصول، تتمثل فوائدها في الحد من المخاطر مما يقلل من احتمالية شدة خسارة المحفظة ، من خلال تأمين متعدد الأطراف يتم فيه تأمين كل أصل من خلال الأصول المتبقية.

ونتيجة لرفع القيود في جميع أنحاء العالم والتغيرات التكنولوجية والتطورات في أسواق المنتجات ، اكتسبت مسألة التركيز مقابل التنوع في الصناعة المصرفية أهمية لمديري المصارف والمساهمين والمنظمين والاقتصاديين الماليين. وعلى الرغم من محاولة عدد من الدراسات إلقاء الضوء على تأثير التنوع على أداء المصرف، إلا أن النتائج كانت متفاوتة (Sawada, 2013: 3). على سبيل المثال ، في حين يوضح (Baele et al, 2007: 5) أن التنوع يزيد من قيم الامتياز المصرفي ويقلل المخاطر الفردية بين المصارف الأوروبية . أما (Kayed & Hassan, 2011: 28) وجد أن التنوع من الأنشطة المصرفية التقليدية إلى الأنشطة غير التقليدية قد يؤدي إلى زيادة المخاطر واحتمالات فشل المصارف خلال الأزمة .

وبشكل مثالي قد يرغب مديرو إدارة المخاطر في إجراء قياس كمي قادر على الإشارة لمعرفة متى تقترب الأسواق المالية من فترة الاضطراب لتقليل المخاطرة من قبل المتداولين في السوق من أجل التنوع في الجانب السلبي والتركيز على الجانب الايجابي لتعظيم العوائد المعدلة حسب المخاطر على محافظ الاستثمار (Law, 2018: 2). ووضحت نتائج (Danielsson et al, 2016: 25) إلى أنه يجب تفسير قراءات المخاطر وتقييمها بحذر لأنها قد تؤدي إلى أخطاء قرار مكلفة.

وتجدر الإشارة الى دور وأهمية المصارف للنمو الاقتصادي في خلق السيولة من خلال إحتفاظها بأصول غير سائلة، تسمح لعمليات سحب الودائع والوصول إلى الائتمان في القطاعات الغير المصرفية لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية والاستثمارية، مع ذلك لم تنظر أي دراسة في التنوع المصرفي كعامل يمكن أن يؤثر على المنافسة المصرفية في خلق السيولة. وعند مراجعة أدبيات التنوع المصرفي ، نلاحظ الآثار المختلفة للتنوع على أداء المصرف (Toh et al, 2020: 4) . وأظهرت العديد من الدراسات منها (Lee et al , 2014: 19) أنه عندما يكون مستوى التنوع في المصرف أعلى ، فإنه يتمتع بمجموعة أوسع من مصادر الدخل والطاقة السوقية التي يمكن أن تعوض عن ضغوط هامش الوساطة في أنشطة الإقراض وقبول الودائع .

ويكون التنوع مفيد للمصارف الفردية لأنه يساعد على زيادة مرونة المصرف في مواجهة الصدمات ، ومع ذلك إذا قامت جميع المصارف بالتنوع فقد ينتهي بهم الأمر بالاحتفاظ بمحافظ مماثلة .ومن ثم عندما يتعرض الاقتصاد لصدمة قوية ، فقد تتأثر جميع المصارف وقد تفشل أو تواجه صعوبات في نفس الوقت وبالتالي ، فإن النتيجة الغير المقصودة للتنوع على مستوى المصارف الفردية يمكن أن تكون زيادة في المخاطر النظامية(Slijkerman et al, 2013: 773) (Yang et al, 2020: 1).

بشكل عام كان النظر إلى المخاطر التي اعتادت المؤسسات المالية على القيام بها على أنها حصرية لكل مؤسسة مالية (Ibragimov et al, 2011: 344) . ومن الناحية النظرية ، يمكن أن يؤدي تنوع الأصول من قبل المصارف إلى تقليل المخاطر الفردية المضمنة في محافظ الأصول المالية ، مما يمنع إنخفاض المزيد من قيمة أصول المصارف إلى ما دون المطلوبات ويقلل من احتمالية الفشل(Nguyen et al, 2012: 898). وعلى الرغم من كونه إستراتيجية عمل شائعة في المصارف لكنه يزيد من التداخلات بين المصارف لأنشطتها التجارية ذات الصلة بسبب تشابه محافظها، وبالتالي زيادة تعرضها للمخاطر بسبب إنتقال التأثيرات الخارجية(عدوى المخاطر) (Ibragimov et al, 2015:5). وعلى الرغم من أن الدراسات السابقة وجدت فوائد من التنوع ، فإن (Stiroh & Rumble, 2006: 2131) يقترحان أن فوائد التنوع تقابلها تكاليف التعرض المتزايد لتقلب الأنشطة الجديدة. وإن الاعتماد المتبادل بين المصارف الناجم عن تنوع الأصول قد لا يؤدي فقط إلى عدوى المخاطر ولكنه قد يساهم أيضاً في زيادة المخاطر النظامية ، والتي لعبت دورًا حاسمًا في أزمة الائتمان الأخيرة للأعوام 2007-2009 (Drakos& Kouretas, 2015: 2009-2007).

وفي ضوء ما تقدم يجد الباحث أن التنوع المصرفي إستراتيجية تتبعها المصارف لتحسن أداء أعمالها عبر إيجاد توليفة مختلفة و مناسبة من الاصول التي تستثمرها في مختلف القطاعات والأنشطة والأوراق المالية(الاصول) لتحقيق عوائد أعلى بأقل التكاليف مع تجنب المخاطر المترتبة عن الإستثمار في الاصول المترابطة وهذا يتحقق بوجود إدارة كفوءة قادرة على التكيف مع بيئة الاعمال وتحقيق أهدافها.

2- فوائد التنوع:

بعض الأبحاث الحديثة تسلط الضوء على أهمية التنوع المصرفي، أما وجهة النظر التقليدية في القطاع المصرفي تجد إن الإيرادات من الأنشطة الغير القائمة على الفائدة أكثر استقرارًا من دخل الفوائد، وبالتالي سيتم تقليل مخاطر المصرف عند التنوع (4: 2010: Elsas et al). وناقش كل من (Laeven & Levine, 2007: 24) و (Stiroh & Rumble, 2006: 2136) بأن الدخل من غير الفوائد ساهم في نمو الأرباح وخفض المخاطر. وذكر (Boot & Schmeits, 2000: 249) و (4: 2010: Elsas et al) أنه من خلال تنوع الدخل أو المنتجات أو الأسواق المختلفة، يمكن للمصارف تقليل مخاطر الإفلاس بسبب الأنشطة التجارية المختلفة المتعلقة بمستويات المخاطر المختلفة. وبالمثل، أظهر (Sanya & Wolfe, 2011: 97) أن التنوع ساعد المصارف على زيادة الأرباح وتقليل المخاطر. بينما أشار (Rossi et al, 2009: 2218) الى أن مخاطر المصارف قد انخفضت من خلال تنوع الإيرادات وزيادة أداء المصرف.

وقد لا تتحقق فوائد التنوع عندما تشتد الحاجة إليها في أوقات الأزمات أو الاضطرابات المالية. وأشارت الدراسات السابقة إلى أن زيادة الروابط المالية عبر الأسواق وكذلك عدوى أسواق الأوراق المالية خلال فترات الأزمات تؤدي إلى تقليل فوائد التنوع الوطنية والدولية

وقد ذكر (Mishkin, 2004: 123) نقاط مهمة حول التنوع:

- أ. دائمًا ما يكون التنوع مفيدًا للمستثمر الذي يكره المخاطر لأنه يقلل من المخاطر ما لم تتحرك عائدات الأوراق المالية معًا بشكل تام (وهو أمر نادر الحدوث).
- ب. كلما قل تحرك عوائد الأوراق المالية معًا، زادت الفائدة (الحد من المخاطر) من التنوع.
- ت. يمكن للتنوع أن يقضي على المخاطر الخاصة (أو غير المنتظمة)، وهي مخاطر فريدة من نوعها لأصل معين، ولكن ليس مخاطر السوق (أو النظامية)، وهي مخاطر شائعة في معظم الأصول (Hubbard & O'Brien, 2012: 118).

ث. نشر المخاطر نظرًا لأن الاستثمارات لا تتحرك دائمًا بشكل متوقع في اتجاهات معاكسة ، فلا يمكنك دائمًا تقليل المخاطر من خلال التحوط. ولحسن الحظ ، هناك طريقة أخرى لنشر المخاطر وتوزيعها وذلك عن طريق الاستثمارات في الأصول ذات المكاسب الغير المترابطة (Cecchetti. & Schoenholtz, 2012: 120).

ج. يساعد التنوع المصارف على توسع نطاق أنشطتها من خلال التحول بين الأنشطة التقليدية والأنشطة الغير التقليدية مثل العمليات الائتمانية ، والتجارة ، والأنشطة الأخرى التي تولد دخلاً، فإذا كانت العوائد لهذه الأنشطة الواسعة مرتبطة بشكل سلبي أو ضعيف فقط ، فمن المتوقع حدوث تحسن من حيث المخاطر والعائد. ويمكن للمصارف التنوع في كل من هذه المجموعات الواسعة من الأنشطة ، على سبيل المثال ، يمكن للمصرف الذي يقدم قروضًا عقارية بشكل أساسي أن يتنوع عن طريق الدخول إلى سوق القروض الاستهلاكية أو يمكن للمصرف الذي يتركز في الأنشطة الائتمانية أن يبدأ التداول. يمكن لكلا النوعين من التوسع. (Stiroh, 2004: 4).

ح. أن تنوع الإيرادات يعزز ربحية المصرف (Elsas et al, 2010: 1275).

خ. يسهم التنوع الى التوجه المستمر نحو إزالة القيود في الأسواق المالية وتحريرها وبالتالي التوسع المضطرد لسلطة المصارف وأنشطتها. (Stiroh, 2004: 5).

د. يوفر التنوع لمديري المصارف معلومات أكثر وخصوصاً عن الاسواق الخارجية وبذلك يقوم بتحسين قدرة المصارف على تنمية إمكانياتهم (Dogruel & Tekce, 2011: 4).

ذ. إن التنوع مهم جداً لتخفيف المخاطر وزيادة العوائد المتوقعة، فيمكن ان يؤدي توزيع الإستثمارات عبر الأسهم الغير مرتبطة إلى تعظيم الإيرادات المحتملة للمصرف بغض النظر عما إذا كان هناك نمو إقتصادي أم لا (Ngware et al, 2020: 19).

وذكر (Michie., & Oughton, 2013:5) أنه يمكن الحصول على الفوائد النظامية من التنوع لتشمل:

- أ. الاستقرار المنتظم بفضل وجود مؤسسات تدير المخاطر بشكل مختلف (ومن خلال انخفاض نزع المخاطرة لدى المصارف المشتركة والتعاونية).
- ب. تعزيز المنافسة عبر نماذج الأعمال المختلفة.
- ت. تميل المصارف المشتركة والتعاونية في تقليل الضغوط المفروضة لتعظيم قيمة المساهمين للأجل القصير على مدى فترة زمنية قصيرة.
- ث. من المرجح أن تكون المصارف المشتركة والتعاونية محلية.

هناك مقايضة بين المخاطرة المقاسة بشكل صحيح وبين العائد المتوقع وقد يعتقد البعض إن المخاطرة لها علاقة بتقلب عوائد الاصول لكن تبين ان هذا التخمين صحيح جزئياً فقط، فعند مزج الاصول في محافظ متنوعة نحتاج الى النظر في التفاعل بين الاصول وتأثير التنوع على مخاطر المحفظة ككل (Bodie et al, 2013: 11).

وذكر (Cretu, 2012: 631-632) أن أكثر الأسباب المعروفة لاعتماد استراتيجية التنوع هي:

أ) القوة في السوق. يمكن لعمليات الاستحواذ والاندماج أن تزيد من الحصة السوقية للمصرف خاصة عندما يكون كلاهما في نفس مجال النشاط.

ب) استقرار الربح. يمكن أن يؤدي الاستحواذ على عمل جديد إلى تقليل المخاطر المرتبطة بتقلب أرباح المصارف المشترية من خلال توسيع خطوط أعمال المصرف.

ج) تحسين الأداء المالي. تولد المصارف الأكبر حجماً تدفقات نقدية بشكل أسرع يمكن استثمارها في عدد من المصارف الفعالة. إنهم يعملون كمصرفيين في سوق رأس المال الداخلي.

د-) نمو حجم المصرف. يعتبر التنوع وسيلة لزيادة حجم المصرف.

وقد وضحت الدراسات الحديثة إن أي فشل مصرفي خلال الأزمة المالية العالمية في تلك الفترة كان يرجع أساساً إلى الاستثمارات العالية في المنتجات المالية المبتكرة، مثل القروض العقارية التجارية التي تم تخصيص وزن مخاطر صغير لأصولها قبل بداية الأزمة (Berger et al., 2016: 5) (Cole & White, 2012:27).

وإن قدرة المصارف على البقاء والمنافسة تعتمد من بين عدة أمور أخرى ، على قدرتها على توقع الضغوط البيئية والاستجابة لها ، وهذا ما دفع بعض المصارف على إعادة التفكير في إستراتيجيتها التنافسية من أجل التكيف مع بيئتها (Peinado et al,2010: 76). وقد أدت هذه التعديلات في بعض المصارف إلى اتخاذ قرار لتوسيع أنشطتها وتنوع أعمالها لمواجهة العولمة الاقتصادية، فقد تختار العديد من المصارف التنوع كخيار استراتيجي لها. وقد أجرى الكثير من الباحثين الدراسات حول التنوع و ركزت معظمها على العلاقة بين درجة التنوع وأداء المصارف، واعتبر بعض الباحثين أن التنوع يمكن أن يحسن الأداء بسبب اقتصاديات النطاق ومع ذلك ، أكد معظم الباحثين على أن التنوع يمكن أن يقلل من الأداء بسبب الاستثمار المفرط. وبالتالي إن أداء المصرف سيتعرض للخسارة أن كانت تكلفة ومخاطر التنوع أكبر من الفائدة منه (Song, & Wang, 2011:1). وذكر (Williams, 2016: 1) إن قضية التنوع المصرفي هي إحدى القضايا التي

أبرزتها الأزمة المالية العالمية الأخيرة (GFC)³. وتم التأكيد على أهمية زيادة فهم العوامل التي تحدد مخاطر المصرف من خلال التكاليف الكبيرة المفروضة على عدد من أصحاب المصلحة في النظام المصرفي من خلال النتائج السلبية لاختيار محفظة المصرف.

و على العكس كشفت مجموعة أخرى من الدراسات ، وإن كانت قليلة ، التأثير الإيجابي للتنوع على أداء المصارف التقليدية. وقد أشار (Saunders et al, 2016: 1) باستخدام المصارف الأمريكية كعينة للدراسة إلى أن المصارف التي تقوم بالتنوع من دخل الفوائد إلى أنشطة الدخل من غير الفوائد لديها ربحية أعلى ومخاطر إفلاس أقل من المصارف الأخرى. وعند استخدام المصارف الإيطالية كعينة للدراسة لاحظ (Vallascas et al, 2012: 23) أن الفوائد المكتسبة من تنوع المصارف الغير مرتبطة بالدخل هو أكثر من نطاق أنشطة الدخل الضيق.

ووجدت المصارف الإسلامية في ماليزيا أنه على الرغم من كفاءتها المنخفضة ، فإن زيادة تنوع المحفظة يمكن أن يحسن من أداء هذه المصارف (Chatti et al., 2013)

وأشار (Luciani & Moerenhout, 2020: 91) ضرورة أن تكيف بلدان الشرق الأوسط في أنشطة أعمالها على المدى البعيد وذلك بإتباع إستراتيجية التنوع كإستراتيجية رئيسية لها.

وجد عند جمع البيانات المتعلقة بالمصارف التجارية الصينية المدرجة في الفترة من 2008 إلى 2016 أن المنافسة بين المصارف تزداد شراسة، لقد نفذت المصارف التجارية بنشاط استراتيجيات التنوع لتحقيق عوائد أكبر (Jiang & Han, 2018: 16). وعلى الرغم من جهود المصارف الكورية في التنوع فهي لا تشجع عليه، لعدم إستفادتها منه إنما شجعت على التركيز (2018: 299) (Baek et al,).

ومن شأن العدوى السلبية نتيجة الترابط بين المصارف قد تؤدي إلى آثار سلبية للإستقرار المالي، لذلك على الرغم من أن التنوع يقلل من احتمالية الفشل ، إلا أنه يعرض المصارف لمخاطر مماثلة وهذا التشابه يثير مشكلة الترابط ، وبالتالي يولد مفاضلة بين فوائد التنوع وانتقال المخاطر (Anand, 2011: 63). وقد لا يكون التنوع مرغوبًا لأنه يعمل على زيادة احتمالية المخاطر النظامية وما تنطوي عليه من تكاليف إضافية ، بالإضافة إلى حالات الفشل الفردية للمصارف. لذلك ، يبدو أن مستوى التنوع له آثار متناقضة ويسبب مخاطر مصرفية (Wagner, 2010: 373).

³ The global financial crisis (GFC)

تشير الى الازمة المالية العالمية بين منتصف عام 2007 وبداية عام 2009

ويذكر (Toh et al, 2020: 4) إن النقاش حول المنافسة المصرفية من خلال إظهار أن التنوع يوفر حاجزاً ضد التأثير السلبي لمنافسة المصارف على خلق السيولة. فهو يتضاءل أو حتى يختفي بالنسبة للمصارف التي تتبنى محافظ أصول متنوعة للغاية ولا ينبغي أن يُعزى التأثير السلبي للمنافسة المصرفية على خلق السيولة بشكل مفرط إلى الافتقار إلى مزايا المنافسة ، ولكن بدلاً من ذلك ، من الضروري التشكيك في القدرة الإدارية للمصارف على اختيار محافظ الأصول المحتفظ بها .

3- محددات التنوع

ترتبط النظم المصرفية الأكثر نشاطاً وكفاءة بتراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية ، وبالتالي تؤدي إلى تنمية اقتصادية أسرع (Hasan et al, 2009: 7). ومع ذلك فإن نوع الزبائن الذين تركز عليهم في الإقراض المصرفي له تأثير دقيق على النمو الاقتصادي. وغالباً ما يركز الأكاديميون ومصارف التنمية على حجم الإقراض المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs). يعد تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة مهماً في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ، حيث تلعب الشركات الصغيرة دوراً مهماً في عملية إعادة الهيكلة من خلال استيعاب الموظفين الذين فقدوا وظائفهم في الشركات المملوكة للدولة المخصصة أو المفلسة (De Haas et al, 2010: 389). ووجد (Carlin & Richthofen, 1995: 178) أن النمو السريع للشركات الصغيرة والمتوسطة ، وتوافر التمويل الخارجي الكافي لهذه الشركات ، قد ساهم في تكامل ألمانيا الشرقية والغربية السابقة. لذلك من المهم أن نفهم ما الذي يحدد استعداد المصارف وقدرتها على إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة - على الأقل لتلك الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى تمويل خارجي لمزيد من النمو (Vos et al.2007: 2650) - نحن نأخذ في الاعتبار ثلاثة محددات رئيسية محتملة لتكوين المحفظة المصرفية: ملكية المصرف ، وحجم المصرف ، والبيئة القانونية:

أ- ملكية المصرف

قد تركز المصارف المحلية والأجنبية على أنواع مختلفة من الزبائن في حالة إمكانية وصولهم إلى أنواع مختلفة من معلومات الزبائن ومعالجتها بشكل مختلف. وتميل المصارف المحلية إلى أن يكون لديها فهم عميق للأعمال التجارية المحلية وتبني قرارات الإقراض الخاصة بها على المعلومات النوعية "اللينة" المتوفرة عن الشركات المحلية والصغيرة التي تقيم معها علاقات طويلة

الأمد (Petersen & Rajan, 2002: 2533); (Berger & Udell, 1995: 379)، . وتمكن هذه العلاقات المصارف أيضاً من جمع المعلومات حول قدرة المقترضين على السداد ، وبالتالي تقليل تكلفة تقديم الائتمان. وقد تواجه المصارف الأجنبية صعوبات في معالجة المعلومات اللينة. وغالباً ما يمنحون القروض على أساس كل معاملة على حدة باستخدام منهجيات قرار موحدة. تميل مثل هذه الأساليب لتقييم الجدارة الائتمانية إلى استخدام المعلومات "الصعبة" مثل النسب المالية المحسوبة على أساس البيانات المالية (Berger et al, 2001: 1). وبالتالي ، فإن المصارف الأجنبية التي تفتقر إلى المعرفة المحلية قد تمنح الائتمان بشكل أساسي للشركات الكبيرة والمملوكة لأجانب ، والتي تميل إلى أن تكون أكثر وضوح من الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي ، ربما أدى الوجود المتزايد للمصارف الأجنبية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى انخفاض نسبي في إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة. ومن بين المصارف الأجنبية ، يمكن توقع أن يكون تركيز المصارف الأقوى على الشركات الكبيرة والأجنبية ، في حين أن المصارف الأجنبية المكتسبة تشبه المصارف المحلية.

ب- حجم المصرف

قد يؤثر حجم المصرف إلى جانب الملكية. فقد تتمتع المصارف الكبيرة بميزة نسبية في إقراض الزبائن الكبار حيث يمكنها من استغلال وفورات الحجم في تقييم المعلومات الصعبة المتوفرة عن هؤلاء الزبائن. وقد لا تتمكن المصارف الصغيرة من إقراض الشركات الكبيرة بسبب قيود الحجم. فتكون مقيدة بشكل أكبر بحدود الإقراض التنظيمية. وقد تتمتع المصارف الصغيرة أيضاً بميزة نسبية عن الشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك في طريقة معالجة المعلومات اللينة عنها. وقد تؤدي عملية الاندماج في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى تقليل تركيز المصارف (الكبيرة) في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (De la Torre et al, 2008: 2282) .

ج- البيئة القانونية

يظهر أن المؤسسات القانونية تختلف بشكل ملحوظ بين البلدان وهي محدد مهم لمقدار التمويل الخارجي المتاح لقطاع الأعمال. قد تؤثر البيئة القانونية التي تعمل فيها المصارف أيضاً على تكوين الإقراض، فالتقاليد القانونية تختلف في قدرتها على التكيف بكفاءة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية (Beck et al, 2002: 31); (La Port et al, 1997: 1149). وتحدد "البنية التحتية للإقراض في بلد ما" (Berger & Udell, 2006: 2968) تقنيات الإقراض التي يمكن استخدامها وبالتالي إلى أي مدى تقتصر المصارف على أنواع معينة من الإقراض. يشمل جزء مهم

من هذه البنية التحتية القوانين التجارية وقوانين الإفلاس التي تحدد حقوق الدائنين للمصارف وتنفيذها من قبل المحاكم. وبالتالي قد تؤثر المؤسسات القانونية على تكوين الإقراض المصرفي.

ومن الجدير بالذكر إن هناك أيضاً بعض المحددات الأخرى للتنوع نذكر منها:

أ. إن المصارف الكبيرة أكثر تنوعاً من الصغيرة، ولكنها ليست بالضرورة أقل خطورة لأنها تتبع خطوط إقراض أكثر خطورة وتعمل بروافع مالية متزايدة. (Stiroh, 2004: 5)

ب. زيادة التكاليف: تسعى المؤسسات لإدارة التنوع في استثماراتها بفاعلية وهذا قد يتطلب تكاليف أعلى لتدريب الموظفين لإداء أعمالهم وكذلك الطريقة الأفضل للتعامل مع الزبائن إضافة إلى التكاليف المترتبة عن التوسع في حجم المصارف وزيادة عدد الموظفين وما يترتب عليها من تكاليف وقد تتطلب أيضاً تكاليف سفر عالية للمشاركة ومتابعة العمل (Dike, 2013: 18).

ت. قضايا الاتصال: يمكن أن يؤثر التنوع سلباً على عمل المصارف بحيث يؤدي إلى زيادة العقبات والتحديات وعلية انخفاض في مستوى عملياتها بسبب ضعف التواصل والاتصال. فتبادل الأفكار ووجهات النظر والتفسيرات يتطلب التواصل الحر والمفتوح بين الموظفين والإدارة وبالتالي يؤدي إلى توسيع نطاق مرونة في حل المشاكل (Klagge, 2017: 3).

4- مؤشرات قياس التنوع :

هناك مؤشرات للتنوع وهي مؤشرات إحصائية تستخدم لقياس التنوع وأشهرها:

أ. مؤشر Simpson's للتنوع :

تم تقديم مؤشر Simpson للتنوع في عام 1949 من قبل Edward H. ويعمل على قياس درجة التركيز، وتم وصف نفس المؤشر مرة أخرى بواسطة Herfindahl في عام 1950. وقد تم تقديم الجذر التربيعي للمؤشر بالفعل في عام 1945 من قبل الاقتصادي Albert O. Hirschman. نتيجة لذلك، يُعرف نفس المقياس عادةً باسم مؤشر Simpson في علم البيئة، ومؤشر Herfindahl أو مؤشر Herfindahl-Hirschman في الاقتصاد & Altiner (Ayhan, 2018: 70) وهو كما موضح في المعادلتين:

$$Simpson's Index = \frac{\sum n(n-1)}{N(N-1)}$$

$$Diversity Index = 1 - \frac{\sum n(n-1)}{N(N-1)} \quad (2)$$

حيث n هو العدد الإجمالي لنوع معين من الأصول
و N هو العدد الإجمالي لجميع الأصول.
وتكون النتيجة بين 0 و 1 ، حيث لا يمثل 0 أي تنوع ويشير 1 إلى أقصى تنوع.

ب. مؤشر تنوع Shannon–Wiene

مؤشر تنوع شانون ، المعروف أيضًا كمؤشر شانون-وينر ، ومؤشر شانون-ويفر وإنتروبيا شانون (Lu et al, 2020: 9217): (Selvan et al, 2015: 531). يقيس التنوع من خلال الصيغة :

$$Shannon - Wiener diversity index: H = - \sum_{i=1}^s P_i \log_2 P_i \quad (3)$$

حيث يمثل p_i الأهمية النسبية لكل نوع و s يمثل عدد الأنواع.
ويستخدم هذا المقياس الإحصائي في علم البيئة كما يمكن تطبيقه في مجالات مختلفة .
والصيغة الإحصائية له والأسهل حسابياً كما في المعادلة :

$$H' = \frac{N \ln N - \sum (n_i \ln n_i)}{N} \quad (4)$$

حيث إن N هو العدد الإجمالي لجميع أنواع الأصول.
و n هو العدد لكل نوع معين من الأصول.

تعد الانتروبيا طريقة مثيرة للاهتمام ، تم إنشاؤها في الأصل في الفيزياء وتقديمها في منتصف القرن التاسع عشر. يمكن القول أن تطبيقاتها شكلت أساس الميكانيكا الإحصائية لفهم التحويل من الحرارة إلى القوة الدافعة. وإن فكرة الانتروبيا بسيطة وسهلة الفهم وقد طورها العلماء وطُبقت على نطاق واسع خارج مجال الميكانيكا الإحصائية وإن أول إدخال للانتروبيا في المناطق الاقتصادية يمكن أن يعود إلى الستينيات. وتم اعتبار الانتروبيا بمثابة إحصائية مفيدة واستخدمت في المجالات المالية في التسعينيات ، وقد قدم (Stutzer, 2000: 71) و (Avellaneda, 1998: 447) مساهمات كبيرة وهامة في تطبيق الانتروبيا في التمويل.

ويرى (Jiang & Han, 2018: 16) أن الجمع بين مؤشر الانتروبيا (ENTI) و (HHI) يتيح دراسة للعلاقة بين التنوع والربحية أو المخاطرة بشكل أكثر كفاءة، حيث يهتم المصرفيون وعمالهم بشكل متزايد بتنوع مصادر الدخل، ويهتمون بالمخاطر أيضاً. ويقترح (Jiang & Han, 2018:1) أن تعتمد المصارف ذات الأحجام المختلفة إستراتيجية التنوع المتماثلة لتحقيق التنمية المستدامة.

ت. (مؤشر Herfindahl Hirschmann)

لقياس التنوع ، يتم حساب مؤشر (HHI) للمصارف المختارة. وكمقياس نسبي ، فإنه يعد التنوع بمثابة كشف متساوٍ لكل نشاط يولد دخل. بمعنى آخر ، يتم استخدامه للتحقق أو لقياس مستوى التنوع أو التركيز لمصادر دخل المصارف. وقد استخدم Lin et al (2012) مقياس HHI لتحديد تنوع الدخل للمصارف الآسيوية (Njigo et al, 2018:937).

ويمكن للمصارف تنويع عملياتها بعدة طرق والإجراء الأكثر شمولاً يتعلق بالتنوع بين الأعمال المصرفية التقليدية المتمثلة في الإقراض (والاحتفاظ بأصول سائلة أخرى) وتلك غير التقليدية مثل العمليات الائتمانية والأنشطة التجارية وغيرها من الأعمال. ويعتبر أوسع مؤشر لأنه يشمل جميع الأنشطة التي يقوم بها المصرف، ويمكن للمصرف التقليدي التنوع من خلال التوسع في أنواع جديدة من القروض أو يمكن للمصرف الغير التقليدي التنوع من خلال توسيع عدد ونوع خطوط الدخل غير الربحية إذا كانت هذه الأنشطة مرتبطة بشكل سلبي أو ضعيف فقط ، كما يمكن أن تحقق استراتيجيات التنوع فوائد قياسية للمحافظة كونها تعمل على تحسين أدائها (المخاطر / العائد) خلال توسيع عمليات المصرف (Stiroh, 2004: 8).

لقياس التنوع بين الأنشطة الرئيسية ، بالإعتماد على مؤشر Herfindahl-Hirschman ويتم احتساب مؤشر تنوع الأصول ADIV على النحو التالي (Nguyen, 2018:60):

$$ADIV_{i,l} = 1 - \left(\left(\frac{CLOAN_{1,i}}{EA_{1,i}} \right)^2 + \left(\frac{IBLOAN_{1,i}}{EA_{1,i}} \right)^2 + \left(\frac{SEC_{1,i}}{EA_{1,i}} \right)^2 + \left(\frac{OTHEREA_{1,i}}{EA_{1,i}} \right)^2 \right) \quad (5)$$

يشمل تنوع الأصول (ADIV) أهم فئات الأصول المصرفية: قروض الزبائن (CLOAN) ، والقروض بين المصارف (IBLOAN) ، والأوراق المالية (SEC) ، والأصول المربحة الأخرى (OTHEREA). بالنسبة لكل مصرف i في الوقت t .

حيث ربح الأصول (EA) هو مجموع البسط الأربعة.

ومع ارتفاع مؤشر Herfindahl-Hirschman (HHI) ، يصبح المصرف أكثر تركيزاً وأقل تنوعاً.

ث. مؤشر Laeven and Levine (2007:13)

وفقاً لـ Laeven and Levine (2007) ، يمكن أن يساعد مقياس التنوع القائم على الأصول والدخل في تحديد مستوى التنوع من الإقراض إلى الأنشطة غير الإقراضية. وقد تم استخدام

مقياس التنوع القائم على الأصول (AD) في دراسة (Laeven & Levine, 2007). لأنه أقل إشكالية مقارنة بالمقياس القائم على الدخل (6: Chen et al, 2018). ويتم حساب مقياس التنوع المستند إلى الأصول لمصرف معين على النحو التالي (Lukmawijaya & Kim, 2015: 78):

$$Asset\ diversity\ (AD) = 1 - \left| \frac{net\ loans - other\ earning\ assets}{total\ earning\ assets} \right|$$

6

وإن إجمالي الأصول المدرة للربح هو مجموع صافي القروض والأصول الأخرى المربحة و تشمل الأصول المربحة الأخرى على الأوراق المالية المكتتب بها والاستثمارات ، وغيرها من الاصول المدرة للدخل. وإن قيمة متغير AD ما بين الصفر وواحد. وتشير القيم الأعلى إلى تنوع أعلى في الأصول. وتشير | إلى مؤشر القيمة المطلقة . (Khan, 2013: 48)

5- إستراتيجيات التنوع المصرفي

ذكرت عدة دراسات أشكال مختلفة من التنوع وإن التصنيف الأكثر شيوعاً يحتوي على متغيرين هما : التنوع القطاعي (عمليات المصرف التي تنتشر في عدة قطاعات من الأنشطة الإنتاجية) والتنوع الجغرافي (تنتشر عمليات المصرف في مساحة جغرافية) (Cretu, 2012: 626) . وبمرور الوقت ، تطور المصارف خبرتها في الإقراض لقطاع أو صناعة معينة وتجد صعوبة في تنوع محافظ قروضها ومن ثم ، تستثمر المصارف في الأوراق المالية التي تغطي مناطق جغرافية أو صناعات متنوعة لتعويض مخاطر الائتمان ، فضلاً عن ضمان سلامة رأس المال المستثمر (Suresh & Paul, 2017: 374).

أ. التنوع الجغرافي:

يشير التنوع الجغرافي إلى توسع المصرف في أنشطة جديدة من المنتجات أو العمليات أو الخدمات أو الأسواق . وهذا يعني نشاط المصرف في عدد من الأسواق (قطاعات أو صناعات) لم يكن منخرط فيها من قبل. وعندما يقرر المصرف توسيع نشاطاته إلى أسواق مختلفة تتجاوز حدود البلدان ومناطق العالم ، هذا ما يعرف بالتنوع الجغرافي أو الدولي (Hitt et al, 2017: 262). وعندما تتنوع المصارف عبر مناطق مختلفة، فإنها تتمتع بمكاسب عالية من الربحية حيث يمكنها الاستفادة من الأصول الاستراتيجية والقدرات والأسواق الموجودة خارج منطقتها الأصلية، ولكنها في الوقت نفسه معرضة لمستويات أعلى بكثير من المخاطر، مما يؤدي إلى آثار غامضة على الأداء (Yildirim & Efthyvoulou, 2018: 242). فالتنوع الجغرافي يقلل من التعرض للصدمات المحلية الغير المألوفة وتؤدي تأثيراته الجانبية إلى زيادة استثمارات الشركات المقترضة

ونمو فرص العمل. والمصارف المتنوعة تستقر بسبب قدرتها على جمع تمويل إضافي في أوقات الشدة. يكشف تمييز المصارف حسب الجنسية عن أن المصارف المحلية المتنوعة هي مصدر ثابت للتمويل ، في حين أن المصارف الأجنبية ذات التنوع القليل متقلبة. (Doerr & Schaz, 2021:31). وقد خفض التوسع الجغرافي عبر الولايات الأمريكية تكاليف التمويل تماشياً مع التوسع الذي يسهل تنويع المخاطر، بالإضافة لذلك قد تنخفض تكاليف التمويل أكثر عندما تتوسع المصارف في الدول التي تكون اقتصاداتها أقل ارتباطاً بدولة المصرف الاصيلي (Levine & Xie, 2020: 2). وفي المواقف الطارئة التي تحتاج فيها المصارف إلى قدرات وموارد المديرين لإجراء فحص شامل إذ إن درجة التنوع الجغرافي تعمل كعامل جوهري يمكن أن يفسر الآثار المالية المترتبة على المصارف المتنوعة جغرافياً ، قد يزداد الطلب لديها على معالجة المعلومات و زيادة التكاليف ويتطلب المزيد من الجهود للتعامل بنجاح مع التحديات الإدارية المختلفة مما يصعب على كبار المديرين القدرة على التعامل بشكل كامل مع التحديات الصعبة بناءً على مواردهم ورأس مالهم فقط ، مما يتطلب إستدعاء للخبرات الإضافية ورأس المال والمعرفة التي يمكن الحصول عليها من تداخل المديرين (Song et al, 2021:2) .

ب. التنوع على مستوى القطاعات :

يمكن تعريف التنوع على مستوى القطاعات على أنه توزيع الاستثمار على القطاعات المختلفة من الأنشطة الاقتصادية كالقطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات وذلك لتقليل مخاطر الاعتماد المفرط على قطاع واحد أو عدد قليل جداً من القطاعات ويتم تحويل الاستثمار نحو القطاعات المختلفة لتجنب المخاطر (Kapunda, 2003: 51).

وقد وضح (Markowitz, 1952: 89) ذلك بأنه لا يكفي الاستثمار في العديد من الأوراق المالية في محاولة جعل التباين صغيراً، ولكن من الضروري تجنب الاستثمار في الأوراق المالية ذات الفروق المشتركة العالية فيما بينها. فيجب علينا التنوع عبر الصناعات لأن الصناعات المختلفة، وخاصة الصناعات ذات الخصائص الاقتصادية المختلفة، لديها تغيرات أقل من داخل نفس الصناعة.

ويعد التنوع القطاعي من استراتيجيات التنوع الأكثر فعالية في الحد من مخاطر الخسارة فعندما تتحرك التدفقات النقدية من مجموعات مختلفة من الزبائن في أنماط مختلفة وبمرور الوقت قد يتم تعويض الانخفاض في التدفق النقدي من قطاع زبون واحد جزئياً على الأقل عن طريق زيادة التدفق النقدي من قطاعات الزبائن الأخرى (Rose & Hudgins, 2013: 483). أما تصنيفات القطاعات فتشمل (الزراعة والثروة السمكية، التصنيع، المصارف والتمويل، السياحة،

الإسكان والبناء وتشمل قروضا للبنى التحتية، التجارة ، الحكومة، النقل. وغيرها من القطاعات التي تشتمل الاستهلاك والخدمات المتنوعة (Kurincheedaran, 2015: 29). ويكون توجه المصرف حسب نشاط القطاعات كالقطاع الزراعي أو الصناعي أو قطاع الخدمات ويعتبر قطاع السياحة من ضمن أنواع النشاطات المختلفة من الخدمات في المجال الإقتصادي وله حصة كبيرة في الكثير من البلدان (Khasanov, 2015: 313).

وقد تتطلب استراتيجية التنوع وجود شخص لديه عقل تحليلي له دراية عالية في الصناعات الأخرى ويمكنه إدارة أنشطة متنوعة ، وعندما يرغب المصرف باتباع استراتيجية مستقرة وثابتة يكون إختيار مدير تنفيذي ذو اسلوب متحفظ حذر وله خبرة في التحكم في الميزانيات والنفقات الرأسمالية والمخزونات (Wheelen et al, 2017: 312).

ويؤكد (Briere & Szafarz, 2018: 1) أن تنوع الاستثمار في القطاعات يساعد في تقليل المخاطر خلال فترات الأزمات. ووضح (Shim. 2019: 107) إن المصرف يصنف قروضه الى قطاعات رئيسية وهي : القروض العقارية التجارية، وقروض البناء والقروض الصناعية ، والقروض العقارية السكنية ، وقروض المستهلكين والقروض الزراعية وجميع القروض الأخرى .

وقد وجدت دراسة (Koh, 2018: 7) أن التنوع لا يزيد بشكل كبير من قيم الاستثمار العقاري الفندقي إذا كان فقط حسب العلامة التجارية داخل نفس القطاع. حيث يتم زيادة قيم المصارف بشكل كبير عند تطبيق تنوع العلامة التجارية وتنوع القطاعات في وقت واحد.

ونجاح التنوع لا يقتصر على النشاط الاقتصادي في كونه داخل او خارج القطاع بل إنه يعزز فرص العمل ورفع مستوى المهارات لدى القوى العاملة وبذلك يؤدي الى إمكانات أكبر للنمو والتنمية الاقتصادية من منظور طويل الاجل حيث يكون اكثر استقرارا واكثر قدرة على خلق وظائف وفرص عمل للجيل القادم وأقل عرضة لدورات الكساد والازدهار وتقلبات الاسعار وتهدف سياسة التنوع لتقليل اعتمادها على عدد معين من الصادرات المعرضة لتقلبات الاسعار والقيام بالبحث عن فرص جديدة في الخارج (Hvidt, 2020: 296-297).

ثانياً: نظرية المحفظة

1- المفهوم والخلفية التاريخية

يعتبر (Markowitz (1952 صاحب القاعدة الاساسية لنظرية المحفظة الحديثة و يُدعى غالباً بأنه الأب لهذه النظرية (Markowitz, 1999: 5)، وذلك لأبحاثه حول اختيار المحفظة، والتي حددت نهجاً جديداً للتعامل مع المخاطر التي تغطي آثار التنوع عندما تكون المخاطر مترابطة؛ وقد ميز

بين المحافظ الكفوءة وغير الكفوءة؛ وتحليل المقايضات بين المخاطر والعائد على المحفظة ككل (Andrew, 2007: 27). لكن يمكن لـ Roy (1952) المطالبة بنصيب متساوٍ من هذا الشرف . (Markowitz, 1999: 5) وإقترح Roy (1952) أسلوب الجانب السالب من المخاطرة وهي معروفة بإسم تقنية الامان أولاً (Safety-First Technique) وقد إفترض من خلالها إن هدف المستثمرين هو تخفيض المخاطرة معتقداً أن ذلك يقابله أدنى إنخفاض معياري في العوائد المتوقعة أو الخسائر المحتملة(علي، 2017: 27) .

ومما أثار إعجاب (Rubinstein, 2002: 1041) في مقالة (Markowitz (1952 أنها بدت وكأنها جاءت من العدم. مقارنة بعمل الفائزين بجائزة نوبل لعام 1990 في المقام الأول Sharpe عن ورقته البحثية حول نموذج تسعير الأصول الرأسمالية و Miller عن ورقته البحثية حول هيكل رأس المال و حاز Markowitz عليها عام (1991) . ولم يكن Markowitz أول من فكر في الرغبة في التنوع. فناقش Daniel Bernoulli في مقالته الشهيرة عام 1738 حول مفارقة سانت بطرسبرغ بأن المستثمرين الذين يكرهون المخاطرة سيرغبون في التنوع، وهو "يُنصح بتقسيم الأصول المعرضة لبعض المخاطر الصغيرة إلى عدة أجزاء بدلاً من المخاطرة بها جميعاً". و المحفظة هي مجموعة من الأصول مثل الأسهم والسندات التي يحتفظ بها المستثمر (Hubbard & O'Brien, 2012:8); (Ross, 2017: 354). وتشير المحفظة إلى مجموعة من الاستثمارات أو الأصول المالية التي يمتلكها فرد أو شركة استثمار أو مؤسسة مالية أو صندوق تحوط وهي تشمل مجموعة من الأصول المالية من الذهب والممتلكات والعملات إلى الأسهم والسندات وما في حكمها. وفي جوهرها ، تعمل المحفظة كحقيبة كبيرة تحمل كل هذه الأصول المالية (Arouri, 2014:1). وتم تطوير مفهوم المحفظة في علم الاقتصاد لإدراك أن المحافظ الاستثمارية المتنوعة تميل إلى إنتاج عوائد أكثر استقراراً من المحافظ البسيطة. (Schindle et al, 2015: 3).

وإن المحافظ التي تحتوي على نفس مجموعة الأصول ، ليست جميع أصولها مثالية ؛ وليست في نفس المستوى من المخاطر ، فهناك مجموعة أصول مثالية ، والتي لها أعلى عائد متوقع بين جميع المجموعات الممكنة (Zhang, 2016: 73).

2- أساليب تنوع المحفظة:

في نظرية المحفظة الكلاسيكية (Markowitz (1952 تعد المحفظة متنوعة إذا لم يكن من الممكن تخفيض تباينها بدرجة أكبر عند نفس المستوى من العائد المتوقع. وهذا يعني استخدام تباين المحفظة كبديل للتنوع ، حيث إذا كان التباين (أو التقلب) منخفضًا ، فمن المفترض أن يكون

مستوى التنوع مرتفعاً (du Plessis & van Rensburg, 2017: 215). ويعني تنوع المحفظة توزيع حسابات الائتمان والودائع بين مجموعة واسعة من الزبائن ، بما في ذلك حسابات الأعمال التجارية الكبيرة والصغيرة والصناعات المختلفة والأسر التي لديها مجموعة متنوعة من مصادر الدخل والضمانات. (Rose & Hudgins, 2013: 482).

أ. النظرية التقليدية (التنوع الساذج)

قد يدرك المستثمرون فوائد التنوع، ولكنهم يتبنون أسلوب تنوع "ساذج" حيث يشكلون محافظاً دون الأخذ بنظر الاعتبار للإرتباط بين الأسهم، و بمرور الوقت تحسنت درجة التنوع بين محافظ المستثمرين ولكن هذه التحسينات ناتجة في المقام الأول عن التغيرات في هيكل الارتباط في سوق الأسهم وإن المستثمرين من الفئات المنخفضة الدخل وغير المهنية يحتفظون بأقل المحافظ تنوع، ونجد أن المستثمرين الشباب النشطين يركزون بشكل مفرط على إمتلاك محافظ غير متنوعة، لإفتقارهم قدرة التنفيذ والحفاظ على محفظة متنوعة بشكل جيد (Goetzmann & Kumar, 2008: 24). ويشير أسلوب التنوع الساذج (البسيط) الى نشر مخاطر المحفظة بشكل متساوي عبر جميع مكونات المحفظة (Ma et al, 2020:4). ويوضح (Samuelson 1967) أن التنوع الساذج هو الأمثل من حيث نظرية المنفعة المتوقعة وذلك عندما يكون التوزيع المشترك لعوائد الأصول قابلاً للاستبدال (Koumou, 2020: 11). وكان استخدامه لتوضيح الفوائد من التنوع للحد من المخاطر . ويعمل التنوع الساذج أيضاً كميّار لتقنيات إنشاء المحفظة الأكثر تعقيداً (Haensly. 2020: 1) ويتم في الإستراتيجية الساذجة أو (N / 1) ، تخصيص جزءاً صغيراً من N / 1 للثروة الحالية لكل أصل محفوف بالمخاطر في المحفظة وإن تنفيذ هذه الإستراتيجية لا يتطلب أي تحسين ، كما أنها لا تتطلب أي بيانات لتحديد أوزان المحفظة (DeMigue et al, 2009: 1916). كما جادل (Kritzman et al, 2010: 31) ، فإن استراتيجية N / 1 لها العديد من المزايا: فهي لا تقلل أبداً من أي أصل ، وتتجنب التركيز ، وفي أوقات إعادة الموازنة تبيع بسعر مرتفع وتشتري بسعر منخفض ، وبالتالي تستغل أي وسيلة محتملة من تأثير الارتداد.

ب. النظرية الحديثة (تنوع Markowitz)

يشار إلى هذه النظرية أيضاً باسم تحليل محفظة (التباين - المتوسط) وتهتم بشكل أساسي بدرجة التباين بين عوائد أصول المحفظة وفي الواقع ، وتتمثل المساهمة الرئيسية لتنوع Markowitz في صياغة مخاطر الأصول من حيث محفظة الأصول ، وهي ليس بمعزل عن غيرها و يسعى تنوع ماركويتز إلى الجمع بين الأصول في المحفظة مع العائدات ذات الارتباط المنخفض ، في محاولة لتقليل مخاطر المحفظة (التباين) دون التضحية بالعائد. وإن الاهتمام بالحفاظ على العائد مع تقليل

المخاطر من خلال تحليل التباين بين عوائد الأصول ، هو الذي يفصل تنوع ماركويتز عن النهج الساذج للتنوع ويجعله أكثر فعالية (Drake & Fabozzi, 2009: 594). وإستناداً إلى نظرية المحفظة الحديثة (Markowitz)، فإن فائدة المستثمر هي دالة للعوائد والمخاطر المتوقعة ومن أجل الحفاظ على عائد مقبول ، يفضل المستثمرون الاستثمار في أنشطة مختلفة بدلاً من نشاط فردي. بعبارة أخرى ، إن ميزة نفور المستثمرين من المخاطرة تقودهم إلى الاستثمار في أصول مالية مختلفة وهو ما يسمى بالتنوع في الاستثمار (Zhang, 2016: 75).

ووفقاً لجيمس نشين (2019) ، تُنسب نظرية المحفظة المالية الحديثة إلى (Markowitz (1952) وتتميز بفكرة أن المستثمرين يمكنهم تحسين محفظتهم لزيادة العائد المتوقع إلى أقصى حد مع تقليل المخاطر. والمبدأ الأساسي في ذلك هو أن السعي وراء عوائد أعلى ينطوي عليه مخاطر أكبر (Ziakas & Getz, 2021:2). وبالتالي تتنبأ نظرية المحفظة القياسية بأن التدفقات النقدية المجمعة من مصادر الدخل المنخفضة أو ذات الارتباط السلبي يجب أن تكون أقل تقلباً من الأجزاء المكونة. (Shim, 2019: 104).

وتحدد MPT مجموعات (المحافظ) من الأصول ، والتي تزيد العائد إلى الحد الأقصى لمستوى المخاطرة المفضل. لذلك ، يمكن أن تكون مناسبة لجذب المستثمرين. ويمكن تطبيق MPT في ظل الشروط الأربعة التالية التي تجعل قاعدة التنوع مفيدة (Mahabad etal, 2018: 8):

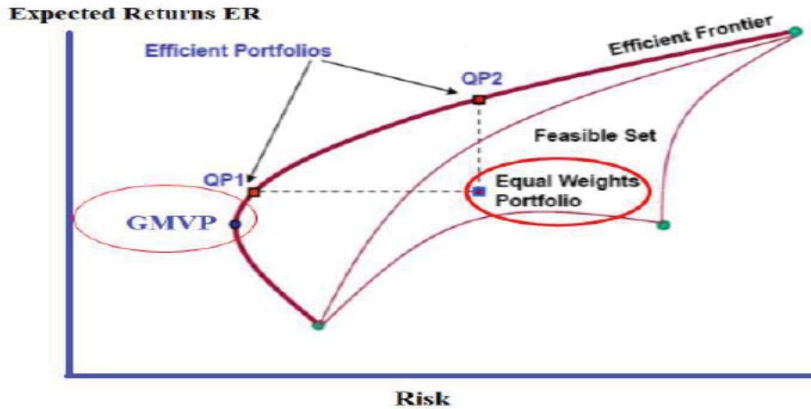
(1) يوجد أكثر من خيار استثمار محتمل في أي وقت.

(2) خيارات الاستثمار هذه معرضة للمخاطر.

(3) هناك بيانات تاريخية (العائد المتوقع) للأصول.

(4). لا تتأثر جميع الاستثمارات بالتساوي في ظل نفس الظروف.

وفقاً لـ MPT ، يتم حساب العائد المتوقع للأصل الفردي بناءً على العوائد الفعلية للأصل واحتمال حدوثها في حالات مختلفة . والشكل (2-3) يوضح إستراتيجيات تنوع المحافظ.



الشكل (2-3) إستراتيجيات تنوع المحافظ

Ho, T. W. (2020). Portfolio Selection Using Portfolio Committees. *The Journal of Financial Data Science*, 2(3) .P:2

3- إستراتيجيات تنوع المحافظ : النوع التباين- المتوسط

نقدم هنا الستراتيجيات الأساسية الأربعة للمحفظة (Ho, 2020: 4-5) :

أ- تقليل المخاطر ، بالنظر إلى العائد المتوقع :

نظرًا للعائد المتوقع ، تسعى الإستراتيجية الأولى إلى الحصول على محفظة مثالية بأقل قدر من المخاطر بالحد الأدنى .

ب- تعظيم العوائد ، بالنظر إلى المخاطر

بالنظر إلى المخاطر ، تسعى الإستراتيجية الثانية للحصول على محفظة مثالية ذات عائد لأقصى حد .

ت- التعظيم - نسبة شارب (Guerreiro & Fonseca, 2020: 617)

وتسمى باسم نسبة المكافأة إلى التقلب ، أو نسبة شارب والتي يؤدي تعظيمها إلى محفظة فعالة متوازنة المخاطر، وتبحث الإستراتيجية الثالثة عن تعظيم نسبة شارب ، وهي نسبة عوائد المحور الصادي ومخاطر المحور السيني. وتُعرف محفظة Sharpe القصوى أيضاً باسم المحفظة الكفوءة للمخاطر. إنها نسبة من العوائد المتوقعة المعدلة حسب المخاطر. ووفقاً لذلك ، تُعرف هذه الإستراتيجية أيضاً باسم إستراتيجية التماس.

ث- الحد الأدنى العالمي للتباين (GMV)

ان محفظة التباين العالمية الدنيا تلعب دورًا مهمًا في نظرية الاستثمار وممارساته. وتستخدم هذه المحفظة على نطاق واسع كفرصة استثمارية في مشاكل اختيار المحفظة المثلى الثابتة والديناميكية (Bodnar et al, 2018: 20).

ثالثًا: الأصول

يجب على المصرف التأكد من أن محفظته من الأصول تشتمل على أصول منخفضة المخاطر ومتنوعة بشكل جيد والسعي الى تعظيم العائد من القروض والاوراق المالية بأقل المخاطر مع الاحتفاظ بسيولة كافية (Casu et al, 2006: 226). ويشار إلى الأصول المصرفية على أنها استخدامات الأموال ، ومكاسب الفوائد المدفوعة عليها والتي تمكن المصارف من جني الأرباح (Mishkin, & Serletis, 2016: 189). وبالنسبة للمصارف ومؤسسات الإيداع الأخرى ، فإن الأصول في الميزانية العمومية تتضمن أربعة أنواع رئيسية: النقد في الخزينة والودائع المودعة في مؤسسات الإيداع الأخرى ، والأوراق المالية الحكومية والخاصة التي تحمل فائدة المشتراة في السوق المفتوحة والتي توفر السيولة ، والقروض و عقود الإيجار المتاحة للزبائن والأصول المتنوعة (مباني، معدات، الخ)(Rose & Hudgins, 2010: 131).

وتشمل أصول المصرف النقد و الأصول السائلة (الأوراق المالية) وأدوات سوق المال قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة ، والتي يمكن للبنوك بيعها (تصفيتها) بسرعة إذا كان لديها نقص نقدي ؛ والقروض و الاستثمارات الأخرى. و الأصول الثابتة (شبكة الفروع وأجهزة الكمبيوتر والمباني) (Casu et al, 2015: 260).

ونتطرق الان الى أهم أصول المصرف وهي:

1- **النقد**: ويشمل "النقد في الصندوق والنقد في الخزنة ، بما في ذلك الأوراق النقدية بالعملات الأجنبية والأرصدة النقدية في الفروع الخارجية للمصرف (Suresh & Paul, 2017: 78).

وتم إعداد الأصول النقدية لتلبية حاجة المؤسسة المالية للسيولة (أي النقد القابل للإنفاق الفوري) من أجل تلبية عمليات سحب الودائع ، وطلبات الزبائن للحصول على القروض ، وغيرها من الاحتياجات النقدية الغير المتوقعة أو الفورية. (Rose & Hudgins, 2013: 131).

2- **الأوراق المالية** : وهي مصدر احتياطي للسيولة وتشمل الاستثمارات التي توفر مصدر دخل و تمثل الأوراق المالية الحكومية بما في ذلك أذونات الخزانة والسندات والأسهم.

(Cecchetti & Schoenholtz, 2017: 51)

3- **القروض**: يعد الإقراض النشاط الرئيسي في القطاع المصرفي لأنه يدر للمصارف أكبر الإيرادات، لذلك تعامل محفظة القروض على أنها المصدر الرئيسي لأصول المصرف ويجب تنفيذ أنشطة الإقراض بشكل فعال للحصول على محفظة أصول تدار بشكل جيد (Kumanayake et al, 2019: 2). ووفقا (Ávila et al, 2013: 555) قد تكون الخسائر المالية بسبب سوء إدارة محفظة القروض، وبذلك تنفذ المصارف استراتيجيات مختلفة للحد من مخصصات خسائر القروض والقروض المتعثرة. وتنوع القروض وتركيزها هما من الاستراتيجيات التي تستخدم لمواجهة مخاطر الائتمان. وبالتالي فهو الفئة السائدة من الأصول التي تحتفظ بها المصارف وهو أكبر بند من بنود الأصول ، والتي غالبًا ما تمثل نصف إلى ما يقرب من ثلاثة أرباع القيمة الإجمالية لجميع أصول المصرف و هناك أربعة تصنيفات مهمة للقروض (Cecchetti & Schoenholtz, 2017: 301).

أ. **القروض التجارية والصناعية** : هي قروض تقدمها المصارف إلى مؤسسات الأعمال لتلبية الاحتياجات النقدية اليومية أو لتمويل مشتريات المصانع والمعدات، وهذه القروض لها درجات متفاوتة من مخاطر التخلف عن السداد ومخاطر السيولة. ويجب على المقرض عادةً تأمين هذه القروض بأصول مرهونة كضمان لسداد أصل القرض والفائدة على القرض. ويجوز للمصرف المقرض الاستيلاء على الضمان أو جزء منه في حالة عدم السداد (Van Hoose, 2010: 7-8).

ب. **قروض المستهلكين** : وهي قروض مقدمة للمستهلكين تمثل حولا تمويلية لمجموعة مختلفة من الاحتياجات الشخصية لشراء سلع استهلاكية معمرة مثل الأجهزة المنزلية أو مواد لتحسين المنزل وكذلك قروض النفقات التعليمية والطبية وقروض السيارات وقروض التقسيط الأخرى (Bolt & Humphrey, 2015: 3). وتصدر المصارف عادةً قروضًا استهلاكية من خلال اتفاقيات ائتمان التقسيط ، والتي بموجبها يوافق الأفراد المقرضون للقروض الاستهلاكية على سداد أصل القرض والفائدة على دفعات دورية متساوية مجدولة على مدى فترة تتراوح من سنة إلى خمس سنوات، وتكون عادة الرهون العقارية مضمونة على الممتلكات فيتم سدادها على مدى طويل الاجل أما القروض الاستهلاكية الغير المضمونة فلا يطلب ضمان لها لان سدادها خلال فترة زمنية قصيرة الى متوسطة الاجل

، وإن كلاً من عائدات وخسائر القروض المضمونة أقل من تلك الخاصة بالقروض غير المضمونة (Chen et al, 2020: 2).

ت. القروض العقارية: هي القروض التي تقدمها المصارف لتمويل مشتريات العقارات والمباني والتجهيزات (بنود مرتبطة بشكل دائم بالعقار). فمنذ الثمانينيات وحتى أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، أصبح الإقراض العقاري عملاً أكثر أهمية نسبياً بالنسبة للمصارف التجارية. وارتفعت حصة إجمالي أصول المصارف التجارية المملوكة كقروض عقارية من حوالي 17 بالمائة في عام 1985 إلى ما يقرب من 37 بالمائة وبمجرد تعرض أصول القروض العقارية في المصارف لصدمات شديدة ، فقد نتسبب في انخفاض قيمة الأصول العقارية بشكل خطير ، مما يؤدي إلى انفجار الفقاعة وإنهيار النظام المصرفي وانفجار الفقاعات العقارية⁴ (Van Hoose, 2010: 8) ; (Wang et al,) (2020: 21)

ث. القروض بين المصارف: وهي القروض المقدمة من مصرف الى اخر (Cecchetti & Schoenholtz, 2017: 301) حيث تقرض المصارف الأموال لبعضها البعض بشكل مباشر في الأسواق للحصول على قروض بين المصارف ، مثل سوق الاموال الفيدرالية الأمريكية حيث تقترض المصارف وتقرض الودائع الأخرى التي تحتفظ بها في المصارف الاحتياطية الفيدرالية. وتكون معظم قروض الصناديق الفيدرالية لها آجال استحقاق ليوم واحد ، رغم أن بعضها ، تسمى الصناديق الفيدرالية ذات الأجل ، وهي قروض بين المصارف بأجال استحقاق تزيد عن يوم واحد (Van Hoose, 2010: 9).

وحسب رأي (Rose & Hudgins, 2013: 134) عادة ما يتم تقسيم حساب قرض المصرف إلى عدة مجموعات من أنواع القروض المتشابهة والتوزيع الشائع الاستخدام هو الغرض من اقتراض الأموال. في هذه الحالة ، قد نرى أنواع القروض التالية مدرجة في الميزانية العمومية لمؤسسة مصرفية :

أ. القروض التجارية والصناعية (أو الاعمال والمهن).

ب. القروض الاستهلاكية (أو المنزلية) ؛ في التقارير التنظيمية ، يشار إليها على أنها قروض للأفراد.

ت. القروض العقارية (أو الممتلكات).

⁴ مصطلح الفقاعة العقارية او فقاعة الاسكان يشير إلى تصاعد اسعار العقارات بشكل مضطرده نتيجة زيادة الطلب والمضاربات. في عام 2002 ، حيث ارتفع حجم القروض العقارية كما خفف مقرضو الرهن العقاري معايير الإقراض الخاصة بهم. وتبدأ فقاعات الاسكان عندما يرتفع الطلب على العقارات ويكون العرض محدود ويقوم المضاربون في طلب العقارات فيزيد الطلب بنسبة كبيرة ولكن عند وقت معين يقل الطلب مقابل زيادة المعروض مما يتسبب في انخفاض حاد في الأسعار وتنفجر الفقاعة. Cecchetti. & (Schoenholtz, 2012: 166).

ث. قروض المؤسسات المالية (مثل القروض الممنوحة لمؤسسات إيداع أخرى وكذلك للمؤسسات المالية غير المصرفية).

ج. القروض الخارجية (أو الدولية) (الممنوحة لحكومات ومؤسسات أجنبية).

ح. قروض الإنتاج الزراعي (أو القروض الزراعية ، التي تُمنح في المقام الأول إلى المزارعين ومربي الماشية لغرض حصاد المحاصيل وتربية الماشية).

خ. قروض الضمان (لمساعدة المستثمرين والتجار في أنشطة تداول الأوراق المالية الخاصة بهم).

د. عقود الإيجار (تتكون عادةً من شراء المصرف للمعدات لعملائه التجاريين وإتاحة تلك المعدات لاستخدام الزبون لفترة زمنية محددة مقابل سلسلة من مدفوعات الإيجار - المكافئ الوظيفي للقرض العادي).

فقد كانت مشاكل محفظة القروض تاريخياً السبب الرئيسي لخسائر المصرف وفشله. لذلك يتطلب من الإدارة الفعالة لهذه المحفظة أن تكون لديها معرفة بتكوين المحفظة والمخاطر الكامنة فيها وفهم مزيج منتجات المحفظة والتركيزات الجغرافية للصناعة ، ومتوسط تصنيفات المخاطر ، والخصائص الإجمالية الأخرى (Malla, 2017: 104); (Bosco & Faustinm, 2016: 2) فالجهود التي يبذلها المصرف لإقراض أكبر قدر ممكن لكسب أرباح أعلى تحتاج فيها الإدارة إلى اتخاذ قرارات صحيحة فيما يتعلق بأنشطة الإقراض (Kumanayake et al, 2019: 2). فمخاطر الائتمان وهي احتمال الخسارة من فشل المقترض في السداد أو عدم الوفاء بالتزامات الدين في الوقت المطلوب بناءً على جدول السداد المتوقع عليه ترتبط بنشاط الإقراض التقليدي للمصارف وقرارات الإدارة. (Bhattacharya et al, 2020: 3).

4- الأصول الأخرى : وتشمل الأصول المادية للمصارف ، مثل المباني و المعدات وأجهزة الكمبيوتر. وأيضاً تتضمن هذه الفئة الضمانات المستلمة من المقترضين الذين تخلفوا عن سداد القروض. وبعد انفجار فقاعة الإسكان ، انتهى الأمر بالعديد من المصارف إلى امتلاك أعداد كبيرة من المنازل والأراضي السكنية حيث تخلف المقترضون والمطورون عن سداد قروضهم العقارية (Hubbard & O'Brien, 2012:287).

المبحث الثاني – كفاية رأس المال

توطئة:

تعد كفاية رأس المال سمة أساسية للنظام المصرفي السليم من حيث أنها لا تمنح المودعين والمستثمرين الثقة "السلامة والمتانة" فحسب ، بل أيضاً لأن المستويات المتغيرة لكفاية رأس المال تُعد عامل تسريع أو كبح لمحرك النمو الاقتصادي، ويتمثل أساس الإشراف المصرفي في ضمان وجود رأس مال كافٍ، أو احتياطات مالية أخرى، في متناول اليد لتقليل مخاطر تخلف المصرف عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المقرضين والمقرضين عند استحقاق كل معاملة، وتقدم بعض الحكومات ضماناتها إلى النظام المصرفي الشامل لتأمين كل من " السلامة والمتانة " لأنظمتها المالية (Herman, 2011: 23).

يثبت تاريخ العديد من حالات فشل المصارف كيف أن المخاطرة أثرت على الاقتصاد بأكمله . ونظرًا لأن المصرف يتعامل مع أنواع مختلفة من المخاطر ، فإن الجهات التنظيمية تسعى جاهدة لتقليل التعرض للمخاطر من خلال اللوائح المختلفة . حيث يعتمد مبدأ تنظيم كفاية رأس المال على حقيقة أن الحد الأدنى لرأس المال يجب أن يكون عالياً بما يكفي لاستيعاب الخسائر المحتملة . بينما يعمل رأس المال على حماية للمصرف ، في فترة الأزمة ، وكلما ارتفع الاحتياطي ، انخفض خطر التخلف عن السداد . لذلك ، ولا يتم المبالغة في تقدير أهمية الحفاظ على المستوى المناسب لرأس المال. و سنقدم في هذا المبحث موجزاً عن مفهوم وأهمية كفاية رأس المال ومؤشراته حسب بازل I و بازل II و بازل III.

أولاً: كفاية رأس المال

1- المفهوم والخلفية التاريخية

في منتصف السبعينيات كانت السلطات التنظيمية تعاني من مشكلة في تحديد الأدوات اللازمة للسيطرة والتدقيق في الصحة المالية للمصرف وهو السبب الذي أدى إلى ظهور مفهوم كفاية رأس المال في ذلك الوقت (Mili et al, 2017: 4). ويعمل رأس مال المصرف كنوع من الحماية أو عازل ضد الخسائر غير المتوقعة . لذلك كلما زاد رأس المال قل احتمال الإعسار مع ثبات باقي المتغيرات و باتباع نظام بازل ، فإن التعريف الجديد لرأس المال المصرفي يعترف بنوعين من رأس المال هما رأس المال الأساسي Tier1 ورأس المال التكميلي Tier2 (Kim, 1993: 107). وتماشياً مع تعريف رأس المال في اتفاقية بازل الجديدة ، فإن تكلفة رأس المال لأي مؤسسة مالية

وعلى مستوى المحفظة هي مجموع الخسارة المتوقعة (EL) والخسارة غير المتوقعة (UL) (Scot, 2005: 218) وحسب المعادلة :

$$CC = EL + UL$$

7

وذكر Kosmidou إن مفهوم كفاية رأس المال هو مقدار رأس المال القادر على إستيعاب أي صدمات غير متوقعة قد يواجهها المصرف. (Kosmidou, 2009: 150). ومن أجل أن تكون الانظمة المصرفية فعالة، لابد للمؤسسات التي تقبل الودائع ان تكون قادرة على تحمل الخسائر الغير المتوقعة، وهنا يلعب رأس مال المصرف دورًا هاماً في تحقيق هذا الهدف ويساهم رأس مال المصرف في استقرار الأسواق المالية من خلال حماية المؤسسات الفردية من الفشل وتقليل إنتشار المخاطر بين المصارف (Berger et al., 1995: 404).

وتشير كفاية رأس المال إلى مقدار رأس المال لاستيعاب أي صدمات قد يتعرض لها المصرف (Olweny & Shipho, 2011: 4). وذكر (Calomiris, 2012:41) إن كفاية رأس المال أو متطلبات رأس المال المصرفي هي قواعد تتطلب من المصارف الاحتفاظ برأس مال معين (مثل حقوق الملكية أو الأسهم الممتازة للمصرف والتي تضعه في تكوين الاستثمارات (مثل السندات والقروض التي يمتلكها) والمصممة لدعم المصارف إذا تم تسجيل خسائر كبيرة غير متوقعة بمبالغ الأصول التي يمتلكونها أثناء الوفاء بأي عمليات سحب أو التزامات أساسية أخرى. ومن ناحية أخرى تعكس كفاية رأس المال الوضع المالي العام وقدرة الإدارة على تلبية متطلبات رأس المال الإضافي للمصارف، ويتم تعريفها على أنها النسبة المئوية من رأس المال الأساسي للمصرف إلى أصوله (القروض والاستثمارات) ، وتستخدم كمقياس لقوة المصرف المالية واستقراره. ووفقاً لمعيار كفاية رأس المال الذي وضعه بنك التسويات الدولية ، يجب أن يكون لدى المصارف قاعدة رأس مال أولية تساوي ثمانية بالمائة على الأقل من أصوله (Aspal et al, 2014: 33). وفي نفس الوقت وضح Quansah مفهوم كفاية رأس المال بأنه مستوى رأس المال الذي يحتفظ به المصرف بشكل يتناسب و المخاطر الإجمالية التي يواجهها لإنشطته المصرفية (Quansah, 2014, 65). وأكد (Mili et al, 2017: 1) على إن كفاية رأس المال هو هامش الأمان القادر على إستيعاب الخسائر المحتملة للمصرف وهو مقياس مهم لسلامة ومتانة مؤسسات الإيداع. ويسمح للحكومات

والجهات التنظيمية بتحديد أنواع رأس المال الأكثر فعالية في تعزيز استقرار النظام المصرفي وأدائه (Bitar et al, 2018: 6) .

أما (Quansah, 2014, 65) وضح مدى كفاية رأس المال الإجمالي للمصرف فيما يتعلق بالمخاطر التي تنشأ من أصوله ، ومعاملاته خارج الميزانية ، وجميع العمليات الخاصة بالمصرف وجميع المخاطر الأخرى المرتبطة بأعماله (Quansah, 2014, 65). ويرى (Posner, 2015: 1854) إن كفاية رأس المال تشير إلى المدى الذي تتجاوز فيه أصول المصرف التزاماته ، وبالتالي فهي مقياس لقدرة المصرف على تحمل الخسارة المالية وسيكون المصرف الذي يحتوي على نسبة عالية من رأس المال إلى الأصول أكثر قدرة على تحمل الخسارة المفاجئة من المصرف الذي يتمتع بنسبة منخفضة بين رأس المال والأصول .

وبذلك تُعد نسبة كفاية رأس المال إحدى الأدوات التنظيمية الرئيسية المستخدمة للتحكم والتدقيق في الصحة المالية للمصرف (Mili et al, 2017: 1). وإنها مقياس للقوة المالية للمصرف ويعبر عنها عبر نسبة رأس ماله (صافي القيمة والديون الثانوية) إلى تعرضه الائتماني المرجح للمخاطر في شكل قروض ويُعرف أيضاً باسم نسبة الأصول المرجحة بمخاطر رأس المال ويستخدم لحماية المودعين وتعزيز استقرار وكفاءة الأنظمة المالية (Mendoza & Rivera, 2017: 86) .

وقد لعبت متطلبات كفاية رأس المال دوراً مركزياً في الصناعة المصرفية لعدة عقود، وهي التزام قانوني تضعه السلطات تجبر المصارف على الاحتفاظ بمستوى معين من رأس المال يمكن استخدامه في حالات النقص المالي (Mohammed, 2018:14) .

وتشير كفاية رأس المال أو متطلبات رأس المال المصرفي إلى القواعد التي تفرض على المصارف للاحتفاظ بهيكل رأس مال معين (مثل حقوق الملكية أو الأسهم الممتازة للمصرف) ، والتي تضعه في تكوين الاستثمارات (مثل السندات والقروض التي يمتلكها) ، والمصممة لدعم المصارف أثناء تسجيل خسائر كبيرة غير متوقعة بمبالغ الأصول التي يمتلكونها للوفاء بأي عمليات سحب أو التزامات أساسية أخرى. (Raluca, 2013: 5).

وتعرف كفاية رأس المال بأنه رأس المال الذي يجب أن تحتفظ بها المصارف لاستيعاب المخاطر التي تنشأ وفقاً لسياسات كفاية رأس المال وإن لقيمتها تأثير كبير على المصارف لأنها مطلوبة أكثر للتغلب على نقص السيولة واستعادتها في حالة حدوث أزمة وهذا يوضح دورها الكبير في استقرار المصارف (Sitepu, 2019: 5).

ويرى الباحث إن كفاية رأس المال هو مقدار رأس المال الذي يجب على المصارف أن تحتفظ به لإستيعاب المخاطر المختلفة والمترتبة عن أنشطته المختلفة و مؤشر سلامة ومثانة المصرف والتي تؤدي الى التقليل من فشل وإنهيار المصرف والعمل على بقاء واستمرار المصرف في أعماله.

2- أهمية كفاية رأس المال :

تسببت الإخفاقات المصرفية للسنوات التي سبقت 2013 في خسارة العديد من المقرضين والمودعين لمخدرات حياتهم (Allison, 2013: 232). فالعمل المصرفي ينطوي على مخاطر وبشكل عام تؤدي المصارف دور الوساطة من خلال قبول الودائع من المدخرين وإقراض الأموال للمقترضين وبذلك يتعرضون لمخاطر مختلفة تؤثر بشكل مباشر و / أو غير مباشر على ربحيتهم (Olweny & Shipho, 2011: 2). ويعد دور المصارف حيوي للنمو الاقتصادي لأن النظم المالية العامة لمعظم الاقتصادات في العالم تتأثر بالنظام المصرفي (Ali et al, 2011: 235). وبصورة عامة فإن النظام المصرفي السليم والمربح يكون في وضع أفضل لتحمل الضائقة السلبية والمساهمة بشكل أكبر في نمو النظام المالي (Aburime, 2009: 61). وبالمثل أشار (Kolapo et al, 2012: 32) الى إن إخفاقات المصارف الفردية تؤثر سلبًا على الاقتصاد والمجتمع ككل . وذكر (Iloska, 2014: 35) الى أن قوة وجود رأس المال تؤثر على ربحية المصرف ومن الواضح أن معدلات رأس المال المنخفضة تعني زيادة الرافعة المالية والمخاطر و عليه ارتفاع تكاليف الاقتراض.

ولتحقيق معايير "السلامة والمثانة"، تتبع المصارف معيار CAMEL ويحتوي نظام CAMEL على جانبين أساسيين: الأول تقييم من قبل مراقبي المصارف لعمليات المصرف وشروطه لخمسة جوانب رئيسية وهي كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة والأرباح والسيولة؛ و الثاني تصنيف شامل على مقياس من 1 إلى 5 لحالة المصرف وسلامته وفقًا لهذه الفئات الخمس (Norton, 1988: 1320); (Naser, 2019: 23) .

ويتضمن معيار CAMEL (Munir et al, 2017: 32) (Ahsan, 2016: 47):

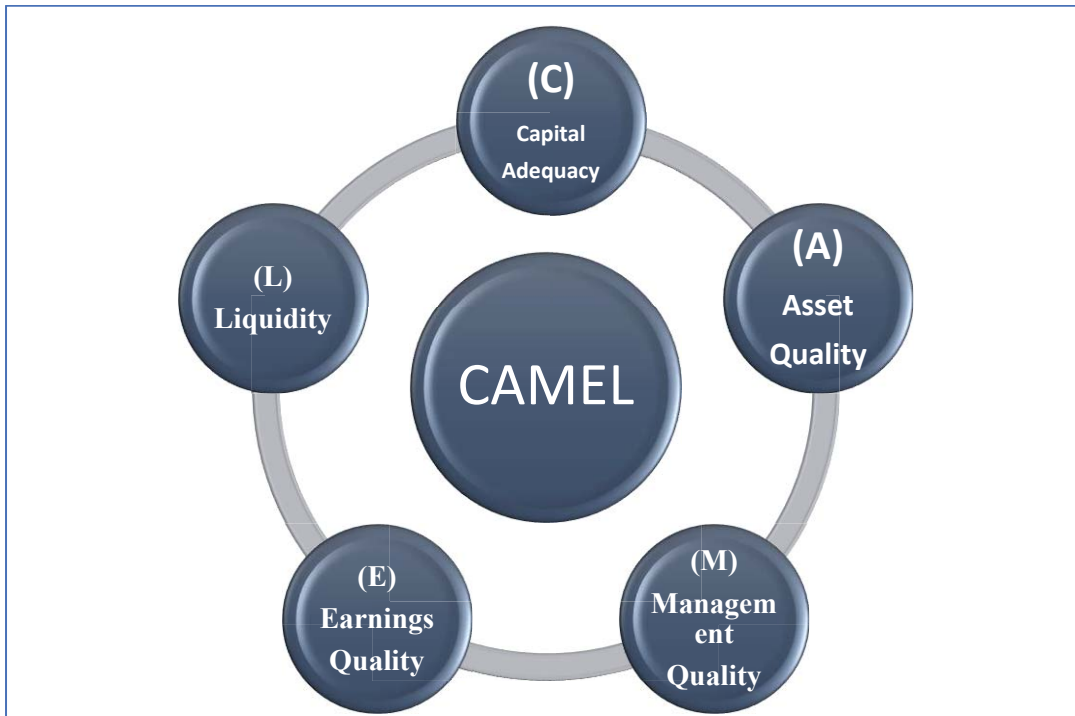
- أ. كفاية رأس المال: لحماية الملاءة المصرفية التي من المتوقع أن تقلل من احتمالية فشل أو انهيار المصارف.
- ب. جودة الأصول: هي مقياس للزيادة في العائد على الأصول (ROA) المتعلقة بانخفاض القروض المتعثرة .

ت. الكفاءة الإدارية: تقوم الإدارة بقياس مستوى كفاءة الشركة عبر تقليل التكاليف وزيادة الأرباح لمنع احتمال فشل المصارف.

ث. الأرباح: عبر العائد على حقوق الملكية وتمثل قدرة المصرف على استرداد الأصول ورأس المال لصالح التوسع في الأعمال المصرفية

ج. السيولة: هي قدرة المصرف على سداد الالتزامات قصيرة الأجل.

والشكل (2-4) يوضح الجوانب الرئيسية لمعيار CAMEL.



شكل (2-4) الجوانب الرئيسية لمعيار CAMEL

المصدر من إعداد الباحث

إن المصارف تتعرض لمخاطر عديدة أهمها مخاطر السوق (الناجمة عن التغيرات في أسعار الأصول التي تقلل من قيمة المصرف) ومخاطر الائتمان (ناجمة عن التخلف عن السداد على أساس الجدارة الائتمانية للطرف المقابل) وبعد الأزمة المالية في شرق آسيا، أصبح نظام قياس مخاطر الائتمان ضمن تحديث إطار عمل بازل ليشمل المخاطر التشغيلية المرتبطة بأي من الفئات السبع التالية: (1) الاحتيال الداخلي؛ (2) الاحتيال الخارجي؛ (3) ممارسات التوظيف والسلامة في مكان العمل؛ (4) المنتجات والممارسات التجارية؛ (5) الضرر الذي يلحق بالأصول المادية؛ (6) اضطراب الأعمال وفشل النظام؛ و (7) التنفيذ والتسليم وإدارة العملية (Thompson,

(Herman, 2011: 23); (7: 2014).

يعتمد منظمي المصارف على لوائح مصرفية دولية بناءً على توصيات لجنة بازل⁵ لتعزيز سلامة النظام المصرفي العالمي (Agarwal & Jacques, 2001: 1155). وتتطلب هذه اللوائح أن تقوم المصارف بتقييم مخاطرها بشكل صحيح، لأن النظام المصرفي الضعيف يهدد استقرار الاقتصاد على المستويين الوطني والدولي وينظر إلى النموذج التنظيمي الذي أوصت به لجنة بازل بشكل عام على أنه شرط أساسي للتشغيل السليم للأنظمة المصرفية العالمية، ويستند أساساً إلى "نموذج الإشراف على رأس المال المصرفي" (Caprio & Honohan, 1999: 12). وفي هذا السياق، حظيت نسبة كفاية رأس المال (CAR) باهتمام خاص من السلطات التنظيمية الدولية. ووفقاً لـ Sinkey (1989)، يستخدم المنظمون CAR كمقياس مهم لـ "سلامة ومثانة" مؤسسات الإيداع (Mili et al, 2017: 1).

ومن بازل I إلى بازل II أسلوب جديد لحساب RWA⁶. لقد قدمت بازل I في عام 1988 إطار رأس المال، والذي تعامل فقط في الأصل مع مخاطر الائتمان، بينما تمت إضافة مخاطر السوق إليها لاحقاً. وبخصوص مخاطر الائتمان، تم تخصيص مستوى من رأس المال "أوزان المخاطر" للأصول بناءً على طبيعة الأصول، بدءاً من صفر للأصول التي تعتبر "الأكثر أمناً" إلى 100% للأصول الأكثر خطورة. وتحدد اتفاقية بازل II أوزان المخاطر على أساس جودة الأصول، كما تم قياسها إما بالتصنيفات الخارجية المقدمة من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية أو من خلال التصنيفات الداخلية التي تحتسبها المصارف، بناءً على نماذجها الداخلية (Le Leslé & Avramova, 2012: 37).

إن الغرض الرئيسي من تحديد متطلبات رأس المال هو حماية مساهمي المصارف من خلال ضمان إمكانية الوفاء بجميع الالتزامات المالية في الوقت المناسب لمنع تصفية المصرف في حالة التخلف عن السداد (Altman et al, 2002: 918). قبل الأزمة المالية في التسعينيات، لم يكن هناك قدر كبير من التكامل المالي للعالم للأسواق (Bickel 2015: 557). وكانت كفاية رأس المال واحدة فقط من العديد من المؤشرات التي نظر إليها المنظمون لتحديد ما إذا كان المصرف في حالة صحية جيدة (Posner, 2015: 1865). وتم التأكيد على إنها أداة رئيسية للسياسة التنظيمية في تقليل المخاطر وتخفيف المخاطر الأخلاقية (Baldwin et al, 2019: 268). وتمثل قواعد كفاية رأس المال صمام أمان للمنظمين وللمساهمين وللزبائن وذلك لتقليل المخاطر المتوقعة التي تواجهها المصارف خاصة بالنسبة لأنشطتها عبر الحدود حيث يتم تطبيق هذه القواعد الإلزامية من

⁵ لجنة بازل هي لجنة مركزية للرقابة المصرفية ومشرفي المصارف من الدول الصناعية الكبرى التي تجتمع كل ثلاثة أشهر في بنك التسويات الدولية في بازل، سويسرا تأسست في عام 1974 للتسويات المصرفية الدولية ومقرها في بازل.

⁶ Risk-Weighted Assets هي الأصول المرجحة بالمخاطر

قبل جميع المصارف على المستوى الدولي وبتطبيقها ستتتحقق الإدارة والحوكمة الرشيدة- (AI) (Ansary & Hafez, 2015: 1166). فالغاية من كفاية رأس المال هو تحقيق الاستقرار المالي للمصارف (Bateni et al, 2014: 109). لذا يتعين على المصارف اتخاذ قرارات بشأن مقدار رأس المال الذي تحتاج إلى الاحتفاظ به لثلاثة أسباب (Mishkin & Serletism, 2013: 225):

- أ. يساعد رأس المال المصرفي في منع فشل المصرف .
- ب. يؤثر مقدار رأس المال على عوائد مالكي (حملة الأسهم) في المصرف.
- ت. مطلوب حد أدنى لرأس مال المصرف (متطلبات رأس مال المصرف) من قبل السلطات التنظيمية.

وإن شرط كفاية رأس المال يضمن إدارة المصرف بشكل صحيح ويؤسس بيئة سوق آمنة وفعالة توفر الحماية ليس فقط للمساهمين ولكن أيضاً لجميع العملاء والمودعين والحكومة والاقتصاد ككل (Mohammed, 2018:14).

أن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال قد يقلل أيضاً من حافز المصارف على تحمل مخاطر مفرطة، وبالتالي التخفيف من آثار المخاطر الأخلاقية⁷. و الخطر الأخلاقي هو المشكلة التي أوجدها المعلومات الغير المتماثلة بعد حدوث المعاملة، وهو خطر عندما يمارس المقرض أنشطة غير مرغوب فيها (غير أخلاقية) من وجهة نظر المقرض، لأنها تجعل من غير المرجح أن يتم سداد القرض (Mishkin & Serletis, 2016: 37). ومع ذلك ليس من المستغرب أن النظام المصرفي المفرط في رأس المال يحد من تمويل المصارف وأنشطة الاستثمار ، مما يؤثر سلباً على ربحية المصرف وكفاءته ، فضلاً عن الحد من النمو الاقتصادي (Furlong & Keeley, 1989: 891) (Bitar et al, 2018:60); (Allen et al, 2012:165); (Barrell et al, 2009:6). في حين إن مفهوم كفاية رأس المال يوفر للمصارف الحماية ضد الصدمات السلبية لكنه وفي نفس الوقت يزيد من احتمال تحقيق أرباح أعلى. وعليه من المهم تقييم تأثير متطلبات رأس المال التنظيمية على ربحية المصارف (Haris et al, 2020:2) . أن المتطلبات التنظيمية لرأس المال قد يكون لها تأثير إيجابي على ربحية المصارف بسبب انخفاض تكلفة الاقتراض (Ahokpossi, 2013: 8). من ناحية جادل باحثون آخرون بأن حقوق الملكية مصدر مكلف للأموال التي تقلل الربحية بسبب العوائد الأعلى التي يطلبها المساهمون وعلى الرغم من أن رأس المال يعتبر أكثر الالتزامات

⁷ المخاطر الاخلاقية: نشأ هذا المصطلح في مؤلفات التأمين لوصف السلوك الذي يزيد من الخسارة التي تنشأ في إطار التأمين وفي إجابة مصرفي نيويورك الوهمي جوردون جيكو لشرح المخاطر الأخلاقية فقال ببساطة "إنهم يستطيعون سرقة أموالك ولا احد مسؤول" (Rowell, & Connelly, 2012: 1053). وهي تعني أن الطرف المحمي من المخاطر سيتصرف بشكل مختلف عما لو لم يكن لديه تلك الحماية، ويتخذ إجراءات تزيد من المخاطر المالية بشكل غير أخلاقي عن طريق التخلي عن القواعد القانونية بعد إجراء المعاملة المالية (Zhang & Wu, 2020:5).

المصرفية تكلفة من حيث العائد المتوقع ، فإن امتلاك حصة كبيرة نسبياً من رأس المال يعد إشارة مهمة على الجدارة الائتمانية (García-Herrero et al, 2009: 11) . ومن ناحية أخرى خلص (Admati et al, 2010, 63) الى إن حقوق الملكية المصرفية ليست باهظة الثمن، ويمكن أن يصبح تنظيم رأس المال أداة فعالة وقوية ومرنة للحفاظ على صحة واستقرار النظام المالي. ويمكن مواجهة التحديات المرتبطة بهذا التنظيم، وفي عادة وكما هو الحال من المرجح أن تتكيف الأسواق المالية بسرعة مع النظام الجديد وبشكل أفضل بدون آثار سلبية كبيرة ، وسيكون التأثير العام هو تعزيز الصحة وتحسين قدرة القطاع المالي على أداء الدور المفيد في الاقتصاد الأوسع.

ثانياً: كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية:

بعد الذعر المالي في عام 1930 وحتى عام 2013 ، كان هناك 4030 حالة فشل مصرفي في الولايات المتحدة ، وتسببت هذه الإخفاقات المصرفية في خسارة العديد من المقرضين والمودعين لمخدرات حياته ، وأدى فشل المصارف إلى عدم الاستقرار المالي لأن الصناعة المصرفية تمثل حجر الزاوية في الاقتصاد لذلك ، يتطلب الاقتصاد القوي مؤسسات مصرفية قوية ماليًا وخالية من المخاطر و يعتقد العديد من الباحثين والخبراء الماليين والكتاب الماليين والأكاديميين وخبراء السوق أن المصارف تفشل عندما تحافظ المؤسسات المصرفية على مستوى منخفض من حقوق الملكية المعروف في اللغة المالية باسم نقص رأس المال ويجب أن نلاحظ أن نقص رأس المال يقاس من خلال نسبة الرفع المالي ، وهي نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (Agnew, 2016: 1).

أن حساب رأس المال له دور مركزي في جميع الأنظمة المحلية ، وعلى نطاق واسع يتم تنفيذ معايير بنك التسويات الدولية وتهدف هذه المعايير إلى تعزيز النظام المالي الدولي وتقليل تشويه ظروف التجارة العادية من خلال المتطلبات الوطنية التعسفية (Gallati, 2003: 56).

وقد تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام 1974 وتم تكليفها من قبل مجموعة العشرة (أو G-10 ، أكبر عشر دول صناعية في العالم: بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان ، هولندا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) ، بالإضافة إلى لوكسمبورغ وسويسرا واتفاقيات بازل هي سلسلة من اللوائح والقوانين المصرفية التي وافقت عليها لجنة بازل للرقابة المصرفية، يسعى من خلالها محافظوا المصارف المركزية إلى اتباع نهج مشترك بين أعضائها تجاه قياس كفاية رأس المال ووصف معايير الحد الأدنى لرأس المال (Ukiru, 2015: 7).

والهدفان الرئيسيان لإطار التقارب والتوحيد التنظيمي هما (Webe, 2014:13):

- 1- يجب أن يعمل الإطار على تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي الدولي
- 2- يجب أن يكون عادلاً وأن يتمتع بدرجة عالية من الاتساق في تطبيقه على المصارف في مختلف البلدان بهدف تقليص عدم المساواة التنافسية بين المصارف الدولية .

وكذلك يرى (Siljeström, 2013: 7) إن الإطار الرئيسي لقانون بازل يتمثل في القضاء على مخاطر فشل المصارف وتقليل مخاطر السوق، وتعتقد لجنة بازل أن إطار العمل سيساعد أولاً في تعزيز سلامة واستقرار الصناعة المصرفية ويشجع البنوك الدولية على زيادة احتياطات رأس المال لديها. وثانياً، يعتقدون أن ذلك سيقضي على أي تفاوتات تنافسية بين البلدان حيث سيتم تطبيق معيار أكثر توحيداً.

1- بازل I

في يوليو عام 1988 ، قدمت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS⁸) اتفاقية رأس المال لعام 1988 (اتفاقية بازل I). وتعهدت غالبية المصارف المركزية الرائدة في العالم بتنفيذ اتفاقية بازل بحلول نهاية عام 1992. (طبق الاتحاد الأوروبي تقريباً جميع ميزات اتفاقية بازل في قانون الاتحاد الأوروبي ، وبالتالي الدول الأعضاء ، بحلول نهاية عام 1992). (Casu et al, 2015: 208) .

وتقوم اللجنة بوضع السياسات لتنظيم رأس المال في النظام المالي (وليس فقط المصارف) من اجل استقرار النظام المالي العالمي. إن اتفاقيات بازل نفسها هي عدد من الوثائق التي تخضع للمراجعة باستمرار وتقوم الأطراف بشكل مفصل بالتفاوض والتوفيق في نظر الإعتبار مصالحها وتنفيذ الاتفاقات ، والتي يتم إعادة تقييمها بعد ذلك في عملية تكرارية مستمرة (Herman, 2011, 2) .

وقد تم تصميم بازل I لتعزيز رأس مال المصرف وضمان تعريف ثابت للمخاطر وقياس رأس المال عبر مختلف الولايات. وقد حددت تعريفات معيارية لرأس المال المصرفي ، والأوزان المناسبة المقابلة لمخاطر فئات الأصول المختلفة (المعروفة باسم أوزان المخاطر) والحد الأدنى من مستويات رأس المال التي يجب أن تمتلكها المصارف النشطة دولياً. وتم الانتهاء منه في عام 1988 وتم تنفيذه في كندا (وبلدان أخرى) في عام 1992 (محسن، 2018: 300). ومع ذلك خلال أوائل التسعينيات ، كان هناك إدراك متزايد بأن اتفاقية بازل I كانت تركز بشكل كبير على مخاطر

⁸ BCBS لجنة بازل للرقابة المصرفية The Basel Committee on Banking Supervision

الائتمان وأن فئات المخاطر الحالية لا تعكس النطاق الكامل من المخاطرة وأن الأصول ذات المخاطر المتفاوتة تم منحها نفس أوزان المخاطر مما أعطى هذا الإطار البسيط للمصارف حافزاً لتحويل أنشطتها نحو الأصول ذات المخاطر العالية داخل كل فئة من فئات الأصول. علاوة على ذلك ، لم يكن الإطار قادراً على التعامل مع التعقيد المتزايد وعولمة النظام المالي، خاصة وأن المصارف طورت مناهجها القائمة على نماذج تقييم مخاطر ميزانياتها العمومية (Gomes et al, 2017: 36).

كما تعترف النماذج النظرية الحديثة في الأدبيات المصرفية بالدور المركزي لرأس المال المصرفي في تحديد الحوافز المصرفية وسلوك الإقراض. وقدّم (Repullo, & Suarez, 2013) نموذجاً نظرياً لتأثيرات متطلبات رأس المال التنظيمي المسير للدورة الاقتصادية على عرض القروض للمصرف خلال فترة الركود ويتوقع من أن المصارف قد تختار الحفاظ على احتياطات رأس المال الإضافية ، وفي وقت الأزمات فإن هذه الاحتياطات قد لا تزال غير كافية لمنع أزمة الائتمان. وكانت نتائج مقارنة أنظمة بازل المختلفة لتنظيم رأس المال بأن متطلبات رأس المال المستندة إلى بازل II يمكن تعديلها ببساطة لتقليل أثارها لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية ولحث المصارف على بناء وسائد رأس مال أعلى خلال أوقات التوسع (Repullo, & Suarez, 2013: 572).

وتتضمن بازل I ثلاثة مكونات رئيسية (King & Tarbert , 2011: 3) :

- أ. المكون الرئيسي الأول هو الحد الأدنى لرأس المال حيث قامت BCBS بتوحيد الحد الأدنى للنسبة التنظيمية للمصارف النشطة دولياً وكان على المصارف الاحتفاظ برأس مال تنظيمي كافٍ لتمثيل ما لا يقل عن ثمانية بالمائة من إجمالي أصولها على أساس معدل المخاطر.
- ب. وضعت لجنة بازل تعريفاً أساسياً لما كان يعتبر رأس مال تنظيمي. وتم تقسيم العناصر المؤهلة كرأس مال تنظيمي إلى المستوى 1 والمستوى 2. ويمثل رأس المال من المستوى 1 بشكل عام رأس المال الأعلى جودة ، مثل الأسهم العادية وبعض أنواع الأسهم الممتازة. أما المستوى 2 فيشتمل إلى حد كبير على مجموعة من الأدوات منخفضة الجودة يطلق عليها غالباً رأس المال "التكميلي". وتتضمن أمثلة المستوى 2 من رأس المال الديون الثانوية وبعض الأدوات المختلطة. في اتفاقية بازل 1 يتطلب أن يتكون ما لا يقل عن نصف رأس المال التنظيمي للمصرف من رأس مال من الدرجة الأولى، ويجوز

للسلطات الوطنية إدراج كل عنصر من هذه العناصر أو عدم إدراجه حسب تقديرها في ضوء لوائحها الوطنية للمحاسبة والإشراف . Basel Committee on Banking .(Supervision,1998: 5).

ت. قدمت لجنة BCBS عملية موحدة تحسب بها المصارف نسب رأس المال التنظيمي عن طريق قسمة احتياطات رأس مال المصرف على أصوله، ويمكن بالطبع للمصرف الاستفادة من هذه الاحتياطات في حالة تعرض المصرف لخسائر غير متوقعة. (King& Tarbert , 2011: 3).

وعلى الرغم من أن اتفاقية بازل لرأس المال قدمت الوسائل التي يمكن من خلالها تحديد رأس مال المصرف وقياسه وأيضاً معياراً شائعاً ينطبق على قياس مخاطر الائتمان ، إلا أنها تلخص أيضاً المبادئ الأساسية الأربعة التي أرادت لجنة BCBS تقديمها لمواجهة المشكلة السائدة في ذلك الوقت من الأزمات المصرفية. ومن وجهة نظر Quansah تم وضع المبادئ الأساسية الأربعة الواردة في اتفاقية بازل لرأس المال والتي تتضمن (Quansah, 2014, 67-68) للأسباب الآتية:

- أ. محاولة لتقديم تعريف مشترك وربما ثابت لرأس المال التنظيمي .
- ب. حاجة المصارف للاحتفاظ بمبلغ معين من رأس المال بناءً على منهجية وزن المخاطر ، والتي تنطبق على أصول المصرف من داخل وخارج الميزانية العمومية .
- ت. تطوير نسبة معيارية لكفاية رأس المال يمكن للمصرف على أساسها تقييم مدى استعداده لمواجهة مخاطر الائتمان .
- ث. أهمية الرقابة المصرفية الموحدة تجاه المجموعات المصرفية، أي انه نهج تحوطي كلي تجاه الرقابة المصرفية.

في ذلك الوقت ، كان يُنظر إلى مخاطر الائتمان على أنها المصدر الوحيد للمخاطر التي تواجهها المصارف نتيجة لأنشطتها المصرفية ، وكان هذا واضحاً في حقيقة أن اتفاقية رأس المال لعام 1988 عالجت فقط مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المصارف من خلال خدمات أنشطتها المصرفية. بموجب اتفاق رأس المال ، تم منح الأصول المصرفية ترجيحاً خاصاً للمخاطر على أساس الفئة التي تم تجميع تلك الأصول المعينة لها. تضمنت هذه العملية تجميع أصول البنك في خمس (5) "مجموعات مخاطر" اعتماداً على نوع الأصل وبغض النظر عما إذا كان الأصل موجوداً في الميزانية العمومية أو خارجها، والبنود خارج الميزانية هي الإلتزامات العرضية

التقليدية التي تنشأ عن إصدار خطابات ضمان القروض أو عند تنفيذ أعمال وفتح إعتقاد مستندي وخلافه بجانب الإلتزامات الأخرى التي تنشأ في التعامل بعقود المشتقات (مريم، 2017: 145).

وبالتالي ، بموجب بازل I ، تم تمثيل نسبة كفاية رأس بالمعادلة:

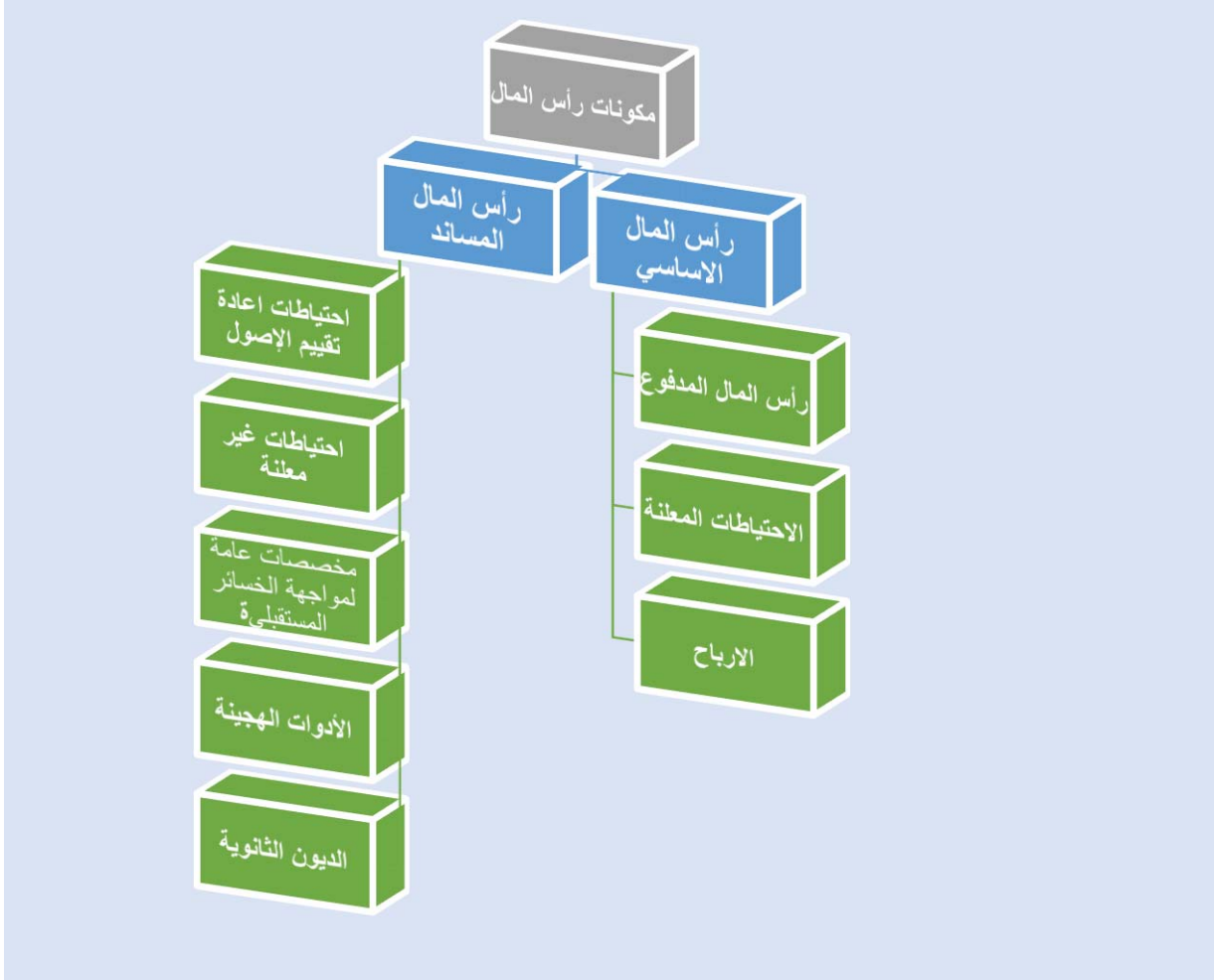
$$\text{Capital Adequacy Ratio (CAR)} = \frac{(\text{Tier-I} + \text{Tier-II})}{\text{Risk Weighted Assets (RWA)}} \quad (8)$$

رأس المال الأساسي (Tier I): هو المقياس الأساسي للقوة المالية للمصرف ويتضمن رأس المال المدفوع (الأسهم العادية والأسهم الممتازة) وإحتياطيات رأس المال والأرباح (Aspal et al, 2014: 33).

رأس المال التكميلي أو المساند (Tier II): ويتضمن إحتياطيات غير معلنة - احتياطيات إعادة تقييم الأصول - مخصصات عامة لمواجهة الخسائر في المستقبل - الأدوات الهجينة (يجب أن تكون غير مضمونة ومدفوعة بالكامل) وهي مجموعة من الأدوات تجمع بين صفات رأس المال والدين مثل الأسهم الممتازة المتركمة حيث يشترط فيها أن تكون غير مضمونة ومن الدرجة الثانية ومدفوعة بالكامل - الديون الثانوية (بحد أقصى 50% من المستوى 1 ، و 5 سنوات لإستحقاقها كحد أدنى) (Balthazar, 2006: 18) .

وعلى الرغم من أن اتفاقية بازل الأولى كانت علامة فارقة تاريخية في الأعمال المصرفية العالمية ، لكنها كانت عكس التوقعات والمطالبات ، فلم تكن اتفاقية بازل الأولى هي الوحيدة التي أدت إلى قدر أكبر من المخاطرة ، بل أجبرت على المراجعة الرأسمالية. وأدى عدم حساسية قواعد بازل 1 للمخاطر الأخرى إلى جعل العديد من البلدان في شرق آسيا أكثر عرضة للأزمات المالية والاقتصادية (Ojo, 2014: 9) .

والشكل (2-5) يوضح مكونات رأس المال وفق بازل I



شكل (2-5) مكونات رأس المال وفق بازل I

المصدر: من إعداد الباحث

كان هناك العديد من أوجه القصور في اتفاقية بازل I بشكل خاص ركزت على مخاطر الائتمان فقط مع تجاهل المخاطر الرئيسية الأخرى. كما افتقرت بازل I إلى عملية المراجعة الإشرافية وانضباط السوق ولتصحيح عيوب بازل I التي تم انتقادها بشدة ولزيادة الحساسية للمخاطر، قدمت لجنة بازل إطارًا جديدًا منقحًا في يونيو 2004 (يُعرف باسم بازل II)، تم تنفيذه بالكامل بحلول نهاية عام 2006: "التقارب الدولي لقياس رأس المال ومعايير رأس المال: إطار منقح" (Taskinsoy, 2019: 12). (BCBS, 2004).

واعتقد (Nguyen et al, 2021: 4) أن المعدل الأكبر للحد الأدنى من كفاية رأس المال المحدد في اتفاقية بازل الثانية سيؤثر بشكل إيجابي من خلال تقليل احتمالية القروض المتعثرة والعجز عن سداد القروض في الازمة المالية.

2- بازل II

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 2004 "إطار رأس المال المعدل" والمعروف عمومًا باسم بازل II (BIS، 2013). وتم إطلاق اتفاقية بازل II في عام 1999 وكان من الضروري تنفيذها بحلول عام 2009. وبعد 6 سنوات من الإعداد ، وفي يونيو 2004 تم تقديم الاتفاقية إلى المصارف بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي وكفاية رأس المال ، وتهدف بازل II إلى تكوين هيكل رأس مال أكثر حساسية للمخاطر وكذلك لتعزيز ممارسات إدارة المخاطر أو لتحسين هيكل إدارة المخاطر للمصارف. وجاءت اتفاقية بازل II إستكمالاً لاتفاقية بازل الأصلية (Prakash, 2008: 100). وذلك من خلال تقديم ثلاث ركائز: الركيزة الأولى هي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بناءً على تصنيف المخاطر الذي يتعامل مع تعريف متطلبات رأس المال والتعريف الموسع للمخاطر التي تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. أما الركيزة الثانية هي المراجعة الإشرافية التي تتطلب من السلطات الإشرافية إخضاع جميع المصارف لعملية تقييم وفرض أي معايير رقابية ضرورية بناءً على التقييمات ، والركيزة الثالثة تتطلب الإفصاح الكمي والنوعي لرأس المال (Peters et al, 2013: 3) (Rafi, 2005: 2).

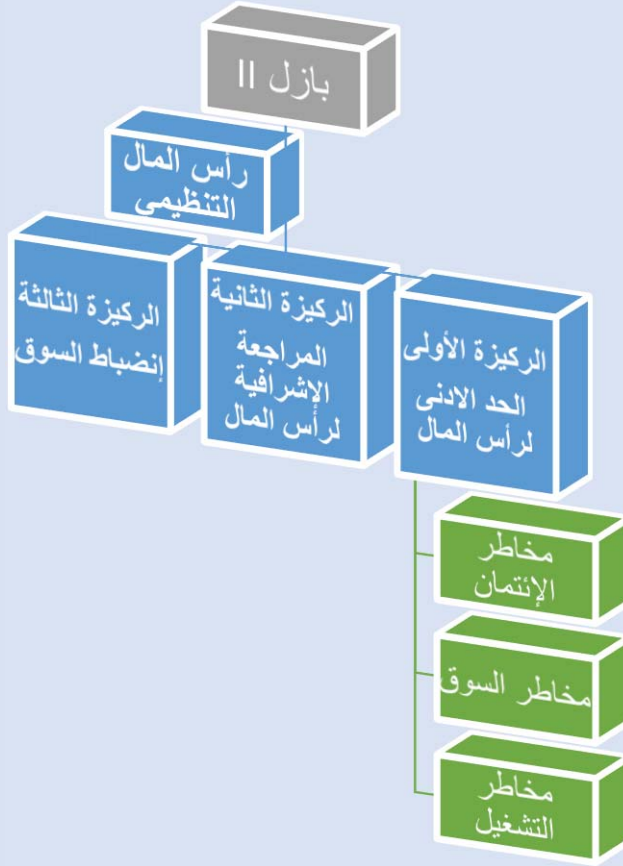
يعرض بازل II مقياساً أكثر شمولاً ومعياريًا أدنى لكفاية رأس المال الذي تطبقه السلطات الإشرافية الوطنية من خلال إتخاذ إجراءات في وضع القواعد المحلية واعتمادها، ويسعى في ذلك إلى تحسين القواعد الحالية من خلال مواءمة متطلبات رأس المال بشكل أوثق مع المخاطر الأساسية التي تواجهها المصارف (Zins & Weill, 626). و بالإضافة إلى ذلك ، تهدف اتفاقية بازل II إلى تعزيز نهج إشرافي أكثر على رأس المال ، وهو نهج يشجع المصارف على تحديد المخاطر التي قد تواجهها اليوم وفي المستقبل ، وتطوير أو تحسين قدرتها على إدارة تلك المخاطر (Kartasheva, 2018: 90). ونتيجة لذلك ، من المفترض أن تكون أكثر مرونة وقدرة على التطور بشكل أفضل مع التطورات في الأسواق وممارسات إدارة المخاطر. والغرض من اتفاقية بازل II هو إنشاء معيار دولي يمكن لمنظمي المصارف استخدامه عند وضع لوائح حول مقدار رأس المال الذي تحتاجه المصارف إلى وضعه جانباً لحمايتها من أنواع المخاطر المالية

والتشغيلية التي تواجهها. ويعتقد المدافعون عن اتفاقية بازل II أن مثل هذا المعيار الدولي يمكن أن يساعد في حماية النظام المالي الدولي من أنواع المشاكل التي قد تنشأ في حالة انهيار مصرف كبير أو سلسلة من المصارف. (Drigă, 2007: 130).

ووضح (Karacadag & Taylor, 2000: 7) إن الركائز الثلاث التي بُني عليها إطار رأس المال الجديد هي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، والمراجعة الإشرافية لكفاية رأس المال، وانضباط السوق. وهذه الركائز الثلاث مترابطة بدقة ويتوقف نجاح إطار رأس المال الجديد على ضمان حسن سير هذه الركائز الثلاث معاً. وتعد المراجعة الإشرافية أمراً حيوياً لضمان سلامة عمليات تخصيص رأس المال واستخدامها بشكل فعال. أما انضباط السوق فهو ضروري لتوفير حوافز للمصارف في إدارة مخاطرها بحكمة وأداء المشرفين مهامهم بطريقة تغرس ثقة السوق. وأشار (بركات، 2015: 99) إلى أن انضباط السوق يقصد به مدى توافر المعلومات الدقيقة (المالية وغير المالية) المختلفة وفي أوانها، والتي تُمكن مختلف المشاركين في الصناعة المصرفية من إجراء التقييمات الصحيحة لأنشطة المصارف والمخاطر المترتبة على هذه الأنشطة. مما يعني زيادة درجة إفصاح المصارف عن هيكل وكفاية رأس المال، وتعرضها للمخاطر، وكذلك سياستها المحاسبية المستخدمة في تقييم أصولها والتزاماتها، وأيضاً استراتيجيات المصارف في التعامل مع المخاطر وكيفية عمل أنظمتها الداخلية في تقدير حجم رأس المال المطلوب، وكذلك التفاصيل الكمية والنوعية عن المراكز المالية للمصارف وأدائها العام (فطوم & لخضر، 2014: 63).

ويشكل انضباط السوق الركيزة الثالثة التي تعزز إطار عمل المصرف من خلال ضمان الإفصاح الكافي. والوضوح في التقارير العامة. بعد هذا الاقتراح، تم إصدار إرشادات مختلفة للتنفيذ الناجح للاتفاقية والتي كانت تتعلق بشكل أساسي بالتركيز على دفتر التداول والتنفيذ المتسق وتعديل مخاطر السوق ودور المشرف. كان إطار عمل بازل الثاني خلفاً ناجحاً ومحسناً لاتفاق عام 1988. لكن الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وانهيار مصرف Lehman Brother سلطت الضوء على عيوب اتفاقية بازل II. وكان فشل اتفاق بازل II بسبب مشاكل مثل ثبات المحفظة، تقلبات الدورة الاقتصادية، التوريد، والتحيز المرتبط بالمدخلات، وهنا شعرت اللجنة بالحاجة إلى تعزيز هذا الإطار وحث الوقت لتقديم الاتفاقية الثالثة بازل III (Manisha & Hans: 2015: 20). قد يظل معنى كفاية رأس المال خاضعاً لتغيرات طفيفة في قوانين القانون المصرفي للبلدان التي شرعت في دمج بازل 2 وبازل 3 في قوانينها الوطنية، ويرجع ذلك إلى

التفسيرات والتصنيفات المختلفة التي تمنحها الدولة لمكونات نسبة كفاية رأس المال Gallati, (2003: 56). والشكل (2-6) يوضح الركائز الثلاث لإتفاقية بازل II



شكل (2-6) الركائز الثلاثة لإتفاقية بازل II

المصدر: من إعداد الباحث

ووفقاً لبازل II يتم حساب CAR باستخدام بندين رئيسيين هما رأس المال الأساسي ورأس المال التكميلي وجمعهما معاً وقسمتهما على الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) (Al-Ansary & Hafez, 2015: 1166).

وفي إتفاقية بازل الجديدة لرأس المال ، هناك مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وعند حساب نسبة كفاية رأس المال المصرف (Ao, 2009: 1) . يتم التعبير عنها على النحو التالي كما في المعادلة (Fatima, 2014: 773):

$$\text{Capital Adequacy Ratio (CAR)} = \frac{(\text{Tier-I} + \text{Tier-II})}{\text{Risk Weighted Assets (RWA)}}$$

RWA = Assets x Weights (credit, market and operational risk).

حيث إن RWA هي الأصول المرجحة بالمخاطر (الائتمان ، السوق، التشغيل) وهي تتضمن:
أ. مخاطر الائتمان:

هي مخاطر عدم تمكن المقرض من الوفاء بالتزاماته بموجب شروط الاتفاق الأصلي و قد يتخلف المقرض لسبب أو آخر عن سداد التزاماته مما يؤدي إلى تبلور مخاطر الائتمان على المصرف، ويمكن أن تنشأ مثل هذه المخاطر أيضاً من انخفاض قيمة المحفظة الناتجة عن التدهور الفعلي أو المتصور في جودة الائتمان. (Gujrat, 2016: 4). وقد تؤدي مخاطر الائتمان المرتفعة إلى انخفاض الربحية بسبب زيادة احتمالية وجود مبالغ غير قابلة للتحويل مستحقة على عملاء المصرف (Berríos, 2013: 107). ويعرف (Giesecke (2004) مخاطر الائتمان على أنها توزيع الخسائر المالية بسبب التغيرات غير المتوقعة في جودة الائتمان للطرف المقابل في اتفاقية مالية (Shisia et al, 2014: 231). ويوضح (Anthony & Millon, 2018: 174) أن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم سداد التدفقات النقدية الموعودة من القروض والأوراق المالية التي تحتفظ بها المؤسسة المالية بالكامل. وهذا يعني أن المقرضين قد يتخلفون عن سداد الفائدة وأصل الدين، مما يتسبب في خسارة مالية للمؤسسات المالية. وتواجه جميع أنواع المؤسسات المالية تقريباً هذا الخطر. ومع ذلك، بشكل عام، فإن المؤسسات المالية التي تقدم قروضاً أو تشتري سندات ذات آجال استحقاق طويلة معرضة أكثر من المؤسسات المالية التي تقدم قروضاً أو تشتري سندات بأجال استحقاق قصيرة. ومع ذلك، إذا تخلف المقرض عن السداد، فإن كلاً من أصل القرض ومدفوعات الفائدة المتوقع استلامها معرضة للخطر. ووفقاً لـ (Petersen & Rajan) فإن البيانات اللازمة لفحص طلبات الائتمان ومراقبة المقرضين ليست متاحة مجاناً للمصارف، وعندما لا يكون لدى المصرف مثل هذه المعلومات، فإنه سيواجه مشاكل "الاختيار العكسي" أو "المخاطر الأخلاقية" في نشاط الإقراض الخاص به (Petersen & Rajan, 1994: 5). وينشأ الاختيار العكسي عندما تظل بعض المعلومات حول خصائص المقرض مخفية للمقرض، ويمكن أن يؤدي إلى تخصيص غير فعال للائتمان، تنشأ المخاطر الأخلاقية بدلاً من ذلك من عدم قدرة المقرض على مراقبة إجراءات المقرض التي تؤثر على احتمالية السداد (Shisia et al, 2014: 231).

ب. مخاطر السوق :

تعكس المخاطر عدم اليقين بشأن النتائج أو الأحداث، وإن درجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف أمراً بالغ الأهمية ولا سيما بمرور الوقت عند تقلبات الأداء المالي، وبشكل عام، قد

يكون الإفراط في المخاطرة أحد الأسباب الرئيسية للأزمات المالية والتقلبات في الأسواق المالية (Abdelsalam et al, 2021: 11).

وتعرّف BCBS مخاطر السوق على أنها "مخاطر الخسائر في المراكز داخل وخارج الميزانية العمومية الناشئة عن التحركات في أسعار السوق". ومصادر مخاطر السوق هي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر السلع، وتنشأ مخاطر أسعار الفائدة من الخسارة بسبب حركة أسعار الفائدة، ومخاطر الصرف الأجنبي تتولد من التغيرات في موجودات ومطلوبات المصارف نتيجة لتقلب أسعار الصرف الأجنبي. وفي حالة الاستثمارات عبر الحدود، عندما تستثمر المصارف في عملات مختلفة، تنشأ المخاطر بسبب التغيرات السلبية في سعر الصرف. وبالمثل، تنشأ مخاطر السلع من التغيرات الغير المؤكدة في أسعار السوق المستقبلية في أسعار السلع (Siddika & Haron, 2020: 7).

كما إن مخاطر السوق هي مخاطر تكبد المصارف خسائر بسبب الحركة في أسعار السوق ويمثل الخطر على أرباح المصرف ورأس ماله بسبب التغيرات في مستوى السوق لأسعار الفائدة أو أسعار الأوراق المالية والعملات الأجنبية والأسهم بالإضافة إلى تقلبات تلك الأسعار، فإن مخاطر أسعار الفائدة تشير إلى التأثير المحتمل على صافي دخل الفائدة أو صافي هامش الفائدة الناجم عن التغيرات غير المتوقعة في أسعار الفائدة في السوق. أما مخاطر سعر الصرف فهي مخاطر الخسارة التي قد يتعرض لها البنك بسبب تقلبات أسعار الصرف العكسية (Abdelsalam et al, 2021: 11). وتشمل مخاطر السوق جميع المخاطر المدرجة في تعديل مخاطر السوق لاتفاقية بازل (أي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر مركز حقوق الملكية ومخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر أسعار السلع) بالإضافة إلى مخاطر التسوية (Scot, 2005: 37).

3- مخاطر التشغيل:

في العقد الذي أعقب الأزمة المالية العالمية، أصبحت المصارف والجهات التنظيمية متيقظة بشكل متزايد للمخاطر التشغيلية، ومع ذلك لا تزال المصارف والهيئات التنظيمية تكافح للتعامل مع المخاطر التشغيلية بفعالية. يُذكر أن المصارف الكبرى في جميع أنحاء العالم قد تكبدت ما يقرب من 210 مليار دولار من خسائر المخاطر التشغيلية منذ عام 2011 (Zhou et al, 2021:1). والمخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو الناتجة من الأحداث الخارجية، وقد يؤدي الأداء الضعيف إلى عدم رضا الزبائن

ويسبب خسارة مالية للمصرف كما إن عدم الامتثال للقوانين قد يعرض المصرف للخسائر المادية المحتملة عن غرامات العقوبات القانونية ويترتب عليه خسائر مالية كبيرة بسبب عدم توافق السياسات الداخلية مع القوانين (Ethirajan et al, 2021: 2). ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ، ولكنه يستبعد المخاطر الاستراتيجية والمتعلقة بالسمعة (Prakash, 2008: 100) (Thompson, 2014: 7). وأشار (Whitman, 2012: 2) الى أن الأحداث التاريخية أظهرت أهمية مراعاة هذه المخاطر عند اتخاذ القرارات وتتطلب القرارات الفعالة لها القدرة على إدراك المخاطر وتقييمها وإدارتها في بيئة عدم التأكد ، لأن كل مسار عمل ينتج قرارات تحتوي على مستويات من عدم التأكد.

3- بازل III

استجابة للأزمة المالية العالمية الأخيرة ، زاد المنظمون تركيزهم على كفاية رأس المال للمؤسسات المصرفية من أجل تعزيز استقرار السوق المالية. ولذلك تم تعيين لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) لتحديث المبادئ التوجيهية والقوانين المصرفية لرأس المال ولتعزيز التنظيم والإشراف تقترح بازل III العديد من معايير رأس المال والرافعة المالية والسيولة الجديدة وإدارة المخاطر في الصناعة المصرفية وكذلك تتطلب معايير رأس مال أكبر وذات جودة أعلى مما تتطلبه قواعد بازل II (Bouheni & Rachdi, 2015: 231) ولتعزيز البنية التنظيمية ، أدخلت بازل III معايير جديدة من حيث السيولة لجعلها أكثر مقاومة لمشاكل السيولة قصيرة الأجل ، وأيضاً لضمان الظروف اللازمة للسيولة الهيكلية طويلة الأجل. ولهذا الغرض أنشأت معيارين للسيولة (Birovljev et al, 2012: 144). من أجل قياس مخاطر السيولة قصيرة وطويلة الأجل وتتضمن معايير السيولة نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (Abdul- (NSFR) (Rahman et al, 2017: 128).

وكان تصميم مقترح بازل III لمنع المصارف من تمويل الأصول طويلة الأجل بأموال سريعة ومفاجأة للأجل القصير وللفترات القصيرة وهو يتعلق بمصادر التمويل طويلة الأجل والمستقرة لتحسين المرونة لصدمات السيولة قصيرة الأجل (Herman, 2011: 182).

أ. نسبة تغطية السيولة (LCR):

تركز لجنة بازل على متطلبات السيولة لأن السبب الرئيسي للأزمات السابقة في الأسواق المالية كانت السيولة وعدم القدرة على تغطيتها وتماشياً مع معايير كفاية رأس المال الصادرة عن اللجنة، تحتاج السلطات الوطنية إلى مستويات دنيا من السيولة العالية. وأن الحد الأدنى للنسبة يمكن

أن يكون له تأثير على الاستقرار وهو عنصر أساسي في إصلاح النظام المصرفي (Shahchera & Taheri, 2017: 177).

وتم تصميم LCR والذي يهدف الى التخفيف من ممارسة تمويل الأصول بأموال قصيرة الأجل للغاية. والغرض منه هو تشجيع البنوك على الحفاظ على ضمانة تمويل كافية لفترات تصل إلى 30 يوماً من الضغط الشديد في أسواق الائتمان (Herman , 2011: 180). وبالتالي تعزيز المرونة قصيرة الأجل لاضطرابات السيولة المحتملة، وهو يتطلب من المصارف أن يكون لديها ما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة لتحمل سيناريو التمويل لمدة 30 يوماً المحدد من قبل المشرفين (Acosta et al, 2020: 2). ويتكون بسط LCR من مخزون من الأصول السائلة عالية الجودة والتي يجب أن تكون متاحة لتغطية أي تدفق صافٍ للخارج ، بينما يتكون المقام من التدفقات النقدية الخارجة ناقصاً التدفقات النقدية الداخلة (BCBS ,2014).

ويمكن إحتساب نسبة تغطية السيولة (LCR) – على أنها النسبة بين الأصول عالية السيولة الى المطلوبات المصرفية ذات الاستحقاق لمدة 30 يوماً. وإن القيمة الموصى بها لمؤشر تغطية السيولة هي $1 = 100\%$ ، مما يعني أن المصرف لديه سيولة كافية متاحة لسداد التزاماته المتداولة في حالة الاضطراب القصير الأجل . ويجب أن يتكون الاحتياطي السائل من الأموال السائلة (النقدية والودائع) والأوراق المالية قصيرة الأجل القابلة للصرف والتي يمكن تحويلها بسرعة الى احتياطات أولية (Birovljev et al, 2012: 144).

وتحسب كما في المعادلة (4): (Keister & Bech, 2013: 4):

$$LCR = \frac{\text{Stock of unencumbered high-quality liquid assets}}{\text{Total net cash outflows over the next 30 calendar days}} \geq 100\%$$

10

حيث تعتبر الاصول العالية السيولة إذا ما أمكن تحويلها الى نقد بسرعة وسهولة بدون خسائر أو بأدنى الخسائر وإن إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة تتمثل في مقدار الزيادة في الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الداخلة في ظل سيناريو 30 يوم المحدد ووفقاً لمتطلبات بازل III فإن الأصول العالية السيولة يتعين أن تكون على الأقل تعادل إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوماً (شاهين & البغدادي، 2019: 10)

إن إجمالي التدفقات النقدية الخارجة هي مجموع الخسارة الجزئية لودائع التجزئة ، والخسارة الكبيرة في تمويل البيع بالجملة المضمون و غير المضمون ، والالتزامات التعاقدية لتعزيز الأموال ، والمطلوبات بين المصارف خلال فترة 30 يوماً (Li et al, 2017: 4) . إن المنطق الكامن وراء

هذه النسبة هو أن تكون المصارف قادرة على التعامل مع صدمة السيولة الشديدة لمدة لا تقل عن 30 يومًا تقويميًا . وبالتالي ، يجب أن يكون لديهم ما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) تحت تصرفهم للوفاء بالتزاماتهم المتراكمة المستحقة في غضون 30 يومًا . ومن ثم ، فإن LCR يعمل كمخزن مؤقت قصير الأجل ضد ضغوط السيولة (Ojo, 2014:4) .

وقد تم تنفيذ LCR على مراحل تدريجية اعتبارًا من 1 يناير 2015. أي أن متطلبات LCR كانت 60٪ في عام 2015 وترتفع بنسبة 10 نقاط مئوية كل عام حتى تصل إلى 100٪ في عام 2019 (Fuhrer et al, 2017:5).

ب. نسبة صافي التمويل المستقر:

بهدف تحقيق أعلى مستويات السيولة في التمويل للأجل الطويل (أكثر من سنة) يتم قياس قيمة مصادر الاموال المتاحة للمصرف الطويلة الامد مقارنة بتوظيف الاصول مع احتمال وجود مطالبات تمويلية نتيجة وجود الالتزامات خارج الميزانية (BCBS, 2012) .

نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) هي مطلب سيولة هيكلي جديد تم تقديمه بموجب اتفاقية بازل III المصممة لمعالجة مخاطر التمويل. والمصارف التي لا تلبى الحد الأدنى من المتطلبات تحتاج إلى تعديل تكوين ميزانياتها العمومية لزيادة مصادر التمويل المستقرة وتقليل الأصول التي تتطلب تمويلًا مستقرًا (King, 2013: 28)

وهذه النسبة تستخدم لقياس السيولة للمدى الطويل والمتوسط والغرض منها توفير سيولة مستقرة للمصرف، ويتم احتسابها بنسبة مصادر تمويل المصرف (المطلوبات وحق الملكية) الى استخدامات هذا المصادر⁹.

$$Net\ Stable\ Funding\ Ratio\ (NSFR) = \frac{Available\ Amount\ of\ Stable\ Funding}{Required\ Amount\ of\ Stable\ Funding} \geq 100$$

11

حيث يشمل التمويل المستقر المتاح حقوق الملكية والمطلوبات (المستوى 1 والمستوى 2 والودائع المستقرة) التي يمكن الاعتماد عليها خلال العام المقبل في ظل ظروف إتساع التوتر أما التمويل المطلوب يشمل الأصول غير السائلة، والهدف الرئيسي من هذا المعيار هو توفير إطار عمل للمصارف تستخدمه لمواجهة تحديات السوق من خلال ضمان تمويل ثابت على أساس مستمر. (Gideon et al, 2013: 4).

⁹ Basel Committee on Banking Supervision. (2012). **Instructions for Basel III monitoring**, Bank for International Settlements Basel, Switzerland

ت. نسبة الرافعة المالية:

قبل الأزمة ، كان لدى العديد من المصارف رافعة مالية مفرطة داخل وخارج الميزانية العمومية في ظروف السوق التي كانت مستقرة نسبيًا. ومع ذلك عندما حدثت الأزمة ، اضطرت هذه المصارف إلى تقليص المديونية مما أدى إلى المبالغة في الضغط الهبوطي على أسعار الأصول ، مما شجع على المزيد من تقليص المديونية ، وبالتالي الدخول في دوامة هبوط في قيم الأصول مما أدى إلى زيادة الخسائر وخفض مستويات رأس المال. (Miu et al, 2010: 8).

ونسبة الرافعة المالية هي نسبة حقوق الملكية إلى الأصول ، وتتأثر بشكل أساسي بمستوى حقوق الملكية. ومن وجهة نظر رياضية ، عندما يرتفع مستوى حقوق الملكية ، تزداد نسبة الرافعة المالية والعكس صحيح (Agnew, 2016: 106) .

من الدروس المستفادة من الازمة المالية هو تراكم للرافعة المالية المفرطة داخل وخارج الميزانية (الإقراض غير الرأسمالي) في النظام المصرفي ، والرافعة المالية العالية بمعنى الاعتماد بشكل كبير جدا على الأموال المقترضة وقليلًا جدًا على رأس المال (Kling, 2012: 231). وفي كثير من الحالات ، قامت المصارف بتكوين رافعة مالية مفرطة بينما لا تزال تظهر نسب رأس مال قوية قائمة على المخاطر وهبوط أسعار الاصول وبالتالي انخفاض رأس المال المصرفي والانكماش في الائتمان ولمنع حدوث تقليص المديونية المفرط مرة أخرى ، أدخلت لجنة بازل نسبة الرافعة المالية لأول مرة والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية (Eubanks, 2010: 7) :

- 1- تقييد بناء الرافعة المالية في القطاع المصرفي ، مما يساعد على تجنب العمليات المزعزعة للاستقرار وتقليص المديونية التي يمكن أن تلحق الضرر بالنظام المالي العالمي والاقتصاد.
- 2- تعزيز المتطلبات القائمة على المخاطر من خلال إجراء مساند بسيطة غير قائمة على

المخاطر تعتمد على إجمالي التعرض (BCBS, 2010: 60)

نفذت لجنة بازل (BCBS) برنامجًا هامًا لإصلاح النظام المصرفي يعرف باسم بازل III وتم فيها تم اقتراح معايير تنظيمية دولية جديدة لإدارة مخاطر رأس المال والسيولة. وتشمل معايير رأس المال المعدلة إصلاحات لإطار رأس المال القائم على المخاطر والذي كان موجودًا بموجب اتفاقيات بازل السابقة ، ونسبة رافعة تنظيمية جديدة لتكملة إطار العمل القائم على المخاطر (Bicu-Lieb et al, 2019: 6). وأشارت لجنة بازل لأول مرة BCBS إلى أنها تعزز إدخال نسبة الرافعة المالية التنظيمية للنشاور عليها في وثيقة عام 2009 (BCBS 2009). وفي عام 2010 ، اقترحت BCBS نسبة 3% كحد أدنى للرافعة المالية (BCBS, 2010) ، وفي هذا الوقت ، اقترحت BCBS أيضًا مسارًا انتقاليًا للتنفيذ ، حيث سيطلب من البنوك الإفصاح علنًا عن نسب

الرافعة المالية اعتباراً من يناير 2015 وتلبية 3% كحد أدنى كجزء من متطلبات رأس مال الركيزة 1 ويتم تطبيقها فعلياً في يناير 2018. وفي عام 2014 ، أنهت BCBS تعريف نسبة الرافعة المالية التي سيطلب من المصارف الإفصاح عنها اعتباراً من عام 2015 وأكدت أن نسبة الرافعة المالية ستصبح أحد متطلبات الركيزة 1 اعتباراً من بداية 2018 (BCBS, 2014: 14).

ويتم احتساب نسبة الرافعة المالية وفق بازل III والتي تتضمن نسبة رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) الى الأصول داخل الميزانية وخارجها بدون الاخذ بنظر الاعتبار للمخاطر ويجب أن لا يقل عن 3% .

وقد عزز المنظمون نسبة الرافعة المالية – وهي الحد الأدنى لمستوى رأس المال المصارف بالنسبة لإجمالي أصولها وانكشافاتها بغض النظر عن المخاطر أو تكوين الأصول - باعتبارها دعم لمتطلبات رأس المال القائمة على المخاطر (Allahrakha et al, 2018: 32) .

المبحث الثالث: القيمة السوقية

توطئة:

نعرض في هذا الجزء من الفصل أهم التعريفات التي تخص القيمة، كما نعرض ملخصاً لأنواع المعايير التي تطرقت لمفهوم القيمة وطرق قياسها، فهناك العديد من الطرق التي تم استخدامها على نطاق واسع في عملية قياس القيمة، وتحاول المصارف الاعتماد على أساليب تقييم تتناسب مع ظروفها المحيطة بها، وتقوم بإجراء عملية القياس والتقييم، وتعتمد في ذلك توفر البيانات ذات العلاقة والتي تكفي لقياس القيمة من أجل تعظيم مدخلات أنشطتها وتقليل استخدام المدخلات الغير قابلة للتأكد منها.

وتسعى المصارف في محاولة تعظيم أرباحها من أجل تعظيم ثروة (قيمة) المساهمين، وتعد القيمة المصرفية مؤشراً لتقييم نجاح المصرف وهو يرتبط بسعر السهم و الذي يعُد انعكاس للقيمة الحقيقية لموجودات المصرف والتي تحرص المصارف للمحافظة عليه مرتفعاً لجذب المستثمرين، ويؤدي انخفاض القيمة الى تناقص ثقة المستثمرين بالمصرف وهذا ينعكس سلباً على المصرف ويهدد بقائه (Darmawan et al, 2019:8).

أولاً: مفهوم القيمة

يستخدم مصطلح القيمة في مجموعة كبيرة ومتنوعة من السياقات وله العديد من المعاني في اللغة اليومية ويمكن أن تعني القيمة المعايير والمعتقدات والمبادئ والالتزامات الأخلاقية والأعراف الاجتماعية، ولكنها تعني أيضاً الرغبات أو الاحتياجات أو المصالح. علاوة على ذلك، يمكن أن تعني القيمة أيضاً الثمن أو أهمية الشيء أو للدلالة على الشيء محل الاهتمام، هذه الوفرة من المعاني المختلفة لا توجد فقط في الكلام العادي، بل تتجلى أيضاً في استخدام "القيمة" في العلوم الاجتماعية والإنسانية (Pauls, 1990: 4). وذكر Crosby أن النهج الأكثر عقلانية للقيمة هو النظر في جميع التدفقات والالتزامات المستقبلية التي سيتم إنشاؤها من خلال ملكية الأصل، ونتيجة هذا التقييم هو السعر الذي يمكن للأفراد دفعه للأصل بدلاً من السعر الذي يجب دفعه (سعر السوق أو القيمة السوقية)، ولا يزال يمثل لقطة في وقت معين وقد يتغير بمرور الوقت (Crosby et al. 2000: 73).

إن تعريف القيمة هو محاولة لتوضيح الافتراضات الموضوعية في تقدير سعر تبادل الأصول إذا كان سيتم بيعها في السوق المفتوحة. ويمكن أن تشمل هذه الافتراضات طبيعة المصلحة القانونية، والحالة المادية للأصل، وطبيعة وتوقيت السوق، والافتراضات حول المشتريين المحتملين في هذا

السوق. وبالنظر إلى أن السبب المقنع لاستخدام تعريفات القيمة السوقية هو ضمان الاتساق في عملية التقييم ، فمن المهم أن يكون هناك اتساق في التعريف في جميع البلدان. لهذا السبب ، وضعت لجنة معايير التقييم الدولية" (IVSC) معيارًا" لتقديم تعريف مشترك للقيمة السوقية، والقيمة السوقية هي تمثيل للقيمة في التبادل ، أو المبلغ الذي سيجلبه الأصل إذا تم عرضه للبيع في السوق المفتوحة في تاريخ التقييم في ظل ظروف تفي بمتطلبات تحديد القيمة السوقية (Pagourtz et al, 2003: 385).

وفي القرارات المالية ، يحتاج المديرون الماليون الى تحقيق هدف تعظيم قيمة المصرف وذلك لتعظيم ثروة المالكين ، ويمكن رؤية قيمة المصرف من خلال سعر السهم. ويتشكل سعر السهم بناءً على طلب وعرض المستثمرين عليه، بحيث يمكن استخدام سعر السهم كمؤشر للقيمة، وتوضح قيمة المصرف المرتبطة بسعر السهم تصور المستثمرين لمستوى نجاح المصرف وإن ارتفاع سعر السهم له ذات التأثير المرتفع على قيمة المصرف، وستمح القيمة العالية للمصرف ثقة السوق ، ليس فقط في أداء المصرف في الوقت الحاضر ولكن في آفاق أعمال المصرف المستقبلية (Susant et al, 2020: 6591).

وترتبط القيمة السوقية ارتباطًا وثيقًا بالمخاطر والوقت والجهود الترويجية والدوافع والشروط ذات الصلة بالعرض، وإن تقدير القيمة يأخذ في الاعتبار الإنتاجية والجاذبية المادية والاقتصادية للأصول في السوق (Gill & Richmond, 2012:20). وإن التقييم الذي يتضمن تقديرًا للقيمة السوقية هو انعكاس لفوائدها وأن تفسير المثلن للدخل والعوائد والعوامل الأخرى وهي مستمدة من معلومات السوق العامة والمحددة والمستندة إلى الزبون وعليه فإن مثل هذه التقديرات عرضة للتغيير لأن السوق والقيمة تكون بشكلها الطبيعي في حالة ديناميكية. وقد تتغير القيمة السوقية للأصل المحدد إلى جانب التغيرات في العرض والطلب المتعلقة بالسوق المحلي (Zavadskas et al, 2017: 75).

ويُعد تحديد القيمة جزء أساسي لتقييم الملكية وهو أحد العناصر المحددة في المعايير الموحدة لممارسة التقييم المهني في حين أن هناك العديد من أنواع القيمة (القيمة المقدرة ، القيمة التجارية ، قيمة التصرف ، القيمة القابلة للتأمين ، قيمة الاستثمار ، وقيمة التصفية ، وقيمة المصلحة العامة ، وقيمة الاستخدام ، وما إلى ذلك) ، والقيمة السوقية هي موضوع معظم مهام التقييم¹⁰ USPAP (2018: 150).

¹⁰ USPAP Uniform Standards of Professional Appraisal Practice المعايير الموحدة لممارسة التقييم المهني

وقيمة المصرف هي القيمة التي يستحقها المصرف في فترة زمنية معينة ويمكن إعداد قيمة المصرف على أساس القيمة الدفترية أو القيمة السوقية (Asubonteng & Kong, 2021:57). ويمكن التمييز بين أنواع القيمة وهي كما يأتي:

1- القيمة السوقية

تعد القيمة السوقية من أكثر المصطلحات اشتباها وأقلها فهماً في مجال الأعمال وعادة ما يتم الخلط بينها وبين "سعر السوق" أو "قيمة القرض" أو مفهوم آخر مختلف تماماً عنها. ويعتبر الكثيرون أن أي سعر مبيعات هو مؤشر للقيمة السوقية لأن هناك طرفين اتفقا وتبادلا القيمة للأصل وذلك ليس صحيحاً على الصعيد العالمي أو بشكل عام حتى لو كانت بعض المعاملات دليلاً على القيمة السوقية (Dorchester, 2011: 430).

إن تعريف القيمة السوقية أثار الجدل لفترة طويلة وفي العقد الأخير من القرن العشرين كان هناك تطوران يفسران الاهتمام المتزايد بهذه المسألة، الأول هو التوحيد الدولي للمصطلحات المتعلقة بتداول الأسواق المالية وإنشاء سوق أوروبية واحدة (Downie et al, 1996: 390) والثاني هو الأزمات العقارية، التي أدت إلى نقاشات حول الدور الذي لعبته التقييمات العقارية لـ "الفقاعة" في العديد من الأسواق (Lind, 1998: 159). والقيمة السوقية هي نوع من القيمة والذي يفترض نقل ملكية (أي حق ملكية أو مجموعة من هذه الحقوق)، اعتباراً من تاريخ معين، وفقاً لشروط محددة منصوص عليها في التعريف من المصطلح الذي حدده المئتمن حسب مقتضى الحال في التقييم (Kummerow, 2002: 9).

واقترح مجلس معايير المحاسبة المالية¹¹ (FASB) مطلباً للإفصاح عن القيمة السوقية للأدوات المالية، سواء للأصول والمطلوبات داخل وخارج الميزانية العمومية، والذي هو عملياً لتقدير القيمة السوقية للمؤسسات المالية. وتساعد معلومات القيمة السوقية في تقييم قدرة المؤسسة المالية على إدارة أصولها وخصومها المالية. وتكون قيم السوق أكثر موثوقية عندما يتم تداول أداة مالية علناً وتكون أسعارها مدرجة في السوق. كما تم اكتشاف أن الإدارة غالباً ما تحجم عن بيع الأصول بقيم سوقية أقل من القيمة الدفترية، من أجل تأخير الاعتراف بالخسارة بموجب محاسبة التكاليف التاريخية (Kamil et al, 2002: 78). ويعكس مفهوم القيمة السوقية التصورات والإجراءات الجماعية للسوق وهو الأساس لتقييم معظم الموارد في الأقتصادات القائمة على السوق. على الرغم

¹¹ Financial Accounting Standards Board

من أن التعريفات الدقيقة قد تختلف ، إلا أن مفهوم القيمة السوقية مفهوم ومطبق بشكل عام (Esser, 37 :2003). وتُعد القيمة السوقية جزء من المعلومات التي يمكن الحصول عليها والمفيدة للمقرض وإن قيمتها في السوق تعطي للمقرض وجهة نظر عما إذا كانت أسعار السوق عند المستويات المحتملة للتداول (Lind, 2005: 142). وتتوقف القيمة السوقية على توقعات النمو واستدامة الأرباح ، أو الأداء المتوقع في المستقبل (Luo & Bhattacharya, 2006: 2)

وقد حددت معايير التقييم الدولية القيمة السوقية (MV) على إنها المبلغ التقديري الذي يجب أن يتم فيه تبادل الملكية في تاريخ التقييم بين المشتري الراغب والبائع الراغب في صفقة تجارية على أساس تجاري متكافئ بعد التسويق المناسب حيث يتصرف الطرفان بعلم وحكمة وبدون إكراه (Esser, 2003: 2); (French & Gabrielli, 2007: 518); (Lind, & Nordlund, 2019: 2) 37) وأكد ذلك (Cupal, 2014: 19) إن مفهوم القيمة السوقية يمثل المبلغ المقدر الذي يجب أن يتم فيه بيع حقوق الملكية في تاريخ محدد بين المشتري الراغب والبائع الراغب بعد عرضها في السوق في صفقة على أسس تجارية متكافئة بعد التسويق المناسب حيث يكون كل من الاطراف على علم ودراية وبدون إجبار. وأشار (Sanders, 2018: 207) إلى إن هناك تعاريف اخرى للقيمة السوقية منها إنها السعر الذي سيبيعه البائع الراغب في بيع الأصل والمشتري الراغب في الشراء ، دون خضوع الطرفان لضغط غير طبيعي. أو إنها السعر المتوقع لتبادل الملكية في وقت معقول للعثور على مشترٍ، شرط الإطلاع التام لكل من البائع والمشتري المحتمل. أما (المعايير الموحدة لممارسة التقييم المهني(USPAP) فقد أوضحت إن مفهوم القيمة السوقية يتم التعبير عنه كنوع من القيمة ، والذي يفترض نقل الملكية (أي حق ملكية أو مجموعة من هذه الحقوق) من طرف الى اخر ، اعتبارًا من تاريخ معين ، وفقًا لشروط منصوص عليها ومحددة من قبل المثلثم في التقييم(USPAP, 2018: 5). ويتم تقدير القيمة السوقية من خلال تطبيق أساليب وإجراءات التقييم التي تعكس طبيعة الملكية والظروف التي من المرجح أن يتم فيها تداول أصل معين في السوق المفتوحة، وتشمل الطرق الأكثر شيوعًا المستخدمة لتقدير القيمة السوقية نهج التكلفة ، ونهج مقارنة المبيعات ، ونهج الدخل ، بما في ذلك تحليل التدفق النقدي(IVS. 2003: 95).

ووفقًا (Allen et al, 2015: 6) فإن القيمة المصرفية تعتمد بشكل أساسي على تكوين القيمة السوقية، ويعزز السوق من تطويرها. وحسب معايير التقييم الدولية (8 :2016, 104¹² IVS) يتم تعريف القيمة السوقية على إنها أساس القيمة المعترف به دوليًا وله تعريف راسخ منذ زمن طويل. وهو يصف التبادل بين الأطراف غير المترابطة والتي تعمل بحرية في السوق ويمثل الرقم الذي

¹² The International Valuation Standards

سيظهر في عقد بيع افتراضي ، أو مستند قانوني معادل ، في تاريخ التقييم ، مما يعكس جميع تلك العوامل التي ستؤخذ في الاعتبار في تأطير عروضهم من قبل المشاركين في السوق بشكل عام وتعكس أعلى وأفضل استخدام للأصل . ويعني أعلى وأفضل استخدام للأصل هو استخدام الأصل الذي يزيد إنتاجيته إلى أقصى حد ، وهو أمر ممكن ومسموح به قانونيًا ويمكن من الناحية المالية (RICS¹³, 2019: 55). وقد تساهم الممارسات الغير فاعلة لإدارة المخاطر وعدم الإفصاح في فشل المصارف، مما قد يكون له تأثير كبير على المستثمرين خاصة في أعقاب الأزمات. وقد أدى هذا بدوره إلى تزايد المخاوف الحالية بشأن كيفية إدارة المصارف التي يمكن أن تؤثر بشكل فعال على قيمة المصرف (Elamer, 2017: 228)..

ويفترض في مفهوم القيمة السوقية سعرًا يتم التفاوض عليه في سوق مفتوح وتنافسي حيث يتصرف المشاركون بحرية. ويمكن أن يكون سوق الأصل سوقًا دوليًا أو سوقًا محليًا. وقد يتكون السوق من العديد من المشترين والبائعين ، أو يمكن أن يتميز بعدد محدود من المشاركين في السوق، والسوق الذي يُفترض أن الأصل فيه معروض للبيع هو السوق الذي يتم فيه تبادل الأصل بشكل افتراضي (RICS, 2019: 20).

أما (عبد الصاحب & شمخي، 2020: 90) فأشار إلى أن القيمة السوقية تتمثل بالقيمة التي يتم فيها بيع السهم في سوق الأوراق المالية، أي إنها سعر السهم في السوق والذي يعتمد بشكل كبير على المركز المالي للمصرف وعلى توزيعات الأرباح والظروف الاقتصادية. وقد تتساوى القيمة السوقية مع القيمة الدفترية أو تكون أقل أو أعلى منها وعادة تكون القيمة السوقية مساوية للقيمة الدفترية في المراحل الأولى من تأسيس المصرف ومن ثم يتأثر فيما بعد بربحية المصرف فكما إرتفعت ربحية المصرف إرتفعت القيمة السوقية والعكس صحيح.

ويتم احتساب القيمة المصرفية لكل سنة مصرفية على أساس القيمة السوقية للأسهم المضافة إلى القيمة الدفترية للمطلوبات ، مقسومة جميعها على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (Elamer, 2017: 266).

وأشار Kamil إلى أن القيمة السوقية للمصرف تعتمد على سعر أسهمها مضروبًا في عدد الأسهم القائمة ، والتي يتم تحديدها من خلال طلب السوق من المستثمرين. وبالتالي ، ويمكن كتابة القيمة السوقية لحقوق المساهمين (MVE) على النحو التالي (Kamil et al, 2002: 79):

¹³ Royal Institution of Chartered Surveyors

$$MVE = MVA - MVL$$

12

حيث إن:

MVE القيمة السوقية للمساهمين

MVA القيمة السوقية للموجودات

MVL القيمة السوقية للمطلوبات

2- القيمة الإسمية :

تم إنشاء مفهوم القيمة الاسمية لحماية القطاع العام من الاحتيايل والتزوير في بيع الأسهم (Cook, 1921: 534). ويتم إعطاء القيمة الاسمية لكل سهم لتمثيل مقدار رأس المال الذي يساهم به كل مساهم (Kee & Lan, 1999: 554). والذي لا يمكن إعادة توزيعه في حياة المصرف، ولا يمكن بيع الأسهم الجديدة بأقل من القيمة الاسمية، وإن القيمة الإسمية مضمرة في عدد الأسهم تساوي رأس مال المصرف، ويجب أن تضمن حصة رأس المال في تصميمها الأصلي إرضاء مطالبات الدائنين. رأس المال هو الأساس المالي للمصرف و الذي تم إنشاؤه لحماية دائني المصارف من المخاطر "الإضافية" المرتبطة بالمسؤولية المحدودة للمساهمين (Armour, 2000: 364). أما Dummie فوضح مفهوم القيمة الإسمية على أنه مبلغ المال الذي يتم إرجاعه إلى حامل السند عند استحقاق السند، والمعروف أيضًا باسم القيمة الأساسية أو الاسمية (Dummie, 2009: 287). وهو يعني بنفس الوقت مبلغ السهم الذي يظهر في شهادات الأسهم (Dudycz & Brycz, 2021: 1) وعلاوة على ذلك، وجد أن رأس المال السهمي أداة مفيدة للإشارة إلى تحسين وضع المصرف في السوق المالية (Dudycz & Brycz, 2021: 8).

3- القيمة الدفترية:

يُنظر إلى القيمة الدفترية للمصرف على أنها إجمالي الأصول مطروحًا منها الأصول والالتزامات الغير الملموسة وغالبًا ما تتم مناقشتها على أنها حقوق المساهمين أو حقوق الملكية (Terzungwe, 2015: 248). ويرى (Merino, 2016: 215) أنها ببساطة حقوق الملكية وتمثل التكلفة الأولى للأصل القابل للاستهلاك، مطروحًا منه الاستهلاك المتراكم وكما في المعادلة أدناه:

$$\text{Book Value} = \text{First Cost} - \text{Accumulated Depreciation}$$

13

وبالتالي، فإن القيمة الدفترية للأصل تتناقص مع تقدم العمر.

وأشار (Kemp 2012: 1) الى أن القيمة الدفترية تؤخذ من الميزانية العمومية ويتم احتسابها عن طريق طرح إجمالي المطلوبات من إجمالي الأصول. ويمكن أيضاً التعبير عن القيمة الدفترية على أساس كل سهم. ويتم حساب ذلك بقسمة القيمة الدفترية للشركة على إجمالي عدد الأسهم المصدرة. وهذا عادة ما يختلف عن سعر السوق. لأنها تمثل قيمة السهم كما هو موجود في البيانات المالية لقائمة المركز المالي وتحسب حسب الصيغة الرياضية (يارة، 2018: 96):

$$\text{Book Value} = \frac{E}{N}$$

14

حيث إن :

$E =$ حق الملكية

$N =$ عدد الاسهم

وفي نفس الوقت أشار (حسن، 2018: 209) إلى ان القيمة الدفترية تتمثل بحصة السهم من صافي اصول المصرف، وتعني حصة كل سهم من الموجودات المملوكة للمصرف بعد إستبعاد الألتزامات طويلة وقصيرة الأجل. والقيمة الدفترية أحد مقاييس القيمة والتي تكشف عن قيمة المصرف خاصة إذا تم تصفيته وبيع جميع الأصول. وتوضح في نفس الوقت مقدار ما يمتلكه المصرف ؛ وتكون قيمة الأصول كما هو وارد في الميزانية العمومية (Aguguom, 2018: 4).

4- القيمة التصفية:

أو تسمى بقيمة التصفية وهي المبلغ المتحقق عند بيع أصل أو مجموعة أصول على أساس تدريجي و يمكن تحديد قيمة التصفية في إطار فرضيتين مختلفين للقيمة هما "معاملة منظمة بفترة تسويق مثالية أو معاملة إجبارية بفترة تسويق قسرية" (Michaletz & Artemenkov, 2018: 49). وعند تعرض المؤسسات الى ضائقة مالية يتعين عليها تصفية أصولها، وتعد قيمة التصفية لأصول المؤسسة مهمة بشكل خاص عند تعرضها للإفلاس و في حالة عدم قدرتها على سداد التزاماتها المالية تقوم بتصفية أصولها، علما إن جودة الاصول تؤثر على قيمة التصفية وتكون قيمة الاصول عند التصفية بأسعار أقل من قيمتها الحقيقية (Liu et al, 2019: 2:6)، فعند توقف المؤسسة عن العمل يتم تصفية أصولها وبذلك يتعين على المستثمرين تقييم أصولها لمعرفة مقدار أموالهم التي من الممكن إسترجاعها عند الافلاس (Kermani & Ma, 2020: 7). وتخضع المؤسسة للتصفية الفورية لعدم قدرتها على استيعاب الخسائر المالية الناتجة عن عملياتها (Li et al, 2020: 1).

ويجب أن تأخذ بنظر الإعتبار تكاليف الحصول على الاصول وتكاليف إدارتها (IVS 104, 2020:22).

ثانياً: أهم العوامل المؤثرة في القيمة السوقية

ترتبط المصارف بشكل كبير بالمتغيرات البيئية وبالظروف الاقتصادية المحيطة بها، وكما هو واضح إن المصارف لاتعمل بمعزل عن العالم الخارجي فهي تتأثر وتؤثر به، وإن أي تغيير لتلك الظروف ينعكس بدوره على الاسواق المالية، وبذلك تتأثر القيمة السوقية لإسهام المصارف لتأثرها بتلك العوامل ومن أهم تلك العوامل:

1- الميزة التنافسية:

تُعد الميزة التنافسية ذات أهمية كبيرة في حياة المصارف فيمكن من خلالها للمصرف البقاء والنمو في ظل بيئة تنافسية شديدة التحديات، وهذا مما يدفع المصرف بالعمل لتحقيق هدفاً استراتيجياً يتمثل بالميزة التنافسية، وإن إستغلال المصارف جداً مهم للميزة التنافسية وذلك لتحقيق عوائد أعلى من المعدل مقارنة بالمصارف التي لاتتملك ميزة تنافسية والتي تحقق معدل عائد متوسط وهذا مما يدفع المستثمر بسحب أمواله من المصارف ذات العوائد الأقل ومن ثمّ تتعرض المصارف للفشل (جدوع & عبود، 2013: 407).

والميزة التنافسية للمصارف تعكس إمتلاكها الموارد المتفوقة للفوز بالمنافسة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية الناجحة في شكل قيمة للمصرف، والتي يصعب تكرارها وتنفيذها بنفس الوقت من قبل المنافسين الحاليين أو المحتملين (Wijayanto et al, 2019: 36). وبمجرد أن يتمكن المصرف من تحقيق مستوى تنافسي قوي يكون في حالة عمل تظهر فيها قدرة المديرين على مزج الاستراتيجيات المستمدة من وجهات نظر المساهمين وأصحاب المصلحة، ويوفر هذا الموقف إشارة لأسواق الأسهم ويؤدي إلى تحسين قيمة المصرف (Andes et al, 2020: 45).

2- هيكل رأس المال:

يوضح هيكل رأس المال كيفية قيام المصرف بزيادة مصادر أمواله لتوسيع عملياته المصرفية، و يتكون من مزيج أموال الديون وحقوق الملكية والذي يتم تحديده بناءً على القرارات المالية للمصرف وذلك لتلبية احتياجات الإنفاق لديه، حيث يتم الحصول على الأموال باستخدام مجموعة من المصادر المستمدة من الأموال طويلة الأجل التي تتكون من مصدرين رئيسيين ، وهما: من داخل المصرف (حق الملكية) وخارجها (الديون) (Sugiyanto et al, 2021: 464). ومن المرغوب أن يكون هيكل رأس المال قوياً في المصارف لأن رأس المال الضعيف يمكن أن يتسبب في أزمة مالية، ويؤثر هيكل رأس المال على التكلفة الرأسمالية للمصرف ويمثل الدين طويل الأجل

للمستثمرين والعائد على حقوق الملكية للمساهمين، وتقوم المصارف ذات الربحية العالية باستخدام المزيد من المصادر الخارجية للإقراض لزيادة الميزة الضريبية الناتجة عن تخفيف العبء المالي على الديون من القاعدة الضريبية. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتراض المفرط سيزيد من مخاطر إفلاس المصرف، وهاتان النظرتان المختلفتان حول سياسات الاقتراض دفعت المصارف إلى البحث عن مستويات الديون المثلى من أجل تعظيم المزايا الضريبية وتقليل مخاطر الإفلاس من خلال استخدام المصادر الخارجية (Erülgen et al, 2020: 3). وهنا يتضح أن للضرائب تأثير كبير و محدد مهم على قرارات خيارات هيكل رأس المال المصرفي (Schepen, 2016: 586). وأشار (Almuharrami et al, 2019: 185) إلى أن هيكل رأس المال يمتلك تأثير إيجابي على أداء أعمال المصرف. ومن خلال نظام إدارة جيد يعمل المصرف على أقصى قدر من الأداء (Muzakki, 2020: 269).

3- حجم المصرف:

يتم تحديد حجم المصرف من خلال ما يمتلكه من إجمالي الأصول كما هو مذكور من الوحدات النقدية (83: Al Qaisi et al 2016). ويمثل حجم المصرف إجمالي قيمة المصرف وهو مقياس اقتصادي يعكس القيمة السوقية لأعمال المصرف (248: Olalere et al, 2021). وهو مهم للغاية لأنه يعكس مقدار ما يمكن للمصرف تقديمه كأرباح للمستثمرين، وكلما ارتفعت قيمة المصرف، زادت الثروة التي سيحصل عليها المالكين (8: Wiagustini, 2014). وأكد (Anggari et al, 2020: 335) إلى أن لحجم المصرف تأثير هام وإيجابي على ما يتلقاه من الإيرادات، من خلال تأثيره الكبير في العائد على الأصول، فزيادة حجم المصرف تؤدي إلى زيادة ربحيته. وقد استندت نظرية القيمة في البداية إلى افتراض أن هدف المصرف هو تعظيم الأرباح الحالية أو قصيرة الأجل. ومع ذلك، غالبًا ما تضحى المصارف بأرباح قصيرة الأجل لزيادة الأرباح المستقبلية أو طويلة الأجل. وبالنظر للأهمية الكبيرة للأرباح قصيرة الأجل وطويلة الأجل، فإن نظرية القيمة الآن تفترض أن الغرض الرئيسي للمصرف هو تعظيم القيمة المصرفية. وهذا ينعكس في القيمة الحالية لجميع الأرباح المستقبلية المتوقعة للمصرف (Sisdianto & Fitr, 2020: 13).

4- النمو الاقتصادي:

يُعد النمو الاقتصادي من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن الأساسيات التي لا يمكن الإستغناء عنها في كل من السياسات النقدية والمالية الاستراتيجية، فزيادة النمو الاقتصادي من أهم القضايا الاقتصادية التي تواجهها الدول، فقوة كل دولة تقاس بنموها الاقتصادي (محمد الشال، 2021: 515). إن استقرار المصارف يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي وذلك لزيادة التدفقات النقدية وبالتالي

قيمتها في السوق المالية، و ينخفض النمو الاقتصادي خلال فترات الأزمات ، مما يبرز أهمية وجود نظام مصرفي مرن خلال فترات الأزمات. علاوة على ذلك، أن المنافسة المصرفية المنخفضة تدعم النمو الاقتصادي وتزيد من الاستقرار المالي (Ijaz et al, 2020: 200). والنمو الاقتصادي يتطلب تزايد مستمر في حجم النقود المتداولة وذلك بتزايد الإنتاج والدخل، فتقلص حجم النقود عن طريق بيع السندات قد يؤدي الى نتائج سلبية على النمو الإقتصادي، لذلك يتم تغيير نسبة زيادة حجم النقود بما يتناسب ومتطلبات السياسة النقدية (توسع - انكماش)، والنتيجة أن يكون حجم النقود في تزايد مستمر (نجاعي ، 2020: 2020).

5- توزيع الأرباح:

يُعد من المؤشرات المهمة التي تمكن المستثمر من معرفة نسبة النمو في الاستثمار وكذلك إمكانية تقييم أسعار أسهمه ومعرفة مدى مكاسبه (يوسف، 2020: 43). وقد تكون سياسة توزيع الأرباح أحد أكثر عناصر المصارف استقرارًا وتوقعًا وتبدأ معظم المصارف في دفع أرباح الأسهم بمجرد وصولها إلى تاريخ الاستحقاق (Widyasti & Putri, 2021: 269). ويتم تعريف سياسة توزيع الأرباح هنا على أنها سياسة الدفع التي تتبعها إدارة المصرف في تحديد حجم ونمط توزيعات الأرباح الموزعة على المساهمين ، إن المساهمين ينظرون إلى مدفوعات الأرباح كإشارة للربحية المستقبلية حتى مع وجود انخفاض مؤقت في الأرباح ، وبالتالي فإن ارتفاع توزيعات الأرباح المدفوعة لكل سهم يؤدي إلى ارتفاع في قيمة المصرف والعكس صحيح. ويتحقق تعظيم ثروة المساهمين عندما يرتفع سعر السهم وهو ما يأمل كل مدير مالي في تحقيقه من خلال قراراته بشأن الاستثمار والتمويل والأرباح. ويفضل المستثمرون المصارف التي تدفع أرباحاً (زيادة أو نقصان) عن المصارف التي لا تدفع (لا يوجد تغيير في الأرباح) لأن التغييرات في توزيعات الأرباح تثير الحماس بين المستثمرين مقارنة بالحفاظ على الأرباح دون تغيير (Bulla, 2021: 1). ويميل قرار توزيع الأرباح إلى التركيز على توزيع أرباح المصرف ككل أو الاحتفاظ بجزء منها. وإصدار أسهم جديدة، وتوزيع الأرباح هو أحد الموضوعات المثيرة التي تحظى دائماً باهتمام المنظمات والمحللين الماليين والباحثين والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين. وتشير نسبة توزيعات الأرباح الى المقارنة بين التوزيعات والأرباح لكل سهم (Rahma & Syarif, 2020: 247). وتمثل سياسة توزيع الأرباح قرار المصرف بتقاسم الأرباح من خلال تخصيصه في شكل توزيعات أرباح للمساهمين ، ويتم تنفيذ سياسة التوزيع لزيادة قيمة المصرف (Silalahi et al, 2021: 165).

وفي ما يلي أهم العوامل المحددة لسياسة توزيع الأرباح:

أ. الربحية : هي أحد المحددات الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح، وأظهرت العديد من الدراسات نظرية دورة حياة المصرف وتأثيرها على سياسة توزيع الأرباح، فالمصارف ذات الربحية العالية الأكثر استقراراً يمكنها إدارة التدفقات النقدية الأكبر وبالتالي دفع أرباح أكبر (Elkabban et al, 2020: 224). وتؤدي ظروف العمل الجيدة إلى زيادة مدفوعات الأرباح لتعويض المساهمين عن المخاطرة (Gambacorta et al, 2020: 5).

ب. السيولة: من أجل توزيع الأرباح على المساهمين لابد من توفر سيولة نقدية لدى المصرف، وقد يحقق المصرف أرباحاً كبيرة على مر السنين لكنه يقوم بإحتجازها لتمويل أصول المصرف، فلا تتوفر السيولة لدفع الأرباح الموزعة، ويُعد توفر السيولة أكثر أهمية من توفر الأرباح لانعكاسها على قدرة المصرف على دفع الأرباح النقدية (كفايي & مكيد، 2020: 4).

ت. الحجم: حجم المصرف يصف أنشطة الاعمال التي يقوم بها (Kartika et al, 2020: 159). هناك علاقة إيجابية وقوية للغاية بين حجم المصرف وسياسة توزيع الأرباح، فكلما زاد حجم المصرف كانت سياسة توزيع الأرباح أعلى، وفي حالة إستقرار المصرف ولديه إحتمال للنمو المستقبلي فمن المرجح ان يدفع قدراً كبيراً من الأرباح لمساهميهِ (Kashif et al, 2021: 275).

ث. فرص النمو: كلما كان لدى المصرف مشاريع إيجابية لتمويلها، كلما إحتفظ المصرف بالدخل ودفع أرباح أقل (Khan& Ahmad, 2017:6).

ج. المخاطرة: تنخفض مخاطر التدفقات النقدية المستقبلية للمساهمين عندما يدفع المصرف أكثر كأرباح من الدخل الحالي (Khan& Ahmad, 2017:6).

ح. الرافعة المالية: كلما زاد التمويل بالديون، انخفض توزيع الأرباح بسبب التزامات الديون (Khan& Ahmad, 2017:6).

6- العرض والطلب:

هناك رغبة متزايدة لدى المستثمرين في الاستثمار، وهم يرتقبون زيادة قيمة استثماراتهم في المستقبل، و من المرجح أن تجذب المصارف المربحة والتي تتم إدارتها بشكل جيد المزيد من المستثمرين، مما يزيد من قيمة أسهم المصرف. وفي حالة انخفاض الطلب على أسهم المصرف، فإن قيمتها ستتنخفض (Dlabay&Burrow,2008:8). كما إن القيود المفروضة قد لا توفر حوافز كافية لنمو العرض والطلب على الأوراق المالية في بورصات الأوراق المالية وهذا بدوره ينعكس على قيمة المصرف (Samamba, 2020: 94).

7- سعر الصرف:

هو السعر الذي يتم من خلاله استبدال عملة بعملة بأخرى، كما يمكن وصفها على إنها قيمة عملة بلد ما مقابل عملة بلد آخر (الرفيعي، 2020: 20); (Kipkemoi et al, 2020: 42). وتعتبر أنظمة سعر الصرف أداة رئيسية في تحليل الكفاءة الاقتصادية. و يجادل مؤيدو أنظمة أسعار الصرف المرنة بأن تقلب سعر الصرف يسهل تكيف الاقتصادات مع الصدمات الحقيقية غير المتكافئة وعلى ذلك ينبغي مقارنة الفوائد المحتملة لمرونة سعر الصرف من حيث التكيف مع الصدمات الخارجية واستقلالية السياسة النقدية بتكلفة التقلبات غير المتوقعة للعملة المحلية . أن تقلب سعر الصرف غالباً ما يؤدي إلى انخفاض في حجم التجارة الدولية ، وان العلاقة بين تقلب سعر الصرف وحركة الاستثمار يعد عامل من عوامل عدم اليقين، كما يتضح إن تأثير تقلب سعر الصرف على النمو الاقتصادي سلبي في البلدان ذات أنظمة أسعار الصرف المرنة، ويكون تقلب أسعار الصرف مرتفعاً نسبياً وحالة عدم اليقين المتعلق بتطور أسعار الصرف المستقبلية تجعل المستثمرين يفضلون تأجيل عملياتهم التجارية والاستثمارية ، والتي قد تكون ضارة بالنمو الاقتصادي. في المقابل إن البلدان ذات أسعار الصرف الثابتة ، يكون عدم اليقين محدوداً نسبياً بشأن تطور أسعار الصرف ، وبالتالي ، فإن هذه التقلبات ليس لها أي تأثير على أدائها الاقتصادي. لذلك يُعد سعر الصرف المستقر نسبياً والقابل للتنبؤ به أمر أساسي لتعزيز النمو الاقتصادي والذي تأثيره مباشر على أداء المصرف ومن ثمَّ قيمته السوقية (Barguellig et al, 2018: 1323).

8- سعر الفائدة:

يمكننا تعريف سعر الفائدة على أنه السعر الذي يتم فرضه مقابل استخدام الأموال، وغالباً ما يتم التعبير عنه كنسبة مئوية سنوية من رأس المال، ويؤثر سعر الفائدة على قرارات الشراء والاستهلاك التي يتخذها المستهلكون والشركات والحكومة وذلك لإستنادهم على سعر الفائدة الحالي، فهو يقدم معلومات مهمة للمستثمرين والمتعاملين في السوق المالية (Jaradat & Al- (Hhosban, 2014: 54). كما إنه عامل مهم آخر يؤثر على قيمة الاستثمار باستخدامه كمقياس لتكلفة المال، على سبيل المثال إذا ارتفعت أسعار الفائدة ، فمن المرجح أن يضع المزيد من الأشخاص أموالهم في حسابات التوفير بدلاً من شراء الأسهم وبالتالي تنخفض أسعار الاسهم (Diabay&Burrow,2008:8). والعلاقة عكسية بين أسعار الفائدة وأسعار الأسهم على المدى الطويل، وهي عنصر مهم يؤثر على أداء سوق الأوراق المالية، والتي تنبع مباشرة من نموذج القيمة الحالي من خلال تأثير سعر الفائدة طويل الأجل على معدل الخصم. ومع ذلك ، فإن العلاقة السلبية تستند أيضاً إلى وجهة النظر القائلة بأن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض ، وانخفاض الأرباح المستقبلية ، وزيادة معدل الخصم لمستثمري الأسهم ؛ ثم تنخفض

أسعار الأسهم. لذلك ، فإن الزيادات في أسعار الفائدة لها تأثير غير مباشر على أسعار الأسهم، وفي نفس الوقت يمكن القول أنه بناءً على المنطق الاقتصادي العادي ، فإن سعر الفائدة له تأثير سلبي على مؤشر سوق الأسهم . عندما يكون سعر الفائدة مرتفعاً ، يقوم المستثمرون بتوجيه أموالهم من أداة عالية المخاطر وهي سوق الأوراق المالية إلى حسابات التوفير أو الودائع الثابتة . من ناحية أخرى ، عندما يكون سعر الفائدة منخفضاً للغاية ، سيأخذ المستثمرون الأموال للاستثمار في سوق الأوراق المالية للحصول على عائد أعلى (Bouabdallah, & Bouguesba, 2021:766).

9- التضخم:

التضخم هو إرتفاع السعر العام للسلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد، ويمكن أن يحدث التضخم بسبب انخفاض قيمة العملة، وهو حدث يُظهر الزيادة في مستوى السعر بشكل عام ومستمر خلال فترة معينة، وببساطة لا يمكن تسمية الزيادة في سعر سلعة أو سلعتين بمفردهما تضخمًا ما لم تمتد (تؤدي إلى زيادة الأسعار) إلى سلع أخرى، وهو مرتبط بانخفاض قيمة النقود والتي تتميز بارتفاع تكلفة جميع السلع تقريباً، ولمعدل التضخم المرتفع آثار سلبية على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي طويل الأجل (Nugraha et al, 2021: 65). وله علاقة مباشرة بسعر الفائدة فإذا زاد معدل التضخم ، ينخفض سعر الفائدة (Silalahi et al, 2021: 166). وهنا يظهر إن التضخم المستمر وأداء القطاع المالي يظهران ارتباطاً سلبياً للغاية (Boyd et al, 2001:18). ولمعالجة مخاطر التضخم تقوم البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة (Berumen, 2016: 216). وبالتالي إن سعر الفائدة المرتفع يقلل من حجم إنتاج القطاع الحقيقي للاقتصاد ويعيق قدرة الاقتراض للمستثمرين، ومع زيادة معدل الفائدة ، تنخفض القوة الشرائية ، وعندها يخشى المستثمرون من اتخاذ قرارات الاستثمار ويكون التوجه نحو الادخار لتحقيق عوائد أعلى (Adaramola & Dada, 2020: 3).

ثالثاً: الأساليب المستخدمة في تقييم المصارف

يعد التقييم من أهم المهارات الأساسية في العلوم المالية إذ مع إزدياد الفرص الاستثمارية للمصارف في السوق المالية، يظهر الدور الرئيسي للتقييم في مجال الاستثمار ويُعد عنصراً هاماً لنجاح الاستثمار. والتقييم وفقاً (Pinto et al, 2020: 136); (Robinsone et al, 2010: 8) بوصفها عملية تتضمن فهم المصرف المراد تقييمه ، والتنبؤ بالإداء ، واختيار نموذج التقييم المناسب لمهمة تقييم معينة، وهو يرسم طريقة لحساب قيمة الأصل. ويلعب دوراً مهماً في العديد من العمليات المالية ، مثل عمليات الدمج والاستحواذ.

ستتم مناقشة الاساليب المختلفة للتقييم والمقاييس المعتمدة في حساب القيمة على أساس مستقل، وسيتم قياس قابلية تطبيق نماذج التقييم القياسية على المصارف باستخدام نهج من خطوتين:

1. يتم التركيز على قابلية التطبيق المحددة للنهج المصرفي نظرًا لخصائص المصارف ذات الصلة بالقيمة .

2. يتم تقييم فعالية طرق التقييم فيما يتعلق بالقياس الهادف والإدارة الناجحة لقيمة المساهمين، لذلك تستخدم معايير التقييم العامة لنماذج التقييم التي تمت مناقشتها في الأدبيات، والتي تتمثل في التوجه نحو السوق ، ومراعاة المخاطر والعائد ، وإمكانية الإدارة التشغيلية (Gross, 2006: 29).

1. القيمة الاقتصادية المضافة¹⁴ (EVA):

أكد Stern Stewart (1994) على أن EVA يمكن أن تفسر عوائد الأسهم بشكل أفضل من مقاييس أداء المحاسبة التقليدية (Visaltanachoti & Luo, 2008: 21). وقد حظيت القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) باهتمام كبير خلال العقود القليلة الماضية كشكل جديد من أشكال قياس الأداء وتقتصر نظرية (EVA) أن جميع المصارف يجب أن تسعى جاهدة لزيادة ثروة المساهمين. ومع ذلك ، استخدمت المصارف المقاييس التقليدية مثل العائد على الأصول (ROA) ، والعائد على الاستثمار (ROI) والأرباح قبل الضرائب (EBT) لمواءمة المصالح الإدارية مع مصالح المساهمين (Subedi & Farazmand, 2020: 616).

والقيمة الاقتصادية المضافة يمكن وصفها على إنها نظام يوفر لإدارة المصرف الأساس لاتخاذ القرار وتقييم وضع المصرف من قبل المستثمرين. وقد يكون هذا المقياس معيارًا لتقييم الأعمال (Bolek et al, 2012: 3) وذلك للأسباب الآتية:

1. إنه مقياس أقل عرضة للتلاعب المحاسبي من الفئات القائمة على الربح .
2. القيمة الاقتصادية المضافة هي مؤشر قابل للقياس ، ومن السهل مقارنته ، مما يمنح المستثمرين ومجالس الإدارة فرصة التقييم والاختيار بين المشاريع قيد النظر .
3. الطريقة التي تعتمد على (EVA) هي أداة لتقييم الأسهم ، وبالتالي يمكن استخدامها لاتخاذ القرارات من قبل المستثمرين العقلانيين،
4. يركز على خلق القيمة، بحيث يكون الهدف الأساسي في إدارة المصرف هو زيادة ثروة المساهمين.

¹⁴ Economic Value Added

5. يمكن تشكيل مستوى (EVA) باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات - من خلال تشكيل هيكل رأس المال ، وخفض التكاليف ، وما إلى ذلك ، ويترتب على ذلك أنه يمكن لكل فرد اتخاذ القرارات التي تساهم في تحسين هذا المؤشر، وبالتالي كأداة لتحديد الأنشطة أو المشاريع التي يمكن أن توفر عوائد أعلى من تكاليف رأس المال. ويتم دعم (EVA) بشكل كبير من قبل المديرين المسيرين للأداء والمستثمرين المحبين للقيمة لأنه يوفر طريقة واحدة وموحدة ودقيقة لقياس القيمة والأداء (Saji, 2014: 26). وبنفس الوقت هي تخبر المساهمين عن مقدار القيمة التي أضافها المديرون إلى المصرف (Alam & Nizamuddin, 2012: 161). فهو مقياس يحدد قيمة المصرف (Ivanov et al, 2014: 103).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن (EVA) تعطي مؤشراً على أن رأس مال المستثمر يستخدم بكفاءة مما يؤدي إلى خلق قيمة للمساهمين، وعلى الرغم من أنه مقياس أداء مهم ، إلا أن سمعته كمقياس أداء أفضل لم يتم إثباتها بدقة حسب رأي (Sekyere, 2016) وتفاقت المشكلة عندما أخذت في الحسبان تأثير الركود العظيم. كما لوحظ بالفعل ، هناك احتمال وجود صعوبة في تحقيق الربح المنشود وخلق القيمة خلال فترة الركود العظيم (Sekyere , 2016: 8). أما (العلي، 2017: 592) عرّفها على إنها مقياس للإنجاز المالي وأداة تعمل على خلق قيمة للمصرف، وذلك بإعتمادها من قبل المحاسبين والمديرين الماليين، وتقوم بتحديد العائد المطلوب من قبل المقرضين والمساهمين في تمويل العمليات المصرفية، وعندما تتجاوز الإيرادات تكاليف الأعمال وتكاليف رأس المال فإن المصرف يخلق الثروة للمساهمين.

ومن الممكن في نفس الوقت استخدامها لتحديد الكفاءة النسبية والتي بها يتم استخدام رأس المال ، أي مدى كفاءة استخدام رأس المال في المصرف مقارنة بأنواع الاستثمار البديلة (Shad et al, 2019: 417).

وبالنظر إلى أن مقياس (EVA) هو نتيجة لأنشطة المصرف أو استراتيجيات الإدارة، يصبح وجود EVA مناسباً لقياس الأداء بناءً على القيمة الاقتصادية التي يولدها المصرف، وفي نفس الوقت يساعد الإدارة في تحديد أهداف المصرف الداخلية وعلى المدى الطويل وليس القصير فقط (Apriyani & Pulungan, 2020: 892).

ويعد مقياس (EVA) من أبرز وأهم مقاييس خلق القيمة وأكثرها إنتشاراً وتم استخدام مقياس أداء (EVA) من أجل تحديد ما إذا كان الاستثمار يخلق أو يدمر القيمة الاقتصادية للمصرف فإذا كان هذا المقياس إيجابياً ، فهناك خلق وإرتفاع للقيمة الاقتصادية للمصرف، ومن ناحية أخرى ، تشير

القيمة السلبية إلى تدمير القيمة الاقتصادية والقضاء عليها (Martinell et al, 2020: 184)، ويتم تحديد (EVA) بالتعبير الآتي:

$$EVA = [(NOPAT / IC) \times 100] - (MARR \times IC) \quad (15)$$

وتحسب NOPAT وفقاً للمعادلة الآتية (Masyiyan & Isynuwardhana, 2020: 119):

$$NOPAT = \text{Operating Profit} (1 - \text{Tax}) \quad (16)$$

حيث إن:

EVA = القيمة الاقتصادية المضافة

NOPAT = صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب

IC = رأس المال المستثمر

MARR = الحد الأدنى للعائد

Operating Profit = الربح التشغيلي

Tax = الضريبة

وكذلك يمكن احتساب القيمة الاقتصادية المضافة والتي تمثل صافي أرباح التشغيل للمصرف بعد خصم الضرائب مطروحاً منها تكلفة رأس المال المستثمر (Souza et al, 2021: 105) كما في المعادلة الآتية:

$$EVA = NOPAT - [WACC \times C] \quad (17)$$

حيث إن :

WACC = المتوسط المرجح لتكلفة رأس مال الدين وحقوق الملكية ؛

C = إجمالي صافي رأس المال المستثمر بما في ذلك الديون وحقوق الملكية

ويمثل (WACC) الحد الأدنى لمستوى العائد الذي يجب على المصارف تحقيقه من الإستثمار

وتوفيره لتلبية توقعات الدائنين والمساهمين (Antika, 2020: 51).

ويتم احتساب (WACC) (الشناق وآخرون، 2019: 151) وفق المعادلة الآتية:

$$WACC = (D / D+E)Kd (1 - t) + (E / D+E)(Ke) \quad (18)$$

إذ إن :

D = إجمالي الديون قصيرة وطويلة الاجل.

E = حق الملكية

T = نسبة الضريبة

$Kd =$ كلفة الدين

$Ke =$ كلفة حق الملكية

وفي ضوء ذلك ذكّر (Bela, 2020: 23) إن هناك نقاط ضعف لـ (EVA) تتمثل في:

1. إنها تصف خلق القيمة فقط في سنة معينة.
 2. تتطلب عملية حساب (EVA) تقدير تكلفة رأس المال وهذا التقدير صعب ، خاصة بالنسبة للمصارف التي لم يتم طرحها للاكتتاب العام.
 3. تركز (EVA) كثيرًا على الاعتقاد بأن المستثمرين يعتمدون بشدة على الأساسيات في التقييم واتخاذ القرارات لبيع أو شراء أسهم معينة على الرغم من أن العوامل الأخرى تكون في بعض الأحيان أكثر هيمنة.
- وقد عانى مستخدموا المؤشرات التقليدية للأداء المالي كنسب الربحية من نقاط ضعف، لأن اهتمام هذه النسب فقط بالأرباح قصيرة الأجل وعدم الالتفات الى المخاطر التي يمكن أن تواجهها المصارف، إن EVA كمؤشر للإدارة في اختيار وتحديد أولويات مصادر الأموال الحالية للمصرف وسيكون له بالتأكيد تأثير إيجابي على عوائد المساهمين فالنسبة الإيجابية بشكل مستمر تدل على ربحية دائمة وإذا كانت سالبة فيعني إن قيمتها بإنخفاض بشكل مستمر، ومن المتوقع عند استخدام هذا الطريقة في القياس سيتم الحصول على نتائج واقعية (Sonia, 2020: 442).

مع (EVA) يمكن القول على ان القيمة الاقتصادية المضافة تعني مقياس عادل يراعي مصالح جميع الأطراف والذي يقيس أفضل مدى للمصرف في تحسين القيمة للمساهمين ومع زيادة (EVA) يحصل المساهمون على ثراء أكثر وتدفق أكبر.

2. خصم التدفقات النقدية (DCF) Discounted cash flow :

تم التأكيد على أهمية استخدام التدفقات النقدية في تقييم الإنجاز المالي للمصرف حيث أكد المحللون الدور الكبير للتدفق النقدي الحر والتدفقات النقدية التشغيلية وأهميتهما للأداء المصرفي (Imam, 2008: 512).

والتدفقات النقدية المخصومة هي إحدى الطرق الشائعة الاستخدام لحساب "القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصول" وهي نموذج تقييم التدفق النقدي المخصوم ويُعد طريقة تقييم مطلقة تستمد القيمة الحالية للتدفق النقدي الحر الذي يمكن أن يولده الأصل في المستقبل بناءً على معدل خصم معقول، ومن خلال حساب التدفق النقدي المستقبلي الحر للمصارف ، ووفقًا لمتوسط

التكلفة المرجح لقيمة المصرف المخصومة من رأس المال الذي تم الحصول عليه ، مطروحًا منه قيمة الدين التي تم الحصول عليها بعد حقوق المساهمين (Nie, 2018: 960) وتكون صيغة معادلة حساب التدفق النقدي الحر (Zhang, 2020: 92) :

$$FCF^{15} = EBIT(1-t) + D - CE - INWC$$

حيث إن:

$$FCF = \text{التدفق النقدي الحر}$$

$$EBIT = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب}$$

$$t = \text{معدل الضريبة}$$

$$D = \text{الاستهلاك}$$

$$CE = \text{النفقات الرأسمالية}$$

$$INWC = \text{الزيادة في صافي رأس المال العامل}$$

إن نهج التدفقات النقدية المخصومة هو النموذج الأكثر استخدامًا لأنه يشكل الأساس لنماذج التقييم الأخرى وينص هذا النموذج على أن قيمة الأصل تمثل القيمة الحالية للتدفق النقدي المتوقع والذي سيتم إنشاؤه في المستقبل بمعدل خصم معين (Hendrawan & Rahayu, 2020: 143). وتُعد طريقة التدفقات النقدية المخصومة (DCF) نهج قائم على الدخل يتم فيه تقدير قيمة المصرف بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لإصوله ، مخصومة بمعدل يعكس مخاطر هذه التدفقات النقدية، وتكمن مصداقية طريقة التدفقات النقدية المخصومة في التنبؤ بالتدفق النقدي الموثوق به والمتطور بشكل جيد (Jackman & Puca, 2020: 141). و تحسب قيمتها المستقبلية ثم تُخصم للحصول على قيمة السعر العادل للأصول ويشار إليها عادة بالتدفق النقدي المخصوم (Nurhadiman & Septariani, 2020: 219).

ولنموذج DCF طرق مختلفة للتقييم منها نموذج صافي التدفق النقدي الحر الى حقوق الملكية $FCFE^{16}$ ويعرف على أنه صافي الدخل مطروحًا منه صافي النفقات الرأسمالية مطروحًا منه التغيير هو رأس المال العامل بالإضافة إلى صافي التغييرات في وضع الدين طويل الأجل. ويتم أخذ صافي الدخل من بيان الدخل، أما صافي النفقات الرأسمالية فيساوي النفقات الرأسمالية مطروحًا منها الاستهلاك المأخوذ من بيان التدفقات النقدية. ويتم حساب التغيير في رأس المال العامل من خلال الفرق بين حسابات القبض بالإضافة إلى المخزون من سنة إلى أخرى مطروحًا منها الفرق في الحسابات المستحقة الدفع من سنة إلى أخرى. وكما وضح (Kusumanisita &

¹⁵ Free cash flow

¹⁶ Free cash flow to equity

81 (Minanti, 2021: 81) إن نموذج FCFE يعكس أداء الأسهم بشكل أفضل لأنه يعكس الأداء الاساسي للمصرف ويتم احتسابه كما في المعادلة الآتية: (11: 2009: Gardne et al); (85: 2021: Kusumanisita & Minanti):

$$FCFE = NI - (CE-D) - (\Delta WC) + (NDI-DR) \quad (20)$$

حيث إن:

FCFE = صافي التدفق النقدي الحر الى حقوق الملكية

NI – Net Income : صافي الدخل

CE – Capital Expenditure : النفقات الاستثمارية

D – Depreciation : الاندثار

ΔWC – Change in Working Capital : التغيير في رأس المال العامل

NDI – New Debt Issued : إصدار ديون جديدة

DR – Debt Retired : ديون مستحقة

وفي هذه الطريقة ، يؤخذ المبلغ المتبقي لأصحاب رأس المال بعد خصم الالتزامات في التقييم ، ويتم هنا أخذ نسبة تكلفة حقوق الملكية في الاعتبار عند خصم التدفقات النقدية (Yeşildağ & Talayci, 2020: 595).

ويتم تحديد رأس المال العامل (WC^{17}) بواسطة $WC = CA^{18} - CL^{19}$ ، كون هذه القيم المسجلة في الميزانية العمومية كأصول متداولة ومطلوبات متداولة ، على التوالي. وتعتمد أيضاً طريقة التدفقات النقدية المخصومة (DCF) في التقييم على معدل الخصم لتكلفة رأس المال (WACC) لقياس الفرصة- التكلفة في استخدام حقوق الملكية الخاصة بها (E) والديون (D) في تمويل أنشطتها وتوليد تكلفة رأس المال، وتمت صياغة WACC (Vayas et al, 2020: 5); (2: Fernandez, 2020) على النحو الآتي:

$$WACC = [E / (D+E)] Ke + [D / (D+E)] Kd (1-T) \quad (21)$$

حيث إن:

E = حق الملكية

¹⁷ Working Capital

¹⁸ Current Assets

¹⁹ Current liabilities

$$D = \text{الديون}$$

$$Ke = \text{كلفة حق الملكية}$$

$$Ke = \text{كلفة الدين}$$

$$T = \text{معدل الضريبة}$$

وفي ضوء ذلك يمكن القول بإمكانية استخدام كل من (FCFE أو FCF) في تقييم المصرف وأسهمه لكن الاختلاف بينهما من حيث تكلفة رأس المال حيث إن:

FCF : تكلفة الدين وحقوق الملكية عندما نقوم بتقدير إجمالي المصرف.

FCFE : تكلفة حقوق الملكية عندما نقوم بتقدير حقوق المساهمين (المالكين) فقط.

وتجدر الإشارة إلى أن أحد طرق قياس (DCF) هي طريقة صافي القيمة الحالية والمشتقة من نظرية القيمة الرأسمالية لـ (Irving Fisher's). وقد نشر Fisher في عام 1906 "طبيعة رأس المال والدخل"، وذكر أن رسملة الدخل المستقبلي تعني خصم الدخل المستقبلي. وفي عام 1930، أنشأ Fisher نموذجًا مخصصًا للعائدات المستقبلية (Yan et al, 2020: 52).

وتُعد صافي القيمة الحالية (NPV) مقياساً للجدوى الاقتصادية للإستثمار؛ وتشير القيمة الحالية الصافية الموجبة إلى إن الإستثمار إيجابي وذو جدوى اقتصادية ومربحاً، بينما تشير القيمة الحالية الصافية السالبة إلى أنه غير مجد اقتصادياً وغير مربح (Abdelhady, 2021: 5).

ويتم تحديد NPV على النحو الآتي (Sisodia et al, 2020: 6):

$$NPV = \frac{cf1}{(1+r)^1} + \frac{cf2}{(1+r)^2} + \frac{cf3}{(1+r)^3} + \frac{cf4}{(1+r)^4} + \dots - cf$$

22

حيث إن :

CF : هو صافي التدفقات النقدية لكل سنة

CF₀ : قيمة الإستثمار الأولي

I : معدل الخصم

n : عدد السنوات

ويُعد استخدام (NPV) أحد الأساليب لتقييم الإستثمارات الطويلة الأجل للتأكد من أن هل الإستثمار يحقق تدفقات نقدية تزيد عن قيمة الإستثمار فهو يقيس مقدار رأس المال الذي سيعود الإستثمار به بمعدل خصم معين من خلال جمع إجمالي النفقات و طرحها من إجمالي الدخل، وبالتالي فهو يقدر

الفائدة التي سيحصل عليها المصرف من الاستثمار وتُعد طريقة تقييم لقياس جاذبية الإستثمار (Chizmar et al, 2020:4).

ومن مزايا DCF (Dória, 2021: 28):

- 1- مرن لإجراء التغييرات.
- 2- يراعي التوقعات المستقبلية .
- 3- يأخذ بنظر الاعتبار أداء السوق (من خلال زيادة العائد على السوق).

3. نسبة توبين Q:

يُفضل استخدام نسبة توبين Q للتقييم نظرًا لسهولة احتسابها وهي نسبة القيمة السوقية لرأس المال الحالي إلى تكلفة استبداله (Ang & Beck, 2000: 28). وقد طور جيمس توبين من جامعة ييل والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ، نسبة Tobin Q والتي سميت بإسمه وإشتهر بها، وتستخدم هذه النسبة كأسلوب لقياس أداء المصارف وهي مفيدة أيضًا لقرارات الإستثمار Lalitha (et al, 2020: 2596). وتوضح هذه النسبة كيف يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر على الاقتصاد من خلال تأثيرها على تقييم الأسهم (الأسهم). وحسب وصف Tobin q على أنها القيمة السوقية للمصارف مقسومة على تكلفة استبدال رأس المال. فإذا كانت q عالية ، يكون سعر السوق للمصارف مرتفعًا بالنسبة لتكلفة استبدال رأس المال ، ورأس المال الأصول الجديدة رخيص بالنسبة للقيمة السوقية لها. ويمكن للمصارف بعد ذلك إصدار الأسهم والحصول على سعر مرتفع مقابل تكلفة الأصول التي يشترونها. وسيرتفع الإنفاق الاستثماري لأن المصارف تستطيع شراء الكثير من السلع الاستثمارية الجديدة بقليل من الأسهم. وعلى العكس من ذلك ، عندما تكون q منخفضة ، لن تشتري المصارف سلعا استثمارية جديدة لأن القيمة السوقية لها منخفضة بالنسبة لتكلفة رأس المال. فإذا كانت المصارف ترغب في الحصول على رأس مال عندما يكون q منخفضًا ، فيمكنها شراء أصول أخرى بسعر رخيص. وعندئذٍ سيكون الإنفاق الاستثماري في شراء أصول استثمارية جديدة منخفضًا للغاية. ونظرية توبين تُقدم تفسيراً جيداً لمعدل الإنفاق الاستثماري المنخفض للغاية خلال فترة الكساد الكبير. في تلك الفترة انهارت أسعار الأسهم وانخفضت أسعارها إلى مستويات منخفضة غير مسبوقة. جوهر هذه المناقشة هو توضيح وجود رابط بين Tobin s q والإنفاق الاستثماري. ولكن كيف يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر على أسعار الأسهم؟ بكل بساطة ، عندما تكون السياسة النقدية توسعية ، يجد الجمهور أن لديه أموالاً أكثر مما يريد ، وبالتالي يتخلص منه من خلال الإنفاق (Mishkin, 2011,654)

كما تُعرّف نسبة Tobin's Q على أنها نسبة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمصرف إلى تكلفة استبدال أصوله، وبالتالي فقد تم استخدامها في الأبحاث السابقة كبديل للأداء طويل الأجل وتم استخدام مجموع القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية للمطلوبات مقسومة على القيمة الدفترية للأصول (نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية) كنسبة Q (Sawada, 2013: 10). وتُعد نسبة توبين أفضل طريقة لتقييم الأسهم وتُعرّف كذلك بأنها نسبة القيمة السوقية إلى رأس مال المصرف (Yang & Gan, 2021: 6) أي كما في المعادلة الآتية:

$$\frac{V(K)}{K} = q(k)$$

23

حيث إن:

(K) يمثل رأس مال

V(K) قيمة المصرف

بينما يوضح هامش توبين q هو (Tobin's marginal) والمعروف باسم سعر الظل لرأس المال:

$$E'(K) = qm(K)$$

24

وذلك يعني إن الزيادة في قيمة حقوق الملكية الناتجة عن زيادة وحدة واحدة من رأس المال المادي. ومن الواضح أن هامش توبين Q يكشف عن فرص الاستثمار المستقبلية للمصارف، لكنه غير قابل للرصد. لذلك يجد الباحثون إن نسبة توبين Q متغير قوي وتقريبي لقياس فرص الاستثمار (Bolton et al, 2011: 1575). كما وضح (De Nicolo & Zotova, 2021: 1) إن Tobin Q هي نسبة القيمة السوقية للأصول إلى القيمة الدفترية للأصول، حيث يمثل الأخير تكاليف استبدال الأصول. وتكون عادة في نهاية العام ويتم احتساب القيمة السوقية للأصول على أنها القيمة السوقية لحقوق الملكية بالإضافة إلى القيمة الدفترية للأصول ناقصاً القيمة الدفترية لحقوق الملكية (Ibrahim, 2021: 4473) (Rjiba et al, 2020:4). كما في صيغة المعادلة الآتية (Figlioli & Lima, 2020: 94):

$$Q = \frac{(AT_{it} + MV_{it} - Equity_{it})}{TA_{it}}$$

25

حيث:

TA = القيمة الدفترية للأصول

MV = القيمة السوقية لحق الملكية

Equity = القيمة الدفترية لحق الملكية ، المصرف j ، للفترة t .

وتُعد قيمة المصرف مثلاً على ثقة الافراد لممارسته العمل التجاري و خوضه عدداً من الانشطة لسنوات وبذلك ينعكس في قيمة السندات والاسهم وحقوق الملكية (Sianturi et al, 2020:2556) وتحسب قيمة Tobin Q على النحو الآتي:

$$Q = \frac{MV+DA}{TA}$$

26

حيث:

Q = هي قيمة المصرف

MV = هي القيمة السوقية لحقوق الملكية (سعر السوق \times عدد الأسهم)

DA = هي القيمة الدفترية الإجمالية للديون

TA = هي إجمالي الأصول

Tobin's Q = Equity market value+ Liabilities Book value/ Equity book value+

27

Tobin's Q = القيمة السوقية لحق الملكية + القيمة الدفترية للخصوم / القيمة الدفترية لحق الملكية + القيمة الدفترية للخصوم
(Rolle et al, 2020: 81)

وتُظهر قيمة Tobin's Q الأكبر من 1 أن قيمة المصرف أكثر من قيمة التكلفة المعلنة للأصول وهو يوضح أن الأرباح التي حققها المصرف ستكون أكبر من تكلفة الأصل، لذلك، سيكون الاستثمار الإضافي فيها منطقيًا. وفي حالة أخرى تعني قيمة Tobin's Q الأقل من 1 أن القيمة السوقية أقل من القيمة المعلنة للأصول مما يعني في النهاية أنها ستكون أكثر عند استبدال أصول المصرف من القيمة الفعلية لأصولها ومن الأفضل بيع أصولها بدلاً من استخدام الأصول. وستكون الحالة المثالية عندما يكون المصرف في حالة توازن عندما تكون نسبة Q لـ Tobin مساوية للواحد (Rolle et al, 2020: 81). وتوضح النسبة العالية والأكبر من 1 على أن هناك فرص استثمار أفضل ولديها إمكانات نمو أعلى وتشير كذلك إلى أن الإدارة حققت أداءً جيداً ونجحت في قيادة أصولها (Wolfe & Sauaia, 2003: 157). وتزداد فيها احتمالية نمو المصرف وذلك

يحدث لأن القيمة السوقية الأكبر قد تؤدي إلى زيادة اهتمام المستثمرين بامتلاك أسهم المصرف (Pamungkas, & Muflih, 2020:538). وذكر (Mediyanti et al, 2021,) (244) إن انخفاض نسبة Tobin's Q عن 1 تعني إن الأصل مقوم بأقل من قيمته الحقيقية وهذا يدل على فشل الإدارة في إدارة أصولها وإن إمكانيات النمو الاستثماري لها منخفضة.

ووفقاً لنظرية Tobin's Q ، فإن المدير المثالي يستطيع من زيادة القيمة السوقية للمصرف لرأس ماله المستثمر ، مما يؤدي إلى تحسين سعر حصة السوق وقيمة إجمالي الأصول المادية للمصرف (Ishaq et al, 2021:427).

وفي هذه الدراسة سيتم اعتماد حساب القيمة السوقية والتي تحدد من خلال عدد الاسهم مضروباً في سعر السهم (Zach et al, 2020: 2) وفق الصيغة أدناه:

28

القيمة السوقية = سعر السهم (سعر الإغلاق) × عدد الاسهم

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي للدراسة

المبحث الاول : وصف وتحليل متغيرات الدراسة

المبحث الثاني : اختبار الفرضيات

الفصل الثالث:

الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد

يتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي لاختبار فرضيات الدراسة وينقسم الى مبحثين هما :

1- المبحث الاول : ويتضمن وصف وتحليل متغيرات الدراسة لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ويبلغ عددها (10) مصارف وللمدة (2005-2019) وبالاستناد الى بيانات الدراسة الموصوفة في منهجية الدراسة.

وتم اعتماد المعادلات الآتية:

أ. مؤشر التنوع المصرفي :

$$Asset\ diversity\ (AD) = 1 - \left| \frac{net\ loans - other\ earning\ assets}{total\ earning\ assets} \right|$$

(Laeven & Levine,2007: 13)

ب. مؤشر كفاية رأس المال: ويتضمن ثلاث مؤشرات وحسب معايير بازل III وهي:

• CAR

$$Capital\ Adequacy\ Ratio\ (CAR) = \frac{(Tier-I + Tier-II)}{Risk\ Weighted\ Assets\ (RWA)}$$

. (Al-Ansary & Hafez, 2015: 1166)

• مؤشر نسبة تغطية السيولة:

$$LCR = \frac{The\ amount\ of\ liquid\ asset}{The\ amount\ of\ short\ term\ debt}$$

(Gao, 2013: 70)

• مؤشر صافي التمويل المستقر:

$$NSFR = \frac{respectively, bank\ capital\ and\ long\ term\ debt}{Loan}$$

(Gao, 2013: 71)

ت. مؤشر القيمة السوقية:

$$MV = The\ share\ price * Number\ of\ Shares$$

(Zach et al, 2020: 4)

2- المبحث الثاني: ويتناول الاختبار الإحصائي لمتغيرات الدراسة.

المبحث الأول: وصف وتحليل متغيرات الدراسة.

يتناول هذا المبحث الوصف والتحليل المالي للتنوع المصرفي وكفاية رأس المال وفق إتفاقية بازل III ونسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر بالإضافة الى القيمة السوقية. وقد تم حساب هذه المتغيرات لكل مصرف وعلى النحو الآتي:

أولاً: مصرف بغداد

جدول (3-5) النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف بغداد.

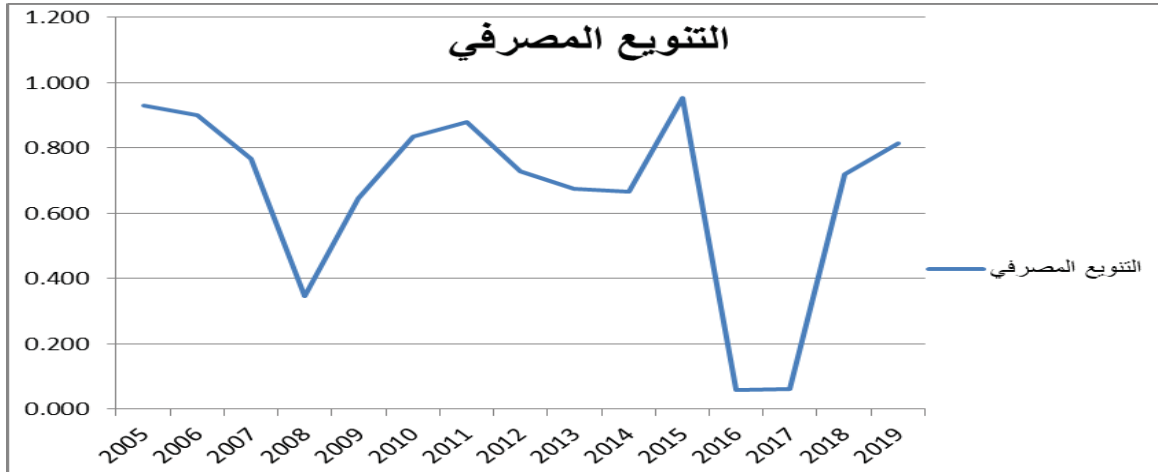
السنوات	التنوع	CAR	LCR	NSFR	القيمة السوقية
2005	0.929	0.370	6.566	4.476	11.530
2006	0.899	0.580	6.728	6.824	11.025
2007	0.765	0.595	3.571	5.599	11.215
2008	0.347	0.735	4.819	9.991	11.188
2009	0.645	0.490	5.185	8.742	11.319
2010	0.835	0.250	1.716	3.055	11.253
2011	0.880	0.370	2.247	4.044	11.594
2012	0.729	0.550	1.968	5.584	11.498
2013	0.673	0.590	2.298	5.499	11.712
2014	0.665	0.575	2.171	5.121	11.588
2015	0.954	0.640	4.799	5.433	11.466
2016	0.058	0.887	1.857	3.879	11.357
2017	0.062	1.033	1.149	2.934	11.183
2018	0.720	1.270	2.530	3.260	10.860
2019	0.813	0.640	2.170	2.110	10.875
الوسط الحسابي	0.665	0.638	3.318	5.103	11.311
MAX	0.954	1.270	6.728	9.991	11.712
MIN	0.058	0.250	1.149	2.110	10.860
S.D	0.287	0.262	1.829	2.157	0.260

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نشرات سوق العراق للأوراق المالية ونشرات البنك المركزي.

من الجدول (3-5) المتمثل بالقيم المستخرجة للتنوع المصرفي وكفاية رأس المال ونسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر والقيمة السوقية يظهر ما يأتي:-

- 1- **التنوع المصرفي:** حسب الجدول نجد أن متوسط التنوع لمصرف بغداد هو (0.665) وقد حقق المصرف اعلى نسبة للتنوع والتي بلغت (0.954) سنة 2015 ، بسبب زيادة الاستثمارات حيث بلغت (258,837,884,000) دينار بينما بلغت اقل نسبة (0.058) في سنة 2016 ، وذلك نتيجة انخفاض استثماراتها والتي بلغت (5,864,988,000) في تلك السنة، وكانت نسب التنوع للمصرف لإحدى عشر سنة أعلى من المتوسط في حين كانت أقل من المتوسط السنوات (2008 و 2009) بسبب الإرهاب وكذلك بسبب الازمة المالية في السنوات (2016 و 2017).

ونلاحظ من خلال المعادلة ان هناك علاقة بين التنوع وبسط المعادلة (القروض والإستثمارات) فكلما كان الفرق صغير بين القروض والاستثمارات كلما زاد التنوع والعكس صحيح، كما هو واضح في سنة 2016 وسنة 2017 على التوالي. ويبين الجدول ايضا ان الانحراف المعياري فقد بلغ 0.287 ، ويبين الشكل (7-3) الاتجاه العام لمنحنى التنوع خلال مدة الدراسة.



شكل (7-3) مؤشر التنوع المصرفي لمصرف بغداد للمدة من (2005-2019)

2- كفاية راس المال CAR

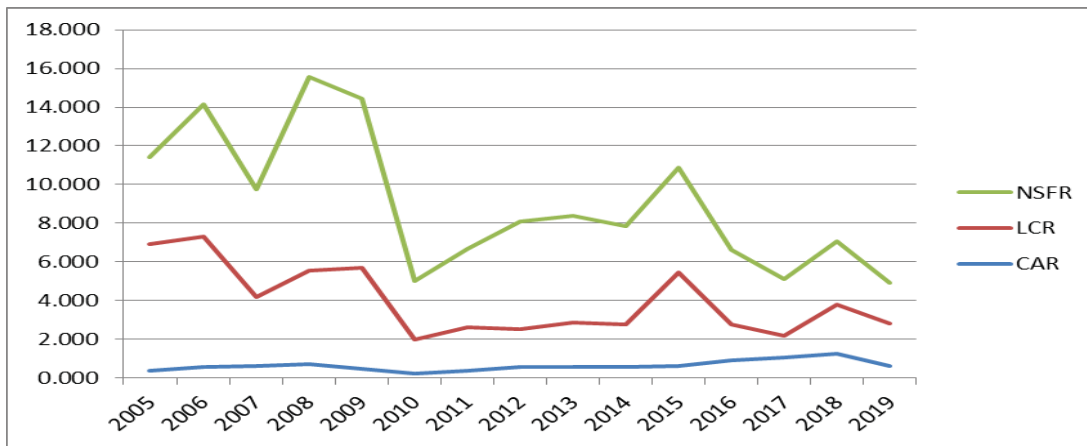
سجل مصرف بغداد وحسب الجدول (5-3) متوسط نسبة كفاية راس المال والبالغة (0.638)، وكانت اعلى نسبة له في سنة 2018 وبلغت (1.270) وحسب تقارير نشرات المصرف لعام (2018) ذكر إن المصرف قد سعى للمحافظة على مستوى نسبة CAR بنسب تتجاوز مؤشرات المتطلبات العالمية ومتطلبات البنك المركزي العراقي وذلك لخصوصية الوضع العام في السوق العراقي، وبلغت أدنى نسبة له (0.250) في سنة 2010، أما الانحراف المعياري فبلغ (0.262).

3- نسبة تغطية السيولة LCR:

يوضح الجدول إن الوسط الحسابي لنسبة (LCR) بلغ (3.313)، وإن اعلى نسبة له بلغت (6.728) في سنة (2006) وذلك لارتفاع الموجودات العالية السيولة نسبة للودائع قصيرة الاجل فالمصرف يحتفظ بسيولة عالية لتجنب مخاطر السيولة، وكانت ادنى نسبة له في سنة (2017) حيث بلغت (1.149) لإنخفاض موجوداته السائلة، وبإنحراف معياري مقداره (1.829).

4- نسبة صافي التمويل المستقر NSFR :

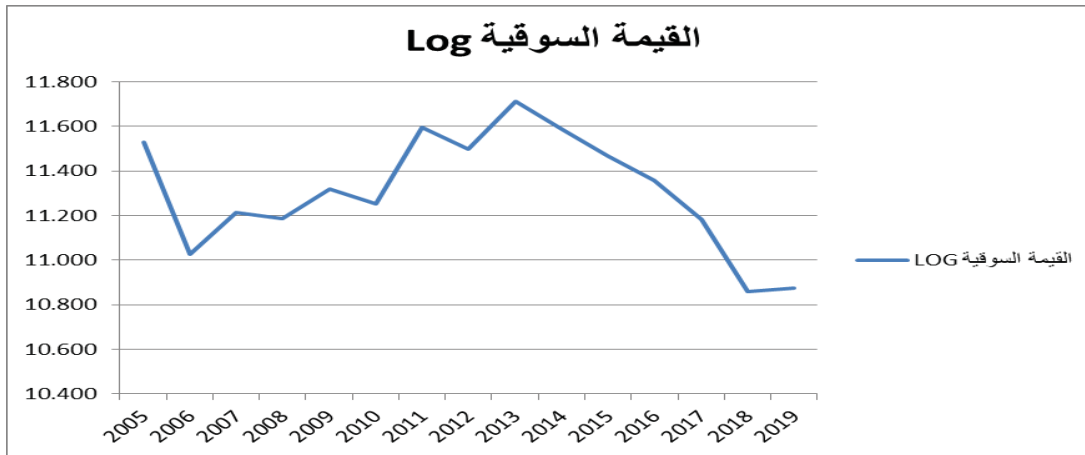
من الجدول (3-5) يتبين إن المصرف قد حقق أعلى نسبة (NSFR) والبالغة (9.991) في سنة (2008) بسبب زيادة رأس ماله وديونه طويلة الأجل، وبلغت أدنى نسبة له (2.110) في سنة (2019) حيث عمل على تحسين جودة أصوله ومتابعة تخفيض مبلغ التسهيلات الائتمانية وتعزيز حصته السوقية من ودائع العملاء ، وبلغ متوسط نسبة (NSFR) (5.103) أما الإنحراف المعياري فبلغ (2.157).



شكل(3-8) مؤشرات نسبة كفاية رأس المال لمصرف بغداد للمدة من(2019-2005)

5- القيمة السوقية:

يتبين من الجدول (3-5) إن مصرف بغداد حقق أعلى مؤشر للقيمة السوقية في سنة (2013) وبلغت (11.712) وهذا يدل على زيادة قيمة المصرف بمعنى ان القيمة السوقية أعلى من قيمة موجوداته نظراً لإرتفاع أسعار الأسهم. وبلغت أدنى نسبة له في سنة (2018) وكانت (10.860) وذلك بسبب الظروف السياسية والإقتصادية التي يمر بها البلد وهذه النسبة أدنى من الوسط الحسابي له والبالغة (11.311) وبإنحراف معياري بلغ (0.260).



شكل (3-9) Log القيمة السوقية لمصرف بغداد التجاري للمدة من (2019-2005)

ثانياً: المصرف الأهلي

جدول (3-6) النتائج المالية لمتغيرات الدراسة للمصرف الأهلي العراقي.

القيمة السوقية	NSFR	LCR	CAR	التنوع	السنوات
10.995	16.901	10.593	1.330	0.347	2005
10.419	5.571	7.417	1.510	0.993	2006
10.419	6.180	5.011	1.650	0.118	2007
10.352	6.514	6.307	1.640	0.762	2008
10.638	5.306	10.250	1.970	0.908	2009
10.607	2.790	7.693	1.240	0.489	2010
10.929	2.867	2.870	1.960	0.500	2011
10.924	3.551	2.662	1.330	0.056	2012
11.096	3.432	2.852	1.042	0.442	2013
11.352	2.848	2.934	1.115	0.154	2014
11.138	2.340	3.003	1.169	0.018	2015
11.011	3.828	3.619	1.032	0.040	2016
11.070	0.980	1.220	1.067	0.037	2017
10.929	1.080	1.240	0.829	0.520	2018
11.183	1.000	1.740	0.582	0.513	2019
10.871	4.346	4.627	1.298	0.393	الوسط الحسابي
11.352	16.901	10.593	1.970	0.993	MAX
10.352	0.980	1.220	0.582	0.018	MIN
0.309	3.909	3.110	0.392	0.322	S.D

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نشرات سوق العراق للأوراق المالية ونشرات البنك المركزي.

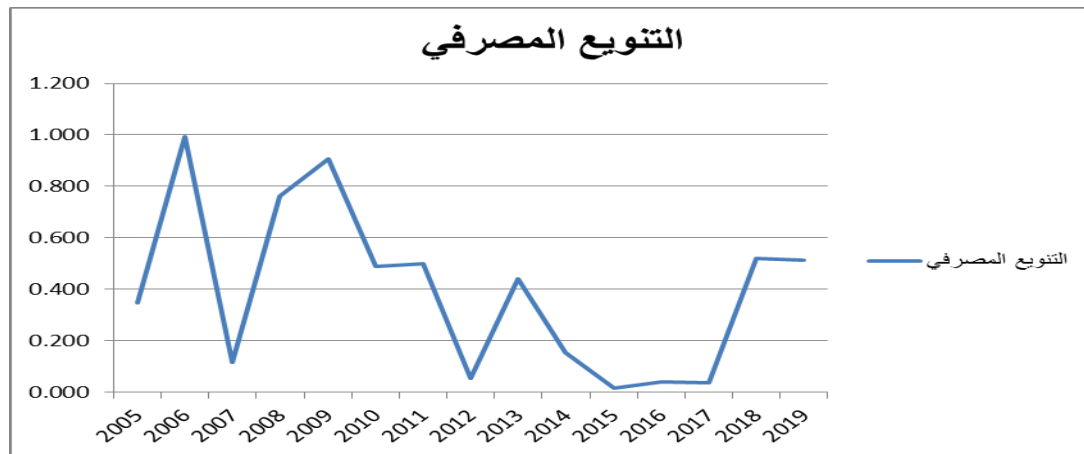
من الجدول (3-6) المتمثل بالقيم المستخرجة للتنوع المصرفي وكفاية رأس المال ونسبة تغطية

السيولة وصافي التمويل المستقر والقيمة السوقية يظهر ما يأتي:-

1- **التنوع المصرفي:** حسب الجدول نجد أن متوسط التنوع للمصرف الأهلي هو (0.393) وقد حقق المصرف أعلى نسبة للتنوع والتي بلغت (0.993) سنة 2006 ، بسبب زيادة الاستثمارات حيث بلغت (7,122,745,194) دينار بينما بلغت أقل نسبة (0.018) في سنة 2015 ، وذلك نتيجة انخفاض استثماراتها والتي بلغت (1630747519) ، ومن الجدول نلاحظ أن نسب التنوع للمصرف لسبع سنوات أعلى من المتوسط في حين كانت السنوات (2005 و 2007 و 2012 و 2014 و 2016 و 2017) أقل من المتوسط .

وفي ضوء نتائج معادلة التنوع نجد أن هناك علاقة بين التنوع وبسط المعادلة (القروض والإستثمارات) فكلما كان الفرق صغير بين القروض والاستثمارات كلما زاد التنوع والعكس صحيح.

ويبين الجدول أيضاً ان الانحراف المعياري بلغ (0.322) ، ويبين الشكل (3-10) الاتجاه المتذبذب لمنحنى التنوع خلال مدة الدراسة.



شكل (3-10) مؤشر التنوع المصرفي للمصرف الأهلي العراقي للمدة من (2019-2005)

2- كفاية راس المال CAR

سجل المصرف الأهلي وحسب الجدول (3-6) متوسط نسبة كفاية راس المال والبالغة (1.298)، وكانت أعلى نسبة له في سنة (2009) وبلغت (1.970) وحسب تقارير نشرات المصرف لعام (2009) تعتبر النسبة المذكورة عالية فيها علماً إن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي هي (15%) وبموجب قانون المصارف رقم (94) وبموجب مقررات بازل هي (8%). ويلاحظ إن المصرف قد سعى للمحافظة على مستوى نسبة CAR بنسب تتجاوز مؤشرات المتطلبات العالمية

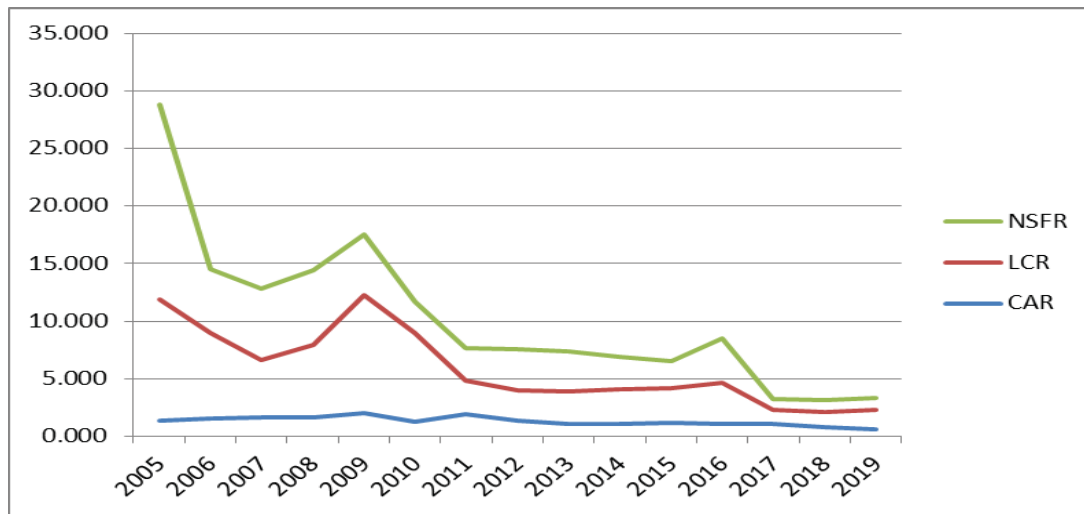
ومتطلبات البنك المركزي العراقي وذلك لخصوصية الوضع العام في السوق العراقي، وبلغت أدنى نسبة له (0.582) في سنة 2018، أما الانحراف المعياري فبلغ (0.392).

3- نسبة تغطية السيولة LCR:

يوضح الجدول إن الوسط الحسابي لنسبة (LCR) بلغ (4.627)، وإن أعلى نسبة له بلغت (10.593) في سنة (2005) وذلك لارتفاع الموجودات السائلة عالية الجودة نسبة للودائع قصيرة الاجل وهو كإجراء إستباقي للكشف عن حجم سيولة المصرف ومدى قدرته على مواجهة التزاماته في الاجل القصير في ظل هيكل موجوداته ومطلوباته. وكانت ادنى نسبة له في سنة (2017) حيث بلغت (1.220) لإنخفاض موجوداته السائلة وهذه النسبة اعلى من الحد الادنى وفق مقررات بازل III والبالغ (70%) لسنة 2017، وبإنحراف معياري مقداره (3.110).

4- نسبة صافي التمويل المستقر NSFR :

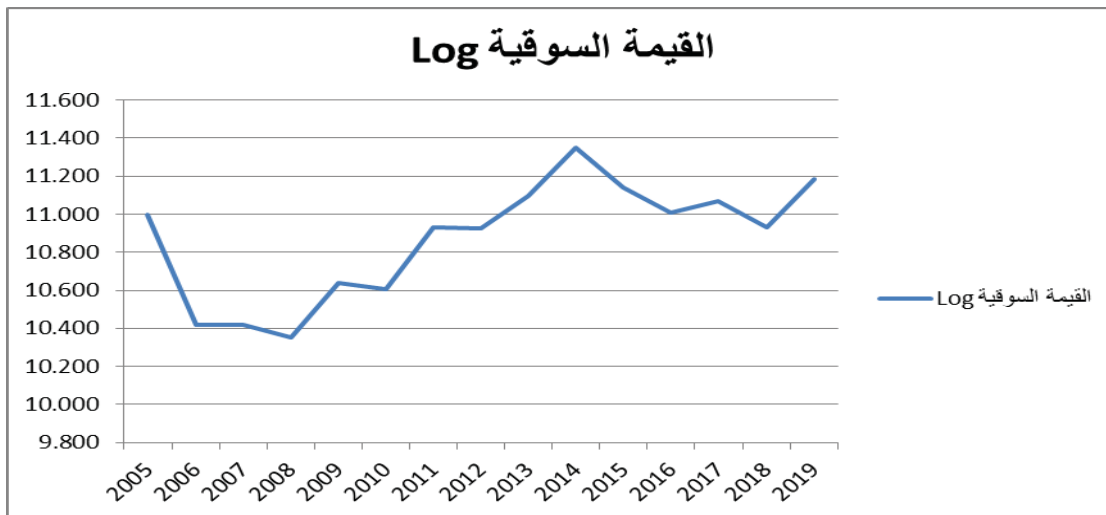
من الجدول (3-6) يتبين إن المصرف قد حقق أعلى نسبة (NSFR) والبالغة (16.901) في سنة (2005) كإجراء إستباقي رقابي للمصرف للكشف عن حجم سيولة المصرف ومدى قدرتها على مواجهة الالتزامات في الاجل الطويل في ظل هيكل موجودات ومطلوبات المصرف، وبلغت أدنى نسبة له (0.980) في سنة (2017) لإنخفاض حقوق المساهمين (رأس المال والاحتياطيات)، وفي نفس الوقت إرتفعت ودائع العملاء فالاستراتيجيات التي يتبناها المصرف والخدمات المميزة والمتنوعة التي يقدمها للعملاء منحه ميزة تنافسية في تلبية إحتياجات العملاء وبما يسهم في تطوير أعماله. وعمل المصرف على تحسين جودة اصوله ومتابعة تخفيض مبلغ التسهيلات الائتمانية وتعزيز حصته السوقية من ودائع العملاء ، وهذه النسبة اعلى من الحد الادنى وفق مقررات بازل III والبالغ (100%)، وبلغ متوسط نسبة (NSFR) (4.346) أما الإنحراف المعياري فبلغ (3.909).



شكل (3-11) مؤشرات كفاية رأس المال للمصرف الاهلي للمدة من (2019-2005)

5- القيمة السوقية:

يوضح الجدول (3-6) إن المصرف الاهلي حقق أعلى مؤشر للقيمة السوقية في سنة (2014) وبلغت (11.352) وهذا يدل على زيادة قيمة المصرف بمعنى ان القيمة السوقية أعلى من قيمة موجوداته نظراً لإرتفاع أسعار الأسهم. وبلغت أدنى نسبة له في سنة (2008) وكانت (10.352) وذلك بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد وهذه النسبة أدنى من الوسط الحسابي له والبالغة (10.871) وبإنحراف معياري بلغ (0.309).



شكل (3-12) مؤشر Log القيمة السوقية للمصرف الاهلي العراقي التجاري للمدة من (2019-2005)

ثالثاً: مصرف الاستثمار

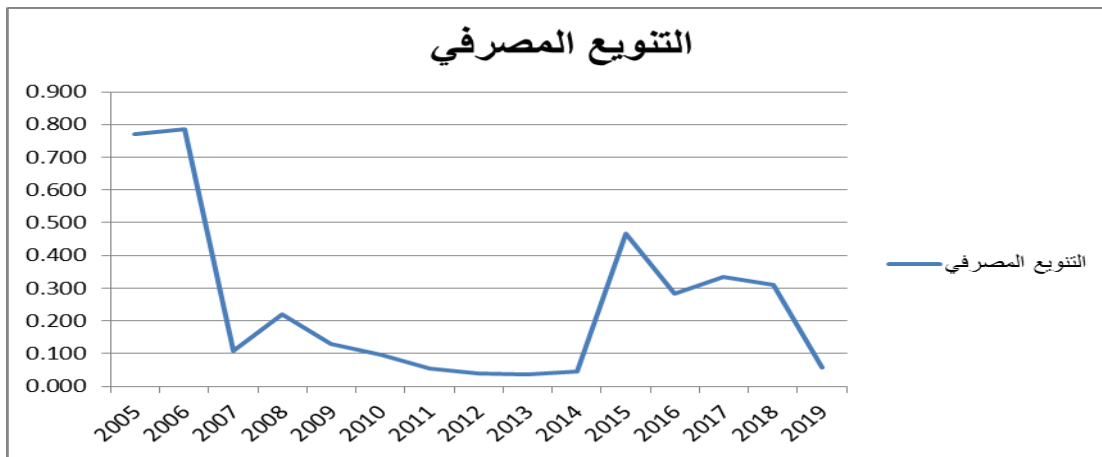
من الجدول (3-7) والمتمثل بالقيم المستخرجة للتنوع المصرفي وكفاية رأس المال ونسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر والقيمة السوقية يظهر ما يأتي:-

1- **التنوع المصرفي:** حسب الجدول نجد أن متوسط التنوع لمصرف الاستثمار هو (0.249) وقد حقق المصرف أعلى نسبة للتنوع والتي بلغت (0.785) سنة 2006 ، بسبب زيادة الاستثمارات حيث بلغت (65,929,779,000) دينار بينما بلغت أقل نسبة (0.035) في سنة 2013 ، وذلك نتيجة انخفاض استثماراتها والتي بلغت (4,250,028,000) ، وكانت نسب التنوع للمصرف أعلى من المتوسط للسنوات (2005، 2006) على التوالي ثم للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018) ، في حين كانت السنوات منذ عام 2007 وحتى عام 2014 أقل من المتوسط ثم ارتفعت نسبة التنوع وعاودت الانخفاض في سنة 2019 لتبلغ (0.059) .
ويبين الجدول أيضاً ان الانحراف المعياري فقد بلغ (0.251) ، ويبين الشكل أدناه إتجاه منحنى التنوع خلال مدة الدراسة.

الجدول (3-7) النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف الاستثمار العراقي.

السنوات	التنوع المصرفي	CAR	LCR	NSFR	القيمة السوقية
2005	0.772	0.710	1.863	1.928	10.989
2006	0.785	0.510	2.322	2.107	10.587
2007	0.108	0.780	3.477	4.464	10.587
2008	0.221	0.587	3.827	11.384	10.595
2009	0.131	0.780	3.288	7.026	10.907
2010	0.095	0.490	3.064	2.588	10.969
2011	0.054	0.630	2.584	2.291	10.978
2012	0.038	0.640	3.024	1.882	11.004
2013	0.035	0.630	2.755	1.833	11.176
2014	0.046	0.930	4.411	2.978	11.398
2015	0.467	1.520	3.815	3.692	11.230
2016	0.282	1.300	1.260	1.500	11.176
2017	0.333	1.390	3.000	3.100	11.021
2018	0.311	1.220	1.860	2.710	10.845
2019	0.059	1.020	1.930	1.940	10.829
الوسط الحسابي	0.249	0.876	2.832	3.428	10.953
MAX	0.785	1.520	4.411	11.384	11.398
MIN	0.035	0.490	1.260	1.500	10.587
S.D	0.251	0.337	0.874	2.606	0.240

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نشرات سوق العراق للأوراق المالية ونشرات البنك المركزي.



شكل (3-13) مؤشر التنوع المصرفي لمصرف الإستثمار العراقي للمدة من (2019-2005)

2- كفاية راس المال CAR

سجل مصرف الإستثمار وحسب الجدول (3-7) متوسط نسبة كفاية راس المال والبالغة (0.876)، وكانت اعلى نسبة له في سنة 2015 وبلغت (1.520) وحسب تقارير نشرات المصرف لعام (2015) وضحت إن نسبة CAR كانت عالية نسبياً وهي أعلى من الحد الأدنى من إجمالي الموجودات محسوبة على أساس أوزان المخاطر التي حددها نظام معايير كفاية رأس المال المنصوص عليه بموجب قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والبالغ (12%). وبلغت أدنى نسبة له (0.490) في سنة 2010، أما الانحراف المعياري فبلغ (0.337).

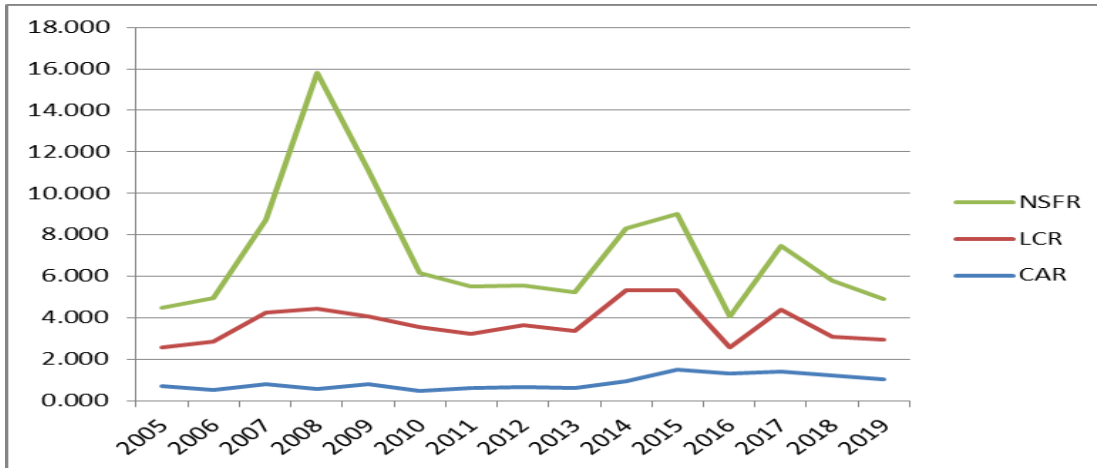
3- نسبة تغطية السيولة LCR:

يوضح الجدول إن الوسط الحسابي لنسبة (LCR) بلغ (2.832)، وإن اعلى نسبة له بلغت (4.411) في سنة (2014) وذلك لارتفاع الموجودات العالية السيولة نسبة للودائع قصيرة الاجل فالمصرف يحتفظ بسيولة عالية لمواجهة الصدمات عند حدوث تقلبات لتلبية إحتياجات الزبائن دون أي تعثر وقد وضحت نشرات المصرف لسنة 2014 إن المصرف قام بتقليص بعض الأنشطة بسبب الظروف الصعبة الإستثنائية التي يخشى منها التعثر وعدم القدرة على الوفاء. وكانت ادنى نسبة له في سنة (2016) حيث بلغت (1.260) وبإنحراف معياري مقداره (0.874).

4- نسبة صافي التمويل المستقر NSFR :

من الجدول (3-7) يتبين إن المصرف قد حقق أعلى نسبة (NSFR) والبالغة (11.384) في سنة (2008) بسبب زيادة راس ماله وديونه طويلة الأجل، وبلغت أدنى نسبة له (1.500) في

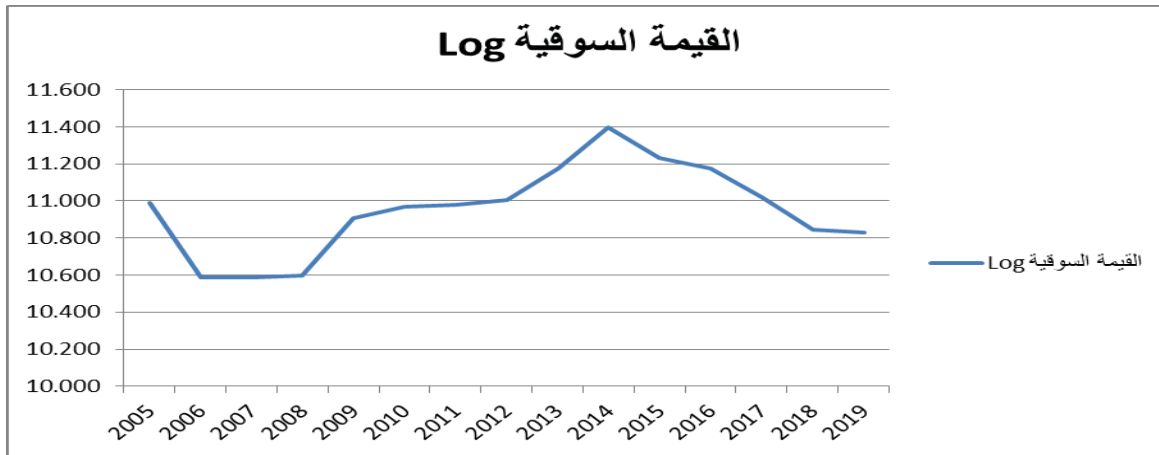
سنة (2016) حيث عمل على تحسين جودة أصوله ومتابعة تخفيض مبلغ التسهيلات الائتمانية وتعزيز حصته السوقية من ودائع العملاء ، وبلغ متوسط نسبة (NSFR) (3.428) أما الانحراف المعياري فبلغ (2.606). كما هو واضح في الشكل (14-3).



شكل (14-3) مؤشرات نسبة كفاية رأس المال لمصرف الإستثمار للمدة من (2005-2019)

5- القيمة السوقية:

يتبين من الجدول (7-3) إن مصرف الاستثمار حقق أعلى مؤشر للقيمة السوقية في سنة (2014) وبلغت (11.398) وهذا يدل على زيادة قيمة المصرف بمعنى ان القيمة السوقية أعلى من قيمة موجوداته نظراً لإرتفاع أسعار الأسهم. وبلغت أدنى نسبة له في سنوات 2006 و2007 على التوالي وكانت (10.587) وذلك بسبب الوضع الامني وما أصاب الاقتصاد بالشلل وانعكس ذلك على قيمة الاسهم وإنخفاض حجم التداول وتوجه الكثير من المستثمرين للاستثمارات في حسابات التوفير والودائع لارتفاع سعر الفائدة. وهذه النسبة أدنى من الوسط الحسابي له والبالغة (10.953) وبانحراف معياري بلغ (0.240).



شكل (3-15) مؤشرات Log القيمة السوقية لمصرف الإستثمار للمدة من (2005-2019)

رابعاً: مصرف الخليج

الجدول (3-8) النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف الخليج التجاري.

القيمة السوقية	NSFR	LCR	CAR	التنوع المصرفي	السنوات
10.849	4.724	3.001	0.520	0.979	2005
10.479	4.566	2.911	0.653	0.884	2006
10.525	8.092	4.108	0.420	0.388	2007
10.559	11.233	5.005	0.354	0.241	2008
10.954	6.585	3.892	0.590	0.379	2009
10.710	5.901	2.910	0.492	0.485	2010
11.021	4.132	2.953	0.602	0.682	2011
11.054	1.954	1.821	0.515	0.194	2012
11.459	2.534	2.540	0.780	0.424	2013
11.431	2.599	2.483	0.738	0.482	2014
11.185	2.411	3.057	0.745	0.747	2015
11.130	2.100	2.260	0.914	0.656	2016
11.068	2.587	4.125	1.246	0.576	2017
10.756	2.951	4.356	1.310	0.560	2018
10.623	3.357	5.008	1.489	0.589	2019
10.920	4.382	3.362	0.758	0.551	الوسط الحسابي
11.459	11.233	5.008	1.489	0.979	MAX
10.479	1.954	1.821	0.354	0.194	MIN
0.312	2.618	0.988	0.341	0.218	S.D

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نشرات سوق العراق للأوراق المالية ونشرات البنك المركزي.

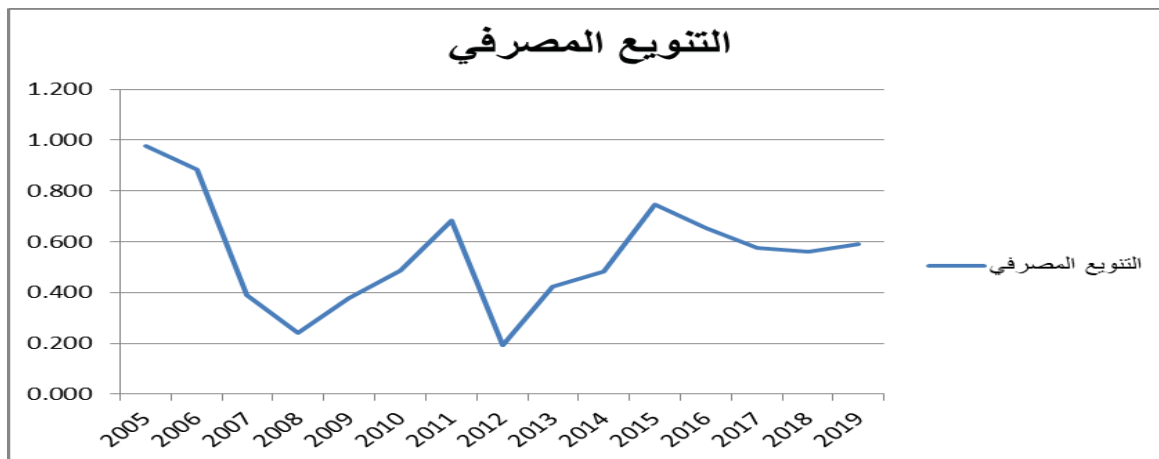
من الجدول (3-8) والتمثل بالقيم المستخرجة للتنوع المصرفي وكفاية رأس المال ونسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر والقيمة السوقية يظهر ما يأتي:-

1- **التنوع المصرفي:** حسب الجدول نجد أن متوسط التنوع لمصرف بغداد هو (0.551)

وقد حقق المصرف اعلى نسبة للتنوع والتي بلغت (0.979) سنة 2005 ، بسبب زيادة الاستثمارات حيث بلغت (8,066,764,137) دينار وكانت قروضها تبلغ

(7,728,699,071) بينما بلغت اقل نسبة (0.194) في سنة 2012 ، وذلك نتيجة انخفاض استثماراتها والتي بلغت (17,944,848,065) مقارنة بإرتفاع قروضها البالغة (167,382,152,208) دينار . وكلما كان الفرق كبير بين (القروض والإستثمارات) كلما دل ذلك على إنخفاض التنويع والعكس صحيح.

ويبين الجدول ايضا ان الانحراف المعياري فقد بلغ (0.218) ، ويبين الشكل (16-3) الاتجاه العام لمنحنى التنويع خلال مدة الدراسة.



شكل (16-3) مؤشر التنويع المصرفي لمصرف الخليج التجاري للمدة من (2005-2019)

2- كفاية راس المال CAR

سجل مصرف الخليج وحسب الجدول (8-3) متوسط نسبة كفاية راس المال والبالغة (0.758)، وكانت اعلى نسبة له في سنة 2019 وبلغت (1.489) وقد وضحت تقارير نشرات المصرف لعام (2019) إن رغم إستمرار الاوضاع الامنية والظروف الاقتصادية الصعبة والحرجة والتي واجهت بلدنا وبصورة خاصة القطاع المصرفي فقد تمكن المصرف وبفضل سمعته الكبيرة من استمرار ثقة الزبائن واستطاع المحافظة على الودائع لانتهاجه إدارة مالية متحفظة تم فيها الموازنة بين السيولة المرتبطة بالودائع . وقد سعى للمحافظة على مستوى نسبة CAR بنسب تتجاوز مؤشرات المتطلبات العالمية ومتطلبات البنك المركزي العراقي وذلك لخصوصية الوضع العام في السوق العراقي، وبلغت أدنى نسبة له (0.354) في سنة 2008، أما الانحراف المعياري فبلغ (0.341). ويظهر الشكل (17-3) الاتجاه المتصاعد لمنحنى CAR.

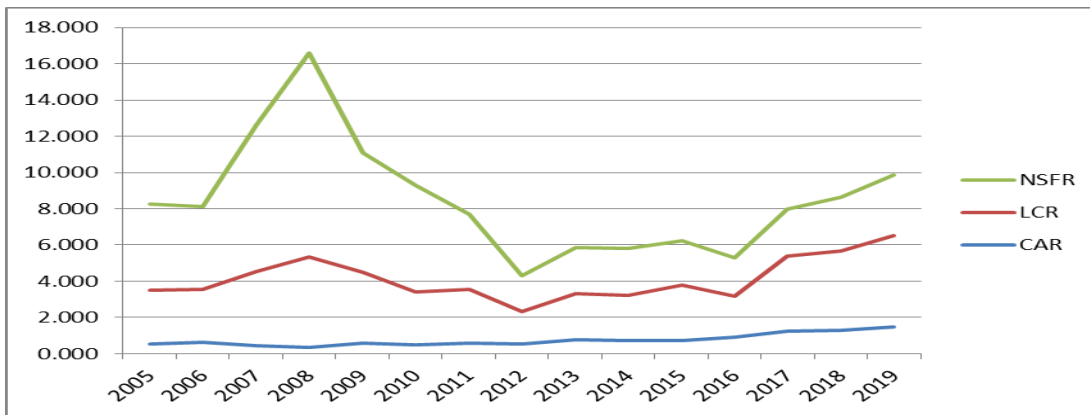
3- نسبة تغطية السيولة LCR:

يوضح الجدول إن الوسط الحسابي لنسبة (LCR) بلغ (3.362)، وإن اعلى نسبة له بلغت (5.008) في سنة (2019) فالسياسة النقدية هي أحد أهم ركائز المصرف الاساسية وأحد

المعايير الرئيسية للتنافس واستقطاب ثقة الجمهور ولذلك ينبغي إعطائها الأولوية في سبيل إحتياجات الزبائن من السحوبات النقدية للودائع على إختلاف أنواعها (جاري – توفير- ودائع لاجل) دون تأثير ذلك على نشاط المصرف وحقاً تفتخر إدارة المصرف بتحقيقها التوازن المطلوب بين السيولة ومتطلبات الزبائن لحصول المصرف على نسبة عالية والتي تنعكس بشكل مباشر مع اطمئنان الزبائن على سحب ودائعهم في أي وقت ودون تحديد حجم المبالغ في حدود رصيدهم المتاح، وكانت ادنى نسبة له في سنة (2012) حيث بلغت (1.821) لإنخفاض موجوداته السائلة، وبإنحراف معياري مقداره (0.988). ومن الواضح حسب الشكل (4-3) الاتجاه المتصاعد لمنحني LCR.

4- نسبة صافي التمويل المستقر NSFR :

من الجدول (3-8) يتبين إن المصرف قد حقق أعلى نسبة (NSFR) والبالغة (11.233) في سنة (2008) بسبب سياسة المصرف في زيادة رأس ماله وديونه طويلة الأجل، وبلغت أدنى نسبة له (1.954) في سنة (2012) حيث عمل على تحسين جودة أصوله ومتابعة تخفيض مبلغ التسهيلات الائتمانية وتعزيز حصته السوقية من ودائع العملاء ، وبلغ متوسط نسبة (NSFR) (4.382) أما الإنحراف المعياري فبلغ (2.618).



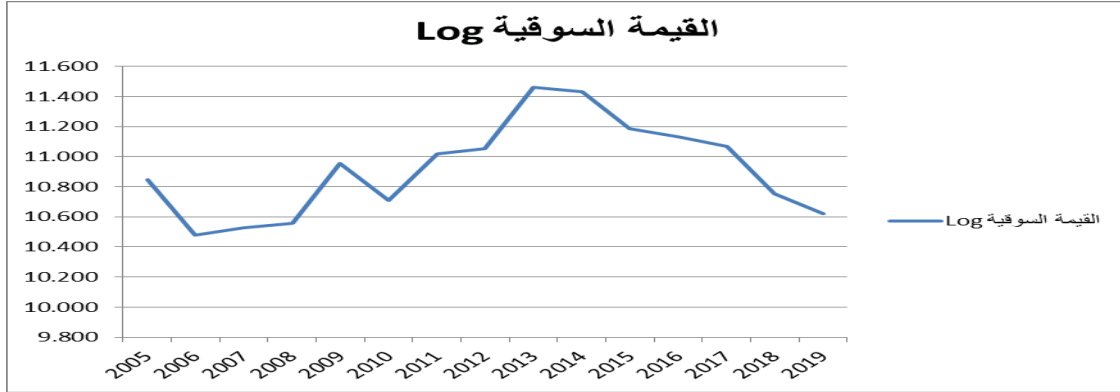
شكل (3-17) مؤشرات نسب كفاية رأس المال لمصرف الخليج التجاري للمدة من (2005-

(2019)

5- القيمة السوقية:

يتبين من الجدول (3-8) إن مصرف الخليج حقق أعلى مؤشر للقيمة السوقية في سنة (2013) وبلغت (11.459) وهذا يدل على زيادة قيمة المصرف بمعنى ان القيمة السوقية أعلى من قيمة موجوداته نظراً لإرتفاع أسعار الأسهم. وبلغت أدنى نسبة له في سنة (2006) وكانت

(10.479) وذلك بسبب الظروف د وهذه النسبة أدنى من الوسط الحسابي له والبالغة (10.920) وبإنحراف معياري بلغ (0.312).



شكل (3-18) مؤشر Log القيمة السوقية لمصرف الخليج التجاري للفترة من (2005-2019)

خامساً: مصرف بابل

الجدول (3-9) النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف بابل.

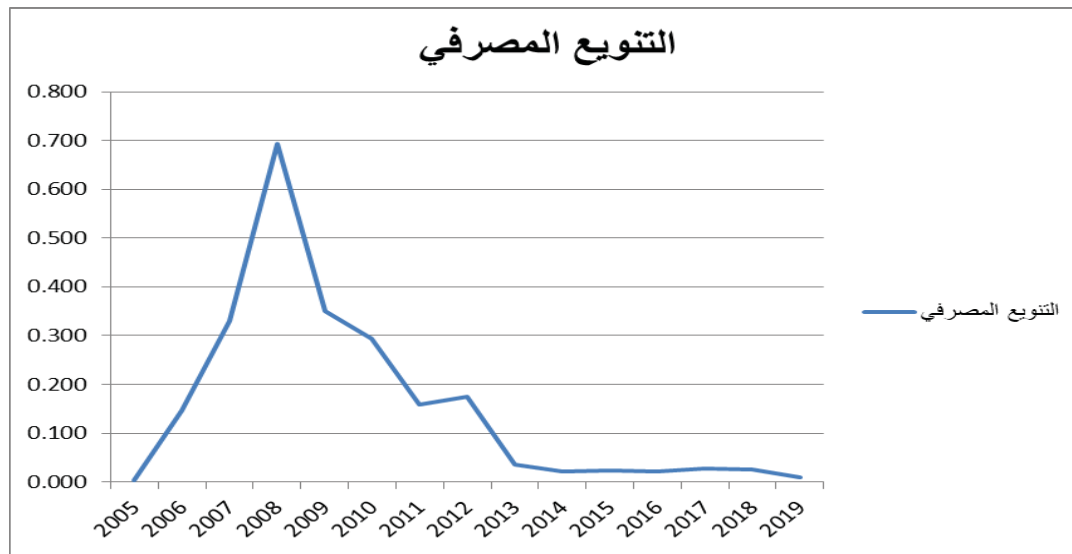
القيمة السوقية	NSFR	LCR	CAR	التنوع المصرفي	السنوات
10.866	2.551	7.440	0.740	0.003	2005
10.477	2.985	6.224	1.280	0.146	2006
10.574	3.863	3.301	1.280	0.329	2007
10.538	12.369	3.269	1.280	0.693	2008
10.942	17.630	4.991	1.550	0.350	2009
10.638	15.063	3.645	1.160	0.294	2010
10.908	6.106	2.681	1.060	0.159	2011
10.892	7.722	3.760	1.500	0.175	2012
11.021	1.761	2.890	1.080	0.035	2013
10.844	1.797	2.858	0.870	0.020	2014
10.860	2.328	5.283	1.111	0.023	2015
10.916	2.367	4.947	1.200	0.021	2016
10.875	2.989	2.867	1.077	0.027	2017
10.677	3.542	0.766	0.912	0.026	2018
10.439	3.667	0.150	0.614	0.009	2019
10.765	5.783	3.671	1.114	0.154	الوسط الحسابي
11.021	17.630	7.440	1.550	0.693	MAX
10.439	1.761	0.150	0.614	0.003	MIN
0.188	5.131	1.904	0.257	0.193	S.D

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نشرات سوق العراق للأوراق المالية ونشرات البنك المركزي.

من الجدول (3-9) والمتمثل بالقيم المستخرجة للتنوع المصرفي وكفاية رأس المال ونسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر والقيمة السوقية يظهر ما يأتي:-

1- **التنوع المصرفي:** يوضح الجدول أن متوسط التنوع لمصرف بابل هو (0.154) وقد حقق المصرف اعلى نسبة للتنوع والتي بلغت (0.693) سنة 2008 ، بسبب زيادة الاستثمارات حيث بلغت (4,054,799,656) دينار بينما بلغت اقل نسبة (0.003) في سنة 2005 ، وذلك نتيجة انخفاض استثماراتها والتي بلغت (35,843,863) ، وقد أشارت النتائج بأن ست سنوات سجلت أعلى من المتوسط.

ويبين الجدول ايضا ان الانحراف المعياري فقد بلغ (0.193) ، ويبين الشكل (19-3) الاتجاه العام لمنحنى التنوع خلال مدة الدراسة.



شكل (19-3) مؤشر التنوع المصرفي لمصرف بابل للمدة من (2005-2019)

2- كفاية رأس المال CAR

سجل مصرف بابل وحسب الجدول متوسط نسبة كفاية رأس المال والبالغة (1.114)، وكانت اعلى نسبة له في سنة 2009 وبلغت (1.550) وذلك لزيادة رأس المال المدفوع ، وبلغت أدنى نسبة له (0.614) في سنة 2019 وهي أعلى من النسبة المحددة بموجب قانون المصارف (12%) كما وضحت نشرات المصرف ان ذلك الانخفاض كان بسبب إنخفاض و توقف نشاط المصرف في جميع المجالات حيث لا يستطيع المصرف تسديد التزاماته المتعلقة بطلبات الزبائن ، أما الانحراف المعياري فبلغ (0.257) .

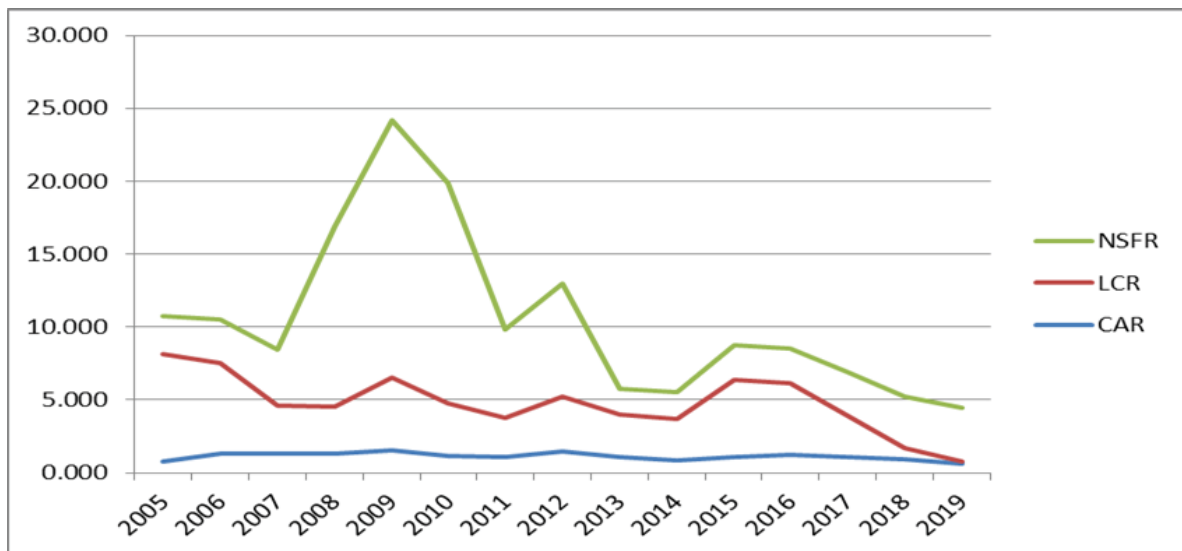
3- نسبة تغطية السيولة LCR:

يوضح الجدول إن الوسط الحسابي لنسبة (LCR) بلغ (3.671)، وإن اعلى نسبة له بلغت (7.440) في سنة (2005) وذلك لارتفاع الموجودات العالية السيولة نسبة للودائع قصيرة الاجل فالمصرف يحتفظ بسيولة عالية لتجنب مخاطر السيولة، وكانت ادنى نسبة له في سنة

(2019) حيث بلغت (0.150) لانخفاض السيولة النقدية لديه، وإن الانحراف معياري مقداره (1.904). ويظهر الشكل (20-3) التذبذب الواضح لنسبة (LCR).

4- نسبة صافي التمويل المستقر NSFR :

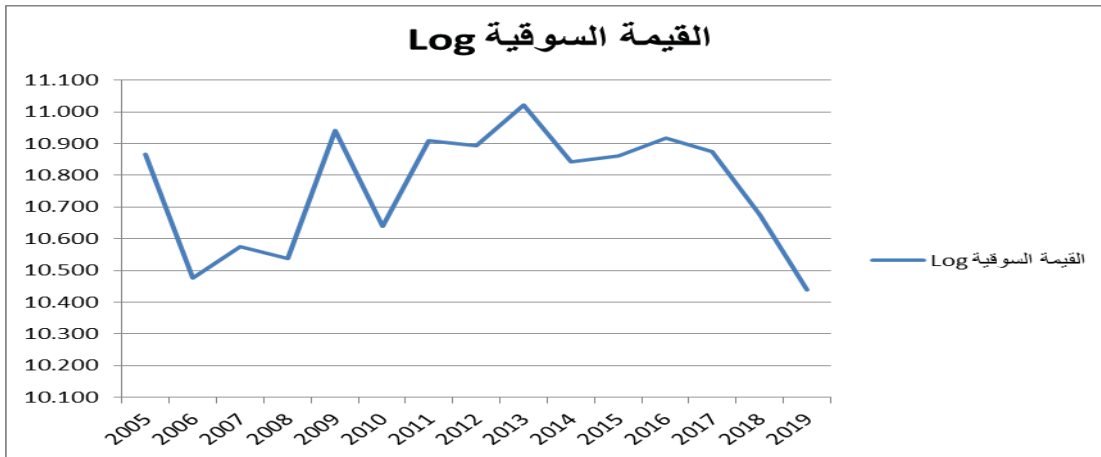
من الجدول يتبين إن المصرف قد حقق أعلى نسبة (NSFR) والبالغة (17.630) في سنة (2009) بسبب زيادة رأس ماله وديونه طويلة الأجل، وبلغت أدنى نسبة له (1.761) في سنة (2013) حيث عمل على تحسين جودة أصوله ومتابعة تخفيض مبلغ التسهيلات الائتمانية وتعزيز حصته السوقية من ودائع العملاء ، وبلغ متوسط نسبة (NSFR) (5.783) أما الانحراف المعياري فبلغ (5.131).



شكل (20-3) مؤشرات نسبة كفاية رأس المال لمصرف بابل للمدة من (2005-2019)

5- القيمة السوقية:

يتبين من الجدول إن مصرف بابل حقق أعلى مؤشر للقيمة السوقية في سنة (2013) وبلغت (11.021) وهذا يدل على زيادة قيمة المصرف بمعنى ان القيمة السوقية أعلى من قيمة موجوداته نظراً لإرتفاع أسعار الأسهم. وبلغت أدنى نسبة له في سنة (2019) وكانت (10.439) وذلك بسبب انخفاض أنشطة المصرف وتوقفها وهذه النسبة أدنى من الوسط الحسابي له والبالغة (10.765) وبنحرف معياري بلغ (0.188).



شكل (3-21) مؤشر Log القيمة السوقية لمصرف بابل التجاري للمدة من (2005-2019)

سادساً: مصرف الشرق الأوسط

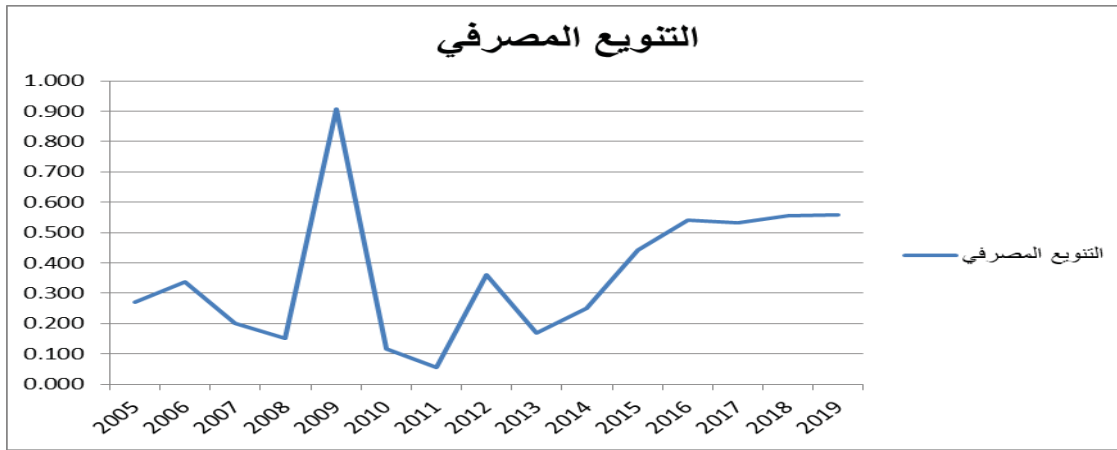
الجدول (3-10) النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف الشرق الأوسط العراقي.

القيمة السوقية	NSFR	LCR	CAR	التنوع المصرفي	السنوات
10.940	5.894	1.539	0.370	0.271	2005
10.687	8.733	1.902	0.430	0.337	2006
10.889	15.485	2.244	0.550	0.201	2007
10.956	25.473	2.322	0.390	0.153	2008
11.155	5.974	2.454	0.390	0.906	2009
10.861	2.830	1.990	0.330	0.115	2010
11.283	2.562	2.036	0.490	0.054	2011
11.340	2.867	2.003	0.530	0.361	2012
11.380	2.803	2.268	0.735	0.169	2013
11.176	3.110	3.811	1.090	0.250	2014
11.106	3.754	3.276	1.040	0.442	2015
11.031	4.928	3.907	1.010	0.541	2016
10.942	1.130	2.540	1.330	0.532	2017
10.512	2.220	2.160	1.102	0.556	2018
10.398	1.830	1.800	1.110	0.558	2019
10.977	5.973	2.417	0.726	0.363	الوسط الحسابي
11.380	25.473	3.907	1.330	0.906	MAX
10.398	1.130	1.539	0.330	0.054	MIN
0.285	6.483	0.705	0.347	0.227	S.D

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نشرات سوق العراق للأوراق المالية ونشرات البنك المركزي.

من الجدول (3-10) والمتمثل بالقيم المستخرجة للتنوع المصرفي وكفاية رأس المال ونسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر والقيمة السوقية يظهر ما يأتي:-

1- **التنوع المصرفي:** حسب الجدول نجد أن متوسط التنوع لمصرف الشرق الأوسط هو (0.363) وقد حقق المصرف اعلى نسبة للتنوع والتي بلغت (0.906) سنة 2009 ، بسبب إرتفاع القروض والتسليفات عن السنة السابقة حيث بلغت القروض (63,798,697,945) دينار بينما بلغت اقل نسبة (0.054) في سنة 2011 ، وذلك نتيجة انخفاض استثماراتها والتي بلغت (5,257,699,027) ، وكانت نسب التنوع للمصرف أعلى من المتوسط للسنوات الخمس (2015، 2016، 2017، 2018، 2019). ويبين الجدول ايضا ان الانحراف المعياري فقد بلغ (0.227) ، ويبين الشكل (22-3) إتجاه منحنى التنوع خلال مدة الدراسة حيث أخذ بالتصاعد منذ عام 2015.



شكل (22-3) مؤشر التنوع المصرفي لمصرف الشرق الأوسط العراقي للمدة من (2005-2019)

2- كفاية راس المال CAR

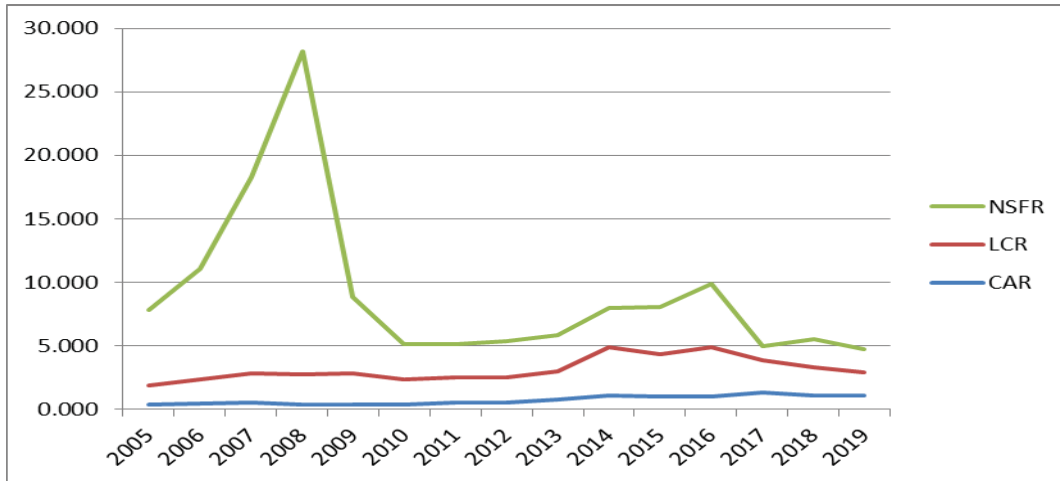
سجل مصرف الشرق الأوسط متوسط نسبة كفاية راس المال والبالغة (0.726)، وكانت اعلى نسبة له في سنة 2017 وبلغت (1.330) وحسب تقارير نشرات المصرف لعام (2017) وضحت إن نسبة CAR كانت محسوبة على أساس أوزان المخاطر التي حددها نظام معايير كفاية رأس المال المنصوص عليها إستناداً للمادة (16) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والبالغ (12%) وبموجب تعليمات البنك المركزي العراقي هو (15%) وبموجب تعهدات مؤتمر بازل (8%) وعلى هذا الاساس فإن متانة المقدرة المالية للمصرف قد تجاوزت النسبة المحددة بموجب القانون بأضعاف. وبلغت أدنى نسبة له (0.330) في سنة 2010، أما الانحراف المعياري فبلغ (0.347).

3- نسبة تغطية السيولة LCR:

يوضح الجدول إن الوسط الحسابي لنسبة (LCR) بلغ (2.417)، وإن أعلى نسبة له بلغت (3.907) في سنة (2016) وذلك لارتفاع الرصيد النقدي والاستثمارات في جانب الموجودات وانخفاض رصيد الودائع قصيرة الأجل من جانب المطلوبات فالمصرف يحتفظ بسيولة عالية لمواجهة الازمات التي يتعرض لها لتلبية إحتياجات الزبائن دون أي تعثر. وكانت أدنى نسبة له في سنة (2005) حيث بلغت (1.539) وذلك بسبب ارتفاع الودائع تحت الطلب. وكان الإنحراف المعياري مقداره (0.705).

4- نسبة صافي التمويل المستقر NSFR :

من الجدول (3-10) يتبين إن المصرف قد حقق أعلى نسبة (NSFR) والبالغة (25.473) في سنة (2008) بسبب زيادة رأس ماله ، وبلغت أدنى نسبة له (1.130) في سنة (2017) وهي أعلى من النسبة المحددة وفق تعليمات البنك المركزي العراقي والبالغة (100%) بمعنى انه قد تجاوز النسبة المحددة وهذا دليل على قوة المقدرة المالية للمصرف. وبلغ متوسط نسبة (NSFR) (5.973) أما الإنحراف المعياري فبلغ (6.483).

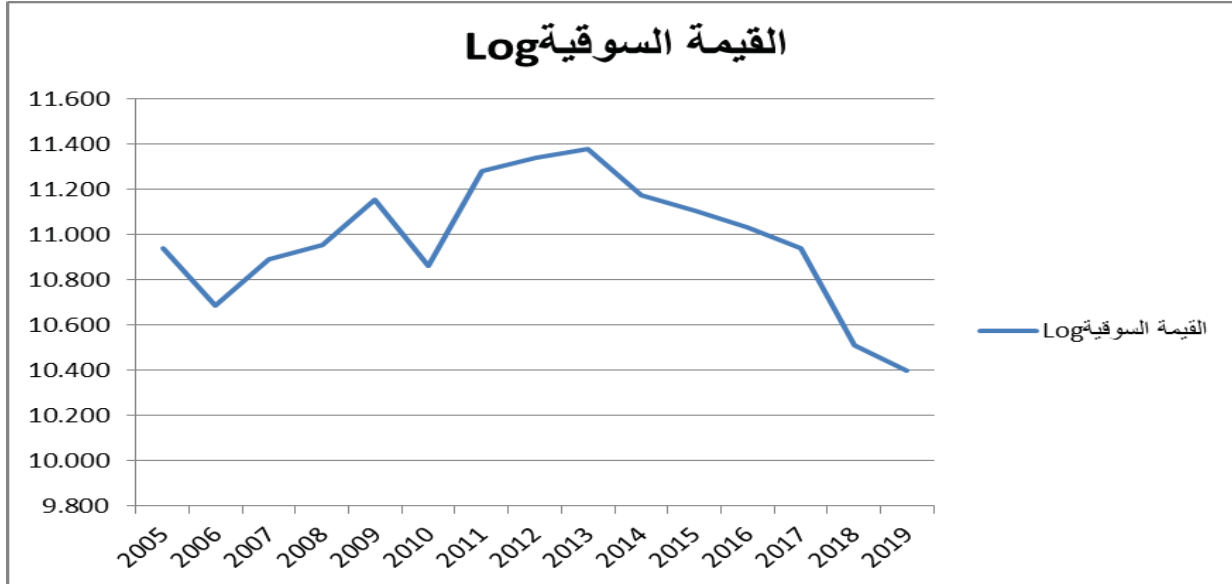


شكل (3-23) مؤشرات نسبة كفاية رأس المال لمصرف الشرق الأوسط العراقي للمدة من (2005-2019)

5- القيمة السوقية:

يتبين من الجدول إن مصرف الشرق حقق أعلى مؤشر للقيمة السوقية في سنة (2013) وبلغت (11.38) وهذا يدل على زيادة قيمة المصرف بمعنى ان القيمة السوقية أعلى من قيمة موجوداته نظراً لارتفاع أسعار الأسهم. وبلغت أدنى نسبة له في سنة 2019 وكانت (10.398) وحسب نشرات المصرف لتلك السنة الى إن الانخفاض بسبب تراجع أنشطة المصرف

وإنخفاض نتائجه الإيجابية . وهذه النسبة أدنى من الوسط الحسابي له والبالغة (10.977) وبإنحراف معياري بلغ (0.285).



شكل (3-24) مؤشر Log القيمة السوقية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للمدة من (2019-2005)

سابعاً: مصرف الموصل

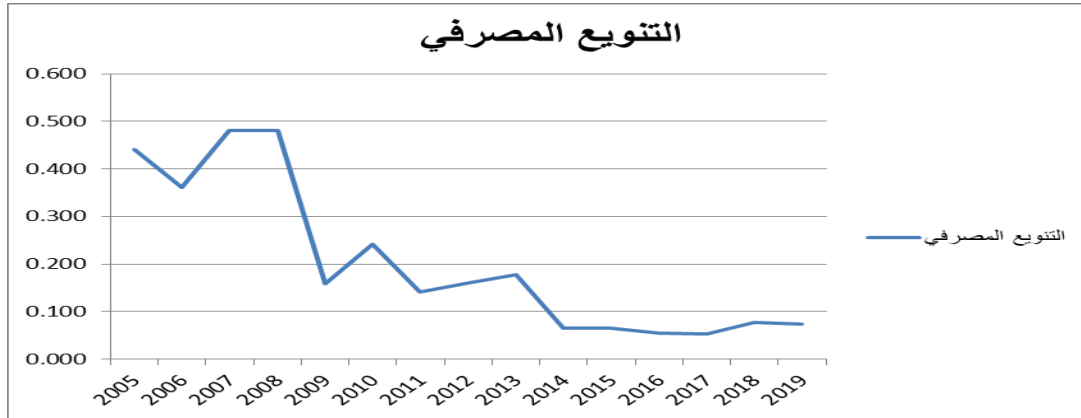
الجدول (3-11) النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف الموصل .

القيمة السوقية Log	NSFR	LCR	CAR	التنوع المصرفي	السنوات
10.813	2.899	1.115	0.721	0.441	2005
10.602	1.943	1.027	0.895	0.362	2006
10.419	2.903	1.240	1.029	0.480	2007
10.419	5.624	1.265	0.450	0.481	2008
10.889	1.189	0.982	0.580	0.158	2009
10.658	1.164	0.797	0.650	0.242	2010
11.005	1.986	1.331	0.690	0.142	2011
11.235	1.627	1.544	1.200	0.161	2012
11.245	2.664	2.192	1.360	0.177	2013
11.169	1.827	2.101	1.490	0.065	2014
10.800	1.939	2.289	1.540	0.066	2015
11.150	1.919	2.154	1.420	0.055	2016
10.907	1.510	1.500	1.620	0.052	2017
10.606	1.890	1.210	1.390	0.077	2018
10.606	1.836	1.908	1.230	0.075	2019
10.835	2.195	1.510	1.084	0.202	الوسط الحسابي
11.245	5.624	2.289	1.620	0.481	MAX
10.419	1.164	0.797	0.450	0.052	MIN
0.282	1.084	0.495	0.392	0.160	S.D

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نشرات سوق العراق للأوراق المالية ونشرات البنك المركزي.

من الجدول (3-11) والمتمثل بالقيم المستخرجة للتنوع المصرفي وكفاية رأس المال ونسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر والقيمة السوقية يظهر ما يأتي:-

1- **التنوع المصرفي:** حسب الجدول نجد أن متوسط التنوع لمصرف الموصل هو (0.202) وقد حقق المصرف اعلى نسبة للتنوع والتي بلغت (0.481) سنة 2008 ، بسبب زيادة الاستثمارات حيث بلغت (5,016,068,638) دينار وحسب نشرات المصرف لعام 2008 نجد إن هناك زيادة في نسبة الاستثمار عن السنة السابقة مما يؤكد تطور عمليات الاستثمار بالأسهم والموجودات. بينما بلغت اقل نسبة (0.052) في سنة 2017 ، وذلك نتيجة انخفاض استثماراتها والتي بلغت (4,652,323,656) وزيادة منح التسهيلات الممنوحة خلال السنة لتعزيز نشاط المصرف، ومما تجدر الاشارة اليه إن آثار الأحداث الامنية في محافظة نينوى كان له تأثير كبير على النشاط الاقتصادي في تلك السنة. ومن الجدول نلاحظ أيضاً أن نسب التنوع للمصرف لأربع سنوات فقط كانت أعلى من المتوسط. ويبين الجدول ايضاً ان الانحراف المعياري بلغ (0.160) ، ويبين الشكل (3-25) إتجاه منحنى التنوع خلال مدة الدراسة وكيف أخذ بالانخفاض في السنوات الاخيرة.



شكل (3-25) مؤشر التنوع المصرفي لمصرف الموصل للمدة من (2005-2019)

2- كفاية راس المال CAR

سجل مصرف الموصل وحسب الجدول متوسط نسبة كفاية راس المال والبالغة (1.084)، وكانت اعلى نسبة له في سنة (2017) وحسب تقارير نشرات المصرف لتلك السنة إن نسبة كفاية راس المال قد بلغت (1.620) بينما الحد الأدنى المطلوب بموجب تعليمات البنك المركزي هو (15%) وبموجب قانون المصارف (12%) مما يتطلب البحث عن مجالات إستثمار لتعزيز الوضع المالي

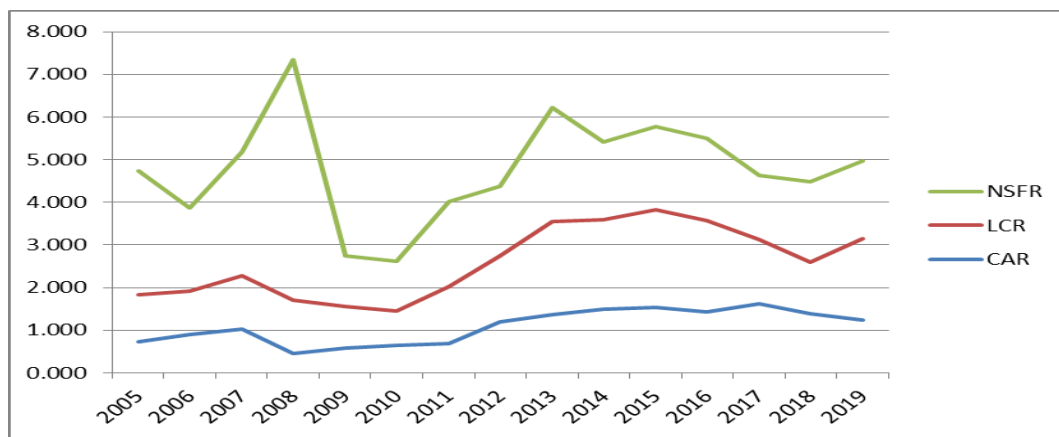
للمصرف بدلا من السيولة الفائضة التي يحتفظ بها المصرف. وبلغت أدنى نسبة له (0.450) في سنة 2008، أما الانحراف المعياري فبلغ (0.392).

3- نسبة تغطية السيولة LCR:

يوضح الجدول إن الوسط الحسابي لنسبة (LCR) بلغ (1.510)، وإن أعلى نسبة له بلغت (2.289) في سنة (2015) وذلك نظرا للظروف التي مر بها المصرف من خلال الأعمال المسلحة في محافظة نينوى والظروف الاقتصادية التي مر بها البلد عموماً فقد قام الزبائن بسحب مدخراتهم من المصرف مما أدى إلى انخفاض في أرصدة الودائع. وكانت أدنى نسبة له في سنة (2010) حيث بلغت (0.797) بسبب زيادة الودائع وانخفاض موجوداته السائلة فالمصرف تمكن من خلال مضاعفة جهوده في مجال كسب زبائن جدد وتشجيع القدامى على الادخار واستقطاب المزيد من المدخرات والودائع بمختلف أنواعها ومصادرها. وكان الانحراف المعياري مقداره (0.495).

4- نسبة صافي التمويل المستقر NSFR :

من الجدول يتبين إن المصرف قد حقق أعلى نسبة (NSFR) والبالغة (5.624) في سنة (2008) فكانت أهم انجازات المصرف بالمحافظة على موجوداته وسيولته وتطبيق جميع تعليمات البنك المركزي، وبلغت أدنى نسبة له (1.164) في سنة (2010) لإنخفاض حساباته الجارية وحقوق المساهمين (رأس المال والاحتياطيات وهي أدنى من متوسط نسبة (NSFR) (2.195) أما الإنحراف المعياري فبلغ (1.084).

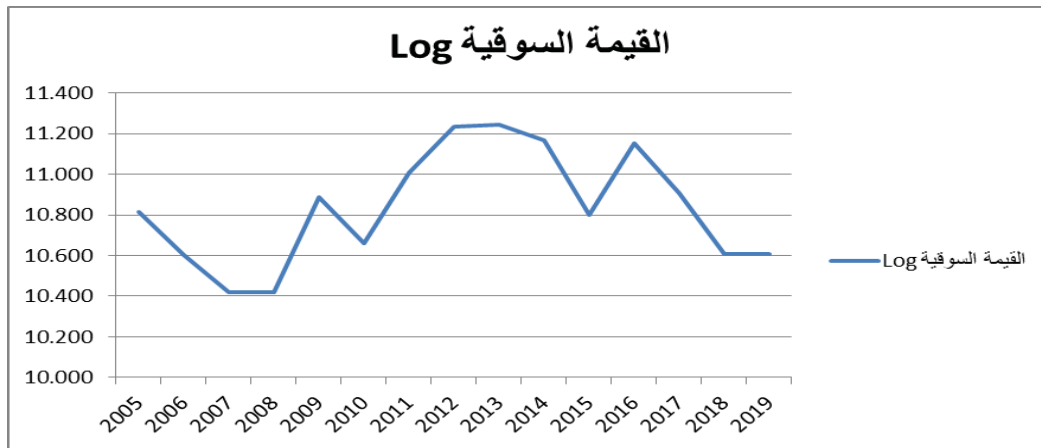


شكل (26-3) مؤشرات كفاية رأس المال لمصرف الموصل للمدة من (2005-2019)

5- القيمة السوقية:

يوضح الجدول (3-7) إن مصرف الموصل حقق أعلى مؤشر للقيمة السوقية في سنة (2013) وبلغت (11.245) وهذا يدل على زيادة قيمة المصرف بمعنى إن القيمة السوقية أعلى من قيمة

موجوداته نظراً لإرتفاع أسعار الأسهم. وبلغت أدنى نسبة له في سنة (2007 و2008) على التوالي وبلغت (10.419) وهذا يدل على ان القيمة السوقية للاسهم أقل من كلفة الشراء وذلك بسبب الوضع الاقتصادي العام في العراق وسوء الأوضاع الأمنية قد أدت الى توقف حركة الأعمار في كثير من مفاصلها وزادت من أذاها لكل الأنشطة الحياتية مما أدى الى هروب رؤوس الأموال بما فيها المقترضة من المصارف العراقية وهذا مما أدى الى التحفظ في منح القروض، وهذه النسبة أدنى من الوسط الحسابي له والبالغة (10.835) وبإنحراف معياري بلغ (0.282).



شكل (3-27) مؤشر القيمة السوقية لمصرف الموصل للمدة من (2005-2019)

ثامناً: مصرف سومر

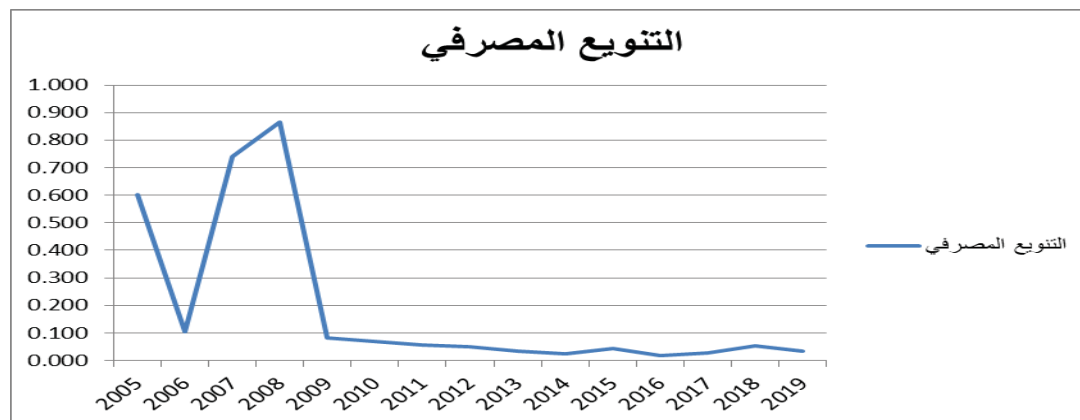
الجدول (3-12) النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف سومر التجاري.

القيمة السوقية	NSFR	LCR	CAR	التنوع المصرفي	السنوات
10.540	33.998	2.558	0.611	0.601	2005
10.487	136.348	1.337	0.570	0.105	2006
10.280	11.070	3.737	0.570	0.742	2007
10.607	12.996	18.590	0.640	0.866	2008
10.653	3.461	4.533	0.663	0.082	2009
10.754	3.247	5.741	2.070	0.069	2010
10.914	4.030	11.614	1.420	0.058	2011
11.188	4.215	5.892	2.070	0.051	2012
11.273	3.147	4.657	1.850	0.035	2013
11.398	3.055	7.319	1.860	0.024	2014
11.376	3.167	5.473	2.170	0.042	2015
11.352	3.268	8.006	2.430	0.017	2016
11.352	4.030	6.650	2.630	0.027	2017
11.352	4.160	3.530	3.090	0.052	2018
11.106	3.700	7.670	3.310	0.035	2019
10.975	15.593	6.487	1.730	0.187	الوسط الحسابي
11.398	136.348	18.590	3.310	0.866	MAX
10.280	3.055	1.337	0.570	0.017	MIN
0.389	34.366	4.180	0.944	0.289	S.D

من الجدول (3-12) والمتمثل بالقيم المستخرجة للتنويع المصرفي وكفاية رأس المال ونسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر والقيمة السوقية يظهر ما يأتي:-

1- **التنويع المصرفي:** حسب الجدول نجد أن متوسط التنويع لمصرف سومر هو (0.187) وقد حقق المصرف اعلى نسبة للتنويع والتي بلغت (0.866) سنة 2008 ، وذلك بسبب زيادة الاستثمارات حيث بلغت (4,392,855,933) دينار بينما بلغت اقل نسبة (0.017) في سنة 2016 ، وذلك نتيجة انخفاض استثماراتها والتي بلغت (838,834,000) ، ومن الجدول نلاحظ أن نسب التنويع للمصرف لثلاث سنوات فقط هي أعلى من المتوسط في حين كانت بقية السنوات أقل من المتوسط .

ويبين الجدول أيضا ان الانحراف المعياري بلغ (0.289) ، ويبين الشكل (3-28)الاتجاه النازل لمنحنى التنويع خلال مدة الدراسة.



شكل (3-28) مؤشر التنويع المصرفي لمصرف سومر التجاري للمدة من (2005-2019)

2- كفاية راس المال CAR

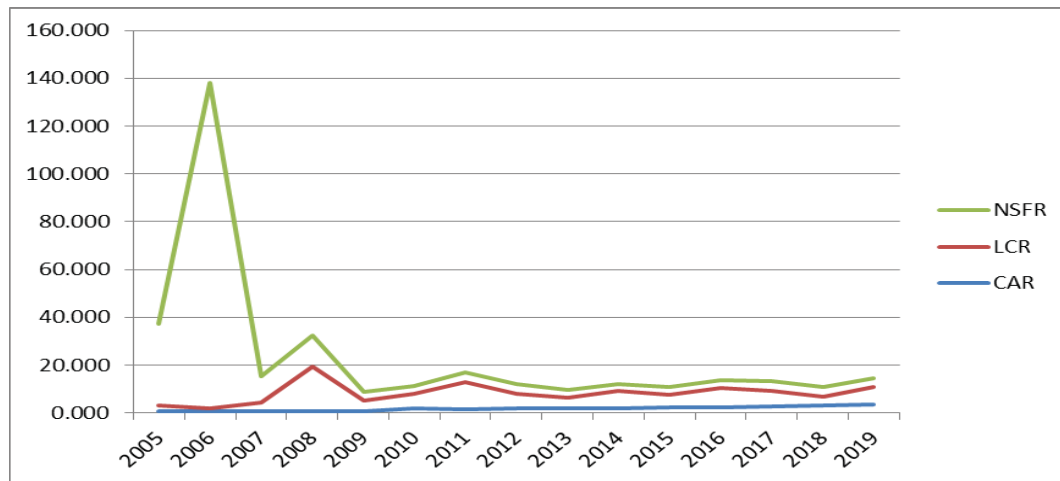
سجل مصرف سومر وحسب الجدول (3-12) متوسط نسبة كفاية راس المال والبالغة (1.730)، وكانت اعلى نسبة له في سنة (2019) وبلغت (3.310) وذلك بسبب الزيادة في حقوق المساهمين وحسب تقارير نشرات المصرف لعام (2019) وإن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي هي (15%) وبموجب قانون المصارف (12%) وبموجب مقررات بازل II هي (8%). وغن هذه النسبة تفوق الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي العراقي وهي توضح ان المصرف يتمتع بقاعدة رأسمالية قوية تفوق النسب المطلوبة الأمر الذي يعكس القوة المالية للمصرف ومقدرته على دعم خطط النمو في المستقبل وإتباعه سياسة تحفظية للظروف المحيطة. وبلغت أدنى نسبة له (0.570) في سنة 2007، أما الانحراف المعياري فبلغ (0.944).

3- نسبة تغطية السيولة LCR:

يوضح الجدول إن الوسط الحسابي لنسبة (LCR) بلغت (6.487)، وإن اعلى نسبة له بلغت (18.590) في سنة (2008) وذلك بسبب زيادة السيولة النقدية والاستثمارات في تلك السنة. وكانت ادنى نسبة له في سنة (2006) حيث بلغت (1.337) لإنخفاض موجوداته السائلة وبإنحراف معياري مقداره (4.180).

4- نسبة صافي التمويل المستقر NSFR :

من الجدول (3-12) يتبين إن المصرف قد حقق أعلى نسبة (NSFR) والبالغة (136.348) في سنة (2006) بسبب زيادة رأس مال المصرف وهبوط حجم الائتمان النقدي نتيجة الأوضاع القاسية التي مرت في العراق وإنعكاساتها السلبية على مجمل الاقتصاد العراقي عموماً والنشاط المصرفي خاصة و كإجراء رقابي للمصرف للكشف عن حجم سيولة المصرف ومدى قدرتها على مواجهة الالتزامات في الاجل الطويل في ظل هيكل موجودات ومطلوبات المصرف، وبلغت أدنى نسبة له (3.055) في سنة (2014) وذلك لزيادة حجم الائتمان حيث قام المصرف بإداء دوره في تفعيل الاقتصاد الوطني وتلبية احتياجات زبائنه بزيادة قروضه الممنوحة، وبلغ متوسط نسبة (NSFR) (15.593) أما الإنحراف المعياري فبلغ (34.366).

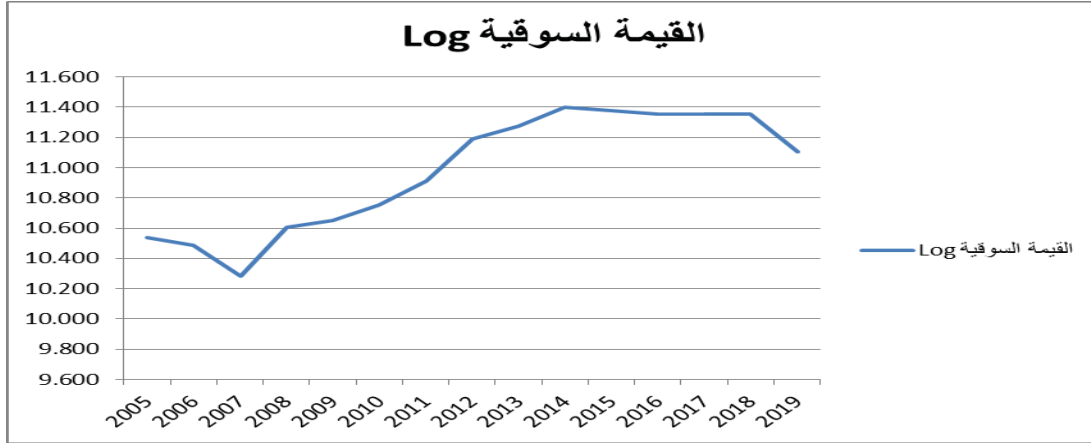


شكل (3-29) مؤشرات نسب كفاية رأس المال لمصرف سومر التجاري للمدة من (2019-2005)

5- القيمة السوقية:

يوضح الجدول إن مصرف سومر حقق أعلى مؤشر للقيمة السوقية في سنة (2014) وبلغت (11.398) وهذا يدل على زيادة قيمة المصرف وان القيمة السوقية أعلى من قيمة موجوداته نظراً لإرتفاع أسعار الأسهم. وبلغت أدنى نسبة له في سنة (2007) وكانت (10.280) وذلك بسبب

الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد وهذه النسبة أدنى من الوسط الحسابي له والبالغة (10.975) وبإنحراف معياري بلغ (0.389).



شكل (3-30) مؤشر Log القيمة السوقية لمصرف سومر التجاري للمدة من (2005-2019) تاسعاً: المصرف التجاري

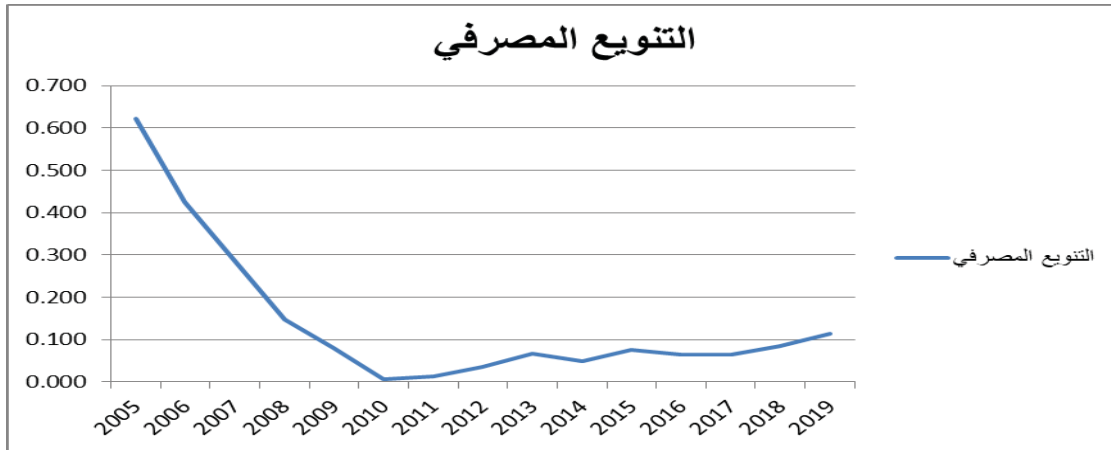
من الجدول (3-13) والمتمثل بالقيم المستخرجة للتنوع المصرفي وكفاية رأس المال ونسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر والقيمة السوقية يظهر ما يأتي:-

الجدول (3-13) النتائج المالية لمتغيرات الدراسة للمصرف التجاري العراقي.

القيمة السوقية	NSFR	LCR	CAR	التنوع المصرفي	السنوات
11.301	3.801	1.623	1.013	0.622	2005
10.892	4.050	2.001	1.150	0.424	2006
10.908	6.151	2.545	2.290	0.287	2007
10.839	16.681	4.912	3.408	0.148	2008
10.940	27.073	6.520	3.554	0.080	2009
10.921	476.713	5.392	5.770	0.005	2010
11.104	267.998	8.889	4.955	0.014	2011
11.104	102.591	4.709	4.140	0.035	2012
11.140	76.373	9.321	4.897	0.068	2013
11.217	57.338	10.625	7.604	0.050	2014
11.011	39.598	6.913	5.360	0.076	2015
11.079	34.358	4.896	7.288	0.066	2016
11.088	34.782	5.183	5.941	0.066	2017
11.070	31.255	5.954	6.576	0.085	2018
11.061	35.105	8.941	5.292	0.113	2019
11.045	80.924	5.895	4.616	0.143	الوسط الحسابي
11.301	476.713	10.625	7.604	0.622	MAX
10.839	3.801	1.623	1.013	0.005	MIN
0.127	127.543	2.706	2.025	0.172	S.D

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نشرات سوق العراق للأوراق المالية ونشرات البنك المركزي.

1- **التنوع المصرفي:** حسب الجدول نجد أن متوسط التنوع للمصرف التجاري هو (0.143) وقد حقق المصرف اعلى نسبة للتنوع والتي بلغت (0.622) سنة 2005 حيث بلغت استثماراته (9,806,465,000) دينار بينما بلغت اقل نسبة للتنوع (0.005) في سنة 2010 حيث وضحت نشرات المصرف لتلك السنة اكتشاف مبلغ وقدره (10,196,652,446) دينار عراقي تم اختلاسه وقد قام المصرف باخذ الاجراءات الادارية والقانونية لكل من اشترك وساهم بالاختلاس وتم إبلاغ البنك المركزي بالحادث. وكانت نسب التنوع للمصرف أعلى من المتوسط للسنوات الاربع الاولى لمدة الدراسة بعد ذلك نلاحظ ان نسبة التنوع اخذت بالانخفاض لبقية سنوات الدراسة لتكون أقل من المتوسط . كما ويبين الجدول ايضا ان الانحراف المعياري فقد بلغ (0.172) ، ويبين الشكل (3-31) إتجاه منحنى التنوع خلال مدة الدراسة.



شكل (3-31) مؤشر التنوع للمصرف التجاري العراقي للمدة من (2005-2019)

2- كفاية رأس المال CAR

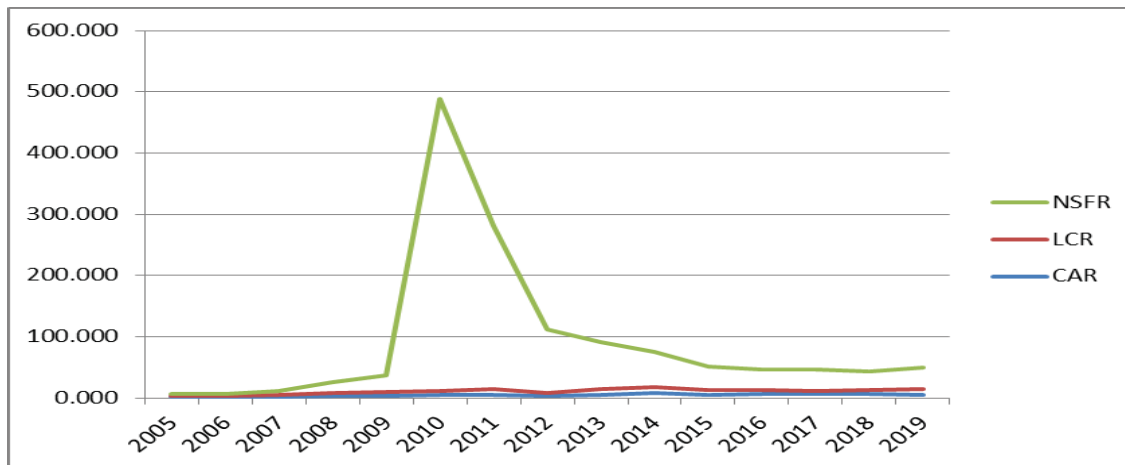
سجل المصرف التجاري وحسب الجدول متوسط نسبة كفاية رأس المال والبالغة (4.616)، وكانت اعلى نسبة له في سنة 2014 وبلغت (7.604) وحسب تقارير نشرات المصرف لعام (2014) وضحت إن المصرف قام بزيادة رأس ماله مستوفياً بذلك متطلبات البنك المركزي العراقي لزيادة رؤوس اموال المصرف العراقية. وكانت نسبة CAR عالية نسبياً وهي أعلى من الحد الأدنى التي حددها نظام معايير كفاية رأس المال المنصوص عليه بموجب قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والبالغ (12%). وبلغت أدنى نسبة له (1.013) في سنة 2005، أما الانحراف المعياري فبلغ (2.025).

3- نسبة تغطية السيولة LCR:

يوضح الجدول إن الوسط الحسابي لنسبة (LCR) بلغ (5.895)، وإن أعلى نسبة له بلغت (10.625) في سنة (2014) وذلك لارتفاع الرصيد النقدي والاستثمارات لدى المصرف نسبة للودائع قصيرة الاجل فالمصرف يحتفظ بسيولة عالية لمواجهة الصدمات عند حدوث تقلبات لتلبية إحتياجات الزبائن دون أي تعثر وقد وضحت نشرات المصرف لسنة 2014 إن المصرف قام ا بتقليل بعض الانشطة بسبب الظروف الصعبة الإستثنائية التي يخشى منها التعثر وعدم القدرة على الوفاء. وكانت ادنى نسبة له في سنة (2005) حيث بلغت (1.623) وبإنحراف معياري مقداره (2.706).

4- نسبة صافي التمويل المستقر NSFR :

وحسب الجدول يتبين إن المصرف قد حقق أعلى نسبة (NSFR) والبالغة (476.713) في سنة (2010) بسبب زيادة رأس ماله وانخفاض قروضه، وحسب الجدول نلاحظ ان هناك ثلاثة سنوات تكون فيها نسبة (NSFR) أعلى من المتوسط، وبلغت أدنى نسبة له (3.801) في سنة (2005) ، وبلغ متوسط (NSFR) (80.924) أما الإنحراف المعياري فبلغ (127.543). كما سنلاحظ من خلال الشكل (3-32) .

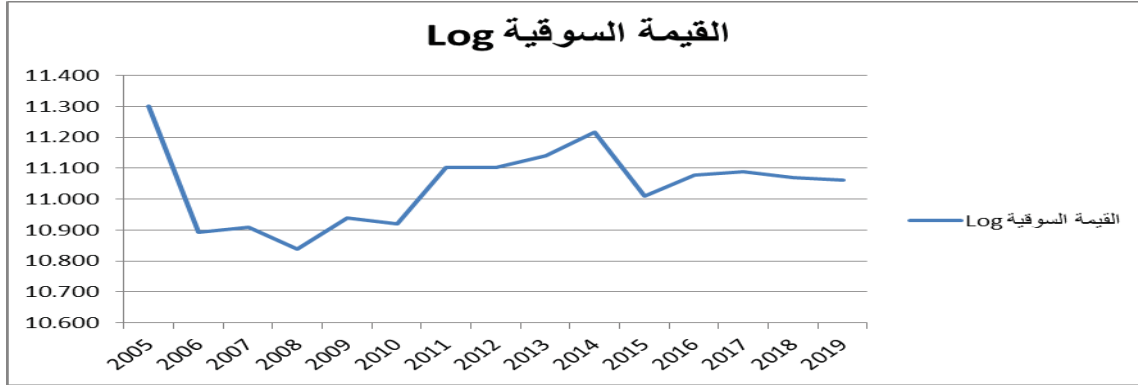


شكل (3-32) مؤشرات نسب كفاية رأس المال للمصرف التجاري العراقي للمدة من (2005-2019)

5- القيمة السوقية:

يتبين من الجدول إن المصرف التجاري حقق أعلى مؤشر للقيمة السوقية في سنة (2005) وبلغت (11.301). وبلغت أدنى نسبة له في سنة 2008 وكانت (10.839) وذلك بسبب الوضع الامني وما أصاب الاقتصاد بالشلل وانعكس ذلك على قيمة الاسهم وإنخفاض حجم التداول وتوجه الكثير

من المستثمرين للاستثمارات في حسابات التوفير والودائع لارتفاع سعر الفائدة. وهذه النسبة أدنى من الوسط الحسابي له والبالغة (11.045) وبانحراف معياري بلغ (0.127).



شكل (3-33) مؤشر Log القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي للمدة من (2019-2005)

عاشراً: مصرف الائتمان

الجدول (3-14) النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف الائتمان التجاري.

القيمة السوقية	NSFR	LCR	CAR	التنوع المصرفي	السنوات
11.671	6.381	4.638	0.390	0.790	2005
11.419	14.200	9.665	0.530	0.264	2006
11.255	16.905	7.494	1.450	0.214	2007
11.300	62.265	7.757	1.740	0.064	2008
11.300	29.913	10.231	2.180	0.120	2009
11.389	25.462	2.163	2.180	0.071	2010
11.556	34.414	3.748	2.500	0.082	2011
11.371	70.659	12.204	3.140	0.040	2012
11.558	221.328	10.546	3.140	0.013	2013
11.419	483.443	19.161	2.860	0.006	2014
11.169	8881.246	26.390	3.020	0.000	2015
11.273	161.720	12.826	3.740	0.014	2016
11.230	9.820	6.750	3.990	0.017	2017
11.000	11.430	5.100	3.700	0.055	2018
11.031	12.210	4.570	3.740	0.075	2019
11.330	669.426	9.550	2.553	0.122	الوسط الحسابي
11.671	8881.246	26.390	3.990	0.790	MAX
11.000	6.381	2.163	0.390	0.000	MIN
0.186	2275.269	6.367	1.138	0.200	S.D

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نشرات سوق العراق للأوراق المالية ونشرات البنك المركزي.

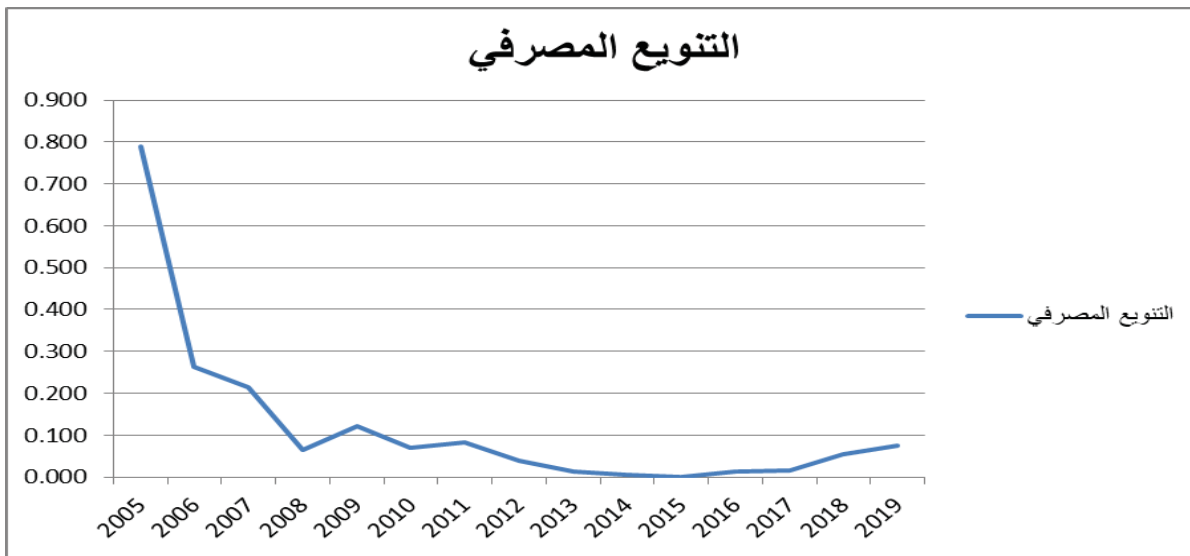
من الجدول (3-14) والمتمثل بالقيم المستخرجة للتنوع المصرفي وكفاية رأس المال ونسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر والقيمة السوقية يظهر ما يأتي:-

1- **التنوع المصرفي:** حسب الجدول نجد أن متوسط التنوع لمصرف الائتمان هو (0.122)

وقد حقق المصرف اعلى نسبة للتنوع والتي بلغت (0.790) سنة 2005 ، وذلك بسبب زيادة الاستثمارات حيث بلغت (42,138,366,922) دينار بينما بلغت ادنى نسبة لها

(0.00) في سنة 2015 ، وذلك نتيجة انخفاض قروضها والبالغة (67,076,000) دينار قد وضحت نشرات المصرف إن سبب هذا الانخفاض لقلة منح الائتمان نتيجة الظروف الراهنة للبلاد. ومن الجدول نلاحظ أن نسب التنويع للمصرف لثلاث سنوات الاولى فقط من مدة الدراسة هي أعلى من المتوسط في حين كانت بقية السنوات أقل من المتوسط .

ويبين الجدول أيضا ان الانحراف المعياري بلغ (0.200) ، ويبين الشكل (3-34) الاتجاه النازل لمنحنى التنويع خلال مدة الدراسة.



شكل (3-34) مؤشر التنويع المصرفي لمصرف الائتمان التجاري للمدة من (2005-2019)

2- كفاية راس المال CAR

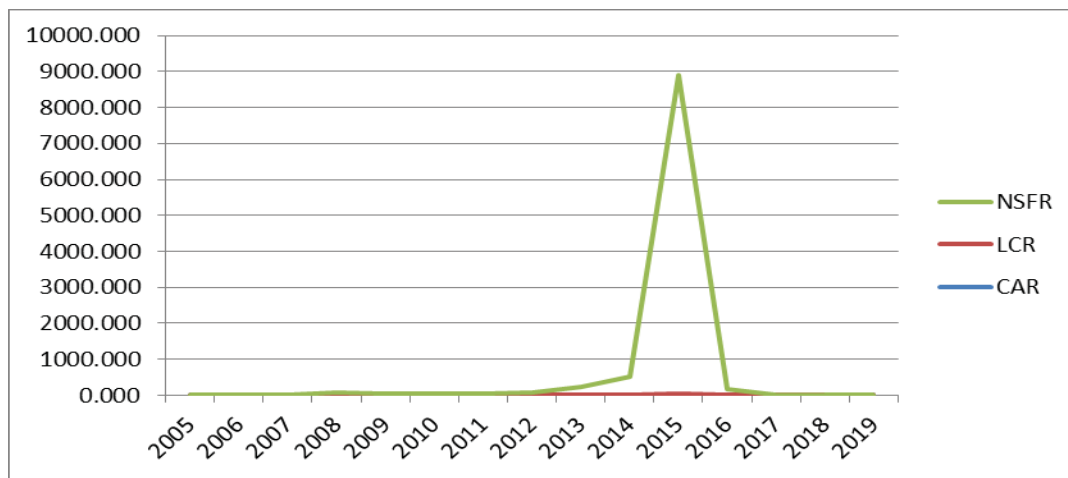
سجل مصرف الائتمان وحسب الجدول متوسط نسبة كفاية راس المال والبالغة (2.553)، وكانت اعلى نسبة له في سنة (2017) وبلغت (3.990) بسبب الزيادة في حق الملكية لتلك السنة وكانت حسب تقارير نشرات المصرف لعام (2019) وإستناداً الى المادة (16) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004. وبلغت أدنى نسبة له (0.390) في سنة 2005، أما الانحراف المعياري فبلغ (1.138).

3- نسبة تغطية السيولة LCR:

يوضح الجدول إن الوسط الحسابي لنسبة (LCR) بلغت (9.550)، وإن اعلى نسبة له بلغت (26.390) في سنة (2015) وذلك بسبب زيادة السيولة النقدية والاستثمارات لدى المصرف في تلك السنة . وكانت ادنى نسبة له في سنة (2010) حيث بلغت (2.163) لإنخفاض موجوداته السائلة وزيادة الودائع. أما الإنحراف المعياري فبلغ (6.367).

4- نسبة صافي التمويل المستقر NSFR :

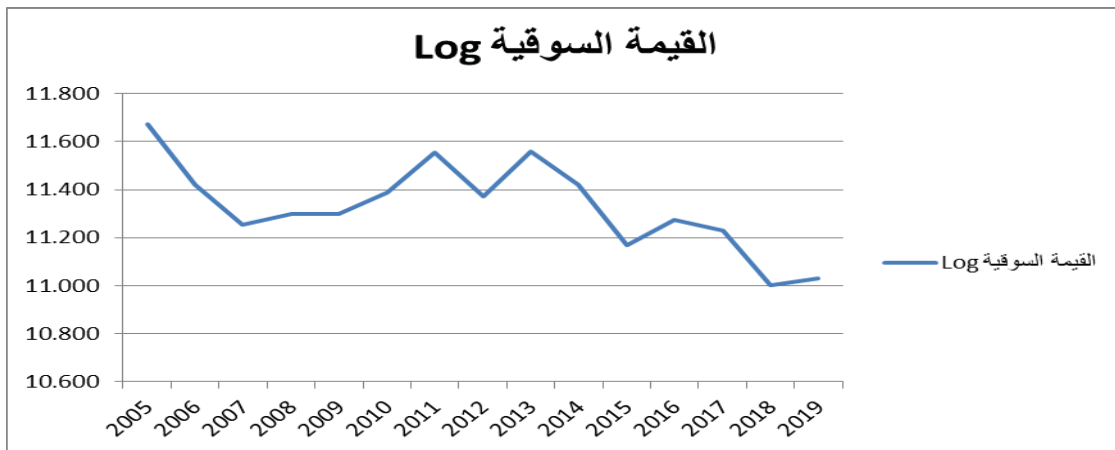
من الجدول (3-14) يتبين إن المصرف قد حقق أعلى نسبة (NSFR) والبالغة (8881.246) في سنة (2015) بسبب زيادة رأس مال المصرف والهبوط الكبير لحجم الائتمان النقدي وكما ذكرنا أعلاه قد وضحت نشرات المصرف إن سبب هذا الانخفاض لقلّة منح الائتمان نتيجة الظروف الراهنة للبلد. وبلغت أدنى نسبة له (6.381) في سنة (2005) بسبب زيادة المصرف بمنح القروض لزيائنه، وبلغ متوسط نسبة (NSFR) (669.426) أما الإنحراف المعياري فبلغ (2275.269).



شكل (3-35) مؤشرات نسب كفاية رأس المال لمصرف الائتمان التجاري للمدة من (2019-2005)

5- القيمة السوقية:

يوضح الجدول إن مصرف الائتمان حقق أعلى مؤشر للقيمة السوقية في سنة (2005) وبلغت (11.671) وهذا يدل على زيادة قيمة المصرف وان القيمة السوقية أعلى من قيمة موجوداته نظراً لإرتفاع أسعار الأسهم. وبلغت أدنى نسبة له في سنة (2018) وكانت (11) وذلك بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد وهذه النسبة أدنى من الوسط الحسابي له والبالغة (11.330) وبإنحراف معياري بلغ (0.186).



شكل (3-36) مؤشر Log القيمة السوقية لمصرف الإئتمان التجاري للمدة من (2019-2005)

وفي ضوء تحليل نتائج مؤشر التنوع المصرفي والذي يشير إلى درجة تنوع أنشطة المصرف للحصول على حصة سوقية أكبر من أجل تعظيم عدد زبائن المصرف في الأسواق المحتملة وبالتالي يعكس على حجم أرباحها المتحققة. وكانت نتائج التحليل بين المصارف التجارية الأهلية العراقية في عينة الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية أفقها 15 سنة من 2005 لغاية 2019 ومن الجدول (3-15) يتبين إن المتوسط العام لمشاهدات هذا المؤشر (0.303)²⁰ وان أعلى متوسط قد سُجل على مستوى المصارف قياسا بالمتوسط العام كانت في مصرف بغداد (0.665) ، بينما سجل الحد الأدنى (0.122) في مصرف الإئتمان. اما على مستوى سنوات الدراسة المتمثلة بالسلسلة الزمنية مدة (خمسة عشر سنة) من 2005 لغاية 2019 فتبين ان السنة الاولى من الدراسة قد سجلت أعلى متوسط قياسا بالمتوسط العام وبلغ (0.576)، وإن الحد الأدنى بلغ (0.173) والذي تمثل بسنة 2017.

²⁰تشير الأرقام الموجودة في الجداول للآتي :

اللون الأحمر: يشير الى المتوسط العام للمشاهدات.
اللون الأخضر: يشير الى الأرقام الأعلى من المتوسط العام للمشاهدات.
اللون الأزرق: يشير الى الأرقام الأدنى من المتوسط العام للمشاهدات.
خلايا لتعبئة بالاحمر الفاتح: إلى الأرقام الأعلى من المتوسط العام للمشاهدات.
خلايا التعبئة الصفراء : إلى الأرقام الأدنى من المتوسط العام للمشاهدات.

الجدول (15-3)

معدلات مؤشرات التنوع المصرفي السنوية للمصارف العراقية التجارية الأهلية المبحوثة للفترة من (2005-2019)

السنوات	بغداد	الأهلي	الإستثمار	الخليج	بابل	الشرق	الموصل	سومر	التجاري	الإئتمان	الوسط الحسابي
2005	0.929	0.347	0.772	0.979	0.003	0.271	0.441	0.601	0.622	0.790	0.576
2006	0.899	0.993	0.785	0.884	0.146	0.337	0.362	0.105	0.424	0.264	0.520
2007	0.765	0.118	0.108	0.388	0.329	0.201	0.480	0.742	0.287	0.214	0.363
2008	0.347	0.762	0.221	0.241	0.693	0.153	0.481	0.866	0.148	0.064	0.398
2009	0.645	0.908	0.131	0.379	0.350	0.906	0.158	0.082	0.080	0.120	0.376
2010	0.835	0.489	0.095	0.485	0.294	0.115	0.242	0.069	0.005	0.071	0.270
2011	0.880	0.500	0.054	0.682	0.159	0.054	0.142	0.058	0.014	0.082	0.263
2012	0.729	0.056	0.038	0.194	0.175	0.361	0.161	0.051	0.035	0.040	0.184
2013	0.673	0.442	0.035	0.424	0.035	0.169	0.177	0.035	0.068	0.013	0.207
2014	0.665	0.154	0.046	0.482	0.020	0.250	0.065	0.024	0.050	0.006	0.176
2015	0.954	0.018	0.467	0.747	0.023	0.442	0.066	0.042	0.076	0.000	0.284
2016	0.058	0.040	0.282	0.656	0.021	0.541	0.055	0.017	0.066	0.014	0.175
2017	0.062	0.037	0.333	0.576	0.027	0.532	0.052	0.027	0.066	0.017	0.173
2018	0.720	0.520	0.311	0.560	0.026	0.556	0.077	0.052	0.085	0.055	0.296
2019	0.813	0.513	0.059	0.589	0.009	0.558	0.075	0.035	0.113	0.075	0.284
X	0.665	0.393	0.249	0.551	0.154	0.363	0.202	0.187	0.143	0.122	0.303
MAX	0.954	0.993	0.785	0.979	0.693	0.906	0.481	0.866	0.622	0.790	0.576
MIN	0.058	0.018	0.035	0.194	0.003	0.054	0.052	0.017	0.005	0.000	0.173
S.D	0.287	0.322	0.251	0.218	0.193	0.227	0.160	0.290	0.172	0.200	0.124

المصدر :- اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف العراقية عينة الدراسة للفترة من (2005-2019).

وبخصوص مستوى المشاهدات متمثلة بـ (150) مشاهدة يتبين للباحث بان هناك (61) مشاهدة سجلت أعلى من المتوسط العام البالغ (0.303) وكانت في جميع المصارف وتمثلت الحصة الأكبر فيها لمصرف بغداد والخليج اذ سجل كل منهم (13) مشاهدة إذ تمثلت لمصرف بغداد في السنوات الإحدى عشر الأولى والسنتان الأخيرة ، وكذلك في مصرف الخليج إذ تمثلت لجميع سنوات الدراسة عدا السنوات 2008 و2012، في حين إن المصارف الأخرى تراوحت ما بين (1-9) مشاهدة خلال سنوات الدراسة ، اما باقي المشاهدات (89) فسجلت ادنى نسبة قياسا بهذا المتوسط ، كما ان أدنى النسب سجلت في مصرف الإئتمان إذ سجل (14) مشاهدة خلال مدة الدراسة وبلغت أدنى نسبه له (0.000) سنة 2015 وذلك بسبب الوضع الامني والاقتصادي للبلد وهو يدل على إنخفاض التنوع المصرفي لديه وتركيزه على نشاط مصرفي معين. وهذا الفرق بين أعلى نسبة (0.993) سنة 2006 للمصرف الاهلي وأدنى نسبة (0.000) سنة 2015 لمصرف الإئتمان ويوضح الفرق بين النسب على أن هناك حالة من التفاوت بين هذه المشاهدات مما ينعكس ذلك على نتائج غالبية الجدول المشار اليه في ادناه بالرغم من أن ثلث المشاهدات تقريباً كانت أكبر من المتوسط العام لها. وفي ضوء ذلك يتبين عدم صحة الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على (تعمل المصارف عينة الدراسة على تنوع الإستثمارات) لأن المصارف عينة الدراسة حققت مستوى تنوع منخفض بالأغلبية.

وفي ضوء تحليل نتائج مؤشر نسبة كفاية رأس المال والتي تشير إلى قدرة المصرف على تحمل الصدمات لتسديد إلتزاماته المالية ويتبين من الجدول (16-3) ان هناك (41) مشاهدة كان المتوسط العام لها اكبر من المتوسط العام للمشاهدات والذي بلغ (1.539) ، في حين بلغ المتوسط الأعلى في المصرف التجاري(4.616) ، والحد الأدنى (0.638) في مصرف بغداد. وبناء على وجود هذا الفارق الكبير مما يعطي تصوراً أولياً على ان المصارف عينة الدراسة متفاوتة بشكل كبير في هذا المؤشر فإرتفاع النسبة يعكس قدرة وكفاءة المصرف.

الجدول (3-16)

معدلات مؤشرات CAR السنوية للمصارف العراقية التجارية الأهلية المبحوثة للمدة من(2005-2019)

السنوات	بغداد	الأهلي	الإستثمار	الخليج	بابل	الشرق	الموصل	سومر	التجاري	الإئتمان	الوسط الحسابي
2005	0.370	1.330	0.710	0.520	0.740	0.370	0.721	0.611	1.013	0.390	0.678
2006	0.580	1.510	0.510	0.653	1.280	0.430	0.895	0.570	1.150	0.530	0.811
2007	0.595	1.650	0.780	0.420	1.280	0.550	1.029	0.570	2.290	1.450	1.061
2008	0.735	1.640	0.587	0.354	1.280	0.390	0.450	0.640	3.408	1.740	1.122
2009	0.490	1.970	0.780	0.590	1.550	0.390	0.580	0.663	3.554	2.180	1.275
2010	0.250	1.240	0.490	0.492	1.160	0.330	0.650	2.070	5.770	2.180	1.463
2011	0.370	1.960	0.630	0.602	1.060	0.490	0.690	1.420	4.955	2.500	1.468
2012	0.550	1.330	0.640	0.515	1.500	0.530	1.200	2.070	4.140	3.140	1.562
2013	0.590	1.042	0.630	0.780	1.080	0.735	1.360	1.850	4.897	3.140	1.610
2014	0.575	1.115	0.930	0.738	0.870	1.090	1.490	1.860	7.604	2.860	1.913
2015	0.640	1.169	1.520	0.745	1.111	1.040	1.540	2.170	5.360	3.020	1.832
2016	0.887	1.032	1.300	0.914	1.200	1.010	1.420	2.430	7.288	3.740	2.122
2017	1.033	1.067	1.390	1.246	1.077	1.330	1.620	2.630	5.941	3.990	2.132
2018	1.270	0.829	1.220	1.310	0.912	1.102	1.390	3.090	6.576	3.700	2.140
2019	0.640	0.582	1.020	1.489	0.614	1.110	1.230	3.310	5.292	3.740	1.903
X	0.638	1.298	0.876	0.758	1.114	0.726	1.084	1.730	4.616	2.553	1.539
MAX	1.270	1.970	1.520	1.489	1.550	1.330	1.620	3.310	7.604	3.990	2.140
MIN	0.250	0.582	0.490	0.354	0.614	0.330	0.450	0.570	1.013	0.390	0.678
S.D	0.262	0.392	0.337	0.341	0.257	0.347	0.392	0.944	2.025	1.138	0.476

المصدر :- اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة من (2005-2019).

اما على مستوى سنوات الدراسة المتمثلة بالسلسلة الزمنية مدة (خمسة عشر سنة) من 2005 لغاية 2019 فتبين ان سنة 2018 سجلت أعلى متوسط لهذه النسبة قياساً بالمتوسط العام للمشاهدات وبلغت (2.140) وكان عدد مشاهدات هذه السنة (3) مشاهدة من اصل (10) مشاهدات لذات السنة ، أما الحد الأدنى من هذا المتوسط بلغ (0.678) في سنة 2005 .

في حين أن الدراسة الشاملة لمشاهدات العينة البالغة 150 مشاهدة يتضح ان هناك 41 مشاهدة فقط كانت أعلى نسبة قياساً بالمتوسط العام للمشاهدات وتمثلت في (6) مصرف من اصل (10) مصرفاً ، اي يعني (27.3%) من المشاهدات كانت الأعلى نسبة وبلغ الحد الاعلى له (7.604) للمصرف التجاري وان الحصة الاكبر للمشاهدات الأعلى نسبة كانت أيضاً في المصرف التجاري اذ تمثلت في جميع سنوات الدراسة للمصرف التجاري عدا سنة 2005 و 2006 وبالرغم ان سنة

2006 قد سجلت هي ايضا نسبة قريبة من المتوسط العام بفارق قليل، مما يعني ان المصرف يمتلك رأس مال قادر على تسديد التزاماته لتغطية الخسائر المحتملة، وسجلت ادنى نسبة في مصرف بغداد في سنة 2005 وبلغت (0.250) وهي اضعف نسبة في الجدول وسببها إنخفاض مقدار رأس المال لذات المصرف ، ويوضح الجدول المشاهدات بين الأعلى والادنى لهذه النسب وهي تبين حجم التفاوت النسبي لهذه النسب بين الارتفاع والانخفاض.

وفي ضوء تحليل نتائج مؤشر LCR فيوضح ارتفاع هذا المؤشر الى ارتفاع السيولة (النقد والاستثمارات) على اعتبار ان ذلك يعكس زيادة الموجودات السائلة عالية الجودة لدى المصرف والتي يواجه بها المصرف التزاماته المالية الاخرى قصيرة الاجل والمحافظة على أدنى حد من السيولة وخاصة اذا تعرض المصرف إلى خطورة السحب المفاجئ من قبل المودعين.

الجدول (3-17)

معدلات مؤشرات LCR السنوية للمصارف العراقية التجارية الأهلية المبحوثة للمدة من(2005-2019)

الوسط الحسابي	الإنتمان	التجاري	سومر	الموصل	الشرق	بابل	الخليج	الإستثمار	الأهلي	بغداد	السنوات
4.094	4.638	1.623	2.558	1.115	1.539	7.440	3.001	1.863	10.593	6.566	2005
4.153	9.665	2.001	1.337	1.027	1.902	6.224	2.911	2.322	7.417	6.728	2006
3.673	7.494	2.545	3.737	1.240	2.244	3.301	4.108	3.477	5.011	3.571	2007
5.807	7.757	4.912	18.590	1.265	2.322	3.269	5.005	3.827	6.307	4.819	2008
5.233	10.231	6.520	4.533	0.982	2.454	4.991	3.892	3.288	10.250	5.185	2009
3.511	2.163	5.392	5.741	0.797	1.990	3.645	2.910	3.064	7.693	1.716	2010
4.095	3.748	8.889	11.614	1.331	2.036	2.681	2.953	2.584	2.870	2.247	2011
3.959	12.204	4.709	5.892	1.544	2.003	3.760	1.821	3.024	2.662	1.968	2012
4.232	10.546	9.321	4.657	2.192	2.268	2.890	2.540	2.755	2.852	2.298	2013
5.787	19.161	10.625	7.319	2.101	3.811	2.858	2.483	4.411	2.934	2.171	2014
6.430	26.390	6.913	5.473	2.289	3.276	5.283	3.057	3.815	3.003	4.799	2015
4.573	12.826	4.896	8.006	2.154	3.907	4.947	2.260	1.260	3.619	1.857	2016
3.498	6.750	5.183	6.650	1.500	2.540	2.867	4.125	3.000	1.220	1.149	2017
2.871	5.100	5.954	3.530	1.210	2.160	0.766	4.356	1.860	1.240	2.530	2018
3.589	4.570	8.941	7.670	1.908	1.800	0.150	5.008	1.930	1.740	2.170	2019
4.367	9.550	5.895	6.487	1.510	2.417	3.671	3.362	2.832	4.627	3.318	X
6.430	26.390	10.625	18.590	2.289	3.907	7.440	5.008	4.411	10.593	6.728	MAX
2.871	2.163	1.623	1.337	0.797	1.539	0.150	1.821	1.260	1.220	1.149	MIN
2.322	6.366	2.706	4.180	0.495	0.705	1.904	0.987	0.874	3.110	1.829	S.D

المصدر :- اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة من (2005-2019).

ويتبين من الجدول (3-17) ان المتوسط العام للمشاهدات الكلية البالغة 150 مشاهدة بلغت (4.367) وان أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف قياسا بذلك المتوسط كانت في 8 مصرفاً من اصل 10 مصرف عينة الدراسة ، ويتضح ان مصرف الائتمان سجل أعلى متوسط واكثر

تفاوت قياسا بالكل (المتوسط العام وبقيّة المصارف) وبلغ (9.550) ، في حين ان ادنى متوسط سجل في مصرف الموصل اذ بلغ (1.510) وهذا يعطي مؤشرا قويا على التفاوت النسبي بين الأعلى والادنى.

اما بخصوص التحليل على سنوات الدراسة المتمثلة بالسلسلة الزمنية مدة (خمسة عشر سنة) من 2005 لغاية 2019 فتبين ان سنة 2015 سجلت أعلى متوسط لهذه النسبة قياسا بالمتوسط العام للملاحظات وبلغت (6.430) ، أما الحد الأدنى من هذا المتوسط بلغ (2.837) في سنة 2018 .

وبخصوص مستوى المشاهدات المتمثلة بـ (150) مشاهدة يتبين للباحث بان هناك (55) مشاهدة سجلت أعلى من المتوسط العام البالغ (4.367) وشملت (8) مصارف عينة الدراسة وتمثلت الحصة الأكبر فيها لمصرف الائتمان اذ سجل (13) مشاهدة إذ تمثلت في السنوات جميعها ماعدا سنة 2010 و 2011 وبلغ الحد الاعلى له (26.390) سنة 2015 ، يليه بعد ذلك المصرف التجاري (12) مشاهدة ، في حين ان المصارف الأخرى تراوحت ما بين (1-11) مشاهدة خلال سنوات الدراسة ، اما باقي المشاهدات (95) فسجلت ادنى نسبة قياسا بهذا المتوسط ، كما ان أدنى النسب سجلت في مصرف الشرق والموصل إذ سجل (15) مشاهدة خلال مدة الدراسة وبلغت أدنى نسبه لمصرف الشرق (1.539) سنة 2005 ولمصرف الموصل (0.797) وهذا يدل على إنخفاض الموجودات السائلة لديه . وهذا الفرق بين أعلى نسبة وأدنى نسبة يشير على وجود حالة كبيرة من التفاوت بين هذه المشاهدات مما ينعكس ذلك على نتائج غالبية الجدول المشار اليه في أدناه بالرغم من أن ثلث المشاهدات تقريبا كانت أكبر من المتوسط العام لها.

وفي ضوء تحليل نتائج مؤشر NSFR وهي تشير إلى تأكد المصرف من إن إصوله الطويلة الأجل الموجودة في ميزانيته العمومية تمول بشكل كافي باستخدام خصومه المستقرة وذلك لتغطية جزء من التزاماتها الطارئة. وكانت نتائج التحليل على مستوى سنوات الدراسة بين المصارف التجارية الأهلية العراقية في عينة الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية أفضها 15 سنة من 2005 لغاية 2019 ومن الجدول (3-18) يتبين ان المتوسط العام لمشاهدات هذا المؤشر (79.715) وان أعلى متوسط قد سُجل على مستوى المصارف قياسا بالمتوسط العام كانت في مصرف الائتمان (669.426) ، وكانت هناك فقط ثلاثة مصارف من اصل 10 مصارف سجلت أعلى من المتوسط. بينما سجل الحد الأدنى (2.195) في مصرف الموصل. اما على مستوى سنوات الدراسة المتمثلة بالسلسلة الزمنية مدة (خمسة عشر سنة) من 2005 لغاية 2019 فتبين ان سنة 2015 من سنوات الدراسة قد سجلت أعلى متوسط قياسا بالمتوسط العام وبلغ (894.591)، وإن الحد الأدنى بلغ

(6.388) والذي تمثل بسنة 2017، وتعد نسبة مرتفعة جداً وهي تفسر مقدار التفاوت الكبير جدا بين النسبتين من جهة والمصارف الثلاث قياسا ببقية متوسطات المصارف الأخرى.

وبخصوص مستوى المشاهدات المتمثلة بـ (150) مشاهدة يتبين للباحث بان هناك (8) مشاهدات سجلت أعلى من المتوسط العام البالغ (79.715) وكانت في مصرف الائتمان والتجاري وسومر وتمثلت الحصة الأكبر في سنة 2015 وكانت النسبة مرتفعة وسبب ذلك كما تم ذكره في نشرات المصرف لقلّة منح الائتمان بسبب الظروف الراهنة للبلد في تلك الفترة، ويليه بعد ذلك في عدد المشاهدات المصرف التجاري (3) مشاهدة ثم مصرف سومر بمشاهدة واحدة فقط، في حين إن المصارف الأخرى سجلت عدد مشاهدات (142) مشاهدة كأدنى نسبة قياس بهذا المتوسط، كما ان أدنى النسب سجلت في المصرف الأهلي وبلغت أدنى نسبة له (0.980) لسنة 2017.

الجدول (3-18)

معدلات مؤشرات NSFR السنوية للمصارف العراقية التجارية الأهلية المبحوثة للمدة من (2005-2019).

الوسيط الحسابي	الائتمان	التجاري	سومر	الموصل	الشرق	بابل	الخليج	الإستثمار	الأهلي	بغداد	السنوات
8.355	6.381	3.801	33.998	2.899	5.894	2.551	4.724	1.928	16.901	4.476	2005
18.733	14.200	4.050	136.348	1.943	8.733	2.985	4.566	2.107	5.571	6.824	2006
8.071	16.905	6.151	11.070	2.903	15.485	3.863	8.092	4.464	6.180	5.599	2007
17.453	62.265	16.681	12.996	5.624	25.473	12.369	11.233	11.384	6.514	9.991	2008
11.290	29.913	27.073	3.461	1.189	5.974	17.630	6.585	7.026	5.306	8.742	2009
53.881	25.462	476.713	3.247	1.164	2.830	15.063	5.901	2.588	2.790	3.055	2010
33.043	34.414	267.998	4.030	1.986	2.562	6.106	4.132	2.291	2.867	4.044	2011
20.265	70.659	102.591	4.215	1.627	2.867	7.722	1.954	1.882	3.551	5.584	2012
32.137	221.328	76.373	3.147	2.664	2.803	1.761	2.534	1.833	3.432	5.499	2013
56.412	483.443	57.338	3.055	1.827	3.110	1.797	2.599	2.978	2.848	5.121	2014
894.591	8881.246	39.598	3.167	1.939	3.754	2.328	2.411	3.692	2.340	5.433	2015
21.987	161.720	34.358	3.268	1.919	4.928	2.367	2.100	1.500	3.828	3.879	2016
6.388	9.820	34.782	4.030	1.510	1.130	2.989	2.587	3.100	0.980	2.934	2017
6.442	11.430	31.255	4.160	1.890	2.220	3.542	2.951	2.710	1.080	3.260	2018
6.676	12.210	35.105	3.700	1.836	1.830	3.667	3.357	1.940	1.000	2.110	2019
79.715	669.426	80.924	15.593	2.195	5.973	5.783	4.382	3.428	4.346	5.103	X
894.591	8881.246	476.713	136.348	5.624	25.473	17.630	11.233	11.384	16.901	9.991	MAX
6.388	6.381	3.801	3.055	1.164	1.130	1.761	1.954	1.500	0.980	2.110	MIN
226.010	2275.269	127.543	34.366	1.084	6.483	5.131	2.618	2.606	3.909	2.156	S.D

المصدر :- اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة من (2005-2019).

ويوضح هذا الفرق على أن هناك حالة كبيرة من التفاوت بين هذه المشاهدات مما ينعكس ذلك على نتائج الجدول المشار اليه في ادناه وإن الانخفاض في NSFR لدى المصارف عينة الدراسة لعدد كبير منها الى أقل من المتوسط العام لها دليل على أن هناك مخاطر سيولة طويلة الاجل ممكن أن تواجهها المصارف مما يستدعي إجراءات احترازية في إدارة السيولة المتاحة. وفي ضوء ذلك يتبين عدم صحة الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على (تمتلك المصارف عينة الدراسة نسب كفاية رأس المال تتوافق مع مقررات لجنة بازل III) فهناك زيادة كبيرة في نسب كفاية رأس

المال (CAR, LCR, NSFR) لدى المصارف عينة الدراسة أعلى من الحد المطلوب وفق مقررات بازل III، وإنها لم تستوفِ النسب المعيارية بل تجاوزتها بنسب تفوق المعيارية لها وأن هذا الارتفاع في النسب يدل على انخفاض النشاط الإئتماني للمصرف وأن هناك موارد مالية معطلة لم تجد فرص في الائتمان والاستثمار.

وفي ضوء تحليل نتائج مؤشر القيمة السوقية ويشير ارتفاعه إلى ارتفاع العائد على الاسهم الذي يحصل المستثمرون عليه، فزيادة القيمة السوقية إلى أعلى من قيمتها الاسمية يعني حصول المستثمر على الأرباح من ذلك الفارق. ويتبين من الجدول (3-19) ان المتوسط العام للمشاهدات بلغ (10.998) وإن جميع المصارف من عينة الدراسة سجلت نسب متفاوتة قياساً بذلك المتوسط ، وإن أعلى متوسط سجل كان في مصرف بغداد وبلغ (11.712) ، في حين ان ادنى متوسط سجل في مصرف بابل اذ بلغ (10.765) وهو قريب في الوقت نفسه من المتوسط العام وإن هناك مقدار من التفاوت النسبي بين الاعلى والادنى على مستوى هذا التحليل .

الجدول (3-19)

معدلات مؤشرات log القيمة السوقية السنوية للمصارف العراقية التجارية الأهلية المبحوثة للفترة (2005-2019)

الوسط الحسابي	الائتمان	التجاري	سومر	الموصل	الشرق	بابل	الخليج	الإستثمار	الأهلي	بغداد	السنوات
11.049	11.671	11.301	10.540	10.813	10.940	10.866	10.849	10.989	10.995	11.530	2005
10.707	11.419	10.892	10.487	10.602	10.687	10.477	10.479	10.587	10.419	11.025	2006
10.707	11.255	10.908	10.280	10.419	10.889	10.574	10.525	10.587	10.419	11.215	2007
10.735	11.300	10.839	10.607	10.419	10.956	10.538	10.559	10.595	10.352	11.188	2008
10.970	11.300	10.940	10.653	10.889	11.155	10.942	10.954	10.907	10.638	11.319	2009
10.876	11.389	10.921	10.754	10.658	10.861	10.638	10.710	10.969	10.607	11.253	2010
11.129	11.556	11.104	10.914	11.005	11.283	10.908	11.021	10.978	10.929	11.594	2011
11.161	11.371	11.104	11.188	11.235	11.340	10.892	11.054	11.004	10.924	11.498	2012
11.306	11.558	11.140	11.273	11.245	11.380	11.021	11.459	11.176	11.096	11.712	2013
11.299	11.419	11.217	11.398	11.169	11.176	10.844	11.431	11.398	11.352	11.588	2014
11.134	11.169	11.011	11.376	10.800	11.106	10.860	11.185	11.230	11.138	11.466	2015
11.148	11.273	11.079	11.352	11.150	11.031	10.916	11.130	11.176	11.011	11.357	2016
11.074	11.230	11.088	11.352	10.907	10.942	10.875	11.068	11.021	11.070	11.183	2017
10.861	11.000	11.070	11.352	10.606	10.512	10.677	10.756	10.845	10.929	10.860	2018
10.815	11.031	11.061	11.106	10.606	10.398	10.439	10.623	10.829	11.183	10.875	2019
10.998	11.329	11.045	10.975	10.835	10.977	10.764	10.920	10.953	10.871	11.311	X
11.306	11.671	11.301	11.398	11.245	11.380	11.021	11.459	11.398	11.352	11.712	MAX
10.707	11.000	10.839	10.280	10.419	10.398	10.439	10.479	10.587	10.352	10.860	MIN
0.204	0.186	0.127	0.389	0.282	0.285	0.188	0.312	0.240	0.309	0.260	S.D

المصدر :- اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف العراقية عينة الدراسة للفترة من (2005-2019).

اما بخصوص التحليل على مستوى سنوات الدراسة المتمثلة بالسلسلة الزمنية مدة (خمسة عشر سنة) من 2005 لغاية 2019 فتبين إن سنة 2013 سجلت أعلى متوسط لهذه النسبة قياسا بالمتوسط العام للمشاهدات وبلغت (11.306) ، أما الحد الأدنى من هذا المتوسط بلغ (10.707) في سنة 2006 و 2007 على التوالي.

وبخصوص مستوى المشاهدات متمثلة بـ (150) مشاهدة يتبين للباحث بان هناك (78) مشاهدة سجلت أعلى من المتوسط العام البالغ (10.998) وشملت جميع مصارف عينة الدراسة وتمثلت الحصة الأكبر فيها لمصرف الائتمان إذ سجل (15) مشاهدة لجميع سنوات الدراسة، وبلغ الحد الأعلى له (11.671) سنة 2005 ، يليه بعد ذلك مصرف بغداد (13) مشاهدة ، في حين إن المصارف الأخرى تراوحت ما بين (1-10) مشاهدة خلال سنوات الدراسة، وكانت حصة مصرف بابل هي الأدنى إذ بلغت (1) مشاهدة ، أما باقي المشاهدات (72) فسجلت ادنى نسبة قياسا بهذا المتوسط ، ويوضح الجدول ان أدنى النسب سجلت في مصرف بابل إذ سجل (14) مشاهدة خلال مدة الدراسة وبلغت أدنى نسبة لمصرف سومر (10.280) سنة 2007. ويُعد الفرق بين أعلى نسبة وأدنى نسبة على كونها متوافقة بعض الشيء مع بقية متوسطات الدراسة رغم وجود تفاوت نسبي بسيط بين هذه المشاهدات.

وفي ضوء ذلك يتبين صحة الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على (تعاني المصارف عينة الدراسة من إنخفاض واضح في القيمة السوقية) لأن المصارف عينة الدراسة حققت مستوى قيمة سوقية منخفض بالأغلبية ، وكما هو واضح في الجدول (19-3) إذ حققت فقط مصارف (الائتمان، التجاري، بغداد) نسبة متوسط أعلى من المتوسط العام للقيمة السوقية أما بقية المصارف فكانت ادنى من المتوسط.

المبحث الثاني

اختبار فرضيات البحث

يهدف البحث الى اختبار العلاقة السببية بين التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال ، وعلى ضوء ما سيتمخض من هذا الاختبار سيتم تحديد أيا من متغيرات الدراسة سيكون مستقلا ، وايا منها سيكون وسيطا ، ومن ثم تحديد نوع الاختبار الاحصائي المناسب . علما ان الباحث اعتمد البيانات الاتية والتي تمثل اجمالي بيانات عينة الدراسة

جدول(20-3) اجمالي بيانات عينة الدراسة

السنة	التنوع المصرفي	CAR	LCR	NSFR	القيمة السوقية
2005	0.576	0.678	4.094	8.355	11.049
2006	0.520	0.811	4.153	18.733	10.707
2007	0.363	1.061	3.673	8.071	10.707
2008	0.398	1.122	5.807	17.453	10.735
2009	0.376	1.275	5.233	11.29	10.97
2010	0.270	1.463	3.511	53.881	10.876
2011	0.263	1.468	4.095	33.043	11.129
2012	0.184	1.562	3.959	20.265	11.161
2013	0.207	1.61	4.232	32.137	11.306
2014	0.176	1.913	5.787	56.412	11.299
2015	0.284	1.832	6.43	894.591	11.134
2016	0.175	2.122	4.573	21.987	11.148
2017	0.173	2.132	3.498	6.388	11.074
2018	0.296	2.14	2.871	6.442	10.861
2019	0.284	1.903	3.589	6.676	10.815

المصدر: اعداد الباحث

أولاً: اختبار العلاقة السببية

استعمل الباحث أسلوب (Granger causality) وعبر برنامج القياس الاقتصادي (Eviews) لغرض اختبار العلاقة السببية بين التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال (CAR و LCR و NSFR) بهدف تحديد أياً من العوامل يمكن الإفادة منها في التنبؤ بالعوامل الأخرى ، ولقد انطلق الباحث في اختباره من الفرضية الرئيسة الاتية

الفرضية الرئيسية الرابعة :

(H0) لا توجد علاقة سببية بين التنويع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال .

(H1) توجد علاقة سببية بين التنويع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال.

يبين الجدول ادناه نتائج اختبار السببية باستخدام أسلوب (Granger causality)

جدول (3-21) العلاقة السببية بين التنويع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال

القرار	مستوى المعنوية	قيمة F	فرضية العدم
ثبوت فرضية العدم	0.71	0.36	التنويع المصرفي لا يمثل علاقة سببية لمؤشر CAR
ثبوت فرضية العدم	0.73	0.33	مؤشر CAR لا يمثل علاقة سببية للتنويع المصرفي
ثبوت فرضية العدم	0.22	1.83	التنويع المصرفي لا يمثل علاقة سببية لمؤشر LCR
ثبوت فرضية العدم	0.42	0.96	مؤشر LCR لا يمثل علاقة سببية للتنويع المصرفي
ثبوت فرضية العدم	0.54	0.66	التنويع المصرفي لا يمثل علاقة سببية لمؤشر NSFR
ثبوت فرضية العدم	0.30	1.37	مؤشر NSFR لا يمثل علاقة سببية للتنويع المصرفي

المصدر: اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه الآتي :

- 1- ان التنويع المصرفي لا يمثل علاقة سببية لمؤشر (CAR) من مؤشرات كفاية راس المال ،لان قيمة (f) المحسوبة بلغت (0.36) وبمستوى معنوية (0.71) الامر الذي يدفع الباحث الى الاعتقاد بعدم رفض فرضية العدم من ان التنويع المصرفي لا يمثل علاقة سببية لمؤشر CAR .
- 2- ان مؤشر CAR لا يمثل علاقة سببية للتنويع المصرفي ،لان قيمة (f) المحسوبة بلغت (0.33) وبمستوى معنوية (0.73) الامر الذي يدفع الباحث الى الاعتقاد بعدم رفض فرضية العدم من ان مؤشر CAR لا يمثل علاقة سببية للتنويع المصرفي .
- 3- ان التنويع المصرفي لا يمثل علاقة سببية لمؤشر (LCR) من مؤشرات كفاية راس المال ،لان قيمة (f) المحسوبة بلغت (1.83) وبمستوى معنوية (0.22) الامر الذي يدفع الباحث الى الاعتقاد بعدم رفض فرضية العدم من ان التنويع المصرفي لا يمثل علاقة سببية لمؤشر LAR .

- 4- ان مؤشر LCR لا يمثل علاقة سببية للتنوع المصرفي ،لان قيمة (f) المحسوبة بلغت (0.96) وبمستوى معنوية (0.42) الامر الذي يدفع الباحث الى الاعتقاد بعدم رفض فرضية العدم من ان مؤشر LCR لا يمثل علاقة سببية للتنوع المصرفي .
- 5- ان التنوع المصرفي لا يمثل علاقة سببية لمؤشر (NSFR) من مؤشرات كفاية راس المال ،لان قيمة (f) المحسوبة بلغت (0.66) وبمستوى معنوية (0.54) الامر الذي يدفع الباحث الى الاعتقاد بعدم رفض فرضية العدم من ان التنوع المصرفي لا يمثل علاقة سببية لمؤشر NSFR .
- 6- ان مؤشر NSFR لا يمثل علاقة سببية للتنوع المصرفي ،لان قيمة (f) المحسوبة بلغت (1.37) وبمستوى معنوية (0.30) الامر الذي يدفع الباحث الى الاعتقاد بعدم رفض فرضية العدم من ان مؤشر NSFR لا يمثل علاقة سببية للتنوع المصرفي .
- مما تقدم يستدل الباحث ان كل من التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال (CAR و LCR و NSFR) ستعد مستقلة عن بعضها البعض الاخر في هذه الدراسة وللفترة الزمنية من (2005 لغاية 2019)، بالتالي عدم رفض فرضية العدم (H0) بمعنى (لا توجد علاقة سببية بين التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال المصرفي)، عليه سيتم اعتمادها كمتغيرات مستقلة لغرض قياس تأثيرها في القيمة السوقية للمصرف .

ثانيا : اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

بعد ان تأكد للباحث عدم وجود علاقة سببية بين كل من التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال ، قام باختبار علاقات الارتباط بينها على مستوى المصارف منفردة أولا ومن ثم على مستوى المصارف عينة الدراسة بالإفادة من معامل الارتباط (Pearson) ومن خلال البرنامج الاحصائي (SPSS V.23) وحسب الفرضية ادناه :

الفرضية الرئيسية الخامسة

(H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال والقيمة السوقية على مستوى المصارف والقطاع المصرفي.

(H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال والقيمة السوقية على مستوى المصارف والقطاع المصرفي.

ويبين الجدول ادناه مصفوفة علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى مصرف بغداد:

جدول (3-22) علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى مصرف بغداد

NSFR	LCR	CAR	التنوع المصرفي	المتغير المستقل / المتغير التابع
0.157	-0.053-	-0.505-	0.087	القيمة السوقية

المصدر: اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه ما يأتي :

- 1- يرتبط التنوع المصرفي ومؤشر NSFR بصورة إيجابية في القيمة السوقية لمصرف بغداد ،اذ بلغت قيمة العلاقة (0.087 و 0.157) على التوالي ، الا ان هذه العلاقة لم تكن معنوية عند مستوى (5%).
- 2- يرتبط كل من مؤشر CAR و LCR بعلاقة عكسية مع القيمة السوقية لمصرف بغداد ، اذ بلغت قيمة العلاقة بينهما (-0.505 و -0.053) على التوالي، الا ان هذه العلاقة لم تكن معنوية عند مستوى (5%).
- 3- يستدل الباحث من أعلاه على عدم رفض فرضية العدم (H0) بالنسبة لمصرف بغداد ، بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال والقيمة السوقية لمصرف بغداد).

ويبين الجدول ادناه مصفوفة علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى المصرف الاهلي العراقي:

جدول (3-23) علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى المصرف الاهلي العراقي

NSFR	LCR	CAR	التنوع المصرفي	المتغير المستقل / المتغير التابع
-0.256	*-0.554	*-0.615	*-0.560	القيمة السوقية

المصدر: اعداد الباحث

*معنوي عند مستوى 5%.

يتبين من الجدول أعلاه ما يأتي :

- 1- ارتبط التنوع المصرفي ومؤشر CAR و LCR بصورة عكسية مع القيمة السوقية للمصرف الاهلي ، اذ بلغت قيمة العلاقة (-0.560 و -0.615 و -0.554) على التوالي ، علما ان هذه العلاقة كانت معنوية عند مستوى (5%).
- 2- يرتبط مؤشر NSFR بعلاقة عكسية مع القيمة السوقية للمصرف الاهلي ، اذ بلغت قيمة العلاقة بينهما (-0.256) ، الا ان هذه العلاقة لم تكن معنوية عند مستوى (5%).

3- يستدل الباحث من أعلاه على رفض فرضية العدم (H_0) بالنسبة للمصرف الأهلي بالنسبة لعلاقة كل من التنويع المصرفي ومؤشري CAR و LCR مع القيمة السوقية ، وعدم رفض فرضية العدم بالنسبة لعلاقة NSFR مع القيمة السوقية للمصرف المذكور.

ويبين الجدول أدناه مصفوفة علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى مصرف الاستثمار:

جدول(3-24) علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى مصرف الاستثمار

NSFR	LCR	CAR	التنويع المصرفي	المتغير المستقل
				المتغير التابع
0.428-	0.130	0.413	0.208-	القيمة السوقية

المصدر: اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه ما يأتي :

- 1- ارتبط التنويع المصرفي ومؤشر NSFR بصورة عكسية مع القيمة السوقية لمصرف الاستثمار ، اذ بلغت قيمة العلاقة (-0.208 و -0.428) على التوالي ، علما ان هذه العلاقة لم تكن معنوية عند مستوى (5%).
- 2- يرتبط مؤشري CAR و LCR بعلاقة ايجابية مع القيمة السوقية لمصرف الاستثمار ، اذ بلغت قيمة العلاقة بينهما (0.413 و 0.130) ، الا ان هذه العلاقة لم تكن معنوية عند مستوى (5%).
- 3- يستدل الباحث من أعلاه على عدم رفض فرضية العدم (H_0) بالنسبة لمصرف الاستثمار مما يعني (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التنويع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال والقيمة السوقية لمصرف الاستثمار).

ويبين الجدول أدناه مصفوفة علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى مصرف الخليج:

جدول(3-25) علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى مصرف الخليج

NSFR	LCR	CAR	التنويع المصرفي	المتغير المستقل
				المتغير التابع
0.636-*	0.589-*	0.094	0.070-	القيمة السوقية

المصدر: اعداد الباحث

*معنوي عند مستوى 5%.

يتبين من الجدول (25-3) ما يأتي :

- 1- ارتبط التنويع المصرفي ومؤشري LCR و NSFR بصورة عكسية مع القيمة السوقية لمصرف الخليج، اذ بلغت قيمة العلاقة (-0.070 و -0.589 و -0.636) على التوالي ، علما ان هذه العلاقة لم تكن معنوية عند مستوى (5%) بين التنويع المصرفي والقيمة السوقية ، فيما كانت معنوية عند مستوى (5%) بين كل من مؤشري LCR و NSFR.
- 2- يرتبط مؤشر CAR بعلاقة ايجابية مع القيمة السوقية لمصرف الخليج ، اذ بلغت قيمة العلاقة بينهما (0.094) ، الا ان هذه العلاقة لم تكن معنوية عند مستوى (5%).
- 3- يستدل الباحث من أعلاه على رفض فرضية العدم (H0) بالنسبة لمصرف الخليج فيما يخص علاقة الارتباط بين كل من LCR و NSFR والقيمة السوقية لمصرف الخليج ، وعدم رفضها بالنسبة لباقي المؤشرات.

ويبين الجدول ادناه مصفوفة علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى مصرف بابل:

جدول (26-3) علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى مصرف بابل

NSFR	LCR	CAR	التنويع المصرفي	المتغير المستقل / المتغير التابع
0.078-	0.262	0.176	0.349-	القيمة السوقية

المصدر: اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه ما يأتي :

- 1- ارتبط التنويع المصرفي ومؤشر NSFR بصورة عكسية مع القيمة السوقية لمصرف بابل ، اذ بلغت قيمة العلاقة (-0.349 و -0.078) على التوالي ، علما ان هذه العلاقة لم تكن معنوية عند مستوى (5%).
- 2- يرتبط مؤشري CAR و LCR بعلاقة ايجابية مع القيمة السوقية لمصرف بابل ، اذ بلغت قيمة العلاقة بينهما (0.176 و 0.262)، الا ان هذه العلاقة لم تكن معنوية عند مستوى (5%).
- 3- يستدل الباحث من أعلاه على عدم رفض فرضية العدم (H0) بالنسبة لمصرف بابل بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التنويع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال والقيمة السوقية لمصرف بابل).

ويبين الجدول ادناه مصفوفة علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى مصرف الشرق:

جدول (3-27) علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى مصرف الشرق الأوسط

NSFR	LCR	CAR	التنوع المصرفي	المتغير المستقل / المتغير التابع
0.067-	0.309	0.232-	0.253-	القيمة السوقية

المصدر: اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه ما يأتي :

- 1- ارتبط التنوع المصرفي ومؤشري CAR و NSFR بصورة عكسية مع القيمة السوقية لمصرف الشرق، اذ بلغت قيمة العلاقة (-0.253 و -0.232 و -0.067) على التوالي ، علما ان هذه العلاقة لم تكن معنوية عند مستوى (5%).
 - 2- يرتبط مؤشر LCR بعلاقة ايجابية مع القيمة السوقية لمصرف الشرق، اذ بلغت قيمة العلاقة بينهما (0.309)، الا ان هذه العلاقة لم تكن معنوية عند مستوى (5%).
 - 3- يستدل الباحث من أعلاه على عدم رفض فرضية العدم (H0) بالنسبة لمصرف بابل بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال والقيمة السوقية لمصرف الشرق).
- ويبين الجدول ادناه مصفوفة علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى مصرف الموصل:

جدول (3-28) علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى مصرف الموصل

NSFR	LCR	CAR	التنوع المصرفي	المتغير المستقل / المتغير التابع
0.401-	*0.535	0.415	*0.570-	القيمة السوقية

المصدر: اعداد الباحث

*معنوي بمستوى 5%

يتبين من الجدول أعلاه ما يأتي :

- 1- ارتبط التنوع المصرفي ومؤشر NSFR بصورة عكسية مع القيمة السوقية لمصرف الموصل، اذ بلغت قيمة العلاقة (-0.570 و -0.401) على التوالي ، علما ان هذه العلاقة

كانت معنوية عند مستوى (5%) بين التنوع المصرفي والقيمة السوقية ، ولم تكن معنوية بين NSFR والقيمة السوقية.

2- يرتبط مؤشري CAR و LCR بعلاقة ايجابية مع القيمة السوقية لمصرف الموصل، اذ بلغت قيمة العلاقة بينهما (0.415 و 0.535)، علما ان هذه العلاقة كانت معنوية عند مستوى (5%) بين مؤشر LCR والقيمة السوقية ، ولم تكن معنوية بين مؤشر CAR والقيمة السوقية.

3- يستدل الباحث من أعلاه على رفض فرضية العدم (H0) بالنسبة لعلاقة كل من التنوع المصرفي ومؤشر LCR مع القيمة السوقية لمصرف الموصل ، وعدم رفضها بالنسبة لباقي المؤشرات الأخرى.

ويبين الجدول ادناه مصفوفة علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى لمصرف سومر:

جدول (29-3) علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى لمصرف سومر

NSFR	LCR	CAR	التنوع المصرفي	المتغير المستقل المتغير التابع القيمة السوقية
0.464-	0.049	**0.819	**0.700-	

المصدر: اعداد الباحث

*معنوي بمستوى 5%

**معنوي بمستوى 1%

يتبين من الجدول أعلاه ما يأتي :

1- ارتبط التنوع المصرفي ومؤشر NSFR بصورة عكسية مع القيمة السوقية لمصرف سومر ، اذ بلغت قيمة العلاقة (-0.700 و -0.464) على التوالي ، علما ان هذه العلاقة كانت معنوية عند مستوى (1%) بين التنوع المصرفي والقيمة السوقية ، ولم تكن معنوية بين NSFR والقيمة السوقية.

2- يرتبط مؤشري CAR و LCR بعلاقة ايجابية مع القيمة السوقية لمصرف سومر، اذ بلغت قيمة العلاقة بينهما (0.819 و 0.049)، علما ان هذه العلاقة كانت معنوية عند مستوى (1%) بين مؤشر CAR والقيمة السوقية ، ولم تكن معنوية بين مؤشر LCR والقيمة السوقية.

3- يستدل الباحث من أعلاه على رفض فرضية العدم (H0) بالنسبة لعلاقة كل من التنوع المصرفي ومؤشر CAR مع القيمة السوقية لمصرف سومر، وعدم رفضها بالنسبة لباقي المؤشرات الأخرى.

ويبين الجدول ادناه مصفوفة علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى المصرف التجاري العراقي:

جدول(3-30) علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى المصرف التجاري العراقي

NSFR	LCR	CAR	التنوع المصرفي	المتغير المستقل / المتغير التابع
0.107-	0.281	0.238	0.130	القيمة السوقية

المصدر: اعداد الباحث

*معنوي بمستوى 5%

يتبين من الجدول أعلاه ما يأتي :

- 1- ارتبط التنوع المصرفي ومؤشري CAR و LCR بصورة إيجابية مع القيمة السوقية للمصرف التجاري، اذ بلغت قيمة العلاقة (0.130 و 0.238 و 0.281) على التوالي ، علما ان هذه العلاقة لم تكن معنوية عند مستوى (5%) .
- 2- يرتبط مؤشر NSFR بعلاقة سلبية مع القيمة السوقية للمصرف التجاري، اذ بلغت قيمة العلاقة بينهما (-0.107)، علما ان هذه العلاقة كانت غير معنوية عند مستوى (5%) .
- 3- يستدل الباحث من أعلاه على عدم رفض فرضية العدم (H0) بالنسبة للعلاقة بين التنوع المصرفي ومؤشرات ومؤشرات كفاية راس المال والقيمة السوقية للمصرف التجاري.

ويبين الجدول ادناه مصفوفة علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى مصرف الائتمان

جدول(3-31) علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى مصرف الائتمان

NSFR	LCR	CAR	التنوع المصرفي	المتغير المستقل / المتغير التابع
0.225-	0.102-	*0.562-	0.494	القيمة السوقية

المصدر: اعداد الباحث

*معنوي بمستوى 5%

يتبين من الجدول أعلاه ما يأتي :

- 1- ارتبط مؤشرات CAR و LCR و NSFR بصورة عكسية مع القيمة السوقية لمصرف الائتمان ، اذ بلغت قيمة العلاقة (-0.562 و -0.102 و -0.225) على التوالي ، علما ان هذه العلاقة بين مؤشر CAR والقيمة السوقية كانت معنوية عند مستوى (5%) .

- 2- يرتبط التنوع المصرفي بعلاقة ايجابية مع القيمة السوقية لمصرف الائتمان، اذ بلغت قيمة العلاقة بينهما (0.494)، علما ان هذه العلاقة كانت غير معنوية عند مستوى (5%) .
- 3- يستدل الباحث من أعلاه على عدم رفض فرضية العدم (H0) بالنسبة للعلاقة بين مؤشر CAR والقيمة السوقية لمصرف الائتمان ، وعدم رفضها بالنسبة لباقي المؤشرات الاخرى.
- بعد ان اختبر الباحث علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى المصارف ، قرر اختبارها على مستوى القطاع المصرفي وكما في الجدول ادناه:

جدول(32-3) علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى القطاع المصرفي

NSFR	LCR	CAR	التنوع المصرفي	المتغير المستقل
				المتغير التابع
0.21	0.29	0.43	-0.59*	القيمة السوقية

المصدر: اعداد الباحث

*معنوي بمستوى 5%

يتبين من الجدول أعلاه الاتي:

- 1- بلغت قيمة علاقة الارتباط بين التنوع المصرفي والقيمة السوقية (-0.59) وهي قيمة عكسية وذات دلالة معنوية عند مستوى (5%). الامر الذي يدفع الباحث الى الاستدلال ان زيادة التنوع المصرفي سيكون ذو تأثير عكسي في القيمة السوقية للقطاع المصرفي ، مما يدل على رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التنوع المصرفي والقيمة السوقية للقطاع المصرفي.
- 2- ان قيمة علاقة الارتباط بين مؤشر (CAR) والقيمة السوقية بلغت (0.43) وهي قيمة موجبة ولكنها غير معنوية ، الامر الذي يدفع الباحث الى الاستدلال ان هذا المؤشر من مؤشرات كفاية راس المال يمكن ان يساهم في تحسين القيمة السوقية للقطاع المصرفي ، على الرغم من عدم معنوية علاقة الارتباط بين المتغيرين. مما يدل على رفض فرضية الوجود (H1) وقبول فرضية العدم (H0) بمعنى لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشر CAR والقيمة السوقية للقطاع المصرفي.
- 3- بلغت قيمة علاقة الارتباط بين مؤشر (LCR) والقيمة السوقية بلغت (0.29) وهي قيمة موجبة ولكنها غير معنوية ، الامر الذي يدفع الباحث الى الاستدلال ان هذا المؤشر من مؤشرات كفاية راس المال يمكن ان يساهم في تحسين القيمة السوقية للقطاع المصرفي ، على الرغم من عدم معنوية علاقة الارتباط بين المتغيرين. مما يدل على رفض فرضية

الوجود (H1) وقبول فرضية العدم (H0) بمعنى لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشر LCR والقيمة السوقية للقطاع المصرفي.

4- ان قيمة علاقة الارتباط بين مؤشر (NSFR) والقيمة السوقية بلغت (0.21) وهي قيمة موجبة ولكنها غير معنوية ، الامر الذي يدفع الباحث الى الاستدلال ان هذا المؤشر من مؤشرات كفاية راس المال يمكن ان يساهم في تحسين القيمة السوقية للقطاع المصرفي ، على الرغم من عدم معنوية علاقة الارتباط بين المتغيرين. مما يدل على رفض فرضية الوجود (H1) وقبول فرضية العدم (H0) بمعنى لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشر NSFR والقيمة السوقية للقطاع المصرفي.

ثالثا : اختبار علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة

بعد ان تم اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على المستوى الكلي والجزئي ، قرر الباحث اختبار علاقات التأثير بينها ، على مستوى المصارف ومن خلال الانحدار البسيط ، ومثلما ورد في الفرضية الاتية :

الفرضية الرئيسية السادسة

(H0) لا يؤثر التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال في القيمة السوقية على مستوى المصارف والقطاع المصرفي.

(H1) يؤثر التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال في القيمة السوقية على مستوى المصارف والقطاع المصرفي.

جدول(3-33) اختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لمصرف بغداد

قيمة معامل التحديد R^2	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	القيمة السوقية		المتغير التابع / المتغير المستقل
			β	α	
0.008	0.01	0.31	0.08	11.2	التنوع المصرفي
0.26	4.46	2.11-	0.50-	11.5	CAR
0.003	0.03	0.19-	0.008-	11.3	LCR
0.025	0.33	0.57	0.02	11.2	NSFR

المصدر: اعداد الباحث

يبين الجدول (3-33) اختبار الفرضية أعلاه بالنسبة لمصرف بغداد وكالاتي :

4- ان تأثير التنوع المصرفي في القيمة السوقية لمصرف بغداد بلغ (0.08) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بالتنوع المصرفي بمقدار وحدة واحدة . لكن هذا التأثير لم يكن معنويا عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (0.31 و 0.01) على التوالي

لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R2) بلغ (0.008) أي ان التنوع المصرفي يفسر ما قيمته (0.8%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف بغداد .

5- ان تأثير مؤشر CAR في القيمة السوقية لمصرف بغداد بلغ (-0.50) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة . لكن هذا التأثير لم يكن معنويا عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (-2.11 و 4.46) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R2) بلغ (0.26) أي ان CAR يفسر ما قيمته (26%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف بغداد .

6- كان تأثير مؤشر LCR في القيمة السوقية لمصرف بغداد سلبيا اذ بلغ (-0.008) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة . لكن هذا التأثير لم يكن معنويا عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (-0.19 و 0.003) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R2) بلغ (0.003) أي ان LCR يفسر ما قيمته (0.3%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف بغداد .

7- كان تأثير مؤشر NSFR في القيمة السوقية لمصرف بغداد إيجابيا اذ بلغ (0.02) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة . لكن هذا التأثير لم يكن معنويا عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (0.57 و 0.33) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R2) بلغ (0.025) أي ان NSFR يفسر ما قيمته (2.5%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف بغداد .

8- من التحليل المتقدم يستدل الباحث عدم رفض فرضية العدم (H0) بمعنى انه (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال في القيمة السوقية لمصرف بغداد).

جدول (3-34) اختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة للمصرف الاهلي العراقي

قيمة معامل التحديد R ²	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	القيمة السوقية		المتغير التابع المتغير المستقل
			β	α	
0.31	*5.93	*2.43-	0.53-	11.08	التنوع المصرفي
0.38	*7.91	*2.81-	0.48-	11.50	CAR
0.31	*5.71	*2.40-	0.05-	11.12	LCR
0.06	0.91	0.95-	0.02-	11	NSFR

المصدر: اعداد الباحث

*معنوي عند مستوى 5%.

- يتبين من الجدول أعلاه (3-34) اختبار الفرضية بالنسبة للمصرف الاهلي وكالاتي :
- 1- ان تأثير التنوع المصرفي في القيمة السوقية للمصرف الاهلي بلغ (-0.53) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بالتنوع المصرفي بمقدار وحدة واحدة وهو تأثير سلبي. وهذا التأثير كان معنويا عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (-2.43 و 5.93) على التوالي كانتا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.31) أي ان التنوع المصرفي يفسر ما قيمته (31%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية للمصرف الاهلي .
 - 2- ان تأثير مؤشر CAR في القيمة السوقية للمصرف الاهلي بلغ (-0.48) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة وهو تأثير عكسي. وكان هذا التأثير معنويا عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (-2.81 و 7.91) كانتا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.38) أي ان CAR يفسر ما قيمته (38%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية للمصرف الاهلي .
 - 3- كان تأثير مؤشر LCR في القيمة السوقية للمصرف الاهلي سلبيًا اذ بلغ (-0.05) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة . لكن هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (-2.40 و 5.71) على التوالي كانتا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.31) أي ان LCR يفسر ما قيمته (31%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية للمصرف الاهلي .
 - 4- كان تأثير مؤشر NSFR في القيمة السوقية للمصرف الاهلي سلبيًا اذ بلغ (-0.02) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة . لكن هذا التأثير لم يكن معنويا عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (-0.95 و 0.91) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.06) أي ان NSFR يفسر ما قيمته (6%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية للمصرف الاهلي .
- من التحليل المتقدم يستدل الباحث رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى انه (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال في القيمة السوقية للمصرف الاهلي) وبنسبة 75%.

وبين الجدول (3-35) اختبار الفرضية أعلاه بالنسبة لمصرف الاستثمار العراقي

جدول (3-35) اختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لمصرف الاستثمار العراقي

قيمة معامل التحديد R^2	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	القيمة السوقية		المتغير التابع المتغير المستقل
			β	α	
0.04	0.59	0.77-	0.20-	11	التنوع المصرفي
0.17	2.68	1.63	0.29	10.6	CAR
0.02	0.22	0.47	0.04	10.8	LCR
0.18	2.93	1.71-	0.04-	11.08	NSFR

المصدر: اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه الاتي :

- 1- ان تأثير التنوع المصرفي في القيمة السوقية لمصرف الاستثمار بلغ (-0.20) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بالتنوع المصرفي بمقدار وحدة واحدة وهو تأثير سلبي. وهذا التأثير لم يكن معنوياً عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (-0.77 و 0.59) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علماً ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.04) أي ان التنوع المصرفي يفسر ما قيمته (4%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف الاستثمار .
- 2- ان تأثير مؤشر CAR في القيمة السوقية لمصرف الاستثمار بلغ (0.29) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة وهو تأثير ايجابي. ولم يكن هذا التأثير معنوياً عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (1.63 و 2.68) لم يكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علماً ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.17) أي ان CAR يفسر ما قيمته (17%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف الاستثمار .
- 3- كان تأثير مؤشر LCR في القيمة السوقية لمصرف الاستثمار ايجابياً اذ بلغ (0.04) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة . لكن هذا التأثير لم يكن معنوياً عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (0.47 و 0.22) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علماً ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.02) أي ان LCR يفسر ما قيمته (2%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف الاستثمار .
- 4- كان تأثير مؤشر NSFR في القيمة السوقية لمصرف الاستثمار سلبياً اذ بلغ (-0.04) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة . لكن

هذا التأثير لم يكن معنوياً عند مستوى (5%) لأن كلا من قيمة (t و f) المحسوبتين البالغتين (-1.71 و 2.93) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علماً ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.18) أي ان NSFR يفسر ما قيمته (18%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف الاستثمار .

من التحليل المتقدم يستدل الباحث عدم رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى انه (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال في القيمة السوقية لمصرف الاستثمار).

ويبين الجدول (3-36) اختبار الفرضية أعلاه بالنسبة لمصرف الخليج

جدول (3-36) اختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لمصرف الخليج

قيمة معامل التحديد R^2	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	القيمة السوقية		المتغير التابع المتغير المستقل
			β	α	
0.005	0.06	0.25-	0.10-	11	التنوع المصرفي
0.009	0.11	0.34	0.08	10.8	CAR
0.35	6.92	2.63-	0.18-	11.5	LCR
0.40	8.83	2.97-	0.08-	11.2	NSFR

المصدر: اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه الآتي :

- 1- ان تأثير التنوع المصرفي في القيمة السوقية لمصرف الخليج بلغ (-0.10) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بالتنوع المصرفي بمقدار وحدة واحدة وهو تأثير سلبي. وهذا التأثير لم يكن معنوياً عند مستوى (5%) لأن كلا من قيمة (t و f) المحسوبتين البالغتين (-0.25 و 0.06) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علماً ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.005) أي ان التنوع المصرفي يفسر ما قيمته (0.5%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف الخليج .
- 2- ان تأثير مؤشر CAR في القيمة السوقية لمصرف الخليج بلغ (0.08) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة وهو تأثير ايجابي. ولم يكن هذا التأثير معنوياً عند مستوى (5%) لأن كلا من قيمة (t و f) المحسوبتين البالغتين (0.34 و 0.11) لم يكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علماً ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.009) أي ان CAR يفسر ما قيمته (0.9%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف الخليج .

3- كان تأثير مؤشر LCR في القيمة السوقية لمصرف الخليج سلبيا اذ بلغ (-0.18) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة . وكان هذا التأثير لم يكن معنويا عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (t و f) المحسوبتين البالغتين (-2.63 و 6.92) على التوالي لم يكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.35) أي ان LCR يفسر ما قيمته (35%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف الخليج .

4- كان تأثير مؤشر NSFR في القيمة السوقية لمصرف الخليج سلبيا اذ بلغ (-0.08) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة . لكن هذا التأثير لم يكن معنويا عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (t و f) المحسوبتين البالغتين (-2.97 و 8.83) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.40) أي ان NSFR يفسر ما قيمته (40%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف الخليج .

من التحليل المتقدم يستدل الباحث عدم رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى انه (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال في القيمة السوقية لمصرف الخليج) .

جدول(3-37) اختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لمصرف بابل

قيمة معامل التحديد R^2	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	القيمة السوقية		المتغير التابع المتغير المستقل
			β	α	
0.12	1.80	1.34-	0.34-	10.8	التنوع المصرفي
0.03	0.41	0.64	0.13	10.6	CAR
0.07	0.95	0.97	0.03	10.6	LCR
0.006	0.08	0.28-	0.003-	10.7	NSFR

المصدر: اعداد الباحث

ويبين الجدول (3-37) اختبار الفرضية أعلاه بالنسبة لمصرف بابل وكالاتي :

1- ان تأثير التنوع المصرفي في القيمة السوقية لمصرف بابل بلغ (-0.34) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بالتنوع المصرفي بمقدار وحدة واحدة وهو تأثير سلبيا. وهذا التأثير لم يكن معنويا عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (t و f) المحسوبتين البالغتين (-1.34 و 1.80) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.12) أي ان التنوع المصرفي يفسر ما قيمته (12%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف بابل .

2- ان تأثير مؤشر CAR في القيمة السوقية لمصرف بابل بلغ (0.13) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة وهو تأثير ايجابي. ولم يكن هذا التأثير معنوياً عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (0.64 و 0.41) لم يكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علماً ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.03) أي ان CAR يفسر ما قيمته (3%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف بابل .

3- كان تأثير مؤشر LCR في القيمة السوقية لمصرف بابل ايجابياً اذ بلغ (0.03) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة . وكان هذا التأثير لم يكن معنوياً عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (0.97 و 0.95) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علماً ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.07) أي ان LCR يفسر ما قيمته (7%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف بابل .

4- كان تأثير مؤشر NSFR في القيمة السوقية لمصرف بابل سلبياً اذ بلغ (-0.003) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة . لكن هذا التأثير لم يكن معنوياً عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (-0.28 و 0.08) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علماً ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.006) أي ان NSFR يفسر ما قيمته (0.6%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف بابل .

من التحليل المتقدم يستدل الباحث عدم رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى انه (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال في القيمة السوقية لمصرف بابل) .

ويبين الجدول (3-38) اختبار الفرضية أعلاه بالنسبة لمصرف الشرق الاوسط

جدول (3-38) اختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لمصرف الشرق الاوسط

قيمة معامل التحديد R^2	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	القيمة السوقية		المتغير التابع المتغير المستقل
			β	α	
0.06	0.89	0.94-	0.32-	11	التنوع المصرفي
0.05	0.74	0.86-	0.19-	11.1	CAR
0.09	1.37	1.17	0.12	10.6	LCR
0.004	0.06	0.24-	0.003-	11	NSFR

المصدر: اعداد الباحث

ويتبين من الجدول (3-38) الآتي :

- 1- ان تأثير التنوع المصرفي في القيمة السوقية لمصرف الشرق بلغ (-0.32) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بالتنوع المصرفي بمقدار وحدة واحدة وهو تأثير سلبي. وهذا التأثير لم يكن معنوياً عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (-0.94 و 0.89) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.06) أي ان التنوع المصرفي يفسر ما قيمته (6%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف الشرق .
- 2- ان تأثير مؤشر CAR في القيمة السوقية لمصرف الشرق بلغ (-0.19) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة وهو تأثير سلبي. ولم يكن هذا التأثير معنوياً عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (-0.86 و 0.74) لم يكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.05) أي ان CAR يفسر ما قيمته (5%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف الشرق .
- 3- كان تأثير مؤشر LCR في القيمة السوقية لمصرف الشرق ايجابيا اذ بلغ (0.12) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة . ولم يكن هذا التأثير معنوياً عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (1.37 و 1.17) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.09) أي ان LCR يفسر ما قيمته (9%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف الشرق .
- 4- كان تأثير مؤشر NSFR في القيمة السوقية لمصرف الشرق سلبيا اذ بلغ (-0.003) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة . لكن هذا التأثير لم يكن معنوياً عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (-0.24 و 0.06) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.004) أي ان NSFR يفسر ما قيمته (0.4%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف الشرق .

من التحليل المتقدم يستدل الباحث عدم رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى انه (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال في القيمة السوقية لمصرف الشرق) .

ويبين الجدول (3-39) اختبار الفرضية أعلاه بالنسبة مصرف الموصل

جدول (3-39) اختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة مصرف الموصل

المتغير التابع	القيمة السوقية		قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة معامل التحديد R^2
	β	α			
التنوع المصرفي	1-	11.07	*2.50-	*6.24	0.32
CAR	0.30	10.50	1.64	2.70	0.17
LCR	0.30	10.30	*2.28	*5.21	0.29
NSFR	0.10-	11.06	1.58-	2.50	0.16

المصدر: اعداد الباحث

*معنوي بمستوى 5%

يتبين من الجدول أعلاه الآتي :

- 1- ان تأثير التنوع المصرفي في القيمة السوقية لمصرف الموصل بلغ (-1) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بالتنوع المصرفي بمقدار وحدة واحدة وهو تأثير سلبي. وهذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (t و f) المحسوبتين البالغتين (-2.50 و 6.24) على التوالي كانتا معنويتان عند المستوى المذكور. علماً ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.32) أي ان التنوع المصرفي يفسر ما قيمته (32%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية مصرف الموصل .
- 2- ان تأثير مؤشر CAR في القيمة السوقية لمصرف الموصل بلغ (0.30) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة وهو تأثير ايجابي. ولم يكن هذا التأثير معنوياً عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (t و f) المحسوبتين البالغتين (1.64 و 2.70) لم يكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علماً ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.17) أي ان CAR يفسر ما قيمته (17%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية مصرف الموصل .
- 3- كان تأثير مؤشر LCR في القيمة السوقية لمصرف الموصل ايجابياً اذ بلغ (0.30) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة . وكان هذا التأثير معنوياً عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (t و f) المحسوبتين البالغتين (2.28 و 5.21) على التوالي كانتا معنويتان عند المستوى المذكور. علماً ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.29) أي ان LCR يفسر ما قيمته (29%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية مصرف الموصل .

4- كان تأثير مؤشر NSFR في القيمة السوقية لمصرف الموصل سلبيا اذ بلغ (-0.10) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة . لكن هذا التأثير لم يكن معنويا عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (t و f) المحسوبتين البالغتين (-1.58 و 2.50) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.16) أي ان NSFR يفسر ما قيمته (16%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف الموصل .

من التحليل المتقدم يستدل الباحث رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى انه (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال في القيمة السوقية لمصرف الموصل) وبنسبة 50%.

ويبين الجدول (3-40) اختبار الفرضية أعلاه بالنسبة لمصرف سومر

جدول (3-40) اختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لمصرف سومر

قيمة معامل التحديد R^2	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	القيمة السوقية		المتغير التابع المتغير المستقل
			β	α	
0.49	**12.50	**3.35-	0.94-	11.1	التنوع المصرفي
0.67	**26.4	**5.41	0.34	10.4	CAR
0.002	0.03	0.18	0.005	11	LCR
0.21	3.55	1.88-	0.005-	11.05	NSFR

المصدر: اعداد الباحث

**معنوي بمستوى 1%

يتبين من الجدول أعلاه الاتي :

- 1- ان تأثير التنوع المصرفي في القيمة السوقية لمصرف سومر بلغ (-0.94) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بالتنوع المصرفي بمقدار وحدة واحدة وهو تأثير سلبي. وهذا التأثير كان معنويا عند مستوى (1%) لان كلا من قيمة (t و f) المحسوبتين البالغتين (-3.35 و 12.50) على التوالي كانتا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.49) أي ان التنوع المصرفي يفسر ما قيمته (49%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف سومر .
- 2- ان تأثير مؤشر CAR في القيمة السوقية لمصرف سومر بلغ (0.34) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة وهو تأثير ايجابي. وكان هذا التأثير معنويا عند مستوى (1%) لان كلا من قيمة (t و f) المحسوبتين البالغتين (5.41 و 26.4) كانتا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.67) أي ان CAR يفسر ما قيمته (67%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف سومر .

3- كان تأثير مؤشر LCR في القيمة السوقية لمصرف سومر ايجابيا اذ بلغ (0.005) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة . وكان هذا التأثير غير معنوي عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (0.03 و 0.18) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.002) أي ان LCR يفسر ما قيمته (0.2%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف سومر .

4- كان تأثير مؤشر NSFR في القيمة السوقية لمصرف سومر سلبيا اذ بلغ (-0.005) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة . لكن هذا التأثير لم يكن معنوي عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (-1.88 و 3.55) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.21) أي ان NSFR يفسر ما قيمته (21%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف سومر .

من التحليل المتقدم يستدل الباحث رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى انه (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال في القيمة السوقية لمصرف سومر) وبنسبة 50%.

ويبين الجدول (3-41) اختبار الفرضية أعلاه بالنسبة للمصرف التجاري العراقي

جدول(3-41) اختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة للمصرف التجاري العراقي

المتغير التابع	القيمة السوقية		قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة معامل التحديد R^2
	β	α			
التنوع المصرفي	0.09	11	0.47	0.22	0.02
CAR	0.01	10.9	0.88	0.77	0.06
LCR	0.01	10.9	1.05	1.11	0.08
NSFR	0.001-	11	0.39-	0.15	0.01

المصدر: اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه الاتي :

1- ان تأثير التنوع المصرفي في القيمة السوقية للمصرف التجاري بلغ (0.09) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بالتنوع المصرفي بمقدار وحدة واحدة وهو تأثير ايجابي. وهذا التأثير لم يكن معنويا عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (0.22 و 0.47) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.02) أي ان التنوع المصرفي يفسر ما قيمته (2%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية للمصرف التجاري .

2- ان تأثير مؤشر CAR في القيمة السوقية للمصرف التجاري بلغ (0.01) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة وهو تأثير ايجابي. وكان هذا التأثير غير معنوي عند مستوى (1%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (0.88 و 0.77) كانتا غير معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.06) أي ان CAR يفسر ما قيمته (6%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية للمصرف التجاري .

3- كان تأثير مؤشر LCR في القيمة السوقية للمصرف التجاري ايجابيا اذ بلغ (0.01) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة . وكان هذا التأثير غير معنوي عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (1.11 و 1.05) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.08) أي ان LCR يفسر ما قيمته (8%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية للمصرف التجاري .

4- كان تأثير مؤشر NSFR في القيمة السوقية للمصرف التجاري سلبيا اذ بلغ (-0.001) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة . لكن هذا التأثير لم يكن معنويا عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (-0.39 و 0.15) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علما ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.01) أي ان NSFR يفسر ما قيمته (1%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية للمصرف التجاري .

من التحليل المتقدم يستدل الباحث عدم رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى انه (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال في القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي) .

ويبين الجدول (3-42) اختبار الفرضية أعلاه بالنسبة لمصرف الائتمان العراقي

جدول (3-42) اختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لمصرف الائتمان العراقي

قيمة معامل التحديد R^2	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	القيمة السوقية		المتغير التابع المتغير المستقل
			β	α	
0.24	4.19	2.04	0.46	11.2	التنوع المصرفي
0.32	*6.01	*2.45-	0.09-	11.5	CAR
0.01	0.14	0.37-	0.003-	11.3	LCR
0.05	0.70	0.83-	-1.844E-5	11.3	NSFR

المصدر: اعداد الباحث

*معنوي عند مستوى 5%.

يتبين من الجدول (3-42) الآتي :

- 1- ان تأثير التنوع المصرفي في القيمة السوقية لمصرف الائتمان بلغ (0.46) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بالتنوع المصرفي بمقدار وحدة واحدة وهو تأثير ايجابي. وهذا التأثير لم يكن معنوياً عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (2.04 و 4.19) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علماً ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.24) أي ان التنوع المصرفي يفسر ما قيمته (24%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف الائتمان .
 - 2- ان تأثير مؤشر CAR في القيمة السوقية لمصرف الائتمان بلغ (-0.09) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة وهو تأثير سلبي. وكان هذا التأثير معنوياً عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (-2.45 و 6.01) كانتا معنويتان عند المستوى المذكور. علماً ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.32) أي ان CAR يفسر ما قيمته (32%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف الائتمان العراقي .
 - 3- كان تأثير مؤشر LCR في القيمة السوقية لمصرف الائتمان سلبياً اذ بلغ (-0.003) (اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة . وكان هذا التأثير غير معنوياً عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (-0.37 و 0.14) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علماً ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.01) أي ان LCR يفسر ما قيمته (1%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف الائتمان .
 - 4- كان تأثير مؤشر NSFR في القيمة السوقية لمصرف الائتمان سلبياً اذ بلغ (-1.844E-5) اذا تغير اهتمام إدارة المصرف بهذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة . لكن هذا التأثير لم يكن معنوياً عند مستوى (5%) لان كلا من قيمة (f و t) المحسوبتين البالغتين (-0.83 و 0.70) على التوالي لم تكونا معنويتان عند المستوى المذكور. علماً ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.05) أي ان NSFR يفسر ما قيمته (5%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لمصرف الائتمان .
- من التحليل المتقدم يستدل الباحث رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى انه (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال في القيمة السوقية لمصرف الائتمان) وبنسبة 25%.

بعد ان اختبر الباحث فرضية التأثير على مستوى المصارف قرر اختبارها على مستوى القطاع المصرفي ، ومن خلال البرنامج الاحصائي (EViews 10) ومن خلال أسلوب (Panel Data) اعتمادا على طريقتي (Pooled OLS) و (Fixed effects least square dummy variable (LSDV حيث ان الطريقة الأولى لا تأخذ بنظر الاعتبار عدم التجانس بين المصارف عينة الدراسة ، فيما تأخذ الطريقة الثانية ذلك بنظر الاعتبار وكما في ادناه :

أولا : طريقة (Pooled OLS)

يبين الجدول ادناه اختبار علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة من خلال أسلوب (Panel Data) وبالافادة من طريقة (Pooled OLS) .

جدول (3-43) اختبار (Pooled OLS)

المتغير المعتمد: القيمة السوقية						
الطريقة : Panel Least Square						
مدة الدراسة : من 2005 الي 2019						
عدد المصارف عينة الدراسة 10						
عدد المشاهدات الكلية حسب طريقة 150 Panel Date						
المتغيرات	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية	معامل تحديد انموذج الانحدار	قيمة f
الثابت	10.9	0.06	181.3	0.00		
CAR	0.02	0.02	0.80	0.42		
LCR	0.01	0.01	1.25	0.21		
NSFR	1.40E-05-	4.24E-05	0.33-	0.74		
DIV	0.06-	0.09	0.66-	0.51		
					0.04	1.45
						0.22

المصدر : اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه الاتي :

- 1- بلغ تأثير (CAR) في القيمة السوقية للمصارف (0.02) وهو تأثير إيجابي لكنه غير معنوي عند مستوى (5%). مما يدل على رفض فرضية الوجود (H1) وقبول فرضية العدم (H0) بمعنى لا يؤثر مؤشر CAR في القيمة السوقية للمصرف.
- 2- بلغ تأثير (LCR) في القيمة السوقية للمصارف (0.01) وهو وان كان تأثيرا إيجابيا الا انه غير معنوي عند مستوى (5%). مما يدل على رفض فرضية الوجود (H1) وقبول فرضية العدم (H0) بمعنى لا يؤثر مؤشر LCR في القيمة السوقية للمصرف.
- 3- كان تأثير (NSFR) في القيمة السوقية للمصارف تأثيرا سلبيا بلغت قيمته (-1.40E-05) الا انه تأثير غير معنوي عند مستوى (5%). مما يدل على رفض فرضية الوجود (H1) وقبول فرضية العدم (H0) بمعنى لا يؤثر مؤشر NSFR في القيمة السوقية للمصرف.

- 4- كان تأثير التنوع (Div.) في القيمة السوقية للمصارف تأثيرا سلبيا وغير معنوي عند مستوى (5%) ، اذ بلغت قيمته (-0.06). مما يدل على رفض فرضية الوجود (H1) وقبول فرضية العدم (H0) بمعنى لا يؤثر التنوع في القيمة السوقية للمصرف.
- 5- بلغت قيمة معامل التحديد لانموذج الانحدار (0.04) وهذا يعني ان انموذج الانحدار المقدر حسب طريقة (Pooled OLS) يفسر ما نسبته (4%) فقط من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية للمصارف ، وان المتبقي (96%) يعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج.
- 6- بلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (1.45) بمستوى معنوية (22%) وهي اكبر من مستوى (5%) وهذا يدل على عدم معنوية انموذج الانحدار بشكل عام.

ثانيا : طريقة (LSDV)

يبين الجدول ادناه اختبار علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة من خلال أسلوب (Panel Data) وبالافادة من طريقة (LSDV) .

جدول (3-44) اختبار (LSDV)

المتغير المعتمد: القيمة السوقية							
الطريقة : Panel Least Square							
مدة الدراسة : من 2005 الى 2019							
عدد المصارف عينة الدراسة 10							
عدد المشاهدات الكلية حسب طريقة 150 Panel Date							
المتغيرات	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية	معامل تحديد انموذج الانحدار	قيمة f	مستوى معنوية f
الثابت	11.1	0.06	170	0.00	0.38	6.36	0.00
CAR	0.006	0.02	0.21	0.83			
LCR	0.001-	0.01	0.15-	0.88			
NSFR	-2.32E-05	3.63E-05	0.63-	0.52			
DIV	0.31-	0.1	3.20-	0.001			

المصدر : اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه الاتي :

- 5- بلغ تأثير (CAR) في القيمة السوقية للمصارف (0.006) وهو تأثير إيجابي لكنه غير معنوي عند مستوى (5%). مما يدل على رفض فرضية الوجود (H1) وقبول فرضية العدم (H0) بمعنى لا يؤثر مؤشر CAR في القيمة السوقية للمصرف.
- 6- بلغ تأثير (LCR) في القيمة السوقية للمصارف (-0.001) وهو وان كان تأثيرا سلبيا الا انه غير معنوي عند مستوى (5%). مما يدل على رفض فرضية الوجود (H1) وقبول فرضية العدم (H0) بمعنى لا يؤثر مؤشر LCR في القيمة السوقية للمصرف.

- 7- كان تأثير (NSFR) في القيمة السوقية للمصارف تأثيراً سلبياً بلغت قيمته (-2.32E-05) إلا أنه تأثير غير معنوي عند مستوى (5%). مما يدل على رفض فرضية الوجود (H1) وقبول فرضية العدم (H0) بمعنى لا يؤثر مؤشر NSFR في القيمة السوقية للمصرف.
- 8- كان تأثير (Div.) في القيمة السوقية للمصارف تأثيراً سلبياً ومعنوياً عند مستوى (1%) ، إذ بلغت قيمته (-0.31). مما يدل على رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يؤثر مؤشر Div. في القيمة السوقية للمصرف.
- 9- بلغت قيمة معامل التحديد لانموذج الانحدار (0.38) وهذا يعني أن انموذج الانحدار المقدر حسب طريقة (LSDV) يفسر ما نسبته (38%) فقط من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية للمصارف ، وأن المتبقي (62%) يعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج.
- 10- بلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (6.36) بمستوى معنوية (1%) ، وهذا يدل على ثبوت معنوية انموذج الانحدار بشكل عام.

بعد أن تم إجراء الاختبارين أعلاه قام الباحث باختبار أيًا من الاختبارين أفضل لأغراض التقدير منطلقاً من الفرضيتين ادناه:

- الفرضية الأولى: يعد اختبار Pooled OLS أفضل من اختبار LSDV لأغراض اختبار تأثير التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية رأس المال في القيمة السوقية للمصرف.
- الفرضية الثانية : يعد اختبار LSDV أفضل من اختبار Pooled OLS لأغراض اختبار تأثير التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية رأس المال في القيمة السوقية للمصرف.

قام الباحث بإجراء الاختبار بالافادة من البرنامج الاحصائي (EViews 10) وكما في الجدول (3-45) :

جدول (3-45) نتيجة الاختبار بين طريقة Pooled OLS وطريقة LSDV

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	8.260405	(9,136)	0.0000
Cross-section Chi-square	65.413157	9	0.0000

المصدر: اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه الآتي :

1- بلغت قيمة F (8.26) بدرجة حرية (9,136) وهي قيمة معنوية عند مستوى (%1).

2- بلغت قيمة اختبار (Chi-square) (65.41) بدرجة (9) وهي قيمة معنوية عند مستوى (%1).

3- يستدل الباحث على قبول الفرضية الثانية بمعنى ان طريقة التقدير (LSDV) افضل من طريقة (Pooled OLS) في تقدير تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

من التحليل المتقدم نجد ان اخذ عدم تجانس المصارف بنظر الاعتبار أدى الى حصول تغير في النتائج حيث ظهر ان التنوع (Div) يؤثر بصورة سلبية ومعنوية في القيمة السوقية للمصارف ، كما ان نموذج الانحدار المقدر باستخدام طريقة (LSDV) كان معنويا ، وهذا يدل ان استراتيجيات التنوع المصرفي المعتمدة من قبل المصارف عينة الدراسة بعد الاخذ بنظر الاعتبار خصائص تلك المصارف كان لها تأثير سلبي في القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة .

ختاما قرر الباحث اختبار مدى تباين المصارف عينة الدراسة في تبني متغيرات الدراسة ، وذلك بالافادة من تحليل التباين ذي الاتجاه الواحد (ANOVA) ، منطلقا من الفرضية الآتية :

الفرضية الرئيسية السابعة

(H0) لا تتباين المصارف عينة الدراسة في تبني متغيرات الدراسة

(H1) تتباين المصارف عينة الدراسة في تبني متغيرات الدراسة

يبين الجدول (3-46) ادناه اختبار الفرضية الرئيسية السابعة بالنسبة لمتغير التنوع المصرفي :

جدول (3-46) اختبار تباين المصارف عينة الدراسة بالنسبة لمتغير التنوع المصرفي

ANOVA					
التنوع المصرفي					
	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	4.673	9	.519	9.181	.000
Within Groups	7.918	140	.057		
Total	12.592	149			

المصدر: اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه ان قيمة (F) المحسوبة بلغت (9.181) وهي قيمة معنوية عند مستوى 1% الامر الذي يدل على رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى ان المصارف عينة الدراسة تتباين في طريقة تبنيها لاستراتيجيات التنوع المصرفي ، وهذا امر منطقي حيث ان كل مصرف يتبنى قاداته منهج وطريقة تفكير مختلفة في سبيل تحقيق أهدافه. ويبين الجدول (3-47) اختبار الفرضية الرئيسية السابعة بالنسبة لمتغير CAR :

جدول (3-47) اختبار تباين المصارف عينة الدراسة بالنسبة لمتغير CAR

ANOVA					
CAR					
	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	202.490	9	22.499	31.780	.000
Within Groups	99.115	140	.708		
Total	301.605	149			

المصدر: اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه ان قيمة (F) المحسوبة بلغت (31.780) وهي قيمة معنوية عند مستوى 1% الامر الذي يدل على رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى ان المصارف عينة الدراسة تتباين في تبنيها لمتغير CAR .

ويبين الجدول (3-48) اختبار الفرضية الرئيسية السابعة بالنسبة لمتغير LCR :

جدول (3-48) اختبار تباين المصارف عينة الدراسة بالنسبة لمتغير LCR

ANOVA					
LCR					
	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	760.045	9	84.449	10.000	.000
Within Groups	1182.264	140	8.445		
Total	1942.310	149			

المصدر: اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه ان قيمة (F) المحسوبة بلغت (10) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%) الامر الذي يدل على رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى ان المصارف عينة الدراسة تتباين في تبنيها لمتغير LCR .

ويبين الجدول (3-49) اختبار الفرضية الرئيسية السابعة بالنسبة لمتغير NSFR :

جدول (3-49) اختبار تباين المصارف عينة الدراسة بالنسبة لمتغير NSFR

ANOVA					
NSFR					
	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	5872921.843	9	652546.871	1.256	.266
Within Groups	72721630.721	140	519440.219		
Total	78594552.564	149			

المصدر: اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه ان قيمة (F) المحسوبة بلغت (1.256) وهي قيمة غير معنوية عند مستوى (5%) الامر الذي يدل على عدم رفض فرضية العدم (H0) بمعنى ان المصارف عينة الدراسة لا تتباين في تبنيها لمتغير NSFR .

ويبين الجدول (3-50) اختبار الفرضية الرئيسية السابعة بالنسبة لمتغير القيمة

السوقية :

جدول (3-50) اختبار تباين المصارف عينة الدراسة بالنسبة لمتغير القيمة السوقية

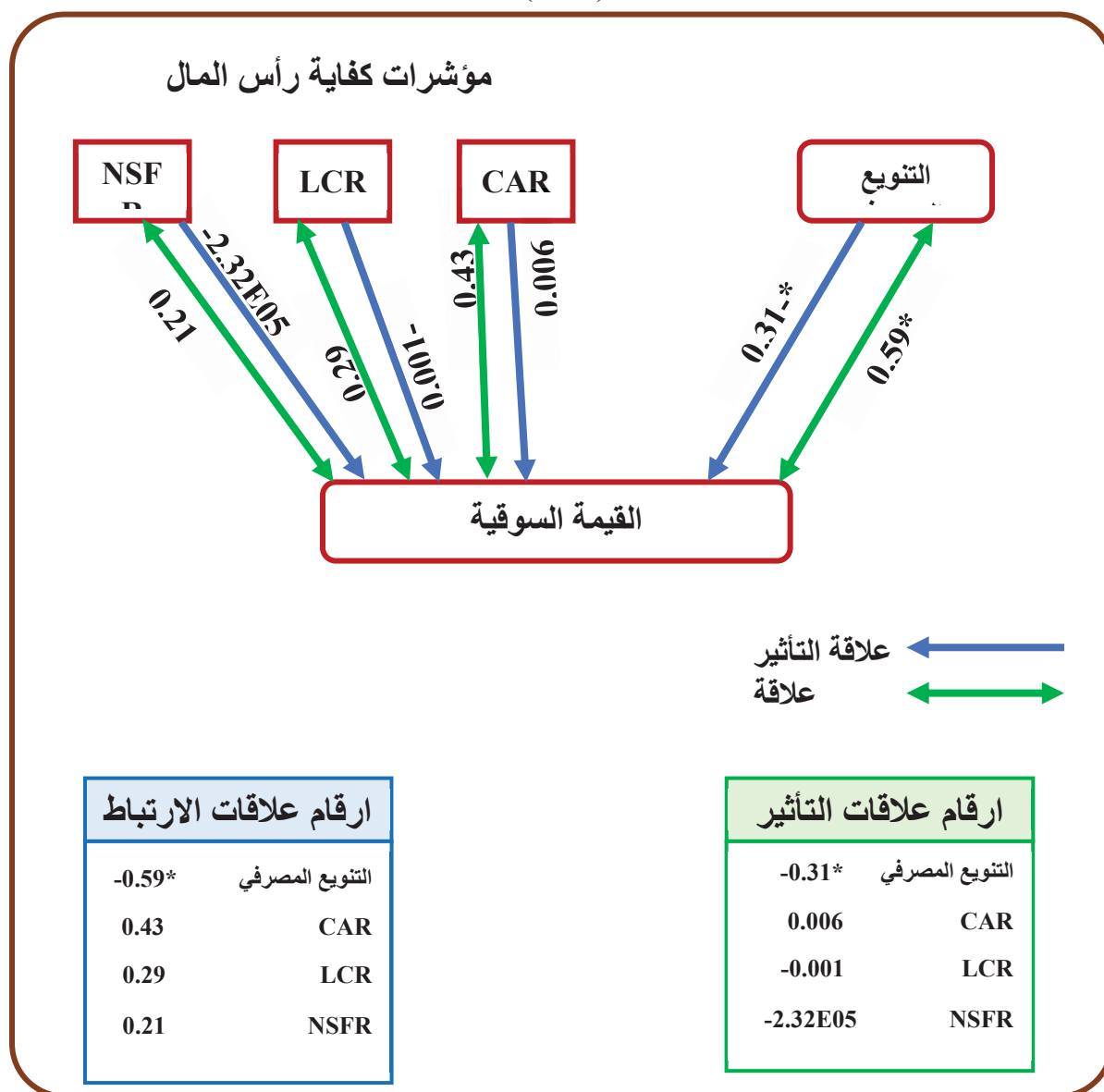
ANOVA					
Val					
	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	4.744	9	.527	7.356	.000
Within Groups	10.033	140	.072		
Total	14.778	149			

المصدر: اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه ان قيمة (F) المحسوبة بلغت (7.356) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%) الامر الذي يدل على رفض فرضية العدم (H0) ، وقبول فرضية الوجود بمعنى (تتباين القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة).

بعد إجراء إختبارات الدراسة يتضح مخطط الدراسة كما في الشكل(3-37)

الشكل(3-37) مخطط الدراسة



المصدر: إعداد الباحث

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول : الاستنتاجات

المبحث الثاني : التوصيات

المبحث الأول: الاستنتاجات

- 1- أظهرت نتائج الدراسة إن إدارة المصارف التجارية العراقية الخاصة تتبع سياسة إستثمارية متحفظة لتقليل المخاطر المصرفية، وذلك تجنباً للالزامات المالية المتلاحقة التي تجعلها أكثر عرضة للمخاطر المالية التي لا تستطيع مواجهتها.
- 2- أن المصارف تولي إهتمامها للاستثمارات التقليدية دون الإهتمام الكافي ببقية الاستثمارات.
- 3- إن التنوع المصرفي لإغلب المصارف له تأثير سلبي في القيمة السوقية وأيضاً إن التنوع يقلل القروض وهذا يقلل الربحية، وقد يُعزى السبب لقلة خبرة إدارة المصرف في اختيار التوليفة المناسبة للتنوع.
- 4- يمكن ان يؤدي التنوع المدروس إلى تقليل المخاطر المصرفية من خلال توزيع المخاطر وتقادي مخاطر التركيز الائتماني.
- 5- تلتزم المصارف التجارية العراقية الخاصة بنسبة كفاية رأس مال تتجاوز مؤشرات المتطلبات العالمية ومتطلبات البنك المركزي العراقي وحسب التقارير المالية للمصارف المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية، وهذا يدل على عدم توظيف الاموال وإستثمارها مما يقلل الربحية.
- 6- إن المصارف تحتفظ بنسب عالية من كفاية رأس المال مما يدل على الزيادة الحاصلة في رأس المال المدفوع نتيجة دخول مساهمين جدد.
- 7- أظهرت نتائج تحليل مؤشر LCR للمصارف المبحوثة إن المصارف تحتفظ بموجودات عالية السيولة (ذات جودة عالية) لتستطيع مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الاجل والمحافظة على حد ادنى من السيولة خاصة إذا تعرض المصرف الى خطورة السحب المفاجي من قبل المودعين.
- 8- أظهرت نتائج NSFR للمصارف المبحوثة إن هذه المصارف التزمت بتعليمات البنك المركزي وقد تجاوزت النسبة المحددة لها في زيادة رأس المال والديون طويلة الاجل لتغطية الإلتزامات الطارئة، وتمثلت الحصة الاكبر فيها لمصرف الائتمان سنة 2015 يليه بعد ذلك المصرف التجاري ومصرف سومر.
- 9- ارتفاع نسب كفاية رأس المال يدل على وجود موارد مالية معطلة لم تجد فرصها في الإئتمان والاستثمار.

- 10- إن احتفاظ المصارف بنسبة عالية من السيولة دون الدخول في الاستثمارات المصرفية يؤدي إلى انخفاض عائدات المصارف . هذا وقد ينعكس سلباً على قيمتها السوقية.
- 11- تم الاستدلال من نتائج علاقات الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال (CAR, LCR, NSFR) والقيمة السوقية إن هذه المؤشرات يمكن أن تسهم في تحسين القيمة السوقية للمصرف، ولكن المساهمة لا يمكن التعويل عليها.
- 12- أظهرت نتائج إختبار علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة من خلال اسلوب (Panel Data) إن استراتيجيات التنويع المصرفي المعتمدة من قبل المصارف المبحوثة بعد الاخذ بنظر الاعتبار خصائص تلك المصارف كان لها تأثير سلبي في القيمة السوقية للمصارف التجارية عينة الدراسة.
- 13- أظهرت نتائج الدراسة أن القيمة السوقية لأسهم المصارف المبحوثة تتأثر بالأوضاع والظروف الراهنة التي يمر بها البلد.
- 14- أظهرت النتائج إن المصارف المبحوثة تتباين في تبنيها متغيرات الدراسة (التنويع المصرفي، CAR، LCR، القيمة السوقية). ولا تتباين في تبنيها لمتغير NSFR

المبحث الثاني: التوصيات

- 1- ضرورة إهتمام المصارف عينة الدراسة من تقدير المخاطر الناجمة عن تنويع الاستثمار بشكل مستمر ودوري وتلافيها بالسرعة الممكنة دون فوات الأوان، وزيادة الاهتمام بمخاطر كفاية رأس المال مع عدم إهمال بقية المخاطر للحد قدر الإمكان من المخاطر المالية التي قد تتعرض لها.
- 2- ضرورة إهتمام المصارف عند التنويع اختيار توليفة مدروسة من الاستثمارات وتقديم الخدمات الجديدة وتطويرها من أجل تحقيق هدفها الرئيس في تعظيم العائد المتوقع من الاستثمار.
- 3- ضرورة إهتمام المصارف بتدريب موظفيها باستخدام برامج تدريبية متخصصة بإدارة المخاطر وتنويع الاستثمارات والاطلاع على تجارب المصارف الناجحة في تنويع استثماراتها وكيفية إدارة مخاطرها المالية والعمل على جذب المزيد من الودائع، والعمل على زيادة ثقة المودعين بالمصارف التجارية الخاصة.
- 4- على المصارف تطوير ميزتها التنافسية وذلك بالتوسع في إستراتيجيات التنويع المصرفي، والبحث عن بدائل لتقليل المخاطر وتوزيعها على صناعات مختلفة ومتعددة، إما من خلال شراء أسهم مؤسسات تعمل في صناعات مختلفة أو الاستثمار في شركات استثمارية مع التركيز على الاستفادة بشكل أمثل من المهارات التكنولوجية والخبرات والإمكانيات المتاحة وبناء نقاط قوة لمواردها ذات القيمة التنافسية.
- 5- ضرورة قيام المصارف بتطوير اعمالها بهدف زيادة قيمة خدماتها المصرفية المبتكرة وبنفس الوقت تحقيق التمايز في استراتيجيات تنويعها المصرفي لتقليل المخاطر المتعلقة بالسوق والمنافسة.
- 6- قد لا ينبغي أن يُعزى التأثير السلبي للمنافسة المصرفية على خلق السيولة بشكل مفرط إلى الافتقار إلى مزايا المنافسة فقط، ولكن بدلاً من ذلك ، من الضروري التشكيك في القدرة الإدارية للمصارف على اختيار محافظ الأصول المحفوظ بها .
- 7- ضرورة إلتزام المصارف بالاحتفاظ بنسب رأس مال وفقاً مع مقررات لجنة بازل III وتعليمات البنك المركزي العراقي ، استجابة للتطورات في بيئة العمل المصرفي والعمل على تحقيق الاستقرار في الجهاز المصرفي العراقي.

- 8- ضرورة إفصاح المصارف التجارية العراقية الخاصة في تقاريرها المالية على الأسس التي يتم فيها قياس نسبة كفاية رأس المال، لزيادة الشفافية والوضوح لديها أمام أصحاب الودائع والمستثمرين بهدف تعزيز مكانة المصرف ودعم المستثمرين والمساهمين بإدارته.
- 9- على المصارف عدم المبالغة بالإحتفاظ بنسب السيولة العالية لتأثيرها السلبي على عائدات المصرف والعمل على إستثمار تلك المبالغ في تطوير أنشطته المصرفية لزيادة ربحيته وتحسين الأداء وبالتالي تحقيق قيمة سوقية مرتفعة.
- 10- ضرورة قيام المصارف بتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات الضرورية للمستثمرين، ونشرها بأقرب وقت ممكن عبر الوسائل المتاحة والإسراع في نشر البيانات والتقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، وذلك لإنعكاسه على نشاط تداول الاسهم، فأرقام الارباح المنشورة تنعكس على أسعار الاسهم في السوق المالية.
- 11- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول علاقة القيمة السوقية بمتغيرات الدراسة .
- 12- ضرورة زيادة إهتمام المصارف التجارية العراقية الخاصة على إستخدام إستراتيجية المحافظة على الاستثمارات التي تعطي عائد مرتفع وذلك لتجنب مخاطر التضخم ونقصان القيمة السوقية لها.
- 13- إعتداد القيمة السوقية كمؤشر يدل على أداء الإدارة وقوة كفاية رأس المال المصرفي، مع ضرورة الأخذ بنظر الإعتبار العوامل الأخرى التي يكون لها تأثير في القيمة السوقية، كالظروف السياسية والاقتصادية والأمنية الراهنة التي يعيشها البلد.

المصادر

المصادر:***القرآن الكريم****أولاً: المصادر العربية****أ. التقارير والوثائق الرسمية:**

1. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالية ، "التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق للسنوات 2011-2019" .
2. التقارير المالية للمصرف الأهلي العراقي للأعوام 2005-2019.
3. التقارير المالية للمصرف التجاري العراقي للأعوام 2005-2019.
4. التقارير المالية لمصرف الإستثمار العراقي للأعوام 2005-2019.
5. التقارير المالية لمصرف الأئتمان العراقي للأعوام 2005-2019.
6. التقارير المالية لمصرف الخليج التجاري للأعوام 2005-2019.
7. التقارير المالية لمصرف الموصل للتنمية والإستثمار للأعوام 2005-2019.
8. التقارير المالية لمصرف بابل للأعوام 2005-2019.
9. التقارير المالية لمصرف بغداد للأعوام 2005-2019.
10. التقارير المالية لمصرف سومر التجاري للأعوام 2005-2019.
11. النشرة السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للسنوات 2005-2019.
12. قانون المصارف العراقية رقم 94، "القوانين المصرفية" ، البنك المركزي العراقي ، 2004.

ب. المجلات والدوريات:

1. بركات، سارة (2015). دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة الى حالة الجزائر جامعة محمد خيضر بسكرة - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير. العدد (17).
2. جدوع، مخلد حمزة وعبود، خلود هادي (2013). دور استراتيجيات التسويق المصرفي في تحقيق الميزة التنافسية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (25) العدد (8).
3. جميل، أحمد (2015). الأسس والقواعد العلمية في تكوين المحافظ الاستثمارية دراسة حالة على عينة من المصارف العراقية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. العدد (44).

4. الجنابي، سعد (2019). أثر تنوع المحفظة الاستثمارية في تقليل المخاطر المالية (دراسة تحليلية في عينة من الشركات الصناعية العراقية، مجلة المثنى للعلوم الادارية، المجلد(9) العدد(1).
5. حسن، ماجد غازي (2018). القياس والإفصاح عن رأس المال الهيكلي وأثرهما في القيمة الدفترية للسهم دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية العراقية. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (8) العدد (3).
6. الرفيعي، إفتخار محمد مناحي (2020). العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في العراق للمدة (2000-2016)، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد (5) العدد (2) .
7. الشال، مها محمد، (2021). تأثير النمو الاقتصادي على البطالة في مصر. المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة، المجلد(51) العدد(1).
8. شاهين، عبد الحميد احمد والبغدادي، رجب محمد عمران احمد (2019). القياس المحاسبي لمخاطر السيولة بالبنوك التجارية في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل 3 والمعيار IFRS 9. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية. المجلد (3) العدد (1).
9. الشناق، فادي محمد وعودة، محمد حسام و مطر، علي عبد الكريم (2019). أثر القيمة الاقتصادية المضافة والكلفة الاستبدالية على أسعار أسهم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (27) العدد(2).
10. عبد الصاحب، إيفان سمير وشمخي، حمزة محمود (2020). تأثير التغير في قيمة المبيعات في القيمة السوقية للاسهم – دراسة تحليلية في عينة من الشركات المدرجة في مؤشر Dow Jones). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (18) العدد (66) .
11. عبد علي، علي جيران (2017). تأثير استخدام إنموذج الجانب السالب من المخاطرة (Downside Risk) على معدل العائد المطلوب دراسة تطبيقية مقارنة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد (19) العدد(1).
12. العلي، سوزان (2017). القيمة الاقتصادية المضافة بين مؤيديها ومعارضها (دراسة تطبيقية لأحد المفاهيم الأكثر جدلاً لتقييم الأداء). سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (38) العدد(3).
13. فطوم، حوحو ولخضر، مرغاد (2014). دور حوكمة المؤسسة المصرفية في استقرار الأسواق المالية. أبحاث اقتصادية وإدارية جامعة محمد خيضر بسكرة - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، العدد (16).

14. كفايفي, حسام ومكيد, علي (2020). العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2012-2017. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الإقتصاد العالمي، المجلد(14) العدد(3).
15. المالكي، زهراء ناجي وسعيد، أحمد محمد فهمي (2013). دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل (1و2) في المخاطرة الائتمانية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (24) العدد(8).
16. محسن، مها مزهر، (2018). أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد (24) العدد (107).
17. ميا، علي و عمار، قصي محمد و محمد، رامي (2014). تقييم سياسات تكوين محافظ القروض في المصارف التجارية (دراسة مقارنة في المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري). سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(36) العدد(2).
18. يارة، سمير عبد الصاحب(2020)، قياس مخاطرة الإفلاس باستخدام نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية – "إنموذج مقترح" دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد (42).
19. يوسف، أحمد هاشم أحمد (2020). العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم في السوق المالية السعودية، مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد(10) العدد(2).

ت. الاطاريح:

1. الانصاري, إستبرق محمود جارالله.(2020) تحليل الكفاءة التشغيلية في ظل نموذج حد التكلفة العشوائي ودورها الوسيط في القيمة السوقية للأسهم، (إطروحة دكتوراه- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).
2. زايد، مريم(2017) (اتفاقية بازل3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية-دراسة حالة مصرف أبوظبي الإسلامي)، إطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
3. الكروي، بلال نوري سعيد(2015)، (نمط إدارة المخاطرة والسيولة والربحية وإنعكاسها على قيمة المصرف: دراسة لعينة من المصارف الأجنبية وإمكانية تطبيقها)، إطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد.
4. نجاعي، مليكة. (2020). تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط (اطروحة دكتوراه جامعة المسيلة- الجزائر).

ثانياً: المصادر الأجنبية

A-Books

1. Agnew, D. (2016). Introducing a New Comparable Financial Leverage Ratio Algorithm to Deter Banking Insolvency: A Theoretical Study. Northcentral University.
2. Anonymous. *Managing Your Money All - in - One for Dummies*. 281-300. Hoboken: John Wiley & Sons, Inc, 2009
3. Anthony, S., & Millon, C. M. (2018). *Financial institutions management: a risk management approach*. McGraw-Hill Education.
4. Beck, T., Levine, R., & Demirgüç-Kunt, A. (2002). Law and finance: why does legal origin matter?. The World Bank.
5. Bodie, Z., Kane, A., & Marcus, A. J. (2013). *Essentials of Investments 9th Edition*. McGraw-Hill.
6. Brealey, R. A., Myers, S. C., & Marcus, A. J. (2001). Fundamentals of corporate finance. McGraw-Hill.
7. Briere, M., & Szafarz, A. (2018). Factors and Sectors in Asset Allocation: Stronger Together?. In *Advances in the Practice of Public Investment Management* (pp. 291-309). Palgrave Macmillan, Cham.
8. Cecchetti, S. G. & Schoenholtz, K. L. (2012). Money, banking, and financial markets (4th). McGraw-Hill/Irwin.
9. Cecchetti, S. G., & Schoenholtz, K. L. (2017). *Money, banking, and financial markets .5th*. McGraw-Hill/Irwin
10. Ceptureanu, S.I.; Ceptureanu, E.G.; Marin, I. Assessing the Role of Strategic Choice on Organizational

11. Chatti, M. A., Kablan, S., & Yousfi, O. (2013). Are Islamic Banks Sufficiently Diversified?: An Empirical Analysis of Eight Islamic Banks in Malaysia. *Islamic Economic Studies*, 130(905), 1-32.
12. Chen, S., Jiang, X., He, H., & Zhou, X. (2020). A pricing model with dynamic repayment flows for guaranteed consumer loans. *Economic Modelling*.
13. De la Torre, A., Soledad Martinez Peria, M., & Schmukler, S. L. (2008). Bank involvement with SMEs: Beyond relationship lending. The World Bank.
14. De Nicolo, G., & Zotova, V. (2021). Bank Risk and Bank Rents: The Franchise Value Hypothesis Reconsidered. *Available at SSRN 3708927*.
15. Dlabay lesR & Burrow jamesl (2008).(business finance),Thomson south-western .
16. Downie, M. L., Adair, A., McGreal, S., & Vos, G. (1996). The context of valuation practice in Europe. *European valuation practice, theory and techniques*, 1-10.
17. Dummies, C. (2009). *Managing your money all-in-one for dummies*. John Wiley & Sons.
18. Gallati, Reto R. (2003). Risk Management and Capital Adequacy. McGraw-Hill Companies, Inc.
19. Gambacorta, L., Oliviero, T., & Shin, H. S. (2020). Low price-to-book ratios and bank dividend payout policies.
20. Gross, S. (2007). Banks and shareholder value: An overview of bank valuation and empirical evidence on shareholder value for banks.
21. Handbook, C. (2017). Loan portfolio management. *Washington, DC: Office of the Comptroller of the currency*.

22. Hitt, M. A., Ireland, R. D., & Hoskisson, R. E. (2017). Strategic Management Competitiveness & Globalization: Concepts and Cases 12e. *Boston: Cengage Learning*.
23. Howells, P., & Bain, K. (2007). Financial markets and institutions. Pearson Education.
24. Hubbard, R. G., Anthony Patrick, O. B. (2012). Money, banking, and the financial system. Boston: Pearson.
25. Jackman, J., & Puca, A. (2020). Discounted Cash Flow Method. Early Stage Valuation: A Fair Value Perspective, 141-175.
26. Karacadag, C., & Taylor, M. (2000). The new capital adequacy framework: institutional constraints and incentive structures.
27. Khan, A. (2013). Two essays on the efficiency, diversification, and performance of financial institutions.
28. Klagge, J. (2017) .Advantages and Disadvantages of Cultural Diversity in the Workplace. Affiliation: Walden University, State: In Progress
29. Merino, Donald N(2016). Engineering Management Handbook,. Huntsville: American Society for Engineering Management (ASEM).
30. Mishkin Frederic, S. (2004). The economics of money, banking, and financial markets. Mishkin Frederic–Addison Wesley Longman.
31. Mishkin Frederic, S. (2011). The economics of money, banking, and financial markets. *Mishkin Frederic–Addison Wesley Longman*.
32. Mishkin, F. S., & Serletis, A. (2013). The economics of money, banking and financial markets, 13th. Pearson education.
33. Mishkin, F. S., & Serletis, A. (2016). The economics of money, banking and financial markets, 11th. Pearson education.
34. Pauls, R. (1990). *Concepts of value: A multidisciplinary clarification*. Lincoln University. Centre for Resource Management..

35. Pinto, J. E. (2020). *Equity asset valuation*. John Wiley & Sons.
36. Robinson, C. F. A., Stowe, C. F. A., Henry, C. F. A., & Pinto, C. F. A. (2010). *Equity Asset Valuation*. John Wiley and Sons.
37. Rose, P., & Hudgins, S. (2010). *Bank management and financial services*. The McGraw– Hill.
38. Rose, P., & Hudgins, S. (2013). *Bank management and financial services*. The McGraw– Hill.
39. Ross, S. A., Westerfield, R., & Jordan, B. D. (2017). *Fundamentals of corporate finance*. Tata McGraw-Hill Education.
40. Rothaermel, F. T. (2017). *Strategic management*, 3e. McGraw-Hill Education..
41. Scott, H. S. (Ed.). (2005). *Capital adequacy beyond Basel: banking, securities, and insurance*. Oxford University Press.
42. Siddika, A., & Haron, R. (2020). Capital Adequacy Regulation. In *Banking and Finance*. IntechOpen.
43. Stutzer, M.J. *Simple entropic derivation of a generalized Black-Scholes option pricing model*. *Entropy* 2000, 2.
44. Suresh, P., & Paul, J. (2017). *Management of banking and financial services*. Pearson Education India.
45. Tah, K. A., & Martinez, O. (2016). The effects of securitized asset portfolio specialization on bank holding company's return, and risk. *Studies in Economics and Finance*.
46. The International Valuation Standards Council [IVSC], 2020, *The International Valuation Standards 2020 ed.* . IVSC: London.
47. Thompson, R. M. (2014). *The impact of operational risk loss event announcements on the cost of capital of US banks*. Nova Southeastern University.

48. Uniform Standards of Professional Appraisal Practice, 2018–2019 ed. (Washington, DC: The Appraisal Foundation, 2019)
49. Wheelen, T. L., Hunger, J. D., Hoffman, A. N., & Bamford, C. E. (2017). *Strategic management and business policy* (p. 55). Boston, MA: Pearson.
50. Zutter, C. J., & Gitman, L. J. (2011). *Principles of Managerial Finance*, Brief. Pearson Higher Ed.

B- Dissertation and Thesis

51. Alexander-Andrew, V. (2007). *The Effectiveness of Credit Derivatives on Bank Portfolio Management for Bank Holding Companies* (Doctoral dissertation, Nova Southeastern University).
52. Bulla, D. M. (2021). *Determinants of Dividend Payout in Emerging Stock Markets: Evidence from Listed Firms at Nairobi Securities Exchange, Kenya* (Doctoral dissertation, JKUAT-COHRED).
53. De-Graft Quansah, J. G. (2014). *Capital Adequacy under Basel 3: Its Implications for Large Commercial Banks in Ghana and Kenya* (Doctoral dissertation, University of Leeds).
54. Dike, P. (2013). *The impact of workplace diversity on organisations* (Degree Thesis). Degree Programme in International Business-ARCADA.
55. Elamer, A. A. (2017). *Empirical essays on risk disclosures, multi-level governance, credit ratings, and bank value: evidence from MENA banks* (Doctoral dissertation, University of Huddersfield).
56. Elamer, Ahmed A. M. (2017) *Empirical essays on risk disclosures, multi-level governance, credit ratings, and bank value: evidence from MENA banks*. Doctoral thesis, University of Huddersfield.

57. Herman, D. L. (2011). *The Basel Capital Adequacy Accords and the governance of global finance* (Doctoral dissertation, Rutgers University-Graduate School-Newark).
58. Kim, K. Y. (1993). *Capital adequacy requirements and the risk-return profile of Korean banks* (Doctoral dissertation, University of Wales, Bangor).
59. Mackey, T. B. (2006). *Essays on corporate diversification and firm value* (Doctoral dissertation, The Ohio State University).
60. Mohammed, A. H. J. (2018). *Measuring the determinants of capital adequacy and its impact on efficiency in the banking industry: a comparative analysis of Islamic and conventional banks* (Doctoral dissertation, University of Bolton).
61. Raluca, Irina Witowschi, (2013). *Bank Capitalization And Their Capital Adequacy* Doctoral dissertation. "Alexandru Ioan Cuza" University of Iasi.
62. Samamba, L. T. (2020). *Legal, Regulatory And Institutional Aspects Of Cross-Border Trade In Securities: The Case Of Eastern And Southern Africa* (Doctoral Dissertation).
63. Whitman, S. (2012). *Operational risk and financial institution leaders' decision making: A quantitative descriptive correlation study* (Doctoral dissertation, University of Phoenix).
64. Zhang, C. (2016). *Embracing Uncertainty as the New Norm: A Risk-Based Portfolio Approach for Urban Water Investment Planning* (Doctoral dissertation).

C- Periodical

1. Abdelhady, S. (2021). Performance and cost evaluation of solar dish power plant: Sensitivity analysis of levelized cost of electricity (LCOE) and net present value (NPV). *Renewable Energy*, 168, 332-342.

2. Abdelsalam, O., Chantziaras, A., Batten, J. A., & Aysan, A. F. (2021). Major shareholders' trust and market risk: Substituting weak institutions with trust. *Journal of Corporate Finance*, 66, 101784.
3. Abdul-Rahman, A., Said, N. L. H. M., & Sulaiman, A. A. (2017). Financing structure and liquidity risk: Lesson from Malaysian experience. *Journal of Central Banking Theory and Practice*, 6(2), 125-148.
4. Aburime, T. (2009). Impact of political affiliation on bank profitability in Nigeria. Available at SSRN 1309962.
5. Acosta-Smith, J., Grill, M., & Lang, J. H. (2020). The leverage ratio, risk-taking and bank stability. *Journal of Financial Stability*, 100833.
6. Adaramola, A. O., & Dada, O. (2020). Impact of inflation on economic growth: evidence from Nigeria. *Investment Management & Financial Innovations*, 17(2), 1.
7. Admati, A. R., DeMarzo, P. M., Hellwig, M. F., & Pfleiderer, P. (2010). Fallacies, irrelevant facts, and myths in the discussion of capital regulation: Why bank equity is not expensive (Vol. 86). Max Planck Inst. For Research on Collective Goods.
8. Aggarwal, R., & Jacques, K. T. (2001). The impact of FDICIA and prompt corrective action on bank capital and risk: Estimates using a simultaneous equations model. *Journal of Banking & Finance*, 25(6), 1139-1160.
9. Aguguom, T. A. (2018). Earnings quality and firms book value: An empirical evidence from the listed firms in Nigeria. *Journal of Internet Banking and Commerce*, 24(1), 1-22.
10. Ahokpossi, C. (2013). Determinants of bank interest rate margins in Sub-Saharan Africa. International Monetary Fund.

11. Ahsan, M. K. (2016). Measuring financial performance based on CAMEL: A study on selected Islamic banks in Bangladesh. *Asian Business Review*, 6(1), 7-56.
12. Al Qaisi, F., Tahtamouni, A., & Al-Qudah, M. (2016). Factors affecting the market stock price-The case of the insurance companies listed in Amman Stock Exchange. *International Journal of Business and Social Science*, 7(10), 81-90.
13. Ali, K., Akhtar, M. F., & Ahmed, H. Z. (2011). Bank-specific and macroeconomic indicators of profitability-empirical evidence from the commercial banks of Pakistan. *International Journal of Business and Social Science*, 2(6), 235-242.
14. Allahrakha, M., Cetina, J., & Munyan, B. (2018). Do higher capital standards always reduce bank risk? The impact of the Basel leverage ratio on the US triparty repo market. *Journal of Financial Intermediation*, 34, 3-16.
15. Allen, B., Chan, K. K., Milne, A., & Thomas, S. (2012). Basel III: Is the cure worse than the disease?. *International Review of Financial Analysis*, 25, 159-166.
16. Allen, F., Carletti, E., & Marquez, R. (2015). Deposits and bank capital structure. *Journal of Financial Economics*, 118(3), 601-619.
17. Almuhammad, S. S. M. S., Tahir, H., & Nor, M. (2019). The Impact of Human Capital and Structural Capital on Project Performance in the United Arab Emirates. *Religación*, 4, 183-190.
18. Altiner, S., & Ayhan, M. B. (2018). An approach for the determination and correlation of diversity and efficiency of software development teams. *South African Journal of Science*, 114(3-4), 1-9.
19. Altman, E.I., Bharath, S.T. and Saunders, A. (2002). Credit ratings and the BIS capital adequacy reform agenda. *Journal of banking & finance*, 26(5).

20. Anand, S. (2011). Forecasting and mitigating global systemic risks. *International Journal of Management & Computing Sciences*, 1(3), 61-68.
21. Andes, S. L., Nuzula, N. F., & Worokinasih, S. (2020). Competitive Advantage as Mediating Factor for Creating Firm Value: A Literature Review. *BISNIS & BIROKRASI: Jurnal Ilmu Administrasi dan Organisasi*, 27(1), 5.
22. Ang, J. S., & Beck, K. L. (2000). A comparison of marginal and average Tobin's Q ratios. *International Journal of Business*, 5(1), 27-55.
23. Anggari, N. L. S., & Dana, I. M. (2020). The Effect of Capital Adequacy Ratio, Third Party Funds, Loan to Deposit Ratio, Bank Size on Profitability in Banking Companies on IDX. *American Journal of Humanities and Social Sciences Research (AJHSSR)*, 4(12), 334-338.
24. Ao, H. (2009, September). The Effects of Capital Adequacy Ratio on Risk Early-Warning of Credit Guarantee Institution. In 2009 International Conference on Management and Service Science (pp. 1-3). IEEE.
25. Armour, J. (2000). Share capital and creditor protection: efficient rules for a modern company law. *The Modern Law Review*, 63(3).
26. Arouri, M., Nguyen, D. K., & Pukthuanthong, K. (2014). Diversification benefits and strategic portfolio allocation across asset classes: The case of the US markets. *Unpublished working paper. France: IPAG Business School*.
27. Asubonteng, S., & Kong, Y. (2021). The Role of Bank Value in Cash Holdings of Banks in Ghana. *European Journal of Business and Management Research*, 6(1), 57-62.

28. Aspal, P. K., & Nazneen, A. (2014). An empirical analysis of capital adequacy in the Indian private sector banks. *American Journal of Research Communication*, 2(11), 28-42.
29. Avellaneda, M. *Minimum-relative-entropy calibration of asset-pricing models. Int. J. Theor. Appl. Financ.* 1998, 1.
30. Ávila, F., Flores, E., López-Gallo, F., & Márquez, J. (2013). Concentration indicators: Assessing the gap between aggregate and detailed data. *IFC Bulletin*, 36, 542-559.
31. Baek, S., Lee, K. Y., Lee, J. W., & Mohanty, S. (2018). Diversification in Korean Banking Business: Is Non-interest Income a Financial Saviour?. *Journal of Emerging Market Finance*, 17(3_suppl), S299-S326
32. Baele, L., De Jonghe, O., & Vander Vennet, R. (2007). Does the stock market value bank diversification?. *Journal of Banking & Finance*, 31(7).
33. Baldwin, K., Alhalboni, M., & Helmi, M. H. (2019). A structural model of “alpha” for the capital adequacy ratios of Islamic banks. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 60, 267-283.
34. Balthazar, L. (2006). *From Basel 1 to Basel 3: The integration of state of the art risk modeling in banking regulation.* Springer.
35. Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, Consultative Document, Strengthening the resilience of the banking sector, Basel, Switzerland, December 17, 2009, <http://www.bis.org/publ/bcbs164.htm>.
36. Barguelli, A., Ben-Salha, O., & Zmami, M. (2018). Exchange rate volatility and economic growth. *Journal of Economic Integration*, 33(2), 1302-1336.

37. Barrell, R., Davis, E. P., Fic, T., Holland, D., Kirby, S., & Liadze, I. (2009). Optimal regulation of bank capital and liquidity: how to calibrate new international standards. *FSA Occasional paper*, 38.
38. Basel Committee on Banking Supervision, Bank for International Settlements, Basel Committee: International convergence of capital measurement and capital standards 14 (1998) available at <http://www.bis.org/publ/bcbssc111.pdf>.
39. Basel Committee on Banking Supervision.(2012). Instructions for Basel III monitoring, Bank for International Settlements Basel, Switzerland.
40. Basel Committee. (2014). Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements. Bank for International Settlements.
41. Basel, I. I. (2004). Basel Committee on Banking Supervision, Bank for international settlements. *BIS Economic Papers*, (46).
42. Bateni, L., Vakilifard, H., & Asghari, F. (2014). The influential factors on capital adequacy ratio in Iranian banks. *International Journal of Economics and Finance*, 6(11), 108-116.
43. Berger, A. N., & Udell, G. F. (1995). Relationship lending and lines of credit in small firm finance. *Journal of business*, 351-381.
44. Berger, A. N., & Udell, G. F. (2006). A more complete conceptual framework for SME finance. *Journal of Banking & Finance*, 30(11), 2945-2966.
45. Berger, A. N., Imbierowicz, B., & Rauch, C. (2016). The roles of corporate governance in bank failures during the recent financial crisis. *Journal of Money, Credit and Banking*, 48(4), 729-770.
46. Berger, A. N., Klapper, L. F., & Udell, G. F. (2001). The ability of banks to lend to informationally opaque small businesses. *The World Bank. Journal of Banking and Finance* 25.

47. Berger, A.N., Herring, R.J., Szegö, G.P., 1995. The role of capital in financial institutions. *J. Bank. Finan.* 19 (3–4), 393–430.
48. Berríos, M. R. (2013). The relationship between bank credit risk and profitability and liquidity. *The International Journal of Business and Finance Research*, 7(3), Available at SSRN.
49. Berument, H. (1999). The impact of inflation uncertainty on interest rates in the UK. *Scottish Journal of Political Economy*, 46(2), 207-218.
50. Bhattacharya, M., Inekwe, J. N., & Valenzuela, M. R. (2020). Credit risk and financial integration: An application of network analysis. *International Review of Financial Analysis*, 72, 101588
51. Bickel, B. (2014). Harmonizing regulations in the financial services industry through the Transatlantic Trade and Investment Partnership. *Emory Int'l L. Rev.*, 29, 557.
52. Bicu-Lieb, A., Chen, L., & Elliott, D. (2020). The leverage ratio and liquidity in the gilt and gilt repo markets. *Journal of Financial Markets*, 48, 100510.
53. Birovljev, J., Davidović, M., & Štavljanin, B. (2012). Basel III: Redesigned regulatory framework for banks. *Ekonomika preduzeća*, 60(3-4), 140-148.
54. Bitar, M., Pukthuanthong, K., & Walker, T. (2018). The effect of capital ratios on the risk, efficiency and profitability of banks: Evidence from OECD countries. *Journal of international financial Markets, Institutions and Money*, 53, 227-262.
55. Bitar, M., Pukthuanthong, K., Walker, T., 2018. The effect of capital ratios on the risk, efficiency and profitability of banks: evidence from OECD countries. *J.*

56. Bodnar, T., Parolya, N., & Schmid, W. (2018). Estimation of the global minimum variance portfolio in high dimensions. *European Journal of Operational Research*, 266(1), 371-390.
57. Bolt, W., & Humphrey, D. (2015). Assessing bank competition for consumer loans. *Journal of Banking & Finance*, 61.
58. Bolton, P., Chen, H., & Wang, N. (2011). A unified theory of Tobin's q, corporate investment, financing, and risk management. *The journal of Finance*, 66(5), 1545-1578.
59. Boot, A. W., & Schmeits, A. (2000). Market discipline and incentive problems in conglomerate firms with applications to banking. *Journal of financial intermediation*, 9(3), 240-273.
60. Bosco, H. J., & Faustin, G. (2016). Analysis of loan portfolio management for financial profitability and sustainability of Umwalimu SACCO in Rwanda. *Journal of Economics, Management and Trade*, 1-16.
61. Bouabdallah, A., & Bouguesba, C. (2021). The Impact of Interest Rates on The Stock Market Performance: Amman Stock Market Case Study Using ARDL Approach During The Period 1990-2018. *مجلة رؤى اقتصادية*, 11(1), 765-776.
62. Bouheni, F. B., & Rachdi, H. (2015). Bank capital adequacy requirements and risk-taking behavior in Tunisia: A simultaneous equations framework. *Journal of Applied Business Research (JABR)*, 31(1), 231-238.
63. Bouheni, F. B., & Rachdi, H. (2015). Bank capital adequacy requirements and risk-taking behavior in Tunisia: A simultaneous equations framework. *Journal of Applied Business Research (JABR)*, 31(1), 231-238.

64. Boyd, J. H., Levine, R., & Smith, B. D. (2001). The impact of inflation on financial sector performance. *Journal of monetary Economics*, 47(2), 221-248.
65. Calomiris, C. W. (2012). How to regulate bank capital. *National Affairs*, 10.
66. Caprio, G., & Honohan, P. (1999). *Beyond capital ideals: restoring banking stability* (Vol. 2235). World Bank Publications.
67. Carlin, W., & Richthofen, P. (1995). Finance, economic development and the transition: the East German case (No. FS I 95-301). WZB Discussion Paper.
68. Casu, B., Girardone, C., & Molyneux, P. (2006). *Introduction to banking* (Vol. 10). Pearson education.
69. Casu, B., Girardone, C., & Molyneux, P. (2015). *Introduction to banking* (Vol. 10). Pearson education
70. Chen, N., Liang, H. Y., & Yu, M. T. (2018). Asset diversification and bank performance: Evidence from three Asian countries with a dual banking system. *Pacific-Basin Finance Journal*, 52, 40-53.
71. Chionsini, G., Foglia, A., & Marullo-Reedtz, P. (2003). Bank mergers, diversification and risk. *Unpublished working paper, Banca d'Italia*.
72. Chizmar, S., Castillo, M., Pizarro, D., Vasquez, H., Bernal, W., Rivera, R., ... & Cabbage, F. (2020). A Discounted Cash Flow and Capital Budgeting Analysis of Silvopastoral Systems in the Amazonas Region of Peru. *Land*, 9(10), 353.
73. Cole, R. A., & White, L. J. (2012). Déjà vu all over again: The causes of US commercial bank failures this time around. *Journal of Financial Services Research*, 42(1-2), 5-29.
74. Cook, W. W. (1921). Stock without par value. *American Bar Association Journal*, 7(10).

75. Cretu, R. F. (2012). Corporate governance and corporate diversification strategies. *Revista de Management Comparat Internațional*, 13(4), 621-633.
76. Crosby, N., French, N. and Oughton, M. (2000), "Bank lending valuations on commercial property – Does European mortgage lending value add anything to the process?", *Journal of Property Investment & Finance*, Vol. 18 No. 1.
77. Cupal, M. (2014). The Comparative Approach theory for real estate valuation. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 109, 19-23.
78. Dam, L., & Koetter, M. (2012). Bank bailouts and moral hazard: Evidence from Germany. *The Review of Financial Studies*, 25(8), 2343-2380.
79. Danielsson, J., James, K. R., Valenzuela, M., & Zer, I. (2016). Model risk of risk models. *Journal of Financial Stability*, 23, 79-91.
80. Darmawan, I. P. E., Sutrisno, T., & Mardiati, E. (2019). Accrual Earnings Management and Real Earnings Management: Increase or Destroy Firm Value?. *International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding*, 6(2), 8-19.
81. De Haas, R., Ferreira, D., & Taci, A. (2010). What determines the composition of banks' loan portfolios? Evidence from transition countries. *Journal of Banking & Finance*, 34(2), 388-398.
82. De Nicolo, G., & Zotova, V. (2021). Bank Risk and Bank Rents: The Franchise Value Hypothesis Reconsidered. *Available at SSRN 3708927*.
83. DeMiguel, V., Garlappi, L., & Uppal, R. (2009). Optimal versus naive diversification: How inefficient is the 1/N portfolio strategy?. *The review of Financial studies*, 22(5), 1915-1953.
84. Diamond, D. W. (1984). Financial intermediation and delegated monitoring. *The review of economic studies*, 51(3), 393-414.

85. Doerr, S., & Schaz, P. (2020). Geographic diversification and bank lending during crises. *Journal of Financial Economics, Accepted for publication.*
86. Dogruel, S., & Tekce, M. (2011). Trade liberalization and export diversification in selected MENA countries. *Topics in Middle Eastern and North African Economies*, 13.
87. Dorchester, J. Jr (2011), "Market value, fair value, and duress", *Journal of Property Investment & Finance*, Vol. 29 Nos 4/5.
88. Dória, M. T. S. D. A. D. S. (2021). *Banco Invest, SA—equity valuation* (Doctoral dissertation). NOVA Information Management School Instituto Superior de Estatística e Gestão de Informação Universidade Nova de Lisboa.
89. Drakos, A. A., & Kouretas, G. P. (2015). Bank ownership, financial segments and the measurement of systemic risk: An application of CoVaR. *International Review of Economics & Finance*, 40.
90. Drigă, I. (2007). The New Basel Capital Accord-An International Convergence Of Capital Measurements And Capital Standards In Banking. *Annals of the University of Petrosani Economics*, 7.
91. du Plessis, H., & van Rensburg, P. (2017). Diversification and the realised volatility of equity portfolios. *Investment Analysts Journal*, 46(3), 213-234.
92. Dudycz, T., & Brycz, B. (2021). Why the Par Value of Share Matters to Investors. *International Journal of Financial Studies*, 9(1), 16
93. El-Ansary, O., & Hafez, H. (2015). Determinants of capital adequacy ratio: An empirical study on Egyptian banks. *Corporate Ownership & Control*, 13(1).
94. Elkabbani, R., Richter, C., & ElBannan, M. (2020). Determining dividend payouts of the MENA banking industry: a probit approach. *Economics and Business Letters*, 9(3), 221-229.

95. Elsas, R., Hackethal, A., & Holzhäuser, M. (2010). The anatomy of bank diversification. *Journal of Banking & Finance*, 34(6), 1274-1287.
96. Elsas, R., Hackethal, A., & Holzhäuser, M. (2010). The anatomy of bank diversification. *Journal of Banking & Finance*, 34(6), 1274-1287.
97. Erdorf, S., Hartmann-Wendels, T., Heinrichs, N., & Matz, M. (2013). Corporate diversification and firm value: a survey of recent literature. *Financial Markets and Portfolio Management*, 27(2).
98. Erülgen, A., Rjoub, H., & Adalier, A. (2020). Bank Characteristics Effect on Capital Structure: Evidence from PMG and CS-ARDL. *Journal of Risk and Financial Management*, 13(12), 310.
99. Esser, A. (2003). General valuation principles for arbitrary payoffs and applications to power options under stochastic volatility. *Financial Markets and Portfolio Management*, 17(3), 351-372.
100. Ethirajan, M., Arasu M, T., Kandasamy, J., KEK, V., Nadeem, S. P., & Kumar, A. (2021). Analysing the risks of adopting circular economy initiatives in manufacturing supply chains. *Business Strategy and the Environment*, 30(1), 204-236.
101. Eubanks W. (2010). The Status of the Basel III Capital Adequacy Accord. Congressional Research Service Retrieved from <http://www.crs.gov/R41467.pdf>
102. Fatima, N. (2014). Capital adequacy: A financial soundness indicator for banks. *Global Journal of Finance and Management*, 6(8), 771-776.
103. Fernandez, P. (2020). The Most Common Error in Valuations using WACC. Available at SSRN 3512739.

104. Figlioli, B., & Lima, F. G. (2020). Investment Cash Flow Sensitivity and Tobin's Q: The Case of Advanced Emerging Markets in Latin America. *International Business Research*, 13(1), 89-108.
105. [French, N.](#) & [Gabrielli, L.](#) (2007), "Market value and depreciated replacement cost: contradictory or complementary?", *Journal of Property Investment & Finance*, Vol. 25 No. 5.
106. Fuhrer, L. M., Müller, B., & Steiner, L. (2017). The liquidity coverage ratio and security prices. *Journal of Banking & Finance*, 75.
107. Furlong, F.T., Keeley, M.C., 1989. Capital regulation and bank risk-taking: a note. *J. Bank. Finan.* 13 (6).
108. García-Herrero, A., Gavilá, S., & Santabárbara, D. (2009). What explains the low profitability of Chinese banks?. *Journal of Banking & Finance*, 33(11), 2080-2092.
109. Gardner, J. C., McGowan Jr, C. B., & Moeller, S. E. (2009). Applying the free cash flow to equity valuation model to Coca-Cola. In *Proceedings of the Academy of Accounting and Financial Studies* (Vol. 14, No. 1, pp. 11-15).
110. Gideon, F., Petersen, M. A., Mukuddem-Petersen, J., & Hlatshwayo, L. N. P. (2013). Basel III and the net stable funding ratio. *International Scholarly Research Notices*, 2013.
111. Goetzmann, W. N., & Kumar, A. (2008). Equity portfolio diversification. *Review of Finance*, 12(3), 433-463.
112. Gomes, T., King, S., & Lai, A. (2017). Shoring up the Foundations for a more Resilient banking System: the development of basel iii. *Ratio*, (2015).
113. Guerreiro, A. P., & Fonseca, C. M. (2020). An analysis of the Hypervolume Sharpe-Ratio Indicator. *European Journal of Operational Research*, 283(2), 614-629.

114. Gujrati, S. K. (2016). Basel III: A Step Ahead in Banking Risk Management. In *International Perspectives on Socio-Economic Development in the Era of Globalization* (pp. 160-167). IGI Global.
115. Haensly, P. J. (2020). Risk decomposition, estimation error, and naïve diversification. *The North American Journal of Economics and Finance*, 52, 101146.
116. Haikhal, M. F., & Damayanti, S. M.(2019). The Valuation Of Pt. Indocement Tunggal Prakarsa By Using Discounted Cash Flow.
117. Hans, M. K. (2015). Basel III and its implementation. *Journal Impact Factor*, 6(5), 18-24.
118. Haris, M., Tan, Y., Malik, A., & Ain, Q. U. (2020). A Study on the Impact of Capitalization on the Profitability of Banks in Emerging Markets: A Case of Pakistan. *Journal of Risk and Financial Management*, 13(9), 217.
119. Hasan, I., Koetter, M., & Wedow, M. (2009). Regional growth and finance in Europe: Is there a quality effect of bank efficiency?. *Journal of Banking & Finance*, 33(8), 1446-1453.
120. Hendrawan, R., & Rahayu, T. Z. (2020, February). Test of FCFE Model and Dividend Discount Model in Book 4 Banking Companies Listed in Indonesia Stock Exchange. In *3rd Global Conference On Business, Management, and Entrepreneurship (GCBME 2018)* (pp. 142-146). Atlantis Press.
121. Hill, C. W., Hitt, M. A., & Hoskisson, R. E. (1992). Cooperative versus competitive structures in related and unrelated diversified firms. *Organization Science*, 3(4), 501-521.
122. Ho, T. W. (2020). Portfolio Selection Using Portfolio Committees. *The Journal of Financial Data Science*, 2(3), 104-127.

123. Hoang, V. H., Hoang, N. T., & Yarram, S. R. (2020). Efficiency and shareholder value in Australian banking. *Economic Record*, 96(312), 40-64.
124. Hvidt, M. (2013). Economic Diversification in GCC countries: Past Record and Future Trends. Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States. London: The London School of Economics and Political Science "LSE"
125. Hvidt, M. Economic Diversification and Job Creation in the Arab Gulf Countries: Applying a Value Chain Perspective. In *When Can Oil Economies Be Deemed Sustainable?* (pp. 281-300). Palgrave Macmillan, Singapore.
126. Ibragimov, R., Jaffee, D., & Walden, J. (2011). Diversification disasters. *Journal of financial economics*, 99(2), 333-348.
127. Ibrahim, S. M. (2021). Disperse of Ownership, Liquidity, and Firm Value: Evidence from Indonesia. *Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT)*, 12(12), 4471-4478.
128. Ibrahim, S. M. (2021). Disperse of Ownership, Liquidity, and Firm Value: Evidence from Indonesia. *Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT)*, 12(12), 4471-4478.
129. Ijaz, S., Hassan, A., Tarazi, A., & Fraz, A. (2020). Linking bank competition, financial stability, and economic growth. *Journal of Business Economics and Management*, 21(1), 200-221.
130. Imam, S., Barker, R., & Clubb, C. (2008). The use of valuation models by UK investment analysts. *European Accounting Review*, 17(3), 503-535.
131. Ishaq, M., Islam, Y., & Ghouse, G. (2021). Tobin's Q as an Indicator of Firm Performance: Empirical Evidence from Manufacturing Sector Firms of Pakistan. *International Journal of Economics & Business Administration* (1), 425-441.

132. IVS (2017), International Valuation Standards, International Valuation Standards Council, London.
133. Jaradat, M. A., & Al-Hhosban, S. A. (2014). Relationship and causality between interest rate and inflation rate case of Jordan. *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, 6(4), 54-65.
134. Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of financial economics*, 3(4), 305-360.
135. Jiang, H., & Han, L. (2018). Does income diversification benefit the sustainable development of Chinese listed banks? Analysis based on entropy and the Herfindahl–Hirschman Index. *Entropy*, 20(4), 255.
136. Jiang, H., & Han, L. (2018). Does income diversification benefit the sustainable development of Chinese listed banks? Analysis based on entropy and the Herfindahl–Hirschman Index. *Entropy*, 20(4), 255.
137. Kamil Ibrahim, M., Danila, R., Yusoff, H. and Yatim, N. (2002), "Market Value and Balance Sheet Numbers: Evidence from Malaysia", *Asian Review of Accounting*, Vol. 10 No. 1.
138. Kapunda, S. M. (2003). Diversification and poverty eradication in botswana. *journal of african studies* , 17 (02), 51.
139. Karadima, M., & Louri, H. (2020). Economic policy uncertainty and non-performing loans: The moderating role of bank concentration. *Finance Research Letters*, 101458.
140. Kartasheva, A. (2018). Incentives to Centrally Clear Over-the-Counter (OTC) Derivatives.
141. Kartika, A., Sunarto, S., Rahman, F. R., & Machmuddah, Z. (2020). Determinants of Capital Structure and Their Effect to Company's Value: Study in LQ 45 Companies Listed in Indonesia Stock

- Exchange. *Academic Journal of Interdisciplinary Studies*, 9(3), 156-156.
142. Kashif, A. R., Altaf, M., Abbas, U., Saba, K., Farooq, I., & Jalal, I. Determinants Of Dividend Policy In The Pharmaceutical Sector of Pakistan.
143. Kayed, R. N., & Hassan, M. K. (2011). The global financial crisis and Islamic finance. *Thunderbird International Business Review*, 53(5), 551-564.
144. Keister, T., & Bech, M. L. (2012). On the liquidity coverage ratio and monetary policy implementation. *BIS Quarterly Review December*.
145. Kemp, M. (2012). Book value per share. *Equity*, 26(2).
146. Kermani, A., & Ma, Y. (2020). *Asset specificity of non-financial firms* (No. w27642). National Bureau of Economic Research.
147. Khan, F. A., & Ahmad, N. (2017). Determinants of dividend payout: an empirical study of pharmaceutical companies of Pakistan stock exchange (PSX). *Journal of Financial Studies & Research*, 16, 77-93.
148. Khasanov, I. S. (2015). Research methodology of the tourism and hospitality sector in Republic Tatarstan as transaction type of economic activity. *Procedia Economics and Finance*, 24, 313-317.
149. King, M. R. (2013). The Basel III net stable funding ratio and bank net interest margins. *Journal of Banking & Finance*, 37(11), 4144-4156.
150. King, P., & Tarbert, H. (2011). Basel III: an overview. *Banking & financial services policy report*, 30(5), 1-18.
151. Kipkemoi, T. H., Naibei, I., & Kirui, J. K. (2020) Relationship Between Exchange Rate And Securities' market Returns: Evidence

- From Companies Listed At Nairobi Securities Exchange. *International Journal of Research and Development*, 5(11).
152. Kling, A. (2012). Allison, John A. The Financial Crisis and the Free Market Cure. *Reason Papers*, 34(2), 229-234.
153. Koh, Y. (2019). Dynamics between brand diversification and segment diversification on firm value. *Tourism Economics*, 25(5), 819-826.
154. Kolapo, T. F., Ayeni, R. K., & Oke, M. O. (2012). Credit Risk And Commercial Banks' performance In Nigeria: A Panel Model Approach. *Australian journal of business and management research*, 2(2), 31.
155. Kosmidou, K. (2008). The determinants of banks' profits in Greece during the period of EU financial integration. *Managerial finance*.
156. Koumou, G. B. (2020). Diversification and portfolio theory: a review. Revision Requested at *Financial Markets and Portfolio Management*.
157. Kritzman, M., Page, S., & Turkington, D. (2010). In defense of optimization: the fallacy of 1/N. *Financial Analysts Journal*, 66(2), 31-39
158. Kumanayake, M. S., Gunarathne, Y. M. C., & Deysappriya, R. (2019). Impact of Loan Portfolio Diversification on Performance of Commercial Banks in Sri Lanka.
159. Kummerow, M. (2002). A statistical definition of value. *Appraisal Journal*, 70(4), 407-416.
160. Kurincheedaran, S. (2015). Sectoral diversification and bank performance: An empirical study on domestic licensed commercial banks in Sri Lanka. *International Journal of Accounting & Business Finance*, 1.

161. Kusumanisita, A. I., & Minanti, F. H. (2021). Stock Valuation Analysis of Dividend Discount Model, Free Cash Flow to Equity and Walter Model in Investment Decision. *Agregat: Jurnal Ekonomi dan Bisnis*, 5(1), 78-96.
162. La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1997). Legal determinants of external finance. *The journal of finance*, 52(3), 1131-1150.
163. Laeven, L., & Levine, R. (2007). Is there a diversification discount in financial conglomerates?. *Journal of financial economics*, 85(2).
164. Lalitha, N., Sandhyavani, K. V., & Sudha, M. (2020). Relevance Of Mva And Tobin'sq Model As An Investment Decision Tool. *Journal Of Critical Reviews*, 7(19).
165. Le Leslé, V., & Avramova, S. Y. (2012). Revisiting risk-weighted assets. (March 2012). IMF Working Paper No. 12/90, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2050263>
166. Lee, C. C., Hsieh, M. F., & Yang, S. J. (2014). The relationship between revenue diversification and bank performance: Do financial structures and financial reforms matter?. *Japan and the World Economy*, 29, 18-35.
167. León, O. A., Igartua, J. I., & Ganzarain, J. (2016). Relationship between the use of ICT and the degree and type of diversification. *Procedia Computer Science*, 100, 1191-1199.
168. Levine, R., Lin, C., & Xie, W. (2020). Geographic diversification and banks' funding costs. *Management Science*.
169. Li, B., Xiong, W., Chen, L., & Wang, Y. (2017). The impact of the liquidity coverage ratio on money creation: A stock-flow based dynamic approach. *Economic Modelling*, 67, 193-202.

170. Li, X., Liu, H., Tang, Q., & Zhu, J. (2020). Liquidation risk in insurance under contemporary regulatory frameworks. *Insurance: Mathematics and Economics*, 93, 36-49.
171. Liao, S., Sojli, E., & Tham, W. W. (2015). Managing systemic risk in The Netherlands. *International Review of Economics & Finance*, 40, 231-245.
172. Lind, H. (1998). The definition of market value: Criteria for judging proposed definitions and an analysis of three controversial components. *Journal of Property Valuation and Investment*.
173. [Lind, H.](#) (2005), "Value concepts, value information and cycles on the real estate market: A comment on Crosby, French and Oughton (2000)", *Journal of Property Investment & Finance*, Vol. 23 No. 2.
174. Lind, H., & Nordlund, B. (2019). The concept of market value in thin markets and its implications for international accounting rules (IFRS). *Journal of Property Investment & Finance*.
175. Liu, C. H., Liu, P., & Zhang, Z. (2019). Real assets, liquidation value and choice of financing. *Real Estate Economics*, 47(2), 478-508.
176. López, J. E. N., & Riveros, P. H. (2005). *Factores determinantes de la estrategia de diversificación relacionada: una aplicación a las empresas industriales españolas* (No. 05-03). Universidad Complutense de Madrid, Facultad de Ciencias Económicas y Empresariales.
177. Low, R. K. Y. (2018). Vine copulas: modelling systemic risk and enhancing higher-moment portfolio optimisation. *Accounting & Finance*, 58, 423-463.
178. Lu, J., Li, Z., Gao, T., & Tang, X. (2020). Seed bank characteristics in a *Pinus densata* forest and its relationship with vegetation diversity in Southeast Tibet, China. *Ecology and Evolution*, 10(17), 9214-9222.

179. Luciani, G., & Moerenhout, T. (2021). When Can Oil Economies Be Deemed Sustainable?.
180. Lukmawijaya, A., & Kim, S. S. (2015). Bank diversification effects on bank performance and risk profile of bank in indonesia. *DeReMa (Development Research of Management): Jurnal Manajemen*, 10(1), 74-84
181. Luo, X., & Bhattacharya, C. B. (2006). Corporate social responsibility, customer satisfaction, and market value. *Journal of marketing*, 70(4), 1-18.
182. Ma, Y., Ahmad, F., Liu, M., & Wang, Z. (2020). Portfolio optimization in the era of digital financialization using cryptocurrencies. *Technological Forecasting and Social Change*, 161, 120265.
183. Mahabadi, S. A., Bavani, A. R. M., & Bgheri, A. (2018). Improving adaptive capacity of social-ecological system of Tashk-Bakhtegan Lake basin to climate change effects—A methodology based on Post-Modern Portfolio Theory. *Ecohydrology & Hydrobiology*, 18(4), 365-378.
184. Malla, B. K. (2017). Credit Portfolio Management in Nepalese Commercial Banks. *Journal of Nepalese Business Studies*, 10(1), 101-109.
185. Markowitz, H. M. (1952). Portfolio Selection. *The Journal of Finance*, 7(1), 77–91.
186. Markowitz, H. M. (1999). The early history of portfolio theory: 1600–1960. *Financial analysts journal*, 55(4), 5-16.
187. Martin, J. D., & Sayrak, A. (2003). Corporate diversification and shareholder value: a survey of recent literature. *Journal of corporate finance*, 9(1).

188. Mashamba, T. (2018). The Effects Of Basel Iii Liquidity Regulations On Banks'profitability. *Journal of Governance and Regulation*, 7(2).
189. Masyiyan, R. A., & Isynuwardhana, D. (2020). Analysis of Financial Performance with Economic Value Added (EVA) Method, Market Value Added (MVA), And Financial Value Added (FVA). *JASa (Jurnal Akuntansi, Audit dan Sistem Informasi Akuntansi)*, 4(1), 116-125.
190. Mediyanti, S., Kadriyani, E., Sartika, F., Astuti, I. N., Eliana, E., & Wardayani, W. (2021). Tobin's Q Ratio Sebagai Alat Ukur Nilai Perusahaan Bank Syariah. *Jupiis: Jurnal Pendidikan Ilmu-Ilmu Sosial*, 13(1), 242-247.
191. MENDOZA, R. R., & Rivera, J. P. R. (2017). The effect of credit risk and capital adequacy on the profitability of rural banks in the Philippines. *Scientific Annals of Economics and Business*, 64(1).
192. Merle, J. A. (2010). *An examination of the relationship between board characteristics and capital adequacy risk taking at bank holding companies*. Anderson University.
193. Meslier, C., Tacneng, R., & Tarazi, A. (2014). Is bank income diversification beneficial? Evidence from an emerging economy. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 31, 97-126.
194. Michaletz, V. B., & Artemenkov, A. (2018). A Demand-and Supply-Side Constrained Model for Liquidation Value and Related Exposure Periods. *Real Estate Management and Valuation*, 26(2), 48-59.
195. Michie, J., & Oughton, C. (2013). Measuring diversity in financial services markets: A diversity index. Centre for Financial and Management Studies Discussion Paper Series, 113.

196. Mierzejewska, W., & Dziurski, P. (2019). The Diversification Strategy and Business Groups' Performance in Poland. *Journal of Intercultural Management*, 11(1).
197. Mili, M., Sahut, J. M., Trimeche, H., & Teulon, F. (2017). Determinants of the capital adequacy ratio of foreign banks' subsidiaries: The role of interbank market and regulation. *Research in international business and finance*, 42, 442-453.
198. Miu, P., Ozdemir, B., & Giesinger, M. (2010). Can basel iii work? Examining the new capital stability rules by the basel committee: A theoretical and empirical study of capital buffers. Examining the New Capital Stability Rules by the Basel Committee: A Theoretical and Empirical Study of Capital Buffers (February 20, 2010).
199. Moudud-Ul-Huq, S., Zheng, C., Gupta, A. D., Hossain, S. A., & Biswas, T. (2020). Risk and performance in emerging economies: do bank diversification and financial crisis matter?. *Global Business Review*, 0972150920915301.
200. Munir, B., Salwa, U., & Bustamam, A. (2017). CAMEL ratio on profitability banking performance (Malaysia versus Indonesia). *International Journal of Management, Innovation & Entrepreneurial Research*, 3(1), 30-39.
201. Muzakki, K. (2020). Analisis Pengaruh Human Capital dan Structural Capital terhadap Kinerja Perusahaan. *Journal of Research and Technology*, 6(2), 267-276.
202. Naser, N. (2019). A Comprehensive Analysis of European Banking Soundness—Theoretical Study. *Financial Markets, Institutions and Risks*, 3 (2), 17-43.
203. Nguyen, M., Skully, M., & Perera, S. (2012). Market power, revenue diversification and bank stability: Evidence from selected South

- Asian countries. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 22(4), 897-912.
204. Nguyen, P. A., Tran, B. L., & Simioni, M. (2021). Optimal capital adequacy ratio: an investigation of Vietnamese commercial banks using two-stage DEA. *Cogent Business & Management*, 8(1), 1870796.
205. Nguyen, T. L. A. (2018). Diversification and bank efficiency in six ASEAN countries. *Global Finance Journal*, 37, 57-78.
206. Ngware, S. G., Olweny, T., & Muturi, W. (2020). Do Bank Size Moderate Relationship between Banks' Portfolio Diversification and Financial Performance of Commercial Banks in Kenya?. *SEISENSE Journal of Management*, 3(2), 14-30.
207. Nie, Z. Q. (2018). Discounted cash flow (DCF) model detection based on goodwill impairment test. *Journal of Discrete Mathematical Sciences and Cryptography*, 21(4), 959-968.
208. Njigo, G. W., Oluoch, J. O., & Ndambiri, A. N. (2018). Selected Internal Factors Affecting Financial Performance of Commercial Banks Listed at The Nairobi Securities Exchange in Kenya. *The Strategic Journal of Business & Change Management*, 5(2), 930-953.
209. Norton, J. J. (1988). Capital adequacy standards: A legitimate regulatory concern for prudential supervision of banking activities. *Ohio St. LJ*, 49, 1299.
210. Nugraha, N. M., Ramadhanti, A. A., & Amaliawiati, L. (2021). Inflation, Leverage, and Company Size and Their Effect on Profitability. *Journal of Applied Accounting and Taxation*, 6(1), 63-70.
211. Nurhadiman, R., & Septariani, D. (2020). Analisis Harga Wajar Saham dengan Metode Discounted Cash Flow PT Bank Tabungan Negara Tbk periode 2013-2017. *Sosio e-Kons*, 11(3), 217-224.

212. Ojo, M. (2010). Strengthening the resilience of the banking sector: Proposals to strengthen global capital and liquidity regulations.
213. Ojo, M. (2014). Credit risk measurement, leverage ratios and Basel III: proposed Basel III leverage and supplementary leverage ratios.
214. Ojo, M. (2014). The Basel capital adequacy and regulatory framework: balancing risk sensitivity, simplicity and comparability. *Journal of Social Sciences (COES&RJ-JSS)*, 3(4), 516-522
215. Olalere, O. E., Kes, M. S., Islam, M. A., & Rahman, S. (2021). The Effect Of Financial Innovation And Bank Competition On Firm Value: A Comparative Study Of Malaysian And Nigerian Banks. *The Journal Of Asian Finance, Economics And Business*, 8(6), 245-253.
216. Olweny, T., & Shiphoh, T. M. (2011). Effects of banking sectoral factors on the profitability of commercial banks in Kenya. *Economics and Finance Review*, 1(5).
217. Pagourtzi, E., Assimakopoulos, V., Hatzichristos, T., & French, N. (2003). Real estate appraisal: a review of valuation methods. *Journal of Property Investment & Finance*.
218. Palich, L. E., Carini, G. R., & Seaman, S. L. (2000). The impact of internationalization on the diversification–performance relationship: a replication and extension of prior research. *Journal of Business Research*, 48(1), 43-54.
219. Pamungkas, S. A., & Muflih, M. (2020, December). The Impact of Corporate Governance Mechanism on Company Value of Those Listed on the Jakarta Islamic Index (JII): The Involvement of Financial Performance Moderating Role. In *International Seminar of Science and Applied Technology (ISSAT 2020)* (pp. 537-544). Atlantis Press.

220. Peinado, L. S., Peinado, E. S., & Esteve, A. E. (2010). Factores determinantes de la intención de cambio estratégico: el papel de los equipos directivos. *Cuadernos de Economía y Dirección de la Empresa*, 13(42), 75-112.
221. Performance by Jacquemin–Berry Entropy Index. *Entropy* 2017, 19, 448
222. Peters, G., Targino, R., & Shevchenko, P. V. (2013). Understanding operational risk capital approximations: first and second orders. *Available at SSRN 2980465*.
223. Petersen, M. A., & Rajan, R. G. (1994). The benefits of lending relationships: Evidence from small business data. *The journal of finance*, 49(1), 3-37.
224. Petersen, M. A., & Rajan, R. G. (2002). Does distance still matter? The information revolution in small business lending. *The journal of Finance*, 57(6), 2533-2570.
225. Pils, F. (2009). *Diversification, relatedness, and performance*. Springer Science & Business Media.
226. Pisedtasalasai, A., & Edirisuriya, P. (2020). Diversification and performance of Sri Lankan banks. *The Journal of Asian Finance, Economics, and Business*, 7(9), 1-10.
227. Poledna, S., & Thurner, S. (2016). Elimination of systemic risk in financial networks by means of a systemic risk transaction tax. *Quantitative Finance*, 16(10), 1599-1613.
228. Porta, R. L., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1998). Law and finance. *Journal of political economy*, 106(6), 1113-1155.
229. Posner, E. A. (2015). How Do Bank Regulators Determine Capital-Adequacy Requirements?. *The University of Chicago Law Review*, 1853-1895.

230. Prakash, A. (2008). Evolution of the Basel framework on bank capital regulation.
231. Rafi, U. (2005). Basel II Capital Accord: A Comprehensive Solution. *Ministry of IT&T, Government of Pakistan*, 33.
232. Rahma, A. A., & Syarif, A. D. (2020). The Determinant Of Dividend Payout Ratio: Long-Term Analysis In Buku Empat's Banks During Periods 2008-2017. *Dinasti International Journal Of Management Science*, 2(2), 245-254.
233. Repullo, R., & Suarez, J. (2013). The procyclical effects of bank capital regulation. *The Review of financial studies*, 26(2), 452-490.
234. Rjiba, H., Jahmane, A., & Abid, I. (2020). Corporate social responsibility and firm value: Guiding through economic policy uncertainty. *Finance Research Letters*, 35, 101553.
235. Rolle, J. A., Javed, B., & Herani, G. M. (2020). Micro and macroeconomic determinants of profitability of conventional banks and stock performance using Tobin's Q ratio: Evidence from the banking sector of Pakistan. *International Journal of Business and Economic Development (IJBED)*, 8(2).
236. Rossi, S. P., Schwaiger, M. S., & Winkler, G. (2009). How loan portfolio diversification affects risk, efficiency and capitalization: A managerial behavior model for Austrian banks. *Journal of Banking & Finance*, 33(12), 2218-2226.
237. Rowell, D., & Connelly, L. B. (2012). A history of the term "moral hazard". *Journal of Risk and Insurance*, 79(4), 1051-1075.
238. Royal Institution of Chartered Surveyors. (2019). *RICS Valuation-Global Standards 2017: Incorporating the IVSC International Valuation Standards*. Royal Institution of Chartered Surveyors [RICS].

239. Rubinstein, M. (2002). Markowitz's" portfolio selection": A fifty-year retrospective. *The Journal of finance*, 57(3), 1041-1045.
240. Rumelt, R. P. (1982). Diversification strategy and profitability. *Strategic management journal*, 3(4).
241. S. Gill, J. Richmond, Valuation Report: Colonial Village Roseville, 3881 EurekaRoad, Roseville, California 95661, 2012, <https://www.sec.gov/Archives/edgar/data/892997/000149315213002075/ex16c-i.htm>, (Accessed 8 February2016).
242. Sanders, M. V. (2018). Market value: what does it really mean?. *Appraisal Journal*, 86(3).
243. Sanya, S., & Wolfe, S. (2011). Can banks in emerging economies benefit from revenue diversification?. *Journal of Financial Services Research*, 40(1-2), 79-101.
244. Saunders, A., Schmid, M., & Walter, I. (2016). Non-interest income and bank performance: Does ring-fencing reduce bank risk. *Working Papers on Finance*,(2014/17), 1417-1477.
245. Sawada, M. (2013). How does the stock market value bank diversification? Empirical evidence from Japanese banks. *Pacific-Basin Finance Journal*, 25, 40-61.
246. Sawada, M. (2013). How does the stock market value bank diversification? Empirical evidence from Japanese banks. *Pacific-Basin Finance Journal*, 25, 40-61.
247. Schepens, G. (2016). Taxes and bank capital structure. *Journal of Financial Economics*, 120(3), 585-600.
248. Schindler, D. E., Armstrong, J. B., & Reed, T. E. (2015). The portfolio concept in ecology and evolution. *Frontiers in Ecology and the Environment*, 13(5), 257-263.

249. Selvan, P. S., Jebanesan, A., & Kumar, C. M. (2015). Diversity and distribution of tree hole mosquitoes in Puducherry Union Territory, India. *J Coast Life Med*, 3(7), 531-533.
250. Shahchera, M., & Taheri, M. (2017). Liquidity Coverage Ratio, Ownership, Stability: Evidence from Iran. *Journal of Money and Economy*, 12(2), 175-191.
251. Shahchera, M., & Taheri, M. (2017). Liquidity Coverage Ratio, Ownership, Stability: Evidence from Iran. *Journal of Money and Economy*, 12(2), 175-191
252. Shim, J. (2019). Loan portfolio diversification, market structure and bank stability. *Journal of Banking & Finance*, 104, 103-115.
253. Shisia, A., Marangu, W. N., & Omwario, B. (2014). An Assessment of the Contribution of Credit Reference Bureau Regulation towards Mitigating Credit Risks in the Kenyas Banking Industry.
254. Sianturi, J. A. T. P., Wahyudi, S., Pangestuti, I., & Utomo, M. (2020). Managerial opportunistic behavior and firm value: Empirical study of manufacturing companies in Indonesia. *Management Science Letters*, 10(11), 2553-2560.
255. Silalahi, A. S., Khaira, A. F., Sianipar, A. S., & Effendi, K. A. (2021). Analysis of the Bank Specific Factors, Macroeconomics and Oil Price on Dividend Policy. *International Journal of Energy Economics and Policy*, 11(2), 165.
256. Siljeström, A. K. (2013). The effect of Basel regulation on banking profitability: A cross-country study on 16 OECD countries.
257. Sisdianto, E., & Fitri, A. (2020). Pengaruh Firm Growth dan Firm Value terhadap Corporate Social Responsibility di Indonesia (Survey pada Bank Mandiri And Bank Mandiri Syariah Tahun 2014-2018). *Al-Mal*, 1(1), 9-24.

258. Sisdianto, E., & Fitri, A. (2020). Pengaruh Firm Growth dan Firm Value terhadap Corporate Social Responsibility di Indonesia (Survey pada Bank Mandiri And Bank Mandiri Syariah Tahun 2014-2018). *Al-Mal*, 1(1), 9-24.
259. Sisodia, G. S., Awad, E., Alkhoja, H., & Sergi, B. S. (2020). Strategic business risk evaluation for sustainable energy investment and stakeholder engagement: A proposal for energy policy development in the Middle East through Khalifa funding and land subsidies. *Business strategy and the environment*, 29(6), 2789-2802.
260. Sitepu, R. W. (2019). Factors Affecting Liquidity Coverage Ratio (LCR) as Implementation of BASEL III in the Banking Sector. *International Journal of Public Budgeting, Accounting and Finance*, 2(4), 1-15.
261. Slijkerman, J. F., Schoenmaker, D., & de Vries, C. G. (2013). Systemic risk and diversification across European banks and insurers. *Journal of Banking & Finance*, 37(3), 773-785.
262. Song, H. J., Lee, S., & Kang, K. H. (2021). The influence of board interlocks on firm performance: In the context of geographic diversification in the restaurant industry. *Tourism Management*, 83, 104238.
263. Song, H. X., & Wang, F. S. (2011, August). Research on the relationship between corporate governance structure and diversification strategy. In *2011 International Conference on Management and Service Science* (pp. 1-4). IEEE.
264. Stiroh, K. J. (2004). Do community banks benefit from diversification?. *Journal of Financial Services Research*, 25(2-3), 135-160.

265. Stiroh, K. J., & Rumble, A. (2006). The dark side of diversification: The case of US financial holding companies. *Journal of banking & finance*, 30(8), 2131-2161.
266. Subedi, M., & Farazmand, A. (2020). Economic Value Added (EVA) for Performance Evaluation of Public Organizations. *Public Organization Review*, 20(4), 613-630.
267. Sugiyanto, S., Syafrizal, S., & Kartolo, R. (2021). The Effect Of Income Persistency, Capital Structure And Tax Allocation Between Period Of Earning Quality With Company Size As Moderating Variables. *Proceedings Universitas Pamulang*, 1(1).
268. Susanti, N., Widajatun, V. W., Aji, M. B., & Nugraha, N. M. (2020). IMPLICATIONS OF INTELLECTUAL CAPITAL FINANCIAL PERFORMANCE AND CORPORATE VALUES. *International Journal of Psychosocial Rehabilitation*, 24(07).
269. Taskinsoy, J. (2019). Higher Capital and Liquidity Regulations of Basel Standards Have Made Banks and Banking Systems Become More Prone to Financial and Economic Crises. *Available at SSRN 3401378*.
270. Terzungwe, N., & Rabi, N. (2015). Association between Accounting Numbers and Value of Food and Beverages Firms in Nigeria. *International Journal of Economics and Finance*, 7(12).
271. Toh, M. Y., Gan, C., & Li, Z. (2020). Bank Diversification, Competition And Liquidity Creation: Evidence From Malaysian Banks. *The Singapore Economic Review*, 65(04), 1127-1156.
272. Ukiru, I. C. (2017). Effect of compliance of prudent financial regulation to Kenya's Commercial banks' stability.
273. Vallascas, F., Crespi, F., & Hagendorff, J. (2012). Income diversification and bank performance during the financial crisis. *Available at SSRN 1793232*.

274. Van Hoose, D. (2010). *the Industrial organization of banking*. Berlin, Germany: Springer.
275. Vayas-Ortega, G., Soguero-Ruiz, C., Rojo-Álvarez, J. L., & Gimeno-Blanes, F. J. (2020). On the Differential Analysis of Enterprise Valuation Methods as a Guideline for Unlisted Companies Assessment (I): Empowering Discounted Cash Flow Valuation. *Applied Sciences*, 10(17), 5875.
276. Visaltanachoti, N., Luo, R., & Yi, Y. (2008). Economic Value Added (Eva) And Sector Returns. *Asian Academy of Management Journal of Accounting & Finance*, 4(2).
277. Vo, X. V. (2017). How does the stock market value bank diversification? Evidence from Vietnam. *Finance Research Letters*, 22, 101-104.
278. Vos, E., Yeh, A. J. Y., Carter, S., & Tagg, S. (2007). The happy story of small business financing. *Journal of Banking & finance*, 31(9), 2648-2672.
279. Wagner, W. (2010). Diversification at financial institutions and systemic crises. *Journal of Financial Intermediation*, 19(3), 373-386.
280. Wang, L., Li, S., Wang, J., & Meng, Y. (2020). Real estate bubbles in a bank-real estate loan network model integrating economic cycle and macro-prudential stress testing. *Physica A: Statistical Mechanics and its Applications*, 542, 122576.
281. Weber, B. (2014). Basel III implementation impact on Capital Adequacy in Europe.
282. Widyasti, I. G. A. V., & Putri, I. G. A. M. A. D. (2021). The Effect of Profitability, Liquidity, Leverage, Free Cash Flow, and Good Corporate Governance on Dividend Policies (Empirical Study on Manufacturing Companies Listed in Indonesia Stock Exchange

- 2017-2019). *American Journal of Humanities and Social Sciences Research (AJHSSR)*, 5(1), 269-278.
283. Wijayanto, A., Dzulkrirom, M., & Nuzula, N. F. (2019). The effect of competitive advantage on financial performance and firm value: evidence from Indonesian manufacturing companies. *Russian Journal of Agricultural and Socio-Economic Sciences*, 85(1).
284. Williams, B. (2016). The impact of non-interest income on bank risk in Australia. *Journal of Banking & Finance*, 73, 16-37
285. Wolfe, J., & Sauaia, A. C. A. (2003). The Tobin q as a company performance indicator. In *Developments in Business Simulation and Experiential Learning: Proceedings of the Annual ABSEL conference* (Vol. 30).
- a. www.nationalaffairs.com/publications/detail/how-to-regulate-bank-capital
286. Yan, J., Lianyong, F., & Shanna, F. (2020). Comparative Study of Discounted Cash Flow and Energy Return on Investment: Review of Oil and Gas Resource Economic Evaluation. *Финансы: Теория и Практика*, 24(2).
287. Yang, B., & Gan, L. (2021). Contingent capital, Tobin'sq and corporate capital structure. *The North American Journal of Economics and Finance*, 55, 101305.
288. Yang, H. F., Liu, C. L., & Chou, R. Y. (2020). Bank diversification and systemic risk. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 77, 311-326.
289. Yeşildağ, E., & Talayci, N. (2020). Evaluation of automotive sector companies with the discounted cash flow method.
290. Yildirim, C., & Efthyvoulou, G. (2018). Bank value and geographic diversification: regional vs global. *Journal of Financial Stability*, 36, 225-245.

291. Zach, F. J., Nicolau, J. L., & Sharma, A. (2020). Disruptive innovation, innovation adoption and incumbent market value: The case of Airbnb. *Annals of Tourism Research*, 80, 102818.
292. Zavadskas, E. K., Bausys, R., Kaklauskas, A., Ubarte, I., Kuzminske, A., & Gudiene, N. (2017). Sustainable market valuation of buildings by the single-valued neutrosophic MAMVA method. *Applied Soft Computing*, 57, 74-87.
293. Zhang, J. (2020, January). Is it a good choice to invest in Tesla?. In 2019 International Conference on Education Science and Economic Development (ICESED 2019) (pp. 283-287). Atlantis Press.
294. Zhang, Z., & Wu, F. (2020). Moral hazard, external governance and risk-taking: Evidence from commercial banks in China. *Finance Research Letters*, 37, 101383.
295. Zhou, F., Qi, X., Xiao, C., & Wang, J. (2021). MetaRisk: Semi-supervised few-shot operational risk classification in banking industry. *Information Sciences*, 552, 1-16.
296. Ziakas, V. & Getz, D. (2021). Event portfolio management: An emerging transdisciplinary field of theory and praxis. *Tourism Management*, 83, 104233.
297. Zins, A., & Weill, L. (2017). Islamic banking and risk: The impact of Basel II. *Economic Modelling*, 64, 626-637.

الملاحق

بيانات المصارف العراقية

مصرف بغداد (المبالغ بآلاف الدنانير)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
1132744205	1113538558	1090152647	1200424117	1549536698	1827505325	1764904558	1300654984	875267336	961062610	802194113	542911441	363724586	331209583	318090429	اجمالي الموجودات
102423041	91059609	4634506	5864988	258837884	455021749	410177510	239128048	185465080	129539147	163198369	217149528	84983859	52986829	72695425	الاستثمارات المالية
859102781	846795838	813210605	917602412	1281048325	1535086127	1473642144	1093402136	735647496	842274695	693024541	449569503	287617584	271720329	318090429	مجموع المطلوبات
273641424	266742720	276942042	282821705	268488373	292419198	291262414	207252848	139619840	118787915	109169572	93341938	76107002	59489254	55921810	حق الملكية
690513865	788700737	756843153	818184783	1026400908	992408943	1014698200	812391897	457387463	571822356	477684631	204708680	160942636	187524605	163194671	النقد
149602718	161954726	145602262	195066079	235923157	226699673	208184136	137255287	145657941	180781791	77621978	45576097	52663889	43295376	63040662	القروض والسلف
470320146	446878491	662980592	443849363	267793388	666634286	620010325	534191849	286156351	408786940	123615114	87549537	68876607	35749325	35928606	ودائع تحت الطلب

المصرف الاهلي التجاري (المبالغ بآلاف الدنانير)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
632802150	515757058	603980329	579598327	535005928	615235072	542453294	337230597	184664516	107558290	94052910	70563773	51192450	43925751	64006501	اجمالي الموجودات
58292403	27013364	2548973	2527679	1630748	13805967	32785606	1955606	16335759	11546291	19732000	15319706	439313	7122745	16500945	الاستثمارات المالية
376161143	267907213	318261007	291865737	274466590	351805885	373912126	182566603	79247530	54644816	42280940	39483175	23246938	17564629	36902484	مجموع المطلوبات
256611507	257849816	285719322	287732592	260539337	263429187	168541168	154663994	105416986	52913474	51771970	31080598	27945512	26361122	27104017	حق الملكية
355227378	378455143	399496647	367817736	311575700	409722066	383537080	257642351	109984320	50688580	52477343	42299335	39375727	28383979	42363176	النقد
168964172	76828441	134355735	124682911	184042464	165327059	115537922	67493270	49054318	35648124	16398748	9430275	6998395	7025744	3458434	القروض والسلف
155046152	141830962	137406891	102344067	104304719	144357991	145952266	97535011	44020622	8090162	7044886	9135185	7945425	4787124	5556756	ودائع تحت الطلب

مصرف الاستثمار العراقي (المبالغ بآلاف الدنانير)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
529829506	607084863	573706556	577870247	551734351	558655517	520596472	378276838	327719084	246091571	191558025	158171718	131112403	167731022	138577952	اجمالي الموجودات
4420423	25935410	23738889	16982722	36932320	3790438	4250028	3385370	3232010	3799306	1433848	1333419	1303419	65929779	31354703	الاستثمارات المالية
269203028	323983244	290623880	288077511	270472164	274906261	334239814	259719171	210611410	157636376	129035582	111125280	92162045	136546368	107891087	مجموع المطلوبات
260626478	283101619	283082676	289792736	281262187	283749256	186356658	118557667	117107674	88455196	62522443	47046438	38950358	31184654	30686887	حق الملكية
303545298	355093483	385847443	426463569	361399771	355451379	231470130	158849304	155831584	149462240	154283724	136044398	99664252	114944678	47565261	النقد
146505945	141059491	118712027	103401279	121147224	160255772	237297996	172479267	116150555	75774088	20524122	10741096	22868636	42637447	49901775	القروض والسلف
28720906	46953165	75997595	98096543	104418517	81439058	85561423	53655437	61561194	50016819	47361084	35899097	29036015	77899222	42352638	ودائع تحت الطلب

مصرف الخليج التجاري (المبالغ بآلاف الدنانير)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
549145531	578336519	603312990	802022034	810971493	816478697	781479239	424766298	354046282	272031633	258650056	239984991	141855589	81847074	45733266	اجمالي الموجودات
60428666	66626622	82724084	140195588	167113347	77925472	64783630	17944848	129604956	110162519	135527442	129904635	59136880	17965550	8066764	الاستثمارات المالية
242436473	263863593	282425649	484288250	487998541	469176978	476167432	274510582	234661526	207352550	198349299	198934712	113423928	57689485	33614346	مجموع المطلوبات
306709058	314472926	320887341	317733784	321625506	345974013	305311807	150255716	119384756	64679082	60300757	41050279	28431661	24157588	12118920	حق الملكية
258253837	248049293	225842526	307543246	244756596	365144129	368770325	160054153	96677269	75931335	57993236	69356531	50424795	31269796	19617929	النقد
144623559	171492437	204274937	287550218	280470597	245481725	241019662	167382152	67135090	35260804	31726086	17821105	14233573	14222552	7728699	القروض والسلف
63634410	72241598	74795783	198134477	134742392	178405558	170670577	97731653	76633724	63952592	49718000	39808848	26670714	16911405	9226138	ودائع تحت الطلب

مصرف بابل (المبالغ بآلاف الدنانير)

	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
4160	375666558	328532783	344486645	358698931	312027436	328166930	303653144	271377273	201242642	168521549	122436989	82455759	74829422	69870251	اجمالي الموجودات
5937	1245374	1455937	1455937	1685519	1670297	2984978	3041524	3042725	1856511	1715529	4054800	3469910	1824485	35844	الاستثمارات المالية
3956	103222297	59864014	79218130	113974918	121882776	167234705	191683695	164431548	141408934	113158574	82800672	47134410	39200035	37276567	مجموع المطلوبات
0204	272444261	268668769	265268515	244724013	190144660	160932225	111969450	106945725	59833707	55362975	39636317	35321349	35629387	32593684	حق الملكية
7925	27298424	42152784	83683236	76572149	59459872	90126688	215023435	147828589	140391466	128295841	87271022	44308298	33498829	37446338	النقد
4912	95534633	104809661	138294051	147710123	161718353	168076643	31810705	35226364	10769039	8081332	7639910	17596613	23167660	25414707	القروض والسلف
9394	37271742	15208164	17210144	14811873	21390288	32216888	57999969	56282475	39025110	26049757	27936970	14474819	5675424	5038105	ودائع تحت الطلب

مصرف الشرق الاوسط (المبالغ بآلاف الدنانير)

	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
4194	800749802	770690000	656850484	675123602	683076387	774180019	818969590	668017285	580125543	557540022	569667613	406782969	299385631	319496069	اجمالي الموجودات
4744	36404708	36364379	42149280	42573026	26859775	19065496	43487581	5257699	8702260	77067477	187597916	151046474	98556586	159735218	الاستثمارات المالية
1198	533282269	509539000	369489006	397163029	376001975	571400424	631223398	530117906	496027191	481992807	505827487	356333945	263602821	292136558	مجموع المطلوبات
0296	267467533	261151000	287361478	276967572	307074412	202779595	187746192	137899379	84098352	75547215	63840126	50449024	35782811	27359512	حق الملكية
7000	478922000	429198000	334920775	325310817	349766735	422060505	463908436	369713373	343909606	355744430	217433626	174354378	138600464	104497973	النقد
9981	94572477	100252000	113713062	149924805	187865082	206777862	197335847	188852691	142380806	63798698	15516842	16905177	20004758	25075368	القروض والسلف
5543	251803480	137980863	96501344	112279611	98838289	194495051	253275867	184193915	177179985	176386436	174411474	145011171	124689312	171708218	ودائع تحت الطلب

مصرف الموصل (المبالغ بآلاف الدنانير)

	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
7918	409740060	409407169	410055008	365478345	348145109	560875575	472979958	258603105	186010791	205310509	205984854	112973528	90371937	79855282	اجمالي الموجودات
4429	4470694	4652324	4889963	5328797	5578797	14937377	17674114	6298207	8885033	5173744	5016069	4777810	4413010	4013010	الاستثمارات المالية
5974	143965901	138764309	144417059	102870657	85205317	299756450	250550019	169447930	121620506	145636551	168827842	82270398	66032120	57838280	مجموع المطلوبات
9944	265774159	270642860	265637949	262607688	262939793	261119124	222429939	89155175	64390285	59673958	37157012	30703130	24339817	22017003	حق الملكية
5671	187203520	166382054	165919142	134700751	92047762	318942813	204412387	119677776	79529372	125950341	142890918	80815527	48555255	39222759	النقد
2758	110982265	173463861	172318429	156906814	165153756	153389711	202276226	82557865	64473889	60414195	15835161	15130573	19975429	14167914	القروض والسلف
5393	99781714	83041546	79299337	61181373	46456007	152292372	143836659	94628424	110991350	133489981	116934260	69045539	51556776	38784654	ودائع تحت الطلب

مصرف سومر التجاري (المبالغ بآلاف الدنانير)

	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
7452	409535591	390176183	351772887	369216517	419761171	310658826	270188999	168098367	119936263	94982200	77531702	47219951	38077433	27069665	اجمالي الموجودات
9073	2024418	1238400	838834	2260537	1510012	1510011	1510011	1205944	1205944	1104973	4392856	2231419	3963419	313419	الاستثمارات المالية
9690	141111468	122662900	84633695	105867222	159907991	114176118	111454487	62098526	44188310	35733549	27779948	20186926	15447835	9074230	مجموع المطلوبات
7762	268424123	267513283	267139192	263349295	259853180	196482702	158734512	105999841	75747952	59248651	49751754	27033025	22629597	17995435	حق الملكية
5855	299253764	261831337	213978814	206472684	248141650	186088760	148887442	64007551	55889703	22042496	46317097	17591983	6748842	5444214	النقد
3300	75470918	90559248	99443155	104523609	126230966	85922241	58046182	40314083	33871649	25965659	5756013	3786474	220500	730000	القروض والسلف
9190	34031149	46269896	26832548	38139302	34111410	40287260	25527659	5614884	9945991	5106672	2727823	5304495	8012682	2250964	ودائع تحت الطلب

المصرف التجاري العراقي (المبالغ بالآلاف الدنانير)

	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
7104	444138292	460702017	423858471	414889154	449272568	334843250	293436518	247446396	204163838	208304265	204674371	213176856	164594171	155584802	اجمالي الموجودات
6100	268072223	317571652	291518913	231149923	280262998	112852275	127962889	115410332	133588688	159525112	126335603	138844294	93512796	9806465	الاستثمارات المالية
7850	160460787	169143319	142041434	140687855	164887327	138264072	150236258	112261767	109624945	124153620	137621283	147872849	100817601	92923383	مجموع المطلوبات
9254	283677505	291558698	281817037	274201298	284385241	196579178	143200259	135184629	94538893	84150645	67053088	65304007	63776569	62661419	حق الملكية
0527	155812812	125174841	117711522	145373609	134597669	191803964	137403195	108924268	42783241	23171581	48778864	39271930	31861469	108726359	النقد
6640	11932589	10789288	9903977	9101997	7154495	3956342	2311017	829147	359656	6659092	10132632	23282183	25170337	21719746	القروض والسلف
2489	71189923	85424957	83578654	54469154	39045379	32686606	56347322	25236957	32710952	28022676	35653160	69973386	62651672	73032258	ودائع تحت الطلب

مصرف الائتمان العراقي (المبالغ بالآلاف الدنانير)

	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
5851	497694366	476638010	513382999	618517645	625187059	602995583	561579222	444122919	594931934	363961162	337992827	359329224	357423459	213869681	اجمالي الموجودات
0942	80448833	308092353	421680000	306640000	408720000	391570000	359114788	226294788	356742378	173142378	143788661	155783661	150388661	42138367	الاستثمارات المالية
0201	184196061	161181272	206567799	316707794	335015916	405916216	386031739	292157432	459838475	252048525	244922963	281453468	323714080	182897528	مجموع المطلوبات
6650	313498305	315456738	306815200	301809851	290171143	197079367	175547483	151965487	135093460	111912636	93069864	77875756	33709380	30972153	حق الملكية
0631	341339760	116338715	83928520	295041200	201694876	196654435	182302771	195773036	209420028	160640196	167378889	167743776	162296722	135013049	النقد
4609	2294609	2564007	2930754	67076	1227300	2472434	7319921	9633019	13085636	11076544	4784060	18701780	22892932	27530429	القروض والسلف
8904	135299745	18517411	39421112	22799173	31857043	55776968	44364138	112608116	261745261	32624630	40115375	43170473	32351463	38195910	ودائع تحت الطلب

Abstract

The aim of study to test the causal relationship between banking diversification and capital adequacy indicators according to Basel III in the market value. A sample of (10) banks was selected from the Iraqi private commercial banks and for the period (2005-2019) it was relied on the financial reports and statements published in the Iraqi Stock Exchange and in order to measure the study variables based on the financial indicators and the appropriate statistical equations for them.

The problem of the study was embodied in the dialectical statement of the relationship between banking diversification and capital adequacy and its impact on the market value through a set of questions, in the light of which the basic hypotheses were formulated to achieve the goal of the study. The causal relationship between the study variables and their importance in the market value prompted the researcher to study it and find the relationships between the study variables and come up with a result that contributes to clarifying the type of relationship by making use of the (Granger causality) method and the effect of the independent variables on the dependent variable, according to statistical tests that were used for this purpose and based on the statistical program (SPSS V.23 and the economic measurement program (Eviews 10) and using the (Panel Data) method based on (Pooled OLS) and (Fixed effects least square dummy variable (LSDV).

The study reached a set of results, the most important of which (there is no causal relationship between banking diversification and banking capital adequacy indicators for the sample banks and within the chosen time period). It clarifies to those interested in banking affairs and researchers that these three variables, regardless of their relationships and effects, remain the balancing process and finding an appropriate combination that is valid for all banks is a subject of controversy and discussion, and depends mainly on the existence of an efficient banking management capable of achieving market value for it in an appropriate environment subject to the implementation of the bank's legislation Iraqi Central).

Keywords: banking diversification, capital adequacy, market value.

Ministry of High Education and Scientific Research

University of Karbala

College of Administration and Economics

Business Administration Department



**The causal relationship between banking
diversification and capital adequacy and its
impact on market value**

**Analytical study in a sample of banks registered
in the Iraqi Stock Exchange For the period
(2005-2019)**

***TO THE BOARD OF THE COLLEGE OF ADMINISTRATION AND
ECONOMICS, KARBALA UNIVERSITY, IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE
REQUIREMENTS FOR PH.D. DEGREE IN BUSINESS ADMINISTRATION DEPARTMENT***

BY

SUADAD ALI ABBED AL- ABBAS

SUPERVISED BY

Assistant Prof.Dr, Ali Ahmed Fares

Prof.Dr. Ahmed Kazem

2021

1443